



الرقم الترتيبي:

مركز دراسات الدكتوراه: العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والشريعة والتدبير

تكوين الدكتوراه: العلوم الاقتصادية و التدبير

الحقل المعرفي: العلوم الاقتصادية و التدبير

التخصص: العلوم الاقتصادية و التدبير

المختبر: الدراسات والبحوث في إدارة المنظمات والمجالات

أطروحة لنيل الدكتوراه

قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة
وأثره على العائد على حقوق المساهمين لدى شركات المساهمة
العامة في الأردن

إعداد الطالب الباحث:

علاء غطاس نقولا سعد

تحت إشراف الدكتور:

د. عبد الكريم موسى

تاريخ المناقشة:

03 يونيو 2022

أعضاء لجنة المناقشة:

الاطار	مؤسسة الانتماء	الصفة	أعضاء لجنة المناقشة
أستاذ التعليم العالي	كلية الحقوق فاس	مشرفا ورئيسا	د. عبد الكريم موسى
أستاذ التعليم العالي	كلية الحقوق فاس	مقررا	د. محمد النميلي
أستاذ التعليم العالي	كلية الحقوق فاس	مقررا	د. عبد العزيز باديس
أستاذ التعليم العالي	كلية الحقوق مكناس	مقررا	د. عبد العالي لحرش

مقتضب عن الأطروحة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد مستوى الإفصاح المتوافر في التقارير المالية السنوية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لمساعدة الجهات المنظمة للمهنة مثل هيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والاتحاد الإلزامي للشركات المساهمة ووزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي وجمعية مدقي الحسابات في تحديد كفاية متطلبات الإفصاح، لأن الإفصاح يسهم في توصيل نتائج أعمال الشركة من تقارير مالية التي تتضمن معلومات عن الموارد المالية وغير المالية والتزاماتها قبل الغير والذي يفيد متخذي ومستخدمي القرارات بإظهار الجوانب الإيجابية والاجتماعية لسياساتها المالية اتجاه المجتمع والمستثمرين. كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية تطبيق الحوكمة في تطبيق معاييرها التي تساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة وتحسين التنافس بين الشركات وتحقيق أداء أفضل مع توفير الإدارة الجيدة وبالإضافة إلى وصول الحوكمة إلى أسواق المال والحصول على التمويل وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح, إذ تسعى أهمية الحوكمة في الشركات على عمل بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات والجودة في الوقت المحدد والمناسب مع الالتزام بالتعليمات واللوائح التي تصدرها الشركة والتي توضح جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح وإثباتها بالقوائم المالية بهدف تزويد متخذي القرار. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية المستثمرون وحملة الأسهم في الحفاظ على الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وبالإضافة إلى تعظيم العوائد الاستثمارية وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية في حالة تضارب المصالح والحد منها كما تلزم الشركة في تطبيق معايير الحوكمة بفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالإدارة.

خلصت الدراسة إلى أن أبرز الإفصاحات في الشركات المساهمة العامة في الأردن إذ "تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء"، ثم "تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية"، ثم "تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير" وبدرجة مرتفعة، وأدناها ل"تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة" وبدرجة متوسطة.

كما خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية تؤثر وبدرجة مرتفعة على العائد على حقوق المساهمين، وذلك لدورها في رفع العائد على حقوق المساهمين، كما أن استخدام الحوكمة في التقارير المالية يحفظ مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء، إلى جانب تمكين المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة وزيادة نسبة دقة المعلومات ووضوحها وضمان وصولها إلى كل الأطراف ذات المصلحة.

الكلمات المفتاح:

الإفصاح الاختياري - الأردن - المساهمين - المحاسبة - الرقابة - الشركات المساهمة العامة - المستثمرين - الحوكمة.

الإهداء

إلى من غمرتني بحبها وأحاطتني بدفء حنانها

والدتي الحبية

إلى كل من قدم لي كل ما يملك لتبقى السعادة والأمل ينيران طريقي إلى

القمة... إلى والدي

وأخيرًا إلى جميع أفراد عائلتي الأعزاء من تكبدوا عنائي وسهري كل

من يكن لي المحبة والاحترام"

الباحث

علاء غطاس نقولا سعد

الشكر والتقدير

قال تعالى: **{ولئن شكرتم لأزيدنكم}**، وتصديقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم للحديث الذي رواه الإمام الترمذي في سننه بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

فلا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي ومعلمي وصاحب الفضل علي بعد الله عز وجل فيما وصلت إليه من مكانة علمية **الدكتور عبد الكريم موسى** على ما بذله من جهد وما مدني به من توجيهات علمية بناءة، فلقد تعلمت منه الكثير، ولم يبخل علي بعلمه يوما، فشراف لي أن أكون تلميذك ولكن الشرف الأعظم أنك كنت لي بمثابة الأب الذي يعطي بلا حدود، فلا تكفي الكلمات عن التعبير عما يستحق من الشكر، فجزاه الله عني كل جزاء، وبارك له بعلمه وأهله وماله.

كما يسعني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الرسالة، وعلى كل ما قدموه لي من جهد وعطاء، وإلى جميع من ساعدني في إتمام هذه الرسالة.

وأخيرا أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة **سيدي**

فجزاكم الله عني كل خير

الباحث

علاء غطّاس نقولا سعد

الإطار العام للدراسة

يعرف الإفصاح على انه إبلاغ العامة بالمعلومات عن طريق القوائم المالية للشركة فبعد تجميع البيانات المالية عن طريق قسم المحاسبة يتم معالجتها وتلخيصها بطريقة تمثل الوضع المالي ونتائج النشاطات المالية ليتم مشاركتها مع الأطراف المعنية.

أما المحتوى والكمية والإطار العام للمعلومات التي سيتم الإفصاح عنها للعامّة عن طريق الإدارة فهو محكوم من قبل السلطات المسؤولة عن وضع القوانين والتعليمات المحاسبية لدى دولة ما وهذا الإفصاح عن المعلومات يدعى الإفصاح الإلزامي وأي إفصاح للمعلومات يفوق هذا الحد من حيث المحتوى والكم يدعى بالإفصاح الاختياري⁽¹⁾.

بالنسبة للأردن فقد كان هناك اهتمام متزايد بتحديد طبيعة ونوعية وكمية المعلومات التي ينبغي على الشركات أن تقوم بالإفصاح عنها؛ ففي عام 1990 تبنت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين معايير المحاسبة الدولية ليتم تطبيقها من قبل الشركات في الأردن، إلا أن تبني هذه المعايير لم يتصف بالإلزام القانوني للشركات نظرا لعدم وجود سلطة ملزمة من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين على الشركات في الأردن، وفي عام 1998 قام مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بإصدار تعليمات تتعلق بالإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية. أما تعليمات الإفصاح فقد اشتملت على فصول تتعلق بالإفصاح عند الإدراج، والإفصاح عن البيانات المالية الدورية، والإفصاح عن الأمور الجوهرية والأمور الهامة والإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية، وقد التزمت الهيئة جميع الجهات الخاضعة لرقابتها بضرورة إتباع هذه التعليمات من أجل إيصال رسالة الإدارة المعبرة عن وضع الشركة بشكل يتلاءم مع مصالح مستخدمي البيانات المالية⁽²⁾ وعلى الرغم من أن تعليمات الإفصاح تفرض كمية كبيرة

(1) Agca, A., & Onder. S., (2007). Voluntary disclosure in Turkey: A Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). Problems and Perspective in Management, 5 (3), 241 – 251

(2) ابو نصار، محمد حسين، وذنيبات، علي (2005). أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العلوم الإدارية، العدد 1، ص ص(140-115).

الإطار العام للدراسة

ومتزايدة من الإفصاح الإجمالي، فإن الشركات تقوم بتزويد السوق اختياريًا بإفصاح ذو علاقة عن طريق الصحافة والمؤتمرات والإنترنت وأي وسيلة أخرى⁽¹⁾.

حيث يساهم الإفصاح عن المعلومات في معرفة أداء الشركات الماضي والحاضر كما يساعد على تنبؤ مستقبل الشركات⁽²⁾. وتعتبر التقارير المالية من المصادر المهمة للمعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة في الأردن حيث أنها تركز على تقديم المعلومات المالية اللازمة، وفي ضوء أهمية الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات ستقوم هذه الدراسة بقياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة الأردنية والكشف عن أثر ذلك في العائد على حقوق المساهمين.

سعى الأكاديميون والمهنيون في المجال المحاسبي بالإفصاح بعد تطور المحاسبة، هذا التطور أدى إلى وجود القوائم المالية التي تعتبر مخرجات لنشاط أي شركة لما تشمل من بيانات ومعلومات وأسس قياس لدى مستخدمي البيانات من أجل اتخاذ قرارات، لأن الإفصاح هو أحد الأهداف الرئيسية في القوائم المالية.

واستناداً إلى نص المادة (2) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق التي عرفت المعلومات الداخلية بأنها المعلومات غير المعلن عنها والمتعلقة بمصدر أو بأكثر أو بورقة مالية أو أكثر والتي قد تؤثر على سعر أي ورقة مالية في حال الإعلان عنها ولا يشمل ذلك الاستنتاجات المبنية على الدراسات والبحوث والتحليل الاقتصادية المالية، كذلك يجب على أي شخص يمتلك أو يقع تحت تصرفه (5%) أو أكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك، وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة تبلغ 1% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك والإفصاح عن نيته في الشراء عند الوصول إلى نسبة 10% (المادة 13 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق).

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي توفر المعلومات الضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية ويرجع هذا إلى المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى قوانين وأنظمة الشركات.

(1) Eti Einhorn, 2005. "The Nature of the Interaction between Mandatory and Voluntary Disclosures," Journal of Accounting Research, Wiley Blackwell, vol. 43(4), p 593-621.

(2) Buckland, Roger, Mishiel Suwaidan, and Lydia Thomson. (2000). Companies' Voluntary Disclosure Behaviour and Raising Equity Capital in the Amman Financial Market. Research in Accounting in Emerging Economies, 4 (1), 248

الإطار العام للدراسة

والإفصاح المحاسبي يطبق في مجال المحاسبة من أجل إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الشركات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية في الشركات حيث أن الإفصاح هو أحد أدوات الاتصال الرئيسية التي لا تكون فائدة بدونها وأن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم في القوائم المالية فقط بل من خلال التقارير المالية أيضاً، وأن الهدف من وراء وضع معايير للمحاسبة والقيام بالإفصاح في التقارير المالية هو ارتقاء مضمون للتقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم⁽¹⁾.

وكما لوحظ في الآونة الأخيرة عن تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي على مستوى المؤسسات الخاصة والعامة محلياً وإقليمياً ودولياً ويعود ذلك إلى محاولة تفسير أو تأثير في الأزمات المالية وخصوصاً التي عصفت في العالم مؤخراً مما دعا الشركات إلى تبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية⁽²⁾.

أصبحت الحوكمة من أكثر اهتمامات الشركة لكونها تعمل على إضفاء المصداقية على المعلومات المالية وتحقيق الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية للشركات في الأسواق المالية المدرجة⁽³⁾.

تبني الحوكمة في الشركات على طابع الإداري من أجل مواجهة حالات الفساد الإداري الذي تعاني منه معظم الإدارات والشركات العمومية ومن هذا المنطلق كان الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة نظراً لاحتكاكها المباشر بالمواطن من أجل تحقيق كفاءة الإدارة وتعزيز الثقة بينها وبين الموظفين المتعاملين معها⁽⁴⁾.

(1) الزهراء، قاضي، (2013)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة، الجزائر.

(2) Dahawy, Khaled, and Teresa Conover. (2007). Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange. Middle Eastern Finance and Economics, Vol (1), no. 1, 5-20.

(3) شدري، معمر سعاد، ورشام، كهينة، (2016)، انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، الجزائر.

(4) نصبة، الامين، (2015)، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام دراسة حالة -بلدية قمار الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الإطار العام للدراسة

أدى عدم الاهتمام بمبادئ الحوكمة إلى افتقار إدارة الشركة في الممارسة السليمة في الرقابة ونقص الخبرة لذا يتطلب التركيز على جانب الحوكمة لتحقيق الإفصاح في إظهار المعلومات والبيانات وبيان حقيقة الأوضاع المالية للشركة وإظهار الشفافية⁽¹⁾.

إن من أهم مبادئ الحوكمة للشركات الإفصاح والشفافية بسبب تمكين المساهمين من الحصول على المعلومات بعدالة وشفافية لذلك فإن الشركات المدرجة في السوق المالية تكون مطالبة بوضع سياسات الإفصاح وأنظمتها الإشرافية وقوائمها المالية الصادرة عن مجلس إدارة العمليات خلال السنة المالية والعوامل المؤثرة في أعمالها من أجل تقييم أصول الشركة.

وهناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والإفصاح، حيث أن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية الشركات بمعنى أن علاقة ذات اتجاهين عند تحقيق منافع ومزايا الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة وهذه ينعكس على زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين مما يعيد الثقة بينهما في السوق المالي واكتسابهم سمعة جيدة، كما تعمل أيضاً حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية التي تشمل التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية من أجل إعطاء مستخدمي هذه التقارير بصورة واضحة عن الشركة⁽²⁾.

كما وتوجد علاقة ارتباطية وثيقة بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى ظهور شركات المساهمة مما استوجب على طلب المستثمرين زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي ومدى تطبيق مبادئ حوكمة ينعكس على الإفصاح المحاسبي⁽³⁾.

وتعتبر آلية الإفصاح والشفافية من أهم الركائز لحوكمة الشركات حيث توفر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية ومن أهم أدوات التي تعمل على تحقيقها⁽⁴⁾.

1- الصحة والسلامة المالية.

- (1) نصبة، الامين،(2015)، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام دراسة حالة -بلدية قمار الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- (2) مهدي، نضال عزيز،(2011)، تطوير بنية الحكومة في العراقية لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
- (3) الزهراء، قاضي،(2013)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة، الجزائر.
- (4) حسين، بن الطاهر، محمد، بوظلعة،(2012)، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2- توفير المعلومات لجميع جهات الشركة.

3- الاهتمام بالمستثمرين وتعريفهم بالشركة.

4- الوعي والانتباه لما يجري من أحداث في الشركة.

لقد أصبحت الحوكمة إحدى الموضوعات الهامة على مستوى الشركات والمنظمات الإقليمية والدولية بعد وجود سلسلة الأزمات المالية وانهيارات في الشركات الذي يرجع لعدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الشركة⁽¹⁾.

ومن المنظور المحاسبي للحوكمة فهي توفر حماية لأموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في استثمارات غير ذات فائدة كما تركز أيضا على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية⁽²⁾.

ترتبط المحاسبة والمراجعة بالحوكمة ارتباطا وثيقاً لأنها تعتبر من أكثر المبادئ وإجراءات الحوكمة تأثراً فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية دون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة كما أن تطبيق حوكمة الشركات من نظرة المحاسبين تؤثر على مستوى ودرجة إفصاح البيانات المالية والإدارية للشركة وهذا يؤكد بأن الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات تؤثر على بعضهما البعض لذلك فإن الإفصاح أهم مبادئ الحوكمة وأن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية كما أن قوة الحوكمة تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة من خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة⁽³⁾.

أدت الخسائر الفادحة في رؤوس الأموال للشركات في الأردن إلى فسخ عقود من الشركات وتصفيتهما وأكل حقوق المساهمين ويعود ذلك إلى سوء الإدارة أو الفساد المالي وبالتالي لا بد من الالتزام بقواعد الحاكمة المؤسسية في الأردن والتي تعود بالفائدة على الشركات وعلى الاقتصاد الأردني ومن

(1) الزهراء، قاضي، (2013)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة، الجزائر.

(2) بن درويش، عدنان بن حيدر، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت.

(3) مطر، محمد، والسويطي، موسى، (2012)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الإطار العام للدراسة

هذه الفوائد المساعدة على استمرار الشركة في العمل في جو تنافسي وتحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول أسواق المال وتبني الممارسات الجيدة للحاكمية التي تؤدي إلى نظام أفضل للرقابة الداخلية وقدّر أكبر من المساءلة وتحقيق ربح أفضل⁽¹⁾.

تلعب القوانين والتشريعات النافذة، وتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني ومعايير المحاسبة المالية ومعايير التدقيق دوراً مهماً في تحديد الإفصاح وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية عدة معايير حددت فيها قواعد خاصة تبين كيفية متطلبات العرض والإفصاح ومنها المعيار الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية والمعيار الدولي رقم (24) هذا من أهم المعايير التي تناولت الإفصاح المحاسبي من حيث الشكل والمحتوى وهيكله القوائم المالية والسياسات المحاسبية⁽²⁾.

تعد حماية المستثمر من إحدى الركائز الأساسية المكونة في تنظيم أسواق المال التي تطبق مجموعة من القوانين والتعليمات واللوائح التي تنصب في تحقيق الغرض كما أن مبادئ الإفصاح والشفافية اللتان تعتبران من الأولويات الهادفة في تحقيق حماية المستثمر⁽³⁾.

كما تمثل صدور قانون الأوراق المالية الأردني المؤقت رقم (23) لسنة 1997 نقطة تحوّل مهمة في سوق رأس المال الأردني مع إعادة هيكلة للسوق والعمل على فصل كل الدور من الرقابي والتشريعي وتسميات سوق عمان المالي بمؤسسات أخرى، وهي:

• هيئة الأوراق المالية.

• بورصة عمان لسوق الأوراق المالية.

• مركز إيداع الأوراق المالية.

وقد ورد في المادة (3) بموجب قانون الأوراق المالية الأردني رقم 76 لسنة 2002 تعريف

للأوراق المالية وتشمل:

أ. أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول.

(1) دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، (2014).
(2) ابو نصار، محمد، وعبد الجليل، توفيق، (2014)، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في الأردن، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (41)، العدد(2)، الجامعة الاردنية، الاردن.
(3) العززي، نايف (2012). الإفصاح وفق قانون هيئة الأوراق المالية الكويتي والأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.

ب. إسناد القرض الصادرة عن الشركات أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة والبلديات.

ج. إيصالات إيداع الأوراق المالية الصادرة عن شركات الخدمات المالية.

د. الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار.

هـ. إسناد خيار المساهمة.

و. العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية.

ز. عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.

وقد صدر في الأردن قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 المعدل بالقانون رقم (76)

لسنة 2002 من خلال المواد الواردة فيه والتي تنظم التعامل في هيئة الأوراق المالية الأردنية.

كما نصت الفقرة (ب) من المادة (8) من قانون الأوراق المالية الأردني المؤقت رقم (76) لسنة

(2002) على ما يلي:

تتولى هيئة الأوراق المالية في سبيل تحقيق أهدافها المهمات والصلاحيات الرئيسة الآتية:

1. تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها.
2. ضمان إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية.
3. تنظيم ومراقبة الإفصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرون.

والإفصاح هو الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتؤثر في سعر الورقة المالية ويجب أن يكون عاماً وللجمهور كافة وليس فقط لحملة الأوراق المالية ويتم ذلك عن طريق الصحف اليومية من خلال تصريح أو إعلان من قبل الجهة المختصة⁽¹⁾، والإفصاح أما أن يكون⁽²⁾:

1- إفصاحاً دورياً يتم خلال فترات محددة مرتبطة بالسنة المالية ذات العلاقة.

(1) عضيبات، فرح، (2009)، حوكمة البنوك في الأردن بين النص القانوني والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص32.

(2) أبو نصار، محمد حسين، وذنبيات، علي، (2005)، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العلوم الإدارية، العدد 1، صص(115-140).

2- إفصاحاً فورياً ويتم عند حدوث المعلومة وبأسرع وقت ممكن.

تعتبر التقارير المالية المنشورة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق مصدراً أساسياً وهاماً للبيانات التي يستخدمها المستثمرين والممولون والدائنون وغيرهم في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية وبالتالي تزيد الثقة بهذه البيانات ومستوى الإفصاح.

سعى الأردن مع العقد الأخير إلى تشجيع المستثمرين لحمايتهم من الفشل في حال نقص المعلومات ولهذه الغرض عملت على إنشاء هيئة الأوراق المالية كمنظم ومراقب على أعمال بورصة عمان بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 المعدل بالقانون رقم (76) لعام 2002 لعدم وجود اللوائح والتعليمات والأنظمة التي تكفل المستثمر في الحصول على المعلومات بعبادلة وبالتالي أدى هذه الأمر إلى أسهم في اجتهاد الجهات المعنية لاقتراح وإقرار الإفصاح في أواخر العقود الأخير وبالرغم من هذه الجهود ففي القانون الأردني يعد أداة محبطة للمستثمر من حيث عدم وضوح بنوده وصعوبة تفسيرها سواء من قبل الشركات المستوجب عليها الإفصاح أو من قبل المستثمر لتلك المعلومات.

لذلك إن الحصول على معلومات دقيقة وحساسة أصبحت من الأمور المهمة لدى رجال الأعمال والمستثمرين التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرار، والآثار المهمة لهذه المعلومات على السوق التي تعمل به الشركات والمسائل التي تواجهه، وإن النظام المالي الحالي يقوم على مبدأ الشفافية وعدم إخفاء المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمرين ويعتبر الإفصاح بشقيه الإيجابي والاختياري من الأمور التي تؤدي إلى دقة في القرارات وتعزز ثقة المستثمرين لذلك تأتي هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: " ما أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين؟" ويتفرع منه التساؤلات التالية:

1- ما مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية؟

2- ما أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين؟

3- ما مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية؟

أهداف الدراسة

الإطار العام للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- التعرف على مستوى وأثر الإفصاح في التقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين.
- 2- التعرف على أثر الحوكمة للشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين، والتعرف على نظم القانون الأردني تعليمات الإفصاح.
- 3- التعرف على مستوى تحقيق القانون الأردني للنتائج المرجوة من الإفصاح.
- 4- الكشف عن أثر مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

إن الهدف الرئيسي للتقارير المالية تزويد المستخدم الخارجي بالمعلومات المالية المفيدة من أجل اتخاذ القرار السليم، وكذلك توفير المعلومات للمستثمرين والمساهمين من أجل معرفة وضع الشركة، وفي ظل الأزمة المالية التي يشهدها العالم بات من الضروري قيام الشركات بالإفصاح عن أوضاعها المالية، وتوقعاتها للمرحلة المقبلة، بهدف تعزيز ثقة المتعاملين بالأسواق وذلك في ظل استمرار التراجع في الأسواق المالية وبما إن المعلومة هي العنصر الرئيس في هذه العملية فمن الضروري إن نحدد مستوى الإفصاح في التقارير السنوية لأهمية ذلك للمستثمرين، حيث تعتبر القوائم المالية المزود الرئيس بالمعلومات للمستخدمين والمساهمين.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد مستوى الإفصاح المتوافر في التقارير المالية السنوية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لمساعدة الجهات المنظمة للمهنة مثل هيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والإتحاد الإلزامي للشركات المساهمة ووزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي وجمعية مدققي الحسابات في تحديد كفاية متطلبات الإفصاح، فكلما زاد الإفصاح الكلي أدى ذلك إلى زيادة فاعلية السوق ونجاح العملية الاستثمارية، حيث أن الإفصاح الكلي يتكون من الإفصاح الإلزامي والاختياري وبما أن الإفصاح الإلزامي يعد ثابت ومحدد من قبل هيئة الأوراق المالية فإنه إذا قرر المدير زيادة الإفصاح الكلي وذلك ربما لعدم كفاية الإفصاح الإلزامي أحياناً فلا بد من الإفصاح الاختياري.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية التقارير المالية لما تتضمنه من معلومات تؤثر على سلوك المستثمر ومستخدمي التقارير المالية وبالتالي استجابة السوق لهذه المعلومات، فالمستثمرون يحتاجون

الإطار العام للدراسة

إلى معلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، والموردون والدائنون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، حيث سيتم في هذه الدراسة قياس مستوى الإفصاح الاختياري، والذي يستخدمه المدراء بهدف إرسال إشارة إلى السوق ليعكس أداء شركاتهم مما له من دور في التأثير على القرار الاقتصادي وتفسيره بعدد من العناصر.

توجد هناك العديد من الأساليب المكتملة لبعضها البعض التي يمكن أن يستخدمها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية إلا أن هذه الأساليب تتوقف من حيث طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات فهناك معلومات أولية يجب أن تظهر القوائم المالية وهناك معلومات ثانوية يتطلب الإفصاح عنها في القوائم أو الهوامش حتى لا تكون عملية الإفصاح عشوائية وغير منظمة.

فإن أهمية الإفصاح المحاسبي في نصوص قانون الشركات التي تبين ضرورة تضمين الحد الأدنى من المعلومات في القوائم المالية المنشورة بل وأرقت في كثير من الأحيان نماذج يلزم إتباعها في عرض المعلومات مع وجود أطراف خارجية التي لا تمتلك السلطة لإلزام الشركات بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ مختلف قراراتهم كما تأتي أهمية الإفصاح أيضاً من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) هي المصدر المهم وبالتالي إن مخرجات النظام موضوعية ومفيدة للمستخدمين لذلك لا بد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح في الشركة.

كما تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي في إعداد التقارير المالية كمبدأ ثابت كونه يعد أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) حيث تدعو المبادئ إلى الإفصاح الكامل في جميع المعلومات المالية والمحاسبية التي لها علاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية.

كما تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي في تعدد الجهات المستفيدة من المعلومات (المقروضين، والمحاسبين، المستثمرين، والأجهزة الحكومية وغيرهم) وبذلك يؤدي الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات والأمر الذي يدعو إلى آثار سلبية.

الإطار العام للدراسة

فإن لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية والتقارير، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار من أجل حاجة مستخدمي البيانات إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم أدائها ومراكزها المالية بشكل يفيد متخذي القرارات.

كما تعد أهمية الإفصاح المحاسبي بأنها إحدى المتطلبات الأساسية للشركات المسجلة في أسواق المال والتي يكسب فيها التقارير المالية المنشورة مصداقية من خلال مدقق الحسابات على عدالة القوائم والتقارير المالية والتي تم الإفصاح عنها.

كما أن الإفصاح يعمل على توصيل نتائج أعمال الشركة من تقارير مالية التي تتضمن معلومات عن الموارد المالية وغير المالية والتزاماتها قبل الغير والذي يفيد متخذي ومستخدمي القرارات وأيضاً يساعد الإفصاح على إظهار الجوانب الإيجابية والاجتماعية لسياساتها المالية إتجاه المجتمع والمستثمرين.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية تطبيق الحوكمة في تطبيق معاييرها التي تساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة وتحسين التنافس بين الشركات وتحقيق أداء أفضل مع توفير الإدارة الجيدة وبالإضافة إلى وصول الحوكمة إلى أسواق المال والحصول على التمويل وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

كما تسعى أهمية الحوكمة في بيان أصحاب المصالح وبناء علاقة قوية بين إدارة الشركة ومورديها ودينها كما تعزز أيضاً مستوى الثقة بين جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وقد نص قانون الشركات الأردني لعام 1997 ووازن تكيفها فقهاً ونصوصاً على ضوء فقه الحوكمة ومبادئها الدولية وذلك لتحقيق مقتضيات الحوكمة وتطبيقها على الشركات المساهمة العامة في الأردن وفي التشريعات العربية المتشابهة وبيان ما يتوجب على المشرع الأخذ أو الاستئناس به عند التعديل والإضافة وإعادة الصياغة بهدف الانسجام مع مفهوم الإدارة الرشيدة للشركات في الأردن على ضوء بيئته القانونية والقضائية.

الإطار العام للدراسة

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المستثمرون وحملة الأسهم في الحفاظ على الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وبالإضافة إلى تعظيم العوائد الاستثمارية وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية في حالة تضارب المصالح والحد منها كما تلزم الشركة في تطبيق معايير الحوكمة بفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالإدارة.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الاقتصاد لما لها من مستوى كفاءة بالاقتصاد والمساعدة على استقرار الأسواق المالية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل ورفع مستوى الشفافية وتخلص من حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

كما أدت تزايد البيئة الاقتصادية إلى إلزام الشركات بتطبيق نظم الحوكمة الجيدة لما لها من فوائد تعود على الشركات وبالتالي زيادة ثقة المستثمر المحلي واكتساب الشركات ميزة تنافسية لذلك أصبح من الصعب على الشركات اجتذاب التمويل اللازم من المستثمر دون تطبيق نظم الحوكمة الجيدة إلا إذا كانت موجود في بيئة تتمتع بحرية الاستثمار وانتقال رأس المال.

كما تأتي أهمية الحوكمة في الشركات على عمل بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات والجودة في الوقت المحدد والمناسب مع الالتزام بالتعليمات واللوائح التي تصدرها الشركة والتي توضح جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح وإثباتها بالقوائم المالية بهدف تزويد متخذي القرار.

كما تأتي أهمية الجانب القانوني من المستجدات التشريعية والقضائية بخصوص الإفصاح في هيئة الأوراق المالية في القانون الأردني والآثار المترتبة عليه بالإضافة إلى طبيعة المعلومات التي سوف نحصل عليها والتي تتعلق بالإفصاح في هيئة الأوراق المالية الأردنية.

مصطلحات الدراسة

1- الإفصاح :

الإفصاح عن المعلومات حيث المحتوى والكمية المقررة من قبل إدارة الشركة⁽¹⁾. وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية⁽²⁾ الإفصاح بأنه "إفصاح عن معلومات في القوائم المالية من قبل القواعد والمعايير المحاسبية.

2- التقارير:

تعد التقارير وسيلة توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات والمعنية بأعمال الشركات وهما نوعين، لأغراض الدراسة يقصد بالتقارير التالية:

1- التقارير الداخلية: وتتمثل في التقارير التي تقدم إلى مختلف المستويات الإدارية في المشروع. ويمثل هذا النوع من التقارير واحدة من مقومات النظام المحاسبي الإداري.

2- التقارير الخارجية وتستخدم هذه التقارير كوسيلة اتصال بين المشروع والمستخدمين الخارجيين للمعلومات مثل: المستثمرين الحاليين والدائنين، البنوك والأجهزة الحكومية المختلفة⁽³⁾.

3- التقارير المالية:

هي التي تستخدم غالباً لإيصال المعلومات الكمية والنوعية للمستثمرين المحتملين وباقي المستخدمين، ومع أن التقرير السنوي هو مطلب إجباري للشركات فان الشركات عادة تكشف طوعاً عن معلومات أخرى غير إلزامية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾Agca, A., & Onder. S., (2007). Voluntary disclosure in Turkey: A Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). Problems and Perspective in Management, 5 (3), 241 – 251

⁽²⁾ <https://www.fasb.org/news/nr102700.shtml>

⁽³⁾ كحالة، جبرائيل، حنان، رضوان، 1997، المحاسبة الإدارية – مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

⁽⁴⁾ Barako, Dulacha, Phil Hancock, and H. Y. Izan. (2006). "Factors Influencing voluntary Corporate Disclosure by Kenyan companies" Corporate Governance. Vol.14, NO.2, PP.309-324.

4- الحوكمة:

وهي الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالتنظيم وبغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر وتؤدي الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية⁽¹⁾.

وهناك تعريف⁽²⁾ حوكمة الشركات "هي مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة التي يجب أن تقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية.

5- الإفصاح الاختياري:

هو الإفصاح عن معلومات تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها والحافز ذاتي يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية⁽³⁾.

6- هيئة الأوراق المالية: هي الهيئة التابعة لدولة المملكة الأردنية الهاشمية والتي يتم فيها إدراج أسهم وتداولها.

(1) عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات-مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، العدد(1)، مجلة (45)، مصر.

(2) طالب، علاء فرحان، والمشهداني، إيمان شيجان، (2010)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(3) Alam, Jahangir, (2007), Financial disclosure in developing countries with special reference to Bangladesh. PhD Dissertation., Ghent University, Belgium.

فرضيات الدراسة

في ضوء مما سبق يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

- **Ho1:** لا يمكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- **Ho2:** هناك أثر لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.
- **Ho3:** لا يمكن قياس مستوى الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- **Ho4:** هناك أثر لمستوى الحوكمة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.
- **Ho5:** لا يمكن قياس نظم القانون الأردني لتعليمات الإفصاح .
- **Ho6:** لا يوجد أثر في تحقيق القانون الأردني للنتائج المرجوة من الإفصاح .
- **Ho7:** هناك تعريف واضح للإفصاح في القانون.
- **Ho8:** لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين درجة قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2020-2021 م حيث سيتم أخذ التقارير المالية لهذه الشركات لأخر 10 سنوات.

الدراسات السابقة

وقد ذكر عدد من الدراسات ركزت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإفصاح المحاسبي، معظم تلك الدراسات حاولت التعرف على تأثير البيئة التي تعمل بها المنشأة على نوعية وكمية الإفصاح المالي وغير المالي في القوائم المالية.

وكذلك مدى تأثير المعلومات المفصح عنها على "أصحاب المصالح" (Stakeholders) أو "ذوي العلاقة" واهتمام أصحاب العلاقة بتلك المعلومات المنشورة ومدى تأثيرها على قراراتهم.

وفي ما يأتي عرض لأهم الدراسات في مجال الإفصاح مرتبة حسب التسلسل الزمني للدراسات:

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة القطامين (1995) (1) بعنوان:

"علاقة حجم المؤسسة بأدائها وهي دراسة على عينة من المؤسسات المصرفية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين حجم المؤسسة ومستوى أدائها في عينة من المؤسسات المصرفية الأردنية باستخدام تحميل الانحدار لاختبار الأرضيات إحصائياً حيث استخدم مجموع الموجودات ومجموع الودائع وعدد العاملين كمقاييس لحجم المؤسسة واستخدم العائد عمى الاستثمار والعائد عمى حقوق الملكية وعائد السهم الواحد كمقاييس للأداء في المؤسسات. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات أهمية إحصائية بين عائد السهم الواحد ومجموع الودائع، وعلاقة سامة ذات أهمية إحصائية تربط عائد السهم الواحد بعدد العاملين، وأشارت الدراسة إلى انعدام العلاقة بين مقاييس الأداء ومقاييس الحجم الأخر.

2- دراسة عبده (2001) (2) بعنوان:

"العلاقة بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم ونسبة نصيب السهم من الأرباح وعائد السهم"

هدفت الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين كل من نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم ونسبة نصيب السهم من الأرباح إلى القيمة السوقية للسهم وعائد السهم السوقي واشتملت الدراسة عينة مكونة من 35 شركة مساهمة عامة أردنية مدرجة في بورصة عمان ضمن قطاعي الصناعة والخدمات خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1990 وعام 1991، وقد تم فحص العلاقة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية مهمة وذات دلالة إحصائية بين نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة وعائد السهم السوقي، وإن العلاقة بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم وعائد السهم السوقي ليست مهمة وذات دلالة إحصائية، وتشير النتائج أيضاً إلى أن القدرة على تفسير التباين في عائد السهم السوقي لا تختلف كثيراً عند استخدام نسبة نصيب السهم من الأرباح

(1) القطامين، محمد عطاالله (1995). علاقة حجم المؤسسة بأدائها: دراسة على عينة من مؤسسات المصرفية الأردنية، دراسات العلوم الإنسانية، العدد 6، ص 2708-2728.

(2) عبده، رامي صالح، (2001). العلاقة بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم ونصيب السهم من الأرباح وبين عائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

المحققة ونسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم معاً، عن استخدام نسبة نصيب السهم من الأرباح على حده.

3- دراسة عبد الكريم (2003) ⁽¹⁾ بعنوان:

"الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الإفصاح الاختياري وأهدافه، أهميته في توفير المعلومات الهامة لمختلف متخذي القرارات من خلال القوائم المالية المنشورة للشركات، وتحليل الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري على الشركة التي تقوم بالإفصاح ، وعلى مستخدمي المعلومات بخلاف الملاك، وعلى المجتمع بآثره. واتبع الباحث على المنهج الإيجابي الذي يقدم إجابة على تساؤل هو لماذا يتخذ سلوك المحاسبين طريقة معينة، وذلك عند تقييم الإفصاح الاختياري، وتحليل فوائده، كما اتبع المنهج الاستقرائي في استطلاع رأي مستخدمي المعلومات المحاسبية في مصر حول كافة المسائل المرتبطة بالإفصاح الاختياري. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري يهدف إلى توفير المزيد من المعلومات التي تخدم أغراض المستخدم الفرد والمجتمع، وللإفصاح الاختياري آثار اقتصادية على الشركة والمستثمرين ومستخدمي المعلومات بخلاف الملاك وعلى المستوى القومي.

4- دراسة الخلايلة (2004) ⁽²⁾ بعنوان:

مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية ومدى قدرة كل منها على تفسير التغيرات في عوائد الأسهم، حيث اشتملت عينة الدراسة 32 شركة مدرجة في سوق عمان المالي والتي كانت في الفترة ما بين 1999-1984 وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، أن مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح أكثر ارتباطاً بعوائد الأسهم من مؤشرات الأداء النقدية، وأن نسبة ما تفسره من التغيرات على عوائد الأسهم أكبر مما تفسره مؤشرات الأداء النقدية إذ أن مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح، تحتوي على معلومات إضافية بالنسبة لعوائد الأسهم

(1) عبد الكريم، عارف عبد الله، (2003)، " الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، م.2، ع.1، ص 205-316

(2) الخلايلة، محمود (2004). مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد المالية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 11، العدد 2، ص 183-204.

تفوق تلك التي تتضمنها مؤشرات الأداء النقدية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح والتي كانت تشمل معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشرات الأداء النقدية وهي التدفقات النقدية من العمليات (CFO) والتدفقات النقدية من رأس المال العامل (WCO).

5- دراسة الخدش، والعبادي، (2005) (1) بعنوان:

"علاقة كل من العائد والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على أسهم الشركات الصناعية خلال الفترة 2002 – 1993"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مستندة إلى أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين كنسبة مستندة إلى الأساس إنجازاتها المالية. اشتملت عينة الدراسة على النقدي في اختبار الوضع المالي للشركات الصناعية و26) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان، وتم بناء نماذج لاختبار العلاقات بين المتغيرات لجميع الشركات من خلال اختبار السلوكيات. لخصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد المحاسبي إلى حقوق المساهمين والقيمة السوقية للسهم ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين والقيمة السوقية للسهم، كما أظهرت النتائج أن العلاقة الأخيرة هي ذات ارتباط ودرجة معنوية أفضل من العلاقة الأولى.

6- دراسة العمري وآخرون (2007) (2) بعنوان:

"الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية الصناعية الأردنية لعام 2002. كما هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة، الرفع المالي، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن

(1) الخدش، حسام، والعبادي (2005). علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على أسهم الشركات الصناعية خلال الفترة 1993-2002، مجلة العلوم الإدارية.

(2) العمري، احمد محمد، سويدان، ميشيل سعيد. عبده، سوزان، (2007)، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 44، العدد 2، ص ص 41 – 85.

المعلومات القطاعية. ولتحقيق هذه الدراسة تم استخدام مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية والذي يحتوي على (21) بنداً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (14) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وقد تم تطبيق مؤشر الإفصاح القطاعي على عينة تتكون من (67) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان، ولفحص العلاقة بين خصائص الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: إن الشركات تقوم بالإفصاح عن حوالي (15 %) من بنود مؤشر الإفصاح ومستوى الإفصاح عن المعلومات، ووجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح.

7- دراسة المهندي وصيام⁽¹⁾ (2007) بعنوان:

"أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردني"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات في مستوى الإفصاح، وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم للمدة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير والعلاقة بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مؤشرات أداء الشركات (العائد على السهم بعد الضرائب، العائد الموزع للسهم) في العلاقتين السابقتين، وهدفت الدراسة أيضاً إلى بيان مدى التوافق بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات والأهمية النسبية لها كما أبداهما المستجيبون. بلغت العينة (65) من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين، لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانته ضمت (156) بنداً من البنود المتوقع الإفصاح عنها وتوصل الباحثان

(1) المهندي، محمد وصيام، وليد. (2007). أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، 24 (2)، 258-285.

من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أن هناك توافقاً بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود، ووجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير، وأن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.

8- دراسة (متولي، 2007) ⁽¹⁾ بعنوان:

"نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات السعودية المساهمة وذلك بالتركيز بشكل أساسي على التقارير المالية المنشورة نهاية عام (2005)، وذلك بالاعتماد على قائمة الإفصاح الاختياري. واتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الإيجابي في تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية. وتوصلت الدراسة إلى تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة مع وجود ظاهرة إيجابية تتجلى باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري بالرغم من تباينه بينها.

9- دراسة (عفيفي، 2008) ⁽²⁾ بعنوان:

"العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية "دراسة اختبارية في البيئة المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المساهمة المصرية المسجلة في البورصة مكونة من (70) شركة. وذلك من خلال خمس متغيرات مرتبطة بتطبيق حوكمة الشركات وهي استقلال أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وتركز الملكية، ووجود لجنة مراجعة، بالإضافة

⁽¹⁾ متولي، طلعت عبد العظيم، (2007)، نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، مجلة التجارة والتمويل؛ م. 1، ع. 1، ص. 36-1

⁽²⁾ عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2008)، " العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية؛ م. 30، ع. 1، ص. 498-429

إلى أربعة متغيرات ضابطة. وقد طور الباحث مؤشرا لقياس مستوى الإفصاح الاختياري مكونا من (78) بنداً، تمثل في خمس مجموعات فرعية للإفصاح. واعتمد الباحث على استخدام نماذج للانحدار (انحدار عام، وانحدار متدرج، بالإضافة إلى طريقة الحذف أو الارتداد الخلفي). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم الشركة، ووجود لجنة للمراجعة، ومستوى الإفصاح الاختياري ككل، بينما تباينت نتائج اختبار الفروض على مستوى المجموعات الفرعية لمؤشرات الإفصاح، وأظهرت أيضاً نتائج الدراسة أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يؤثر على سلوك الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المصرية.

10- دراسة الحسن⁽¹⁾ (2009) بعنوان:

"الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الاختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبيان العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح الاختياري في هذه الشركات واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان في السوق الأول والثاني والبالغ عددها (272) ما عدا البنوك وشركات التأمين حيث اخذ عينة عشوائية مكونة من (67) شركة مدرجة في السوق الأول والثاني. وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي: وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة حيث بلغت درجة الإفصاح الاختياري (36.64%)، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وحجم الشركة وما بين الإفصاح الاختياري وبين حجم مكتب التدقيق والرفع المالي وهيكلة الملكية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى إفصاح الشركات المدرجة في السوق الأول والشركات المدرجة في السوق الثاني.

(1) الحسن، ميلينا فايز، (2009)، الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

11- دراسة مارق⁽¹⁾ (2009) بعنوان:

"قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية لعام 2005 م لـ (52) شركة مساهمة سعودية، حيث استخدم الباحث مؤشر إفصاح مكون من (60) عنصراً تمثل العناصر الأساسية لمستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة السعودية. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة إيجابية وذلك باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري، وإن المؤشرات تعطي دلالة جيدة على حجم الإفصاح الاختياري في القوائم المالية، ورغبة الشركات المساهمة السعودية في الاهتمام بالإفصاح الاختياري وبالتالي تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات الاختيارية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح السعودي، وإن النسبة الأكبر من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف، وخاصة المستثمرين، ومن أمثلتها الأهداف التسويقية، والأهداف المالية للمنشأة ومعدلات الربحية والسيولة.

12- دراسة أبو حمام⁽²⁾ (2009) بعنوان:

"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانته أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (150) من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، حيث استخدم الباحث معامل الانحدار من حزمة (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. وأهم النتائج التي توصلت

(1) مارق، سعد محمد، (2009)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م، 23، ع. 1، ص 131-174.

(2) أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

الدراسة إليها هي: إن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وان تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيس على تحسين موقع الشركات واستمرارها نحو بلوغ أهدافها، وضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية لتأهيل اللازمة، والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعة تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.

13- دراسة عمار وسامي⁽¹⁾ (2009) بعنوان:

"تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة حالة الشركات المساهمة الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها (90) شركة من مجتمع الدراسة والمتمثل في الشركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانته وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على (20) فقرة موزعة على ثلاث محاور وهي (وجود أساس محكم، وفعال لقواعد الحوكمة، وتوفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، وتوفير مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح). حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، وتوفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.

(1) عمار، بن عيشي. سامي، عمري، (2009)، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي جودة التقارير المالية: دراسة حالة الشركات المساهمة الجزائرية، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم والاقتصاد، الجزائر.

14- دراسة (مارق، 2009) ⁽¹⁾ بعنوان:

"قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية، وذلك عن طريق دراسة (52) شركة مساهمة سعودية والتقارير العائدة لها لعام 2005م. واعتمدت الدراسة على نظرية أصحاب المصالح وقائمة الإفصاح الاختياري المكونة من (60) عنصراً، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الإيجابي في تحليل حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات عينة الدراسة، ووجود ظاهرة إيجابية مشتركة بين تلك الشركات تتمثل في اهتمام الشركات السعودية بالإفصاح الاختياري، كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام هيئة المحاسبين السعوديين وهيئة سوق المال بالإفصاح الاختياري، ومنح حوافز للمدراء لتشجيعهم على الإفصاح الاختياري.

15- دراسة (الشامي، 2009) ⁽²⁾ بعنوان:

"أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانته ووزعت على مجموعة من المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين العاملين في البنوك التجارية اليمنية؛ حيث تم توزيع (70) استبانته على عينة الدراسة وتم استرجاع (63) منها، ومن ثم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك تأثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبة التأثير

(1) مارق، سعد محمد، (2009)، " قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة

السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز؛ م. 23، ع. 1، ص: 131-132
(2) الشامي، أكرم يحيى علي، (2009)، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ص: 14-15

(83%)، كما أظهرت الدراسة أن للخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تأثير عالي على جودة التقارير المالية وبنسبة تأثير بلغت (85%).

16- دراسة (الخيال، 2009) ⁽¹⁾ بعنوان:

"الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع وجهات نظر الأكاديميون والمحاسبون القانونيون والوسطاء الماليين حول أهمية الإفصاح الاختياري، والاستدلال على أهم المعلومات التي يرغب المشاركون في الدراسة أن تتضمنها التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية بجانب محتوياتها المالية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة فرضية من فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المصاحب للقوائم المالية للشركات المساهمة السعودية غير كاف لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، كما أظهر المشاركون في الدراسة درجة عالية من الأهمية تجاه الإفصاح عن جميع محاور الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الدراسات والبحوث في مجالات الإفصاح الاختياري ونشر الوعي بأهميته في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتبني أفضل الطرق والوسائل الممكنة لتشجيع وتحفيز الشركات المساهمة السعودية للتوسع في سياسة الإفصاح الاختياري.

17- دراسة (أبو حمام، 2009) ⁽²⁾ بعنوان:

"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية-دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة ووزعت على مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؛ حيث تم توزيع (150) استبانة على عينة الدراسة

(1) الخيال، توفيق عبد المحسن، (2009)، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1(3)، ص: 105-156

(2) أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009). "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية-دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص: 1-129

وتم استرجاع (125) منها، ومن ثم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمرارها نحو بلوغ أهدافها.

18- دراسة آل غزوي⁽¹⁾ (2010) بعنوان:

"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد لتحليل مؤشر الإفصاح لـ (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: هناك تفاوت في مستوى الإفصاح عن القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وأعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الإسمنت وأقل مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الفنادق والسياحة، ووجود علاقة إيجابية بين نسبة المالكين وحجم الشركة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية، ووجود علاقة إيجابية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح.

19- دراسة شراطي⁽²⁾ (2010) بعنوان:

"الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية وأثر عوامل الحوكمة على درجة الإفصاح حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي مستخدمة عينة من التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية الأردنية وعددها (64) شركة لسنة 2008. وقد

(1) آل غزوي، حسين عبد الجليل، (2010)، حوكمة الإفصاح وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمرك.

(2) شراطي، سميرة عمران، (2010)، الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى: مستوى الإفصاح الإجمالي عن الحوكمة مرتفع ومتقارب بين الشركات إلا أنه غير تام كما أنه لا توجد فروقا ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح لدى شركات العينة، ومستوى الإفصاح الاختياري عن الحوكمة منخفض ومتفاوت بين الشركات.

20- دراسة عمرو⁽¹⁾ (2010) بعنوان.

"مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء، وحيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت العينة الدراسة على مكاتب ضريبة الدخل في الضفة الغربية، وكانت من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: وجود علاقة ارتباط قوية بين معايير الحوكمة من جهة وبين الفاعلية من جهة أخرى، كما تؤكد النتائج بان تحقيق الكفاءة والفاعلية في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية يتطلب تطبيق معايير الحوكمة كحزمة واحدة. كما أن يوجد هناك توصلت للدراسة ومنها: العمل على توفير دليل عملي للحوكمة في المؤسسات بشفافية ونزاهة وعادلة، وزيادة عدد الدورات التدريبية لزيادة مقدرة الموظفين في التعامل مع معايير الحوكمة.

21- دراسة أبو زر⁽²⁾ (2011) بعنوان:

اثر هيكل الملكية ومدى تطبيق التجارة الالكترونية على أداء الشركات

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الاستثمار في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وكذلك أثر تطبيق التجارة الالكترونية وحجم الشركة والدفع المالي على أداء تلك الشركات. وتكونت عينة الدراسة من (74) شركة وتم توزيع استبانته واحدة لكل شركة واستهدف فيها المدراء الماليين. استخدمت تحميل الانحدار الخطي المتعدد ومعامل ارتباط (بيرسون) للوصول إلى النتائج والتي من أهمها أن هيكل الملكية لا يشكل تأثيرا ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركات وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية

(1) عمرو، بيان، (2010)، مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل.

(2) أبو زر، عمران (2011). أثر هيكل الملكية ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية على أداء الشركات: دراسة تطبقه على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

للتجارة الإلكترونية على الأداء المالي لتلك الشركات بالإضافة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحجم والرفع المالي من جهة والأداء المالي لتلك الشركات من جهة أخرى.

22- دراسة الاغا⁽¹⁾ (2011) بعنوان.

"دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، وقد استخدم استبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتائج كانت هو: هناك دور لتطبيق حوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية. كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات ومنها: ضرورة متابعة أسباب حدوث الانهيارات المالية السريعة للبنوك العالمية، وحث البنوك على الاهتمام الكافي بمفهوم حوكمة الشركات.

23- دراسة زيود، والعثمان، وعلي (2011) ⁽²⁾ بعنوان:

"مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك عبر اختيار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري، بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام 2009، لخمسة عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المسجلة، واستخدم البحث المنهج الإيجابي في قياس مستوى التباين في الإفصاح الاختياري، وتحديد حجمه ونوعيته في العينة المدروسة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك اهتماماً

(1) الاغا، عماد، (2011)، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

(2) زيود، لطيف، ومحمد، العثمان، وريم، علي (2011)، "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية؛ م. 33، ع. 3، ص: 27.

ملحوظا به من قبل الشركات، ورغبة بتزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

24- دراسة حمدان (2011) ⁽¹⁾ بعنوان:

“أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية”

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، إضافة إلى إلقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية . ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحث بجمع بيانات من (50) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية للفترة الواقعة بين عامي 2001-2006 واستخدام كل من اختبار انحدار البيانات التجميعي واختبار الانحدار اللوجستي. توصلت الدراسة إلى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أنها وجدت علاقة مهمة إحصائيا بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

25- دراسة العمارنه والتهتموني (2012) ⁽²⁾، بعنوان:

“العلاقة بين العائد والمخاطر دراسة تطبيقية لأثر الروافع على عوائد الشركات الأردنية”

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة ما بين العائد والمخاطر من خلال قياس أثر الرافعتين التشغيلية والمالية، والرفع المشترك كمقاييس للمخاطرة على عوائد الشركات الصناعية الأردنية كعينة الدراسة وذلك من عام 2000-2008، وذلك باستخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار، واستنتجت الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين الرافعتين باختلاف طرق القياس، وأن هناك اختلاف في نتائج الانحدار باختلاف طرق القياس، وأن أفضل الطرق لقياس الروافع هي من خلال النسب المالية.

(1) حمدان، علام محمد موسى، (2011)، "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية؛ م.38، ع.2، ص 415-433
(2) العمارنه، أسماء والتهتموني، فاروق (2012) العلاقة بين العائد والمخاطر دراسة تطبيقية لأثر الروافع على عوائد الشركات الأردنية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 32 الطبعة الثانية، ص 25-43.

26- دراسة الشلاحي⁽¹⁾ (2012) بعنوان:

"تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية رأس المال البشري في الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت. تكونت عينة الدراسة من (20) شركة اختيرت بالطريقة القصدية من بين الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية. أظهرت نتائج الدراسة: عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري)، وعدم وجود اختلاف بين الشركات الصناعية الكويتية في تطبيق عناصر الإفصاح الاختياري المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري) يعزى لمتغير الربحية. أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الإفصاح الاختياري عند الشركات الصناعية المساهمة العامة وربطها بالمنافع الاقتصادية التي يمكن أن تجني الشركات لقاء ذلك، مثل زيادة الربحية.

27- دراسة السامرائي (2012)⁽²⁾ بعنوان:

"قرار التمويل وأثره على أداء لشركة: دراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أثر القرارات المالية لإدارة الشركة والمتعلقة بمزيج رأس المال على عوائد وأداء الشركة، من خلال دراسة العلاقة بين مديونية الشركة وأثرها على كل من عائد السهم الواحد والقيمة الدفترية والعائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، من خلال تحليل هذه العلاقة على عينة 53 شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام التحليل بين كل من نسب المديونية إحصائية الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة والقروض طويلة وقصيرة الأجل ومتغيرات الدراسة، وأوصى الباحث على اختيار طريقة التمويل المثل لنعكس ذلك على أداء الشركة.

(1) الشلاحي، (2012)، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

(2) السامرائي، عمار، (2012) قرار التمويل وأثره على أداء لشركة: دراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، المجلد 4، العدد 1، ص 535-557.

28- دراسة نوفل وآخرون (2012)⁽¹⁾، بعنوان:

"تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997-2007"

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان باستخدام معدل العائد وذلك من خلال قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة وفاعلية، وتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة بين الرفع المالي ومعدلات العائد المختلفة، وأيضاً وجود علاقة ذات إحصائية إلى وجود علاقة ذات دلالة بين الرفع التشغيلي ومعدلات العائد، وأوصى الباحث على التقليل من استخدام الرفع المالي إحصائية دلالة والذي يشكل أعباء على الشركات ممثلة بخدمة الدين.

29- دراسة (أبو الشلوع، 2013)⁽²⁾. بعنوان:

"تحليل توجهات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية".

وذلك عن طريق تحديد مجموعات أصحاب المصالح التي يوجه إليها الإفصاح الاختياري الوارد بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، كما استهدفت الدراسة تحليل محتوى الإفصاح الاختياري في تلك التقارير، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من عشرين شركة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية لعام 2008، للوقوف على مستوى الإفصاح الاختياري السري الوارد بتلك التقارير، وتم إجراء تحليل انحدار متعدد لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية هو مستوى تعقد أعمال الشركة، ومدى اهتمام الشركة بإدارة رأس المال الفكري وحصول الشركة على جائزة أفضل إفصاح سابقة.

(1) نوفل، موسى عبد الهادي والقاضي، نعيم سلامة ومطر، موسى سعيد والنسور، اسراء على النسور. (2016). تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997-2007. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20(2).

(2) أبو الشلوع، هديل، (2013). "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص: 11-12

30- دراسة الصمادي (2013) ⁽¹⁾ بعنوان:

"العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري لدى الشركات العائلية المساهمة العامة الصناعية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الاختياري ودراسة العوامل المؤثرة عليه لدى الشركات العائلية المساهمة الصناعية الأردنية. وقد تم الحصول على البيانات من بورصة عمان لعينة الشركات العائلية الصن في نهاية عام (2013)، وتكونت عينة الدراسة من (33) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. حيث تم أخذ العوامل المتعلقة بسيطرة العائلة على هيكل الملكية، وسيطرة العائلة على الإدارة التنفيذية من خلال الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة و المدير العام، بناء على نظرية الوكالة النوع الثاني وبالإضافة إلى مجموعة العوامل الضابطة من مثل (الربحية، المديونية، وحجم الشركة). وقد تم قياس مستوى الإفصاح الاختياري من خلال مؤشر مكون من (30) بند. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح لدى الشركات العائلية المساهمة العامة الصناعية الأردنية وصل إلى (28.5%)، وكانت نسبة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية متدنية نسبياً حيث بلغت (7%)، ووجدت علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سيطرة العائلة على الملكية و مستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات العائلية الصناعية بينما كانت هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري والربحية فيما لم تصل باقي المتغيرات إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

31- دراسة الحمدان والقضاة (2013) ⁽²⁾ بعنوان:

"أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"

قامت باختبار أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان لأوراق المالية وعددها (13) مصرفاً للفترة الزمنية 1991-2010. واستخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات data Panel لاختبار فرضيات الدراسة. ظهرت النتائج أن هيكل رأس المال إحصائية مقاس بنسبة المطلوبات إلى الموجودات له تأثير إيجابي وعلى أداء المصارف الأردنية ذو دلالة مقاس بالعائد

(1) الصمادي، محمد حسين علي. (2013). العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري لدى الشركات العائلية المساهمة العامة الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

(2) الحمدان، ناصر، القضاة، علي (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، ص 159-168.

على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الصافية. أما نسبة إحصائية على العائد على حقوق الملكية إلى الموجودات فقد أظهرت النتائج بأن لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية الموجودات، وتأثير على كل من نصيب السهم من الأرباح الصافية والعائد على ير سلبي وذو دلالة إحصائية على أداء المصارف الأردنية. حقوق الملكية، بينما حجم المصرف كان له تأثير موجب وذو دلالة وأوصى الباحث بأن تعمل المصارف الأردنية على زيادة رأسمالها ليكون هناك نوع من التناغم بين حجم المصرف ورأسماله. وكذلك أن تتوسع في حجمها من خلال تنويع أشكال الخدمات المصرفية وتنويع استثماراتها.

32- دراسة النصيرات (2013) (1) بعنوان:

"الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الاختياري عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية، إضافة إلى معرفة أثر عدد من العوامل (حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، وجود التدقيق، وتركز الملكية، وهيكل الملكية، وحجم مكتب التدقيق، ودرجة الفصل بين رئيس المجلس الإدارة ومنصب المدير العام، ودرجة تعقيد عمليات الشركة، وحجم الشركة، والرفع المالي للشركة، وربحية الشركة، ونسبة ملكية المؤسسات في الشركة) على هذا الإفصاح. وتم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات المساهمة الأردنية الخدمية المدرجة في بورصة عمان وعددها (58) شركة وذلك لسنة 2010، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطوير مؤشر للإفصاح عن الحوكمة يحتوي على (56) بنداً من المعلومات المتعلقة بالحوكمة جميعها بيانات اختيارية كما تم تطوير نموذج للانحدار المتعدد والذي تضمن عدداً من المتغيرات المستقلة ومستوى الإفصاح عن الحوكمة كمتغير تابع. أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح الاختياري عن حوكمة الشركات للشركات الخدمية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي (46.2%) وهي نسبة منخفضة ومتفاوتة بين الشركات، كما أظهرت الدراسة أن حجم مكتب التدقيق والرافعة المالية هي من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري عن الحوكمة، بينما يعتبر حجم الشركة ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة أقل العوامل تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري عن حوكمة الشركات، كما وأظهرت

(1) النصيرات، فرسان عبد الله محمود. (2013). الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري عن حوكمة الشركات وبين كل من حجم مكتب التدقيق، والرافعة المالية، بينما العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري عن حوكمة الشركات وبين عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية كانت سلبية، وعدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح الاختياري عن حوكمة الشركات وبين متغيرات الحوكمة الأخرى المتمثلة بكل من (وجود لجنة تدقيق، وحجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، الشركة، ونسبة العائد على الملكية، ونسبة كبار المساهمين، ونسبة ملكية المؤسسات).

33- دراسة مازن (2013) ⁽¹⁾ بعنوان:

"دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الأداء المالي لمنشآت الأعمال"

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين الأداء المالي لمنشآت الأعمال من خلال التعرف على أثر الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وكيفية الحد منها، وذلك من خلال دراسة وتحليل أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات، دراسة وتحليل أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي للشركات، أيضا دراسة وتحليل أثر الإفصاح الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح. وقد ارتكزت هذه الدراسة على القيام بدراسة تطبيقية، تضمنت عينة من (235) مفردة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية، تتمثل في 47 شركة مساهمة. أظهرت النتائج ارتفاع درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية؛ حيث بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (60%) من الشركات التي تشملها حجم العينة، أيضا وجود علاقة ارتباط عكسية بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات؛ فكلما زادت ممارسات إدارة الأرباح كلما أثر ذلك تأثيرا سلبيا على الأداء المالي للشركات، أيضا وجود علاقة ارتباط طردية بين الإفصاح الاختياري والأداء المالي للشركات؛ فكلما زاد جودة الإفصاح الاختياري كلما كان أداء الشركات أفضل أداء مما يؤدي إلى تحسين صورة هذه الشركات أمام المستثمرين، وأخيرا وجود علاقة ارتباط عكسية بين الإفصاح الاختياري وممارسات أنشطة إدارة الأرباح؛ فكلما ارتفع مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات بالقدر الكافي في السوق المالية كلما ساعد ذلك على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

⁽¹⁾ مازن، سحر عبدالحليم. (2013). دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الأداء المالي لمنشآت الأعمال. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، الأردن.

34- دراسة الأرضي (2013) ⁽¹⁾ بعنوان:

"مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية"

هدفت هذه الدراسة إلى بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، واختبار جدواه في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف، تم بناء نموذج مقترح للإفصاح الاختياري باستخدام أسلوب الدراسة المكتبية عند تحليل الفكر المحاسبي لمفهوم وأهمية ومعلومات الإفصاح الاختياري والآراء المؤيدة والمعارضة لتنظيمه، وأسلوب لدراسة التطبيقية عند استخدام المؤشر المقترح في قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات مؤشر سوق المال المصري *EGX30* وعددها (30) شركة خلال الفترة من 2009 إلى 2012. أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات محل الدراسة منخفض ويصل إلى (13.24%)، وكذلك إجمالي نسبة توافر العناصر المحققة لعنصر الملائمة بالشركات محل الدراسة (3.25%)، وكذلك إجمالي نسبة توافر العناصر المحققة لعنصر التعبير الصادق (13.677%) وهو ما يظهر الحاجة لدعم مستوى جودة التقارير المالية المنشورة من خلال بناء مؤشر للإفصاح الاختياري يكفل دعم مستوى كلا من الملائمة والتعبير الصادق.

35- دراسة السمانى (2014) ⁽²⁾ بعنوان:

"أثر تكلفة التمويل على الهيكل المالي والقيمة السوقية للمنشأة"

تناولت الدراسة أثر تكلفة التمويل على الهيكل المالي والقيمة السوقية للمنشأة، وتمثلت مشكلة البحث أن الشركة السودانية للاتصالات لتختار الهيكل التمويلي المناسب الذي يؤدي إلى تقليل تكلفة الأموال وزيادة الربحية والعائد وتعظيم قيمتها السوقية. استخدم الباحث المنهج الاستنباطي والتاريخي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة، وتمثلت فرضيات البحث في وجود هيكل مالي مناسب يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل وزيادة الربحية، وأن التمويل عن طريق الاقتراض يؤدي إلى انخفاض التكلفة الكلية للتمويل وتعظيم القيمة السوقية للمنشأة. توصل الباحث إلى عدة نتائج منها التمويل عن طريق الاقتراض يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل وارتفاع الربحية للمنشأة وتعظيم قيمتها السوقية.

(1) الأرضي، محمد وداد. (2013). مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية. المجلة العملية التجارة والتمويل، المجلد (33)، العدد (4)، ص ص (278-341).

(2) السمانى، محمد، (2014). أثر تكلفة التمويل على الهيكل المالي والقيمة السوقية للمنشأة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 2، ص 98 – 114.

وأن التمويل عن طريق حقوق الملكية يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمنشأة، وأوصت الدراسة إلى أهمية الالتزام بأسلوب مثالي للهيكل المالي والموازنة بين المصادر الداخلية والخارجية مع الأخذ بعين الاعتبار عند تكوين الهيكل المالي مخاطر الرفع المالي معدل العائد وعلى حقوق الملكية.

36- دراسة أبو نصار وعبد الجليل⁽¹⁾ (2014) بعنوان:

"العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في الأردن."

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وتكونت العينة من استبانة وزع منها على (82) استبانة على عينة عشوائية من الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي واسترد منها (52) استبانة لأغراض التحليل الإحصائي وبالتالي توصلت الدراسة إلى نتائج ومنها: وجود أثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) لكل عامل من العوامل المؤثرة للبحث، ووجود فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في أثر تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية تبعا لنوع النشاط.

37- دراسة عبد الجليل وأبو نصار⁽²⁾ (2014). بعنوان:

"العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"

يهدف إلى مناقشة العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. ويتأثر مستوى الإفصاح بقناعات ورغبات الإدارة، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية، والمنافع المتوقعة منه، والمخاطر المرتبطة به. ويتحدد مستوى الإفصاح استناداً إلى تكلفة إعداد البيانات، ومدى استخدامها من ذوي العلاقة، ومدى استفادة المنافسين منها.

(1) عبد الجليل، توفيق وأبو نصار، محمد، (2014)، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية. 41 (2)، 326-342.

(2) عبد الجليل، توفيق وأبو نصار، محمد، (2014)، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، مرجع سابق.

ولمناقشة هذه العوامل تم تصميم استبانته، وزع منها (82) استبانته على عينة عشوائية من الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والخدمية، المدرجة أسهما في سوق عمان المالي. أظهرت نتائج الدراسة: وجود أثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لكل عامل من العوامل المؤثرة الواردة في البحث، ووجود فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في أثر تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية تبعاً لنوع النشاط، ووجود علاقة موجبة (49.4%) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%) بين أثر تلبية حاجات مستخدمي البيانات المحاسبية وأثر المنافع المتوقعة.

38- حمادة⁽¹⁾ (2014) بعنوان:

"قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانته اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري التسعة والمتمثلة في: المعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، والمعلومات عن الحوكمة؛ استخدمت الباحثة استبانته والمعالجة الإحصائية. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن هناك تأثيراً كبيراً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المدرجة في بورصة عمان لمفهوم الإفصاح الاختياري وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية.

39- دراسة ناجي (2015)⁽²⁾، بعنوان:

"تحليل علاقة سعة المديونية والتدفق النقدي الحر بكل من العائد والمخاطرة"

وهدفنا الدراسة إلى تحليل علاقة سعة المديونية والتدفق النقدي الحر بكل من العائد والمخاطرة، وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وكانت عينة الدراسة مكونة من 12 شركة من مجتمع الدراسة وللمدة من 2009-2013 إذ استندت الدراسة إلى

(1) حمادة، رشا. (2014). قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان).

(2) المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 10 (4)، 674-698.

فرضيتين رئيسيتين تناولت موضوع علاقة كل من سعة المديونية والتدفقات النقدية الحرة (المتغيرات المستقلة) في العائد على الاستثمار ومخاطرة الشركة (المتغيرات التابعة) وقد استعمل الإحصاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة، واستعمال مصفوفة بيرسون للارتباط لقياس القوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو وجود علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية ومعنوية لسعة المديونية والتدفقات النقدية الحرة في العائد على الاستثمار، وعدم وجود علاقة معنوية إحصائية لسعة المديونية والتدفقات النقدية الحرة في مخاطر الشركة.

40- دراسة الحمدوني والصبيحي (2016) ⁽¹⁾ بعنوان:

"العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم دراسة على عينة من الشركات الأردنية المساهمة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الرفع المالي على اعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات لاختبار العلاقة بين الرفع المالي على عائد السهم وهيكل رأس المال، واعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات لاختبار العلاقة بين الرفع المالي من جهة والمخاطر النظامية والكلية وربحية السهم الواحد من جهة أخرى؛ وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة الأردنية المسجلة في بورصة عمان للفترة من 2005-2009. ومن أجل التوصل إلى نتائج، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لإجراء اختبار فرضيات الدراسة عن طريق قياس العلاقة بين الرفع المالي من جهة، والمخاطر النظامية مقاسه بمعامل بيتا والمخاطر الكلية مقاسا بالانحراف المعياري وربحية السهم من جهة أخرى، واستنتجت الدراسة ما يلي أول يكون للرفع المالي أثر إيجابي على ربحية الشركات إذا استطاعت إدارة الشركة تحقيق معدل عائد على الاستثمارات التي يتم تمويلها بأموال الديون أعلى من معدل تكلفة الديون. ثانيا إن الرفع المالي يؤثر بقوة وبشكل إيجابي على كل من ربحية السهم والمخاطر الكلية والنظامية. وأوصى الباحث أن تقوم الشركات باستخدام خيارات متعددة للتمويل كالسندات والقروض المصرفية طويلة الأجل، وأيضا تشجيع البنوك على استثمار فائض أموالها في عمليات تمويل الاستثمار وخصوصا الاستثمارات طويلة الأجل.

⁽¹⁾ الحمدوني، إلياس، الصبيحي، فائز، (2016). العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم دراسة على عينة من الشركات الأردنية المساهمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 العدد، 4، ص 151-152.

41- دراسة الجرجري (2016)⁽¹⁾ بعنوان:

"سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة"

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثر هذه السياسات على كل من العائد والمخاطرة، وذلك من خلال تحليل الكشوف المالية التي تشمل الميزانية العمومية وكشف الدخل. إذ تم من خلال كشوف الميزانية تحديد نوع سياسة الاستثمار المعتمدة في الموجودات المتداولة التي تشكل بمجملها رأس المال العامل الذي يحظى باهتمام كبير من قبل إدارات المنشآت، وتم اعتماد المنهج العلمي المالي والإحصائي لتحليل السياسات الاستثمارية المجازفة والمعتدلة والمتحفظة، أما بخصوص العائد فقد تم استخدام معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد المطلوب، حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها إن المخاطرة تتناسب عكسياً مع حجم الموجودات المتداولة إذ كلما زادت الموجودات المتداولة تنخفض المخاطرة في حين إن العلاقة بين المخاطرة والعائد طردية كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد، أما أهم التوصيات فهو اختيار الإدارة لإدارة رأس المال العامل من خلال الموازنة بين حجم الموجودات وسياسات التمويل.

42- دراسة عوض الله والشريف (2016)⁽²⁾ بعنوان:

" أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية"

هدفت إلى اختبار الأثر الذي يتركه العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي على العائد على حقوق المساهمين لقياس الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بالفترة 2003 – 2013. تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات، اختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي للمتغيرات المستقلة (العائد على الأصول والرفع المالي) على المتغير التابع (العائد على حقوق المساهمين) كما توصلت بين العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. إحصائية الدارسة أيضاً إلى وجود علاقة ذات دلالة أوصت الدراسة على أهمية أن

(1) الجرجري، زهراء جار الله حمو (2016). " سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل.

(2) عوض الله. أشرف. (2016). أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

تقوم شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بالمحافظة على العلاقة الإيجابية بين العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

43- دراسة العلول⁽¹⁾ (2016). بعنوان:

"دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة -فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة -فلسطين، ومعرفة اتجاهات الإفصاح وأثرها في دعم نظام الرقابة والمساءلة وتحديد أبعاد اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وأثرها في دعم نظام الرقابة والمساءلة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج ومنها: اهتمام بالإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيير في حقوق المساهمين والسياسات المحاسبية.

44- دراسة الهنداوي (2017)⁽²⁾ بعنوان:

"العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة لاختبار العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري لشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، حيث اختبرت الدراسة أثر كل من (حجم الشركة، وحجم مكتب التدقيق، ونسبة الأصول القائمة، والرافعة المالية، والربح وعمر الشركة) على مستوى الإفصاح الاختياري. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مؤشر إفصاح مكون من (22) بنداً من المعلومات والتي يمكن للشركات الإفصاح عنها بشكل اختياري. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من بورصة عمان لعينة تتكون من (23) شركة تأمين للفترة (2012-2015). وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل الإفصاح الاختياري لشركات التأمين المساهمة العامة خلال الفترة التي غطتها الدراسة بلغ حوالي (53.3%). أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الاختياري وكل من حجم الشركة، والرافعة المالية، والربحية من خلال

(1) العلول، عبد المنعم عطا، (2016)، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة -فلسطين "رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

(2) الهنداوي، محمد رائد، (2017)، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.

العائد على الأصول. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول القائمة ومستوى الإفصاح الاختياري. بينما لم تجد الدراسة تأثيراً لحجم مكتب التدقيق، والربحية من خلال العائد على حقوق المساهمين، وعمر الشركة على مستوى الإفصاح الاختياري لشركات التأمين.

45- دراسة شاهين ووشاح⁽¹⁾ (2017) بعنوان:

"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية". وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (78) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الجامعات. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق قواعد الحوكمة (ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية) مجتمعة ومنفردة على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة، وأن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مما ينعكس إيجاباً على أداء هذه الجامعات. وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمان لأموالهم، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس مفاهيم وتطبيقات الحوكمة.

(1) شاهين، لونا ووشاح، محمود، (2017)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية. مجلة البحوث التجارية، 39 (2).

46- دراسة باجاحر والحجيلي (2017) (1) بعنوان:

"أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودي، وذلك للفترة من 2012-2014، والبالغ عددها (13) شركة، وذلك من خلال أربعة متغيرات مرتبطة بهيكل مجلس الإدارة هي: استقلال مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وملكية الإدارة، بالإضافة إلى أربعة متغيرات رقابية تمثلت في حجم الشركة، وأداء الشركة، وعمر الشركة، ونوع المراجع. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء مؤشر للإفصاح الاختياري غير مرجح لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات محل الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تباين في مستوى الإفصاح الاختياري بين شركات الإسمنت السعودية محل الدراسة، كما أن مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية كان (66.67%) وهذا يعد ضعيفا نسبيا، مقارنة بالدول المتقدمة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري وحجم الشركة، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وكل من: استقلال مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وملكية الإدارة، وأداء الشركة، وعمر الشركة، ونوع المراجع.

47- دراسة العامري والربيعة (2018) (2) بعنوان:

الإفصاح الاختياري عن خدمات التامين وأثره على أداء الشركات

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الإفصاح الاختياري عن الخدمات التأمينية وأثره في الأداء المالي لشركات التامين العراقية وذلك من خلال معرفة العلاقة بين زيادة الإفصاح عن الخدمات المالية ومؤشرات الأداء المالي لشركات التامين، بالإضافة إلى معرفة أهمية الإفصاح عن خدمات

(1) باجاحر، محمد صالح والحجيلي، عبير هادي. (2017). أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 24، العدد (2)، ص ص (410-383).

(2) العامري، زينب والربيعة، محمد. (2018). الإفصاح الاختياري عن خدمات التامين وأثره على أداء الشركات. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 13 (44)، 213-201.

التأمين في تطوير أداء شركات التأمين العراقية. ولغرض تحقيق هذا الهدف تم تطبيق البحث على عينة من شركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بشركة الأمين للتأمين، والأهلية للتأمين، دار السلام للتأمين، والخليج للتأمين، الحمراء للتأمين، وبالاعتماد على قوائمها المنشورة للسنوات المالية (2014-2015) إذ تم إجراء عملية مسح للمعلومات التأمينية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لتلك الشركات. أظهرت النتائج أن قيام شركات التأمين بالإفصاح عن الخدمات التأمينية التي تقدمها إلى الزبائن يؤثر على الأداء المالي لها بشكل يؤدي إلى تحقيقها للنمو المستقبلي، بالإضافة إلى أهمية قطاع التأمين في توفير الخدمات إلى الزبائن في المجتمع.

48- دراسة العلي (2018) ⁽¹⁾ بعنوان:

"أثر الرفع المالي على السيولة والربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الرفع المالي على الربحية مقاسه بكل من معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك معرفة أثر الرفع المالي على السيولة مقاسة بكل من معدل التداول ومعدل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وقد تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية متمثلة بأربع شركات ما بين خدمية وصناعية للفترة الممتدة بين (2012-2016) قامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي في إجراء البحث وكذلك المنهج التجريبي القائم على صياغة فرضيات بحثية تظهر علاقات سببية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه ومعنوية بين الرفع المالي والربحية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلل الرفع المالي وسيولة الشركات محل الدراسة. وفي نهاية الدراسة أوصت الدراسة أن على إدارات الشركات عند اتخاذ قرارات الهيكل المالي أن تعمل على الموازنة بين الرفع المالي وأثر ذلك على الربحية والسيولة، بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر التمويل من خلال حقوق الملكية والابتعاد قدر الإمكان عن التمويل من خلال القروض لتقليل نسبة الرفع المالي إلى أقل درجة ممكنة.

⁽¹⁾ العلي، أحمد (2018). أثر الرفع المالي على السيولة والربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة البعث، المجلد 40، العدد الأول، ص 173-205.

49- دراسة أحسناوي وجواد (1) (2018) بعنوان:

"تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية"

تهدف الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال تحليل التقارير المالية لسنة 2015. وتكونت عينة البحث من (58) شركة مدرجة في السوق النظامي، وبنسبة (82%) من مجتمع الدراسة. ولغرض تقييم مستوى الإفصاح الاختياري فقد تم تصميم مقياس يتكون (110) فقرة إفصاح اختيارية صممت من خلال الاستفادة من مقاييس الدراسات السابقة بالإضافة إلى أي معلومة اختيارية يمكن إدراجها. و أظهرت النتائج متوسط نسبة الإفصاح عن المعلومات الاختياري (31.6%) وهي نسبة ضعيفة، كما بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري لقطاعات الأعمال، و فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري لطبيعة المعلومات المفصح عنها، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإفصاح الاختياري لشركات القطاع الخاص و المختلط. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري لما له من أهمية في تعريف الشركة بشكل أوسع، وتحقيق تماثل المعلومات، وجذب المستثمرين. والعمل على تحويل ما يمكن من معلومات الإفصاح الاختياري خصوصاً المعلومات المستقبلية، ليكون الإفصاح عنها إلزامياً حسب القوانين والتشريعات.

50- دراسة الشنطي (2) (2019) بعنوان:

" أثر الحوكمة في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية "

هدفت إبراز الدور الذي يلعبه الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية وقياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين الأردنية، وكذلك إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة في رفع مستوى كفاءة الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة لجمع بيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة فقد تم توزيعها على شركات التأمين الأردنية، وبعد جمع الاستبانة ومعالجة بياناتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وذلك حسب أغراض الدراسة معتمدة على أساليب قياس المتغيرات بحيث تم توظيف

(1) أحسناوي، عقيل وجواد، حسين. (2018). تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (3)، ص ص (352-373).

(2) الشنطي، أيمن (2019): أثر الحوكمة في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 36، ص 1-45.

الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة ومتغيراتها، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك وجود علاقة قوية بين الحوكمة والإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية، وأن الحوكمة بإبعاها قد أحدثت تغير في الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية، كذلك الأمر فإن الحوكمة قد زادت ورفعت من سوية الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية بإطاره العام، وأوصت الدراسة بأن تدرج شركات التأمين ضمن تقاريرها المالية آفاق التوسع وخططها التوسعية وسياساتها المستقبلية وكذلك الارتقاء إلى رفع مستوى الإفصاح الاختياري ليصبح مماثلاً للإفصاح الإلزامي.

51- دراسة المغربي⁽¹⁾ (2020) بعنوان:

" أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية "

هدفت هذه الدراسة لبيان اثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من الشركات الصناعية بلغت (35) شركة، حيث تم جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام التقارير المالية السنوية للفترة 2014 – 2018. وبينت نتائج الدراسة وجود أثر ذات دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة بإبعاها مجتمعة على مستوى الإفصاح الاختياري، كما بينت النتائج وجود ذات دلالة إحصائية لكل من مكافآت مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري، وبالمقابل بينت النتائج عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لكل من استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الاختياري، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة عينة الدراسة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الإفصاح الاختياري بين الشركات تعزى لحجم الشركة.

52- دراسة (دواس وبوراس، 2020) بعنوان:

" الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية "

(1) المغربي، محمد (2020): أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 42، ص 1-38.

(2) دواس، ليندة، وبوراس، أحمد (2020)، الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة أم البواقي، الجزائر.

الإطار العام للدراسة

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية، واستعراض مبادئ حوكمة الشركات مع التركيز على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل مبدأ من مبادئها وما يظهر في القوائم والتقارير المالية من معلومات محاسبية تتسم بالجودة والشفافية العالية، فعدم وجود نظام حوكمة جيد يؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر المالي ويضعف النظام الرقابي في إطار حوكمة الشركات. بالإضافة إلى التركيز على إدراج فرضية جديدة كمبدأ من مبادئ حوكمة الشركات هي المنهج الأخلاقي لمهنة المحاسبة، وذلك لتمتين العلاقة التي تبنى عليها أي منشأة اقتصادية والتي بدورها تشكل الخلية الأساسية في البناء الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على "مجمع صيدال"، حيث تم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات وبرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة الموجبة ذات الدلالة الإحصائية بين الإفصاح المحاسبي ومبادئ حوكمة الشركات (مبدأ حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح، المنهج الأخلاقي للمحاسبة ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة)، فالإفصاح المحاسبي هو الركيزة الأساسية في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات الذي سينعكس بالإيجاب في تفعيل وتنشيط السوق المالي الجزائري.

53- دراسة عمروش ودواح (2020) ⁽¹⁾ بعنوان:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر. ولتحقيق ذلك، تم جمع ما مجموعه (73) استبيان باستخدام أسلوب العينة الملائمة. كشفت النتائج عن وجود أثر ايجابي ودال معنويا للإفصاح الاختياري عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ الإفصاح الاختياري عن حوكمة المؤسسات والإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية على الأداء المالي للمؤسسات. ومع ذلك، تبين عدم وجود أثر دال معنويا للإفصاح الاختياري عن المعلومات العامة على الأداء المالي للمؤسسات.

(1) عمروش، صبرينة ودواح، بلقاسم. (2020). أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر-دراسة ميدانية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (7)، العدد (2)، ص ص 423-441.

54- دراسة متولي (1) (2021) بعنوان:

" دراسة أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية "

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على إجراء دراسة اختيارية على الشركات المصرية باستخدام تحليل نماذج البيانات الإطارية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية هي أن الشركات المسجلة بالبورصة المصرية تهتم بالإفصاح الاختياري وقد زاد مستوى هذا الإفصاح بعد تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر، ويؤثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للشركات تأثير إيجابي معنوي، كما يؤثر تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات تأثير إيجابي معنوي، الإفصاح الاختياري وتبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤثران معاً بدرجة أكبر من تأثير الإفصاح الاختياري منفرد على الأداء المالي للشركات. ووفقاً لهذه النتائج توصي الباحثة بتوعية الشركات بإجراء مزيد من الإفصاح الاختياري الذي يوضح أنشطة الشركة المتنوعة.

55- دراسة أودينة ويحيوي (2) (2021) بعنوان:

"قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية مصرف السلام-الجزائر
أنموذجاً (2012-2017)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية لمصرف السلام في الجزائر في الفترة 2012-2017، وتم الاعتماد في ذلك على نموذج مكون من (120) معلومة من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها اختياريًا، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير السنوية لمصرف السلام-الجزائر في الفترة 2012-2017 كان ضعيفاً، حيث لم يتجاوز نسبة (26%).

(1) متولي، سعاد (2021): دراسة أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية، دراسة إختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 2، المجلد 22، ص 669-736.

(2) أودينة، عبد الخالق ويحيوي، فاوذي. (2021). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية مصرف السلام-الجزائر أنموذجاً (2012-2017). مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد (4)، العدد (4)، ص ص (81-101).

" أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري "

هدفت الدراسة إلى فحص أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري، للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق ذلك الهدف تم إتباع منهج تحليل المحتوى والقياسي الكمي. وتكون مجتمع الدراسة من (12) شركة عن الفترة الممتدة (2015-2019). تم جمع البيانات من التقارير السنوية للشركات. وقد اتبع نموذج التأثيرات المشتركة لتحليل البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، وأسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، متمثلة بوجود أثر إيجابي معنوي لتركز الملكية على الإفصاح الاختياري، ووجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري، بينما لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة قيام الشركات الصناعية بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري في تقاريرها السنوية، من خلال تزويد مستخدمي تلك التقارير بكافة المعلومات التي تعمل على وضع تصور واضح حول أداء الشركات وكفاءة إدارتها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة كوك (2) (Cooke, 1989) بعنوان:

"Voluntary Corporation Disclosure by Swedish Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود ارتباط بين عدد من المتغيرات ومدى الإفصاح الاختياري، وكانت عينة الدراسة من الشركات السويدية المدرجة في بورصة ستوكهولم والشركات غير المدرجة، والتوصل إلى فيما إذا هنالك اختلاف بين سلوك الشركات في الإفصاح عن المعلومات الاختيارية المدرجة وغير المدرجة، وكانت المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة (الإدراج في السوق، المبيعات السنوية، مجموع الأصول، عدد المساهمين، وجود شركة أم ونوع القطاع). وأظهرت الدراسة

(1) السويركي، هاني (2021): أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29، العدد 3، ص 82-106.

(2) Cooke, Terry, (1989), Voluntary Corporate Disclosure by Swedish Companies. journal of International Financial Management and Accounting, Vol 1, No.2, pp171-195.

النتائج التالية: المتغيرات الأكثر تأثيراً في الإفصاح الاختياري هو المتغير المستقل (حالة الإدراج)، ويعود السبب إلى وجود تشريعات تضبط عملية الإفصاح في بورصة ستوكهولم، أيضاً إن الشركات العالمية تلتزم بتشريعات خارجية كثيرة تضبط عملية الإفصاح ، وإن الشركات الصناعية تفصح عن معلومات اختيارية أكثر من الشركات التجارية.

2- دراسة جري وآخرون⁽¹⁾ (Meek et al., 1995) بعنوان:

"Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures By U.S., U.K. And Continental European Multinational Corporations"

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين مجموعة من العوامل ومنها حجم الشركة، الدولة، الوضع القانوني للشركة، الربحية، ونوعية الصناعة في مجموعة من الشركات البريطانية والأمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة التالية: إن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها مستوى الإفصاح الاختياري مرتفع عكس الشركات الصغيرة، وترجع الدراسة السبب إلى القدرة المالية لتلك الشركات في الصرف على تقديم معلومات اختيارية قوية يعتمد عليها، كما أن الشركات الكبيرة لديها عدد كبير من المساهمين والمالكين وهم بحاجة إلى معلومات إضافية عن المعلومات التي تتطلبها القوانين، أما فيما يتعلق بالصناعة فالشركات ذات الصناعات الحساسة، مثل شركات البتروكيماويات والنفط والتعدين فمستوى الإفصاح لديها مرتفع، وبلد الشركة ووضعها القانوني وربحيتها كذلك كانت من العوامل المؤثرة في الإفصاح ولكنها تتفاوت فيما بين البلدين فالشركات الأوروبية تفصح أكثر من الأمريكية.

3- دراسة شين وآخرون⁽²⁾ (Sean et al., 2001) بعنوان:

"Nonfinancial Disclosures Across Anglo-American Countries"

ركزت الدراسة على قياس مستوى الإفصاح الاختياري الذي تتضمنه القوائم المالية لـ 192 شركة أمريكية وأسترالية وكندية، وبررت الدراسة اختيار تلك الدول بسبب التشابه بين ثقافة تلك البلدان ولغتها ومعايير المحاسبة لديها. وقد ركزت الدراسة على العوامل التي تؤدي بالشركات إلى الإفصاح عن المعلومات الاختيارية، وقد أكدت الدراسة على أنها تقصد بالمعلومات الإضافية الخارجة عن نطاق

⁽¹⁾ Meek, Gary K., Roberts, Clare B., Gray, Sidney J., (1995), "Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures By U.S., U.K. And Continental European Multinational Corporations" Journal of International Business Studies. Vol.26, Issue3, p555-572.

⁽²⁾ Sean, W., Louise, E. and Zarzeski, T., (2001), "Nonfinancial Disclosures Across Anglo-American Countries" Journal of International Accounting Auditing and Taxation, Vol 10 (1). pp 71-83.

القوائم المالية الأربعة "المركز المالي - الدخل - التدفقات النقدية - حقوق الملكية". وقسمت الدراسة المعلومات الاختيارية التي تناولتها إلى معلومات عن خطط الشركة - والفرص المستقبلية - والمخاطر المستقبلية - ومقاييس غير مالية لقياس أداء الشركة. وقد حصرت الخصائص التي توقعت الدراسة أن تؤثر على الإفصاح الاختياري بنوعية الصناعة - بلد الشركة - الانتشار الجغرافي - وحجم الشركة. وأظهرت نتائج الدراسة: إن هناك تباين في مستوى الإفصاح للمعلومات غير المالية عبر الثلاث دول التي ركزت عليها الدراسة وهذه الاختلافات عائدة وفق الدراسة إلى حجم الشركات ونوعية الصناعة وبلد الشركة والانتشار الجغرافي، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن الشركات الدولية أو التي لها فرع في أكثر من بلد تفصح عن المعلومات بشكل أكبر عن الشركات المحلية، وكذلك الشركات التي تعمل في مجال الصناعات المعقدة يكون مستوى الإفصاح الاختياري لديها مرتفع، والشركات كبيرة الحجم كذلك تفصح بشكل أكبر من الشركات الصغيرة الحجم.

4- دراسة شاو وجري⁽¹⁾ (Chau and Gray, 2002) بعنوان:

"Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين هيكل الملكية ومدى الإفصاح الاختياري لمجموعة من الشركات في هونغ كونج وسنغافورة، واختارت الدراسة خليط من الشركات متعددة الجنسية، والمحلية المساهمة، والشركات العائلية. وقد فسرت هذه الدراسة الإفصاح الاختياري عن طريق التعرف على مفهوم نظرية الوكالة (Agency Theory) والأسباب المؤدية إلى نشوء هذه النظرية وعلاقتها بحوكمة الشركات الذي بدوره يؤثر على عملية الإفصاح في تلك الشركات. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: وجود علاقة إيجابية بين الملكية العامة ومستوى الإفصاح الاختياري فمستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات متعددة الجنسيات كبير تليها الشركات المحلية المساهمة، عكس الشركات العائلية فمستوى الإفصاح الاختياري لديها القليل. والشركات العائلية وفقا للدراسة تفصح فقط عن المعلومات التي تتطلبها القوانين والأنظمة وهو ما يسمى بالإفصاح الإجباري، ووفقا للدراسة ترى الشركات العائلية انه ليس لديها محفز للإفصاح عن أي معلومات إضافية بعكس الشركات المساهمة ومتعددة الجنسيات.

⁽¹⁾ Chau, Gerald and Sidney, Gray. (2002), Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore. The International Journal of Accounting, Vol 37, No. 2, pp 247-265.

5- دراسة (Eng & Mak, 2003) ⁽¹⁾ بعنوان:

حوكمة الشركات والإفصاح "Corporate Governance and Voluntary Disclosure" الاختياري".

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية والإستراتيجية لدى الشركة، وقد اختارت الدراسة هيكلية الملكية وتركيبية مجلس الإدارة للتعبير عن الحوكمة، وكانت أنواع الملكية هي إما ملكية إدارة أو حكومة أو كبار حملة الأسهم، وتضمنت تركيبة المجلس وجود إدارة خارجية. ولاختبار هذه العلاقة قامت الدراسة بأخذ عينة من الشركات المدرجة في سوق سنغافورة للأوراق المالية في نهاية عام (1995)، وبلغت (158) شركة مدرجة، حيث تضمنت العينة شركات مالية وغير مالية، وتم استخدام تحليل الانحدار للبيانات المجمعة من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض نسبة ملكية الإدارة ووجود نسبة ملكية كبيرة للحكومة مرتبطان بارتفاع بمعدل الإفصاح الاختياري؛ وأنه لا يوجد علاقة بين إجمالي ملكية كبار حملة الأسهم والإفصاح؛ علاوة على ازدياد مستوى الإدارة الخارجية يخفض من الإفصاح الاختياري؛ وأن الشركات الكبيرة الحجم لديها نسبة إفصاح أكثر، وكذلك الشركات التي لديها نسبة ديون منخفضة؛ ووجود علاقة إيجابية بين ملكية الحوكمة والإفصاح .

6- دراسة (Boyer & Filion, 2004) ⁽²⁾ بعنوان:

“Common and Fundamental Factors in Stock Returns of Canadian Oil and Gas Companies”

وهدفت إلى معرفة كيفية تأثير الأسهم هذا القطاع بعدد من العوامل. ومن ضمن ما قامت به الدراسة هو تقدير العلاقة بين عوائد أسهم قطاع النفط كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة مثل سعر الفائدة وسعر صرف الدولار الأمريكي والكندي وعوائد السوق وأسعار البترول، توصلت الدراسة إلى أن عوائد هذا القطاع يتناغم بشكل ايجابي مع عوائد السوق وأسعار البترول، وعلى أية حال فإن هذه العوائد

⁽¹⁾ Eng, L.L., and Y.T. Mak. (2003). "Corporate Governance and Voluntary Disclosure", Journal of Accounting and Public Policy, 22(4), P. 325-345.

⁽²⁾ Boyer, M. & Filion, D. (2004), Common and Fundamental Factors in Stock Returns of Canadian Oil and Gas Companies, CIRANO Working Papers.

تتماشى بشكل عكسي مع معدلات الفائدة وكذلك معدلات أسعار صرف العملة الكندية مقابل الدولار الأمريكي.

7- دراسة (Adelopo, 2011) ⁽¹⁾ بعنوان:

"Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria"
"ممارسات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في نيجيريا".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تطبيقات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في السوق المالي في نيجيريا. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في السوق النيجيري للأوراق المالية، تشمل بيانات (63) تقريرًا سنويًا، (52) منها لشركة غير مالية، و(11) لشركة تأمين، تمثل عام (2007م)، وقد استخدم الباحث نموذج تحليل انحدار متعدد لتحليل تلك البيانات. وكانت النتائج تشير إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة، مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصولها؛ ووجود علاقة جوهرية إيجابية بين أداء الشركة السوقي وبين الإفصاح الاختياري، وذلك باعتبار المقياس السوقي لأداء المنشأة أرباح السهم والأرباح الموزعة، وكان مقياس العائد على الأصول ذو علاقة سلبية هامة بالإفصاح الاختياري على عكس المتوقع من الباحث؛ ووجود علاقة سلبية جوهرية بين وجود كبار حملة الأسهم وحملة أسهم من الإدارة مع إفصاح الشركة.

8- دراسة دولشا ⁽²⁾ (Dulacha. et. al 2006) بعنوان:

"Factor Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في سوق نيروبي المالي من عام 1992 إلى عام 2000، وتم تطبيق هذه الدراسة على (43) شركة واستخدام مؤشر إفصاح مكون من (47) عنصر. تم قياس الإفصاح الاختياري من خلال عدة عوامل مستقلة منها أسلوب حوكمة الشركات المتبع في كينيا وملكية الشركة وقسمت إلى عدة أقسام منها، تركز الملكية، الملكية الأجنبية

(1) Adelopo, Ismail. (2011). "Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria", Advances in Accounting, incorporating advances in International Accounting; Vol. 27, pp338-345. www.affanz.org/openconf/2010

(2) Barako, Dulacha, Phil Hancock, and H. Y. Izan, (2006), "Factors Influencing voluntary Corporate Disclosure by Kenyan companies" Corporate Governance. vol.14,NO.2,PP.309-324.

وملكية المؤسسين وخصائص الشركة العامة مثل حجم الشركة والربحية والوضع المالي. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات وأيضاً مع ملكية الشركة، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق والملكية الخارجية ومستوى الإفصاح الاختياري، والشركات كبيرة الحجم والتي لديها ديون كبيرة تفصح اختياريًا أكثر، على العكس من المتغيرات (الربحية والسيولة ونوع المدقق الخارجي) فقد تبين عدم وجود أي دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات ومستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الكينية، وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تقيس مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الكينية.

9- دراسة حسن وحمامي⁽¹⁾ (Hossain & Hammami, 2009) بعنوان:

"Voluntary Disclosure in The Annual Reports of An Emerging Country: the Case of Qatar".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى الإفصاح الاختياري لـ (25) شركة مساهمة في سوق الدوحة المالي، وإيجاد علاقة بين المتغيرات الموجودة في الدراسة (عمر الشركة، حجم الشركة، تعقيد الشركة، الأصول المتواجدة والربحية) وعلاقتها مع الإفصاح الاختياري. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: أن عامل ربحية الشركة لا يؤثر على مدى الإفصاح الاختياري على العكس من المتغيرات الأخرى التي لها تأثير على الإفصاح الاختياري مثل عمر الشركة وحجمها، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر إفصاح مكون من (44) عنصر لقياس مدى الإفصاح الاختياري في الشركات القطرية المساهمة.

10- دراسة بين وآخرون⁽²⁾ (Yuen. et. al 2009) بعنوان:

"A Case Study of Voluntary Disclosure by Chines Enterprises"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الملكية في الشركات، حوكمة الشركات، العوامل الخاصة للشركات على الإفصاح الاختياري لدى الشركات المدرجة في سوق شنغهاي المالي في الصين. ركزت

⁽¹⁾ Hossain, Mohammed and Hammami, Helmi, (2009), "Voluntary Disclosure in The Annual Reports of An Emerging Country: The Case of Qatar" Advances in Accounting In Corpora ting Advances in International Accounting. Vol.25pp255-265.

⁽²⁾ Yuen Desmond C.Y, Ming Liu, Xu Zhang, Chan Lu, (2009), "A Case Study of Voluntary Disclosure by Chinese Enterprises" Asian Journal of Financial & Accounting. Vol.1 pp 118-145.

الدراسة على الملكية في الشركات لتقسمها إلى عدة أقسام منها (تركيز الملكية، ملكية الدولة أو الشركات والملكية الفردية). أما العوامل الخاصة لشركات منها (حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية ونوع القطاع). أما عينة الدراسة فقد تكونت من (200) شركة مدرجة في سوق شنغهاي المالي وقد استخدم مؤشر إفصاح لقياس الإفصاح الاختياري مكون من (51) عنصر. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: إن الملكية الفردية ووجود لجان تدقيق محجم الشركة والرفع المالي له تأثير مباشر على مدى الإفصاح الاختياري لدى عينة الدراسة.

11- دراسة حداد وآخرون⁽¹⁾ (Haddad. et. al 2009) بعنوان:

"Voluntary Disclosure and Stock Market Liquidity: Evidence From Jordanian Capital Market"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة الأردنية الغير مالية ومن ثم دراسة تأثير الإفصاح الاختياري على سيولة سوق الأسهم لهذه القطاعات، وقد تم استخدام مؤشر إفصاح مكون من (62) عنصر لقياس مدى الإفصاح الاختياري وكانت عينة الدراسة تتكون من (60) شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي في عام 2004. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: أن اغلب الشركات في هذه الدراسة تفصح اختياريًا بنسبة 28%، أما بالنسبة إلى سيولة سوق الأسهم فقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة في عملية الإفصاح الاختياري يؤثر إيجابيا على زيادة السيولة في سوق الأسهم، وان الإفصاح الاختياري هو عامل مهم في رفع سيولة سوق الأسهم وهذا يدعم أيضا نظرية المؤشر في الأسواق المالية.

⁽¹⁾ Haddad, Ayman., Wasim, AlShattarat, and Haitham Nobanee, (2009), "Voluntary Disclosure and Stock Market Liquidity: Evidence From Jordanian Capital Market". International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation. Vol.5,pp285-309.

12- دراسة جينج وحبيب⁽¹⁾ (Jaing & Habib 2009) بعنوان:

"The Impact of Ownership Concentration on Voluntary Disclosure Practices in New Zealand".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تركيز الملكية في الشركات على الإفصاح الاختياري في نيوزيلندا، وقد تم تقسيم الملكية إلى ثلاث أنواع: ملكية مؤسسات مالية، ملكية الإدارة، ملكية الحكومة وملكية من شركات أخرى. كما تم إدخال عوامل أخرى مثل حجم الشركة، الرفع المالي، كثافة الأصول. تم استخدام مؤشر إفصاح مكون من (39) عنصر لقياس الإفصاح الاختياري طبق على (11 6) شركة. وأهم ما توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة عكسية بين إفصاحات لدى ملكية المؤسسات المالية على تركيز الملكية، وان كفاءة كبار المساهمين في الشركات تختلف مع شدة تركيز الملكية، وان تركيز الملكية على الإفصاح الاختياري ليس منتظم، وان هناك أنواع أخرى من الملكيات تستطيع أن تؤثر على عملية الإفصاح الاختياري بشكل أكثر فاعلية، وأهمية التفريق بين أنواع الملكيات للشركات لها أثرها الحقيقي على عملية الإفصاح الاختياري.

13- دراسة أسامة وفاطمة⁽²⁾ (Ousama & Fatima. 2010) بعنوان:

"Factors Influencing Voluntary Disclosure: Evidence From Shariah Approved Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين مدى الإفصاح الاختياري والخصائص الخاصة للشركة مثل حجم الشركة وملكيتها وشركة التدقيق ونوع القطاع. طبقت هذه الدراسة على الشركات في بورصة ماليزيا المتعاملة بالشريعة الإسلامية (SHAC) وتم استخدام مؤشر إفصاح بلغ عدد عناصره (54) عنصر طبق على (50) شركة إسلامية في بورصة ماليزيا. وكانت عمليات الإفصاح في هذه الدراسة كما يلي: إفصاحات بشكل عام، إفصاحات إجبارية، وإفصاحات تخص البورصات الإسلامية

(1) Jiang. Haiyan, Habib. Ahsan, (2009), "The Impact of Ownership Concentration on Voluntary Disclosure Practices in New Zealand". Accounting Research Journal.Vol.22, No.3.

(2) Ousama, A.A and Fatima, A.H, (2010), "Factors Influencing Voluntary Disclosure: Empirical Evidence From SHARIAH Approved Companies " Malaysian Accounting Review, Vol.9 No. 1,pp85-103.

الماليزية. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: إن حجم الشركة مرتبط بشكل كبير بعملية الإفصاح الاختياري لكل مستويات الإفصاح الثلاثة، أما بالنسبة إلى ملكية الشركة فقد أظهرت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية مع مستوى الإفصاح في الإفصاح العام والإفصاح الإجباري، أما بالنسبة لنوع شركة التدقيق ونوع القطاع فهناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع مستوى الإفصاح في الإفصاحات التي تخص البورصات الإسلامية، وان الشركات غير الصناعية تفصح اختياريًا أكثر منها في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة ماليزيا المالية.

14- دراسة الرواشدة⁽¹⁾ (AL Rawashdeh, 2010) بعنوان:

"Determents of Voluntary Disclosure An: Investigation on Jordanian Public Company".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في بورصة عمان لعام 2008، حيث استخدم الباحث مؤشر إفصاح مكون من (29) عنصر، وتم إدخال العديد من المتغيرات المستقلة في الدراسة ومنها: ملكية الشركة، ملكية الحكومة، الملكية الفردية، وتركيبية مجلس الإدارة ومن ثم قياس أثر هذه المتغيرات على مستوى الإفصاح الاختياري. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: تزداد عملية الإفصاح الاختياري كلما انخفضت ملكية الإدارة وزاد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأظهرت الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم تفصح عن معلومات اختيارية أكثر منه في الشركات صغيرة الحجم، وان الشركات الأردنية تتبنى عملية الإفصاح الاختياري بطرق عدة منها الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية، الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

(1) Al rwashdeh, Hazem, (2010), "Determents of Voluntary Disclosure An: Empirical Investigation on Jordanian Public Company". Master Thesis. University Utara Malaysia, Kedah. Malaysia.

15- دراسة (Heitzman, Zimmerman, 2010) ⁽¹⁾ بعنوان:

“The Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms' Disclosure Decisions”

"التأثير المشترك لعتبات الأهمية النسبية ومحفزات الإفصاح الاختياري على قرارات المنشأة الإفصاحية" هدفت الدراسة إلى توضيح دور الأهمية النسبية في صنع قرارات المنشأة الإفصاحية، بغض النظر عن نوايا الإفصاح الاختياري، وبشكل خاص في حال كانت الإدارة مجبورة أو مضطرة للإفصاح عن معلومة معينة لأهميتها، فإن تأثير محفزات الإفصاح الاختياري على قرارات الإفصاح يجب أن تكون أضعف. وشملت عينة الدراسة 1478 منشأة منها فقط 1184 منشأة تحقق فيها الإفصاح المطلوب، وتم استخدام أحد نماذج تحليل الانحدار في تحليل تلك البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير محفزات الإفصاح الاختياري كالعائد على الأرباح أو الإيراد، ومسألة المديونية المستقبلية، وتركز الصناعة، وخطر التقاضي يكون لها تأثيراً أضعف حينما يكون من الواجب على المنشأة الإفصاح عن عنصر ما بسبب أهميته.

16- دراسة (Gul, Irshad & Zaman (2011) ⁽²⁾، بعنوان:

“Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan”

وهدفَت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العوامل الخارجية المؤلفة من مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات أسعار المستهلك والتضخم)، مع العوامل الداخلية الخاصة بالمصارف (الموجودات والودائع والأسهم والقروض) وربحية المصارف من خلال عدة مؤشرات منها: العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على رأس المال العامل (ROWC)، واستخدمت عينة مكونة من أكبر خمسة عشر مصرفاً في باكستان للمدة من 2005-2009، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ومؤشرات الربحية لدى المصارف في باكستان، كما توصلت إلى أن العلاقة بين الربحية

(1) Heitzman, S., Wesley, C., and J. Zimmerman. (2010). "The Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms' Disclosure Decisions", Journal of Accounting and Economics; 49(1-2), Pp.109-132.

(2) Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K. (2011). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. Romanian Economic Journal, 14 (39), 91-87.

والموجودات مستقرة، ويرتفع الربح كلما ازداد حجم المصرف وأن المصارف في باكستان تستخدم الموارد والاستثمارات بكفاءة ونجاح من خلال المؤشرات المالية، وأن لدى هذه المصارف كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال مؤشر العائد على حقوق المساهمين، وهذا يؤكد على العلاقة بين حجم المصرف وأرباحه.

17- دراسة (Ball, 2012) ⁽¹⁾ بعنوان:

“Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements:” A Test of Confirmation Hypothesis” “

" التقارير المالية المدققة والإفصاحات الاختيارية كمتمة: "اختبار فرضية المصادقة"

اختبرت الدراسة مدى اعتبار إفصاحات الإدارة عن المعلومات الخاصة متمما للتقارير المالية المدققة، ومدى ارتباط تأكيدات المدقق حول القوائم المالية، والمعبر عنها بمدى ارتفاع أعاب التدقيق، بتقديم الإدارة لتنبؤات دقيقة ومفيدة ومحددة ومتكررة وبالتوقيت المناسب، وتختبر هذه الدراسة فرضية أن التقارير المالية المدققة والإفصاح الاختياري للمدراء عن المعلومات الخاصة، هو آلية متممة للتواصل مع المستثمرين، فهناك افتراض أن التأكيد المستقل والتقرير عن المخرجات المالية يشجع المدراء ليكونوا أكثر مصداقية وبالتالي أكثر دقة في إفصاحاتهم. حيث غطت الدراسة الفترة بين عام 2000 إلى عام 2007، وتضمنت 883,44 مشاهدات مالية ل 172، 9 شركة ببيانات كاملة لكافة المتغيرات، وقد تم استخدام تحليل الانحدار في تحليل تلك البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود تأكيد للتقارير المالية من قبل مدقق مستقل، يعمل على زيادة أنشطة الإدارة التنبؤية، وأن ردة فعل السوق حيال تلك التنبؤات ترتفع بوجود مصادر متبناة من قبل التدقيق.

(1) Ball, Ray. (2012). "Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements: A Test of Confirmation Hypothesis", Journal of Accounting and Economics, (53)1, pp.136-166.

18- دراسة (Hope, Wayne, and Dushyantkumar, 2013) ⁽¹⁾ بعنوان:

“Financial Reporting Quality of U.S Private and Public Firms”

"جودة التقارير المالية للشركات الخاصة والعامة في الولايات المتحدة الأمريكية" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار جودة التقارير المالية للشركات الخاصة مقابل الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمت عملية الاختبار تلك باستخدام قاعدة بيانات تضمنت البيانات المحاسبية لعينة كبيرة من تلك الشركات في الولايات المتحدة حيث شملت العينة حوالي مئة ألف شركة عامة وخاصة. وقد وجدت الدراسة أن الشركات العامة عموماً تتمتع بمستوى أعلى من الجودة ومستوى أكثر تحفظاً من الشركات الخاصة، حيث جاءت نتائج الدراسة متسقة مع التقارير التي تعكس زيادة الطلب على المعلومات المالية في القطاع العام. غير أن هذه المستويات من الجودة قد تكون بمستوى أقل في الشركات التي تكون عرضة لإدارة الأرباح أو في الشركات التي من المحتمل أن تواجه انخفاض في الطلب على معلوماتها المالية. إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة لا تسهم فقط في المناقشة الجارية حول جودة التقارير المالية في القطاع الخاص مقابل القطاع العام؛ ولكنها أيضاً تهدف إلى توسيع نطاق الأدبيات في محاولة لفهم العوامل التي تتحكم بجودة التقارير المالية للشركات.

19- دراسة (AL qudah & Laham, 2013) ⁽²⁾ بعنوان:

“The Effect of Financial Leverage & Systematic Risk on Stock Returns in the Amman Stock Exchange (Analytical Study – Industrial Sector)”

وهدفنا هذه الدراسة إلى اختبار أثر الرفع المالي والمخاطر المنتظمة على العائد السنوي للأسهم للقطاع الصناعي المالي، للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، تكونت العينة من 48 أن للفترة شركة صناعية أردنية مدرجة في بورصة عم 2009-2000، واستخدمت الدراسة برنامج SPSS وبعض الأساليب الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري، توصلت إحصائية للرفع المالي

(1) Hope, Ole-Kristian and Wayne B. Thomas, and Dushyantkumar Vyas. (2013). "Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms", the Accounting Review, Forthcoming; Rotman School of Management Working Paper, (5)88, P. 1715-1742. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2213831>.

(2) AL-Qudah, A., Laham, M., (2013), The Effect of Financial Leverage & Systematic Risk on Stock Returns in the Amman Stock Exchange (Analytical Study – Industrial Sector), Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.6, Pp 136 -145.

على المخاطر المنتظمة (بيتا) وأيضاً الدارسة إلى وجود أثر ذو دلالة هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على العائد السنوي للأسهم أوصى

20- دراسة ديميكو وبسكوت⁽¹⁾ (D'Amico & Biscotti, 2013) بعنوان:

"The Influence of Market and Company Characteristics on Voluntary Disclosure".

هدفت هذه الدراسة لتحديد مستوى الإفصاح الاختياري خلال فترة الأزمة المالية العالمية في سوق ميلان للأوراق المالية، حيث قام الباحثان بوضع مؤشري إفصاح الأول مؤشر عن الأداء العالمي للشركات يأخذ بعين الاعتبار كم ونوع الإفصاح، أما المؤشر الثاني فهو مؤشر كمي محلي للإفصاح الاختياري حيث قام الباحثان بأخذ العديد من المتغيرات المستقلة من أبرزها: حجم الأصول، عدد العمال، الرفع المالي، نسبة التداول، شركة التدقيق، والتوزيعات النقدية. أما عينة الدراسة فتكونت من (154) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة ميلان للأوراق المالية. وأظهرت الدراسة النتائج الآتية: وجود علاقة إيجابية بين عدد العمال، وسياسة توزيع الأرباح ومستوى الإفصاح العالمي، ووجود علاقة سلبية بين الحصص المملوكة من قبل الإدارة العليا (غير المستقلين) ومستوى الإفصاح العالمي، ووجود علاقة بين عدد العمال، وسياسة توزيع الأرباح، والأصول غير الملموسة مع مستوى الإفصاح الاختياري الكمي المحلي.

21- دراسة (Chan, WenxuanHou, 2014)⁽²⁾ بعنوان:

"Does mutual fund ownership affect financial reporting quality for Chinese privately-owned enterprises?"

"هل تؤثر ملكية صناديق الاستثمار المشتركة على جودة التقارير المالية في الشركات الصينية الخاصة" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور صناديق الاستثمار المشتركة في تعزيز جودة التقارير

(1) D' Amico Eugenio & Biscotti, Anna Maria, (2013), "The Influence of Market and Company Characteristics on Voluntary Disclosure" Journal of Modern Accounting And Auditing. Vol. 9, No 5, pp 616-633.

(2) Chan, Ann Ling- Ching and Rong Ding and Wenxuan Hou. (2014). " Does Mutual Fund Ownership Affect Financial Reporting Quality for Chinese Privately-Owned Enterprises?", International Review of Financial Analysis, Forthcoming. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2264073> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2264073>.

المالية في الصين؛ حيث افترضت الدراسة إن صناديق الاستثمار المشتركة هي أكثر تطوراً وتأثيراً من المستثمرين الأفراد لذلك من المتوقع أن تكون أكثر فعالية في منع المديرين التنفيذيين من التلاعب الأرباح وحجب الحقائق؛ وهذا بدوره من شأنه أن يقلل من حدوث آراء مراجعي الحسابات المعدلة ويزيد من جودة التقارير المالية. تمت هذه الدراسة استناداً إلى بيانات الشركات الصينية المدرجة بين عامي 2003-2008؛ وقد جاءت النتائج متوافقة مع افتراضات الدراسة. إضافة إلى ذلك؛ فقد أظهرت الدراسة آثار ملكية صناديق الاستثمار المشترك في الحد من انتشار آراء مراجعي الحسابات المعدلة بشكل أكبر في الشركات المملوكة للقطاع الخاص، وخصوصاً تلك التي تحقق معدلات نمو أعلى، وذلك لأن الشركات المملوكة للقطاع الخاص يكون الاعتماد فيها بشكل أكبر على سوق رأس المال لتمويل احتياجاتها من الشركات المملوكة للدولة؛ مما يعني أن صناديق الاستثمار تشكل جزءاً هاماً من آليات الحوكمة في البلدان الناشئة.

22- دراسة جيفري وآخرون⁽¹⁾ (Jeffrey, et. Al, 2017) بعنوان:

" To Improve Financial Reporting, We Need to Disclose More Relevant Information"

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح المالي، ودوره في توفير معلومات دقيقة وملائمة لصانعي القرارات وخاصة المستثمرين، وضرورة إعداد التقارير المالية الفعالة التي تساهم في كفاءة الأسواق المالية وتوفير الشفافية، وقد أوضحت الدراسة أنه على الصعيد العالمي، يوجد نظامان للإفصاح، ففي الولايات المتحدة، معايير المحاسبة المالية التي يصدرها (FASB) والتي يضع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP). وخارج الولايات المتحدة، والباقي من العالم يستخدم معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ويتطلب كلا من النظامين إفصاحات المطلوبة هو مؤشر ربحية السهم وهذه نسبة مهمة ولكنها ليست الوحيدة، حيث أن هناك نسب أخرى تتمثل في نسب السيولة، والربحية، ونسب السوق، ونسب النشاط، والملائمة المالية، وقد أوصت الدراسة بإفصاحات مالية إضافية حيث أن هذه الإفصاحات غير مكلفة، وتوفر معلومات ملائمة للمستثمرين، ومن ثم تعمل على تحسين جودة التقارير المالية للشركات.

(1) Jeffrey A. Mankin, Jeffrey J. Jewell, Julio A. Rivas, (2017), "To Improve Financial Reporting, We Need to Disclose More Relevant Information", Electronic Copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2982526>, pp.1-11

"Corporate governance and voluntary disclosures: a story about corporate transparency from Indonesia"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ما إذا كان هناك تأثير لحجم مجلس الإدارة، على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات محل الدراسة. حيث تم تجميع البيانات من التقارير المالية للعام 2012، لـ (100) شركة مدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق المالية. وقد أستخدم أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة، وبين مستوى الإفصاح الاختياري.

مما سبق نستنتج أن الدراسات السابقة في الإفصاح الاختياري توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها، الدور الكبير الذي يلعبه "نوي العلاقة" أو "أصحاب المصالح" في كمية ونوعية المعلومات الاختيارية التي تفصح عنها الشركات في تقاريرها السنوية. حجم الشركة ونوع العمل التي تقوم به الشركة وقد حصرت الدراسات السابقة الأطراف المؤثرة في كل من: العملاء، العاملين، المقرضين، المنظمات غير الحكومية.

ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة فإنه وحسب علم الباحث لم يتم التطرق إلى الإفصاح بالنسبة لشركات المساهمة العامة في الأردن وان معظم الدراسات تناولت الشركات المدرجة في السوق المالي الأردني ككل وفي هذه الدراسة سيتم التطرق لأثر الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين.

(1)Cahaya, F. R., & Yoga, G. (2020), Corporate governance and voluntary disclosures: a story about corporate transparency from Indonesia. International Journal of Monetary Economics and Finance, 13(3), 269-278.

القسم الأول:
الإفصاح الاختياري في التقارير
المالية

**الفصل الأول:
الإفصاح المحاسبي**

تمهيد

يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والالتزامات البيئية في الميزانية العمومية كأصل غير ملموس أو جزء من أصل تم اعتماده وفقاً لمعايير مقبولة قبولاً عاماً ويتم كذلك اهتلاك (إنهاء) الأصل على مدى العمر المقدر له وكما يتم الإفصاح عن مصروف (الاهتلاك) بقائمة الدخل وفي حالة اعتبار نفقات البيئة نفقات سنوية يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل على أنها المصروفات تخص السنة المالية وكما يمكن الإفصاح عن التكاليف البيئية تحت عنوان تكاليف بيئية والتزامات بيئية مع الإفصاح عن البيانات المالية وحجمها ومكوناتها والتعويضات وطريقة القياس مع الإشارة إلى تعريفها وشروط تسويقها وإعطاء وصف موجز عنها وكما يجب الكشف عن السياسات المحاسبية التي تتصل بالالتزامات والسياسات والبرامج الرسمية التي اعتمدها المنشأة وكذلك التحسينات التي أدخلت وأي إجراءات يطلبها القانون⁽¹⁾.

والإفصاح هو العملية التي تتصل الشركات من خلالها بالعالم الخارجي، ومن الناحية النظرية والتطبيقية على حد سواء فهو يشير إلى إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية المحاسبية وتتناول إيضاح أو تفعيل المعلومات الخاصة بالبند الواردة في القوائم المالية وخارجها وذلك بهدف أن لا تكون القوائم المالية للشركة مضللة، والإفصاح المحاسبي هو العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات، ويشير لإفصاح المحاسبي إلى أنه إظهار المعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة، مما يجعل القوائم غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية، التي لديها سلطة محدودة للحصول على المعلومات التي ترغبها، وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة ومفيدة، ويتم الإفصاح في الوقت المناسب دون تأخير حتى لا تصبح المعلومات عديمة الفائدة.

(1) بني عطاء، حيد محمد، (2006)، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، درا المعاهد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بلغة مفهومه للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل⁽¹⁾.

ويعرفه زيود وقطيم ومكية⁽²⁾ (2007، ص164) على أنه: عملية إظهار المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت كمية أو وصفية في البيانات والتقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل التقارير غير مضللة وملائمة للمستفيدين والمساهمين والأطراف المعنية.

وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، وأن تكون المعلومات ملائمة ويكون لها تأثير على صافي الدخل، والمركز المالي⁽³⁾.

مفهوم الإفصاح المحاسبي: "ينصب على توفير معلومات عن وضع الشركة ونتيجة أعمالها وتفسير ذلك بشكل يؤدي في النهاية إلى أن وجود الإفصاح يزود مستخدمي هذه المعلومات بصورة أكثر وضوحاً وشمولية، الأمر الذي يزيل الغموض عن بعض البيانات المالية مما يؤثر على اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المعنية، سواء كانوا مساهمين أو مقرضين، أو مستثمرين متوقعين أو محللين ماليين وغيرهم من ذوي العلاقة"⁽⁴⁾.

كذلك يقصد به: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن الوحدة المحاسبية"⁽⁵⁾.

- (1) أبو زيد، محمد المبروك (2005): المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار ايتراك، القاهرة.
- (2) زيود، لطيف، وقطيم، حسان، ومكية، نغم أحمد (2007): دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد29، العدد1، سوريا.
- (3) الفراء، عبد الشكور عبد الرحمن موسي(2005): أهمية البيانات والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- (4) دهمش، نعيم حسني. (1995). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما. عمان: معهد الدراسات المصرفية، م.23، ع.3، ص:44.
- (5) الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، نظرية المحاسبة. الكويت: دار السلاسل، ص:322

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

كما يعرف بأنه: "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار حكيمة المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل"⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح أنّ هنالك اختلاف في وجهات نظر الباحثين والأكاديميين حول تحديد مفهوم واضح للإفصاح المحاسبي ولكن لم يمنعهم من الاتفاق على وجوب أن توضح التقارير المالية عن أية حقائق جوهرية بشكل يمكن لمستخدم هذه التقارير من اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب.

وتركز معظم الدراسات على أن الإفصاح يدل على تزويد جميع الفئات بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال نشر معلومات ذات معنى ودلالة ترشد متخذي القرار. وتم تعريف الإفصاح أيضاً بأنه عرضاً للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق أرباح مستقبلاً وبالتالي القدرة على سداد التزاماته⁽²⁾.

والإفصاح هو معلومات يجب أن تتضمن أو تحتوي كل ما يحتاجه مستخدمو المعلومات المحاسبية، حتى يصلوا إلى استنتاجات ملائمة بحيث لا يتم تجاهل أي معلومات جوهرية. كما يقصد به أن البيانات المالية والهوامش أو المواد التوضيحية الأخرى يجب أن تحتوي كل بيانات الوثيقة الصلة إذا اعتقدت ضرورة لمستخدم القوائم⁽³⁾.

الإفصاح المحاسبي النشأة والتطور

يرتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور المحاسبة، وتتأثر ممارسات ومعايير الإفصاح المحاسبي بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية، ومستوى التعليم والثقافة، وتحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تقوم به كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المحاسبية للمساعدة في صناعة واتخاذ القرارات، الأمر الذي أدى إلى انفتاح المحاسبة على فروع العلوم الأخرى، ويسمى بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية الذي يؤدي بدوره إلى

(1) مطر، محمد؛ الحياي، وليد ناجي؛ الراوي، حكمت أحمد. (1995). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات. عمان: دار حنين للنشر، ص: 371

(2) الهنيدي، إيمان، والنايلسي، زينب (2020): تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للعملاء على قرارات الانتماء المصرفي، دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في الأردن، مجلة معارف، المجلد 15، العدد 2، ص 67-93.

(3) مختار، محمد (2020): أثر الإفصاح المحاسبي على تسعير الخدمات، دراسة ميدانية على الهيئة القومية للكهرباء، مجلة الدراسات التنموية. جامعة الدنجلج، المجلد 2، العدد 12. السودان.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

تطوير مفهوم الإفصاح، وفي المقابل هنالك بعض الدول تزاوّل بها التنظيمات المهنية دوراً محورياً في زيادة الالتزام بمتطلبات الإفصاح، كما أن معرفتهم لا تمكنهم من الإلمام بطريقة إعداد القوائم المالية وقد ساهمت عدة عوامل في تطوير مفهوم الإفصاح المحاسبي تتمثل في الآتي⁽¹⁾:

1. العوامل الاقتصادية

2. العوامل الإدارية

3. العوامل القانونية

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته باعتباره يمثل إحدى الوظائف الأساسية للمحاسبة، والتي تهتم بتزويد الجهات المعنية بنشاط الشركة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ قراراتها. ونتيجة لتنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين، المقرضين، المراقبين، المحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناءً على هذه المعلومات فقد زاد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي. ومع زيادة حاجة شركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية وفعالية الدور الذي تؤديه هذه الأسواق في تنمية الاقتصاد زاد الاهتمام بالإفصاح باعتباره ركناً أساسياً من أركان قيام أسواق الأوراق المالية وأساساً لاستمرار نجاحها وتطورها، وركيزة لتدعيم الثقة بها مما يؤدي إلى جذب فئات المستثمرين نحو أدواتها. وقد أصبح تقييم أسعار الأسهم والسندات يعتمد بصورة أساسية على المعلومات الملائمة التي يتم الإفصاح عنها عبر التقارير المالية للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق. لذلك حرصت مختلف الجهات على إصدار معايير وتعليمات خاصة بالإفصاح ومتطلباته حتى تضمن الإفصاح المناسب في التقارير المالية كي تحقق هذه التقارير الأغراض المرجوة منها وتكون ذات فائدة إعلامية قصوى. وفي مقدمة تلك الجهات هيئة الأوراق المالية (SEC)، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ولجنة معايير المحاسبة الدولية

(1) صالح، حيدر أحمد، وصالح، هلال يوسف، (2014)، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، مجلد 1، السودان.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

(IASB). وقد أولت هذه اللجنة الإفصاح المحاسبي اهتماماً خاصاً، حيث أصدرت أول معيار محاسبي دولي عن " الإفصاح عن السياسات المحاسبية " بدأ سريانه في أول عام 1975⁽¹⁾.

إن المتتبع للدراسات المحاسبية يواجه بصعوبات جمة نتيجة للتداخل والترادف الشديدين بين كل من أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية، وقد تعاضم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي، وأن عناصر ومضمون البحث في موضوعي أهداف الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحد، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، لذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لهما نفس الهدف، فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمي المعلومات، الأمر الذي يجعل التمييز بينهما غامضاً إلا أنه يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛ وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها. هذا وأن تشمل القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشآت ذات العائد الحقيقي المجزي، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة⁽²⁾.

والقوائم المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها، والهدف من هذه البيانات هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمشروع وأدائه وتدقيقاته النقدية والتي يستخدمها شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تدبير الإدارة للموارد الموكلة لها.

أهمية الإفصاح في القوائم المالية:

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته في إعداد التقارير المالية كونه مبدأً أساسياً ورئيسياً ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) بشكل عام وأن هذه المبادئ جاءت بالتوصية الشاملة حول الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية والمحاسبية وغيرها من المعلومات التي تخص

(1) بوسلمة، حكيمة (2018): قياس مدى التزام شركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 39، ص 65-82.
(2) محمد، أحمد يوسف، ومنصور، فتح الرحمن، (2015)، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح لمحاسبي التقارير المالية، بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، مجلد 2، السودان.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

الجهات المعنية بالإفصاح المحاسبي عن نشاط معين لتمكين المستفيدين والمستخدمين من الاستفادة من هذه المعلومات بشكل كافٍ⁽¹⁾.

ويعتبر تعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المالية السبب الذي يستمد منه الإفصاح أهميته وهذه الجهات المتمثلة بالمستثمرين والمصرفيين والمقرضين والأجهزة الحكومية وغيرهم من الجهات تعتبر المصادر لاتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعلومات المفصوح عنها، وبالتالي فإن القرارات التي تتخذها هذه الجهات تتأثر بافتقار المعلومات المالية والإفصاح غير الكافي عن هذه المعلومات لذلك يضعف القرار الذي تتخذه جهة معينة بسبب الآثار السلبية. ونظراً لهذه الأهمية وحاجة المستخدمين لقوائم مالية مضمونة وموثوقة وغير مضللة تكون المرتكز الأساس لاتخاذ القرار أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) معياراً يحكم عالم الأعمال وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS30) المختص بالإفصاح عن البيانات المالية مصارف والمؤسسات المشابهة وذلك أهمية على اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية⁽²⁾.

مما سبق يتبين أن الإفصاح المحاسبي الكافي هو الذي يعتمد على المعايير الدولية والمحلية وتطبيقهما في إعداد التقارير المالية إلى المستخدمين وسيتم أخذها من ضمن متطلبات الإفصاح لتوضيحها بالتفصيل وما يترتب عليها من أهمية بتطبيق المعايير والقواعد.

ويهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصوح عنها ونوعيتها متناسب مع أهمية القرارات المزمع اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبطاً زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل⁽³⁾.

ويهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، ويظهر مستوى الإفصاح عند عرض القوائم المالية وما توفره

(1) عبيد، فداء عدنان، (2005)، "الإفصاح في القوائم المالية للمصارف دراسة مقارنة لتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم (30)"، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص: 15
(2) حماد، طارق عبد العال، (2006)، "موسوعة معايير التقارير المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، ص: 595
(3) النقيب، كمال عبد العزيز، (2004)، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

هذه القوائم وملحقاتها من بيانات ومعلومات مفيدة وذات موضوعية ومصداقية، وتبرز بشكل واضح نشاط واستمرارية الوحدة الاقتصادية، وفيما يلي عرض بعض العوامل المتعلقة بشكل واضح بأهمية الإفصاح المحاسبي في الوحدات الاقتصادية⁽¹⁾:

- تساعد معلومات القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركات المساهمة التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.
- تساعد معلومات القوائم المالية وتقاريرها على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للشركة.
- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للشركة.
- تقديم معلومات ذات أثر مالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الراتب وخلافه.
- إمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة الشركة على تحقيق الدخل.
- خدمة المستخدمين الذي يهتم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية أساساً كمصدر أساسي للمعلومات المحاسبية حو أنشطة الشركة.
- يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلاً في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق رأي المال.

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يركز عند إعداد التقارير المالية المنشورة إلى مقومات أساسية: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية التي تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل جهات كثيرة متعددة ومتنوعة، تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية وأهمها خاصية الملائمة إذا لابد من توفرها وتعني "المعلومة الملائمة لمستخدم معين هي تلك التي من المتوقع أن يستفيد منها المستخدم في غرض معين، وتحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها وتعرض المعلومات في شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية وهي تعتبر جزءاً من تلك القوائم، التي

(1) بالعيد، محمد الكامل، (2011)، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

تحدد أساليب ووسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي من خلالها تتطلب عرض المعلومات بطريقة يسهل فهمها وترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية، توقيت الإفصاح عن المعلومات ويقصد بها أن التوقيت المناسب يعتبر من عناصر الإفصاح.

متطلبات الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي متطلبات أهمها⁽¹⁾:

• السياسات المحاسبية

1. تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

• الأطراف والصفقات اله

2. يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

• الأحداث اللاحقة

3. تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالباً ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة. وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث

(1) عبد العال، حماد طارق، (2000)، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل. جامعة عين شمس. مصر.

أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

• الشكوك حول استمرار المنشأة

4. يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراره فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوك حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

• الالتزامات المحتملة

5. تتمثل عادة بالالتزامات يحيط الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلاً عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءاً من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيداً في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

المبحث الثالث: خصائص المعلومات الواجب الإفصاح عنها

لكي تصبح المعلومات التي توفرها المحاسبة مفيدة لمستخدمي المعلومات في مساعدتهم على اتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق الإفصاح الكافي يجب أن تتصف بالخصائص الآتية⁽¹⁾:

(1) الملائمة Relevance: بمعنى أن تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار وتكون قادرة على إحداث تأثير على القرار المتخذ وتؤدي إلى تأكيد لدى متخذ القرار في قدرته على التنبؤ بالأحداث أو التأكيد

(1) الجوهر، كريمة علي، (2011)، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، العراق.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

أو تصحيح التوقعات ولكي تكون المعلومات ملائمة لذا يجب أن تكون متاحة في الوقت المناسب بحيث لا تفقد قدرتها على التأثير في متخذ القرار.

(2) المصدقية Reliability: يمكن اعتبار المعلومات صادقة ويمكن الاعتماد عليها إذا كانت محققة ومحايدة وتعتمد على أسس موضوعية في القياس "أمانة العرض"

(3) القابلية للتحقق Verifiability: بمعنى أن تكون المعلومات قابلة للمراجعة والتحقق مع ضمان الوصول إلى نفس النتائج إذا قامت مجموعات مختلفة باستخدام نفس الطرق لقياس هذه النتائج مما يثبت عدم انحياز القياس.

(4) القابلية للمقارنة Comparability: ويقصد بالمقارنة هنا قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بمعلومات مماثلة عن نفس المنشأة عن فترات زمنية مختلفة أو قابلية المعلومات للمقارنة بمعلومات مماثلة عن منشآت أخرى. مما يستلزم التوحيد في القياس والإفصاح وكذلك الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية والإفصاح عن أي تغييرات استدعتها الضرورة وبيان آثار هذه التغييرات على التقارير المحاسبية.

(5) القابلية للفهم Understandability: لكي تكون المعلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات لا بد أن تكون قابلة للفهم ويتوقف ذلك على طبيعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية وطريقة عرضها كذلك مقدرة مستخدمي المعلومات من خارج المنشأة أو من غير المتخصصين في المحاسبة والمراجعة في فهم محتوياتها.

(6) الأهمية النسبية Materiality: تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية كبيرة إذا كان إهمالها أو أخذها في الحسبان لن يؤثر على مستخدم المعلومات في اتخاذ قراره.

(7) اقتصادية المعلومات Economic of Information: يتطلب ذلك تطبيق مفهوم المقارنة بين التكلفة والعائد بمعنى أنه يجب أن تكون المنافع المتوقعة من المعلومات اللازمة للإفصاح عن بند معين أكثر من التكلفة والجهود المبذولة من أجل الحصول على هذه المعلومات.

(8) التوقيت المناسب Timely: يجب أن يتم إيصال المعلومات المستخدم فيها في الوقت المناسب الذي يساعد على اتخاذ القرار وإلا فقدت هذه المعلومات قيمتها وغالباً ما يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بعد انتهاء السنة المالية للمنشأة مباشرة وإن كان إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من

سنة يكون مفيداً لمستخدمي المعلومات والتي قد تحدث أحداث هامة خلال السنة المالية يمكن أن تؤثر على مستخدمي المعلومات واتخاذ القرارات.

المبحث الرابع: أنواع الإفصاح المحاسبي

لإلقاء المزيد من الضوء على الفرق بين الإفصاح الاختياري والإلزامي فالإفصاح الاختياري هو أن تكون مثيراً بين الإفصاح وبين رفضه ويتم هذا النوع من الإفصاح دون أن تلتزم به المؤسسات بناء على متطلبات تشريعية أو مهنية تفرضها جهات محددة أما الإفصاح الإلزامي يقصد به أنه ذلك الإفصاح التي تتطلب المعايير المهنية والقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة ما؛ حيث تقوم عدة جهات مهنية ورقابية وحكومية بإلزام الشركات المساهمة بالإفصاح عن المعلومات في تقاريرها.

ومن حيث الحافز تجد أن الإفصاح الاختياري هو حافز يهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية، أما الإفصاح الإلزامي فيهدف إلى تطبيق القوانين والتشريعات بهدف ضبط عملية نقل المعلومات بين الشركات وأصحاب المصالح، أما من حيث المحتوى، فيوفر الإفصاح الاختياري معلومات عن الاستراتيجيات المستقبلية والتنبؤات المستقبلية، أما الإفصاح الإلزامي فيقدم المعلومات المالية الأساسية حسب المتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة، ومن ناحية مسؤولية مدقق الحسابات إذ يرى أن الإفصاح الاختياري في أغلب الأحيان يعني مدقق الحسابات من أي مسؤولية خاصة في الإفصاح، أما الإفصاح الإلزامي فهو ملزم لمدقق الحسابات.

والآليات المستخدمة لنقل المعلومات للمستثمرين في حالة الإفصاح الاختياري قد تتضمن آليات النقل استخدام المؤتمرات الصحفية، والإنترنت، والرسائل القصيرة، أما في حالة الإفصاح الإلزامي فتقتصر آليات نقل المعلومات على التقرير المالي السنوي، والتقارير الدورية، واجتماع الهيئة العامة، وفيما يخص التوقيت، يتم الإفصاح الاختياري في الوقت التي تراه إدارة الشركة مناسب، أما توقيت الإلزامي فيتم ضمن مواعيد محددة حسب القوانين والتشريعات.⁽¹⁾

(1) Tian ،Yu and Chen, Jingliang. (2009). "Concept of Voluntary Information Disclosure and Review of Relevant Studies" International Journal of Economics and Finance, Vol 1, No. 2, pp. 55 -59.

هناك عدة أنواع للإفصاح حسب الهدف، وهي⁽¹⁾:

(1) الإفصاح الكامل

1. أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلقة بها، أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلق بفترة محاسبة منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

(2) الإفصاح العادل

2. أن تقدم المعلومات بشكل يحترم الإنصاف بين احتياجات جميع الأطراف، وأن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب أطراف أخرى.

(3) الإفصاح الكافي

3. أن تقدم المعلومات بالشكل الذي يراعي الحد الأدنى للمعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية.

(4) الإفصاح الملانم

4. أن تقدم المعلومات في القوائم المالية بحيث تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

(5) الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

5. أن تقدم المؤسسة معلومات مثل إعلان عن تقديرات مالية أو عن اكتئاب في رأس مال جديد، ويدل الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

(1) صديق، مسعود، وصديقي، فؤاد، (2016)، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، الجزائر.

(6) الإفصاح الوقائي

6. أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، بحيث تسمح بحماية الأطراف ذوى القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية. كما أن الإفصاح الوقائي يقوم على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

(7) الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي

أن التأثير الإيجابي للإفصاح الاختياري والإلزامي في إنجاح الاتصال بين الإدارة وأصحاب المصالح وتخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المستثمرين أنفسهم وتحسين نوعية المعلومات وضبط عملية استثمار فئات محددة من المتعاملين على المعلومات، أصبح حاجة مرتبطة بالتطور الاقتصادي للعصر الحديث، فزادت أهمية الإفصاح في تخفيض ظاهرة المعلومات الداخلية غير المتاحة للعامّة، أو تقليل فرص إشاعة معلومات خاطئة، وفي إعطائه عمقا جديداً ومتمماً للإفصاح الإلزامي من أجل الوصول إلى إفصاح يتصف بالكمال والتنوع والتناسق، وإن الإفصاح الاختياري في أغلب الأحيان يعفي مدقق الحسابات من أي مسؤولية خاصة في الإفصاح، أما الإفصاح الإلزامي فهو ملزم لمدقق الحسابات. والآليات المستخدمة لنقل المعلومات للمستثمرين في حالة الإفصاح الاختياري قد تتضمن آليات النقل استخدام المؤتمرات الصحفية، والإنترنت، والرسائل القصيرة، أما في حالة الإفصاح الإلزامي فتقتصر آليات نقل المعلومات على التقرير المالي السنوي، والتقارير الدورية، واجتماع الهيئة العامة، ويوجد فروقا في عدد العناصر التي يتم الإفصاح عنها فعدد عناصر الإفصاح الاختياري غير محدد، بينما يتم تحديد عدد عناصر الإفصاح الإلزامي محددة حسب معايير المحاسبة وحسب المتطلبات

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

القانونية وغيرها، وفيما يخص التوقيت، يتم الإفصاح الاختياري في الوقت التي تراه إدارة الشركة ملائماً، أما توقيت الإلزامي فيتم ضمن مواعيد محددة حسب القوانين والتشريعات⁽¹⁾.

المبحث الخامس: مبدأ الإفصاح المحاسبي

تمثل الثورة الصناعية نقطة انعطاف في تاريخ التطور المالي والاقتصادي، وقد كان لها بالغ الأثر على الفكر المحاسبي، فقد كان من نتائجه ظهور الشركات المساهمة وما رافقها من تعدد وقلة الخبرة والدراية المالية لدى الكثير منهم في إدارة الوحدات المحاسبية، هذا الأمر أدى إلى ظهور مفهوم الإدارة المستقلة عن هيئة المساهمين وانفصال الملكية عن الإدارة. وهذا كان السبب الرئيسي في نشوء الإفصاح المحاسبي ومفهومه. فقد أصبح القوائم المالية التي تقوم بنشرها الوحدات المحاسبية مجموعة من المستخدمين المهتمين باقتصاديات الوحدة المحاسبية مباشرة أو غير مباشرة، وأصبح من المفترض أن تلبى تلك القوائم وحاجات هؤلاء من المعلومات الملائمة لهم وهؤلاء المستخدمون هم⁽²⁾.

1- المستثمرون: هم مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتوقع منها، إذا أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة المحاسبية على توزيع الأرباح واستمرارية هذا التوزيع.

2- الموظفون: هم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم الوحدة المحاسبية على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

3- المقترضون: هم المهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم بتاريخ الاستحقاق.

(1) Tian, Yu and Chen, Jingliang,(2009), Concept of Voluntary Information Disclosure and Review of Relevant Studies, International Journal of Economics and Finance, Volume 1, No. 2.

(2) الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والبرغوثي، سمير إبراهيم، وشعبان، أسامة سميح، والقاسم، عامر محمد عفيف،(2011)، نظرية المحاسبة، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

- 4- الموردون والدائنون: هم المهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المتحققة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
 - 5- العملاء: المستهلكون هم المهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرار الوحدة المحاسبية خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتمادهم عليها.
 - 6- الحكومات ووكالاتها(مؤسساتها): تهتم الحكومات بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المنشآت من أجل تنظيم نشاطات المنشآت وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.
 - 7- الجمهور العام: تؤثر الوحدات المحاسبية على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة، منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.
 - 8- إدارة المشروع: تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى جملة من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتها على اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو التوزيع أو الحصول على قروض أو عند المفاضلة بين أصل من الأصول أو بين استئجاره من الغير أو عند قيام بتقييم أداء الأنشطة والعمليات المختلفة لديها.
- ويمثل مبدأ الإفصاح المدخل الإعلامي لنظرية المحاسبة، حيث إن ظهور الثورة الصناعية وما تلاها من الشركات المساهمة التي تمكنت من جمع مدخرات آلاف المستثمرين، تعقدت مسألة الإفصاح وجعلتها متعددة الأبعاد، وأدت إلى اعتماد نظرية المحاسبة على المدخل المعياري لفحص وتحديد المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية الذي يركز على المساهمين وتلبية حاجاتهم من المعلومات الملائمة. ويقضي مبدأ الإفصاح بضرورة شمول المنتج النهائي للمحاسبة على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء المستخدمين لهذا المنتج صورة عادلة عن الوضع المالي والاقتصادي للوحدة المحاسبية. ويجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي والمتوسط الذي لديه دراية بسيطة بقراءة مفاهيم ومؤشرات القوائم المالية المنشورة⁽¹⁾.

(1) حنان، رضوان حلوة، (2009)، مدخل النظرية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

ويختلف كتاب المحاسبة في وضع تعريف جامع تعريف جامع للإفصاح سواء بصورة خاصة أو عامة، ومن سياسات متبعة أو أحداث مالية حدثت أو تحدث في الوحدة المحاسبية، إذا أن هناك خصائص أساسية يجب أن تتوافر في الإفصاح المحاسبي متمثلة(1):

أ. الشمولية.

ب. الكافية.

ج. العدالة.

ويتطلب الإفصاح الأمور التالية (2):

1. السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة المحاسبية فيجب إيضاح هذه السياسات في صورة مجمعة بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات المختلفة المرفقة بالقوائم المالية، ويفضل أن يكون ملخص يشار إليه في صلب القوائم المالية، وكذلك عندما يتم التغيير في التطبيق والانتقال من أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى مبدأ محاسبي آخر، يجب الإفصاح عن هذا التغيير في تلك السياسات المحاسبية.
2. التغيير في التقديرات المحاسبية نتيجة الحصول على المعلومات جديدة، حيث يتعين الاكتفاء باستخدام التقديرات المعدلة عليها إلى مبدأ محاسبي آخر، يجب الإفصاح عن هذا التغيير في تلك السياسات المحاسبية.
3. الإفصاح عن أي تغيرات محاسبية نتيجة لاكتشاف أخطاء وقعت في الفترات السابقة، ويجب معالجتها بأثر رجعي ولا يجوز إن تترك الأخطاء في القوائم المالية السابقة دون تصحيح.
4. الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والارتباطات المستقبلية ذات التأثير على قيمة الوحدة المحاسبية في المستقبل.

(1) الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والبرغوثي، سمير إبراهيم، وشعبان، أسامة سميح، والقاسم، عامر محمد عفيف، (2011)، نظرية المحاسبة، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن.

(2) الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والبرغوثي، سمير إبراهيم، وشعبان، أسامة سميح، والقاسم، عامر محمد عفيف، (2011)، نظرية المحاسبة، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن.

المبحث السادس: الإفصاح الاختياري

يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء المالي والمستقبلي لمنشأتهم أكثر من غيرهم من الخارج، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى هؤلاء المديرين الحوافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات، ومن هذه الحوافز انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمنشأة، وزيادة اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال⁽¹⁾.

تتمثل في المعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة؛ وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصحة عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير.

ويهدف الإفصاح الاختياري إلى تزويد الأطراف المهتمة بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية تزيد على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح مثل المعلومات التاريخية عن الشركة، وأهداف الشركة سواء العامة أو المالية أو التسويقية، بالإضافة إلى مهام لجنة التدقيق وعدد أعضائها، ويهدف الإفصاح إلى خدمة المستثمرين والمقترضين مدققي الحسابات الخارجيين وخدمة أهداف الشركة كالأهداف التسويقية والأهداف المالية، ومعدلات الربحية والسيولة⁽²⁾.

إن قرار الإفصاح الاختياري يعد قراراً إدارياً صعباً ومعقداً وله العديد من الأهداف النظرية مثل الحد من التباين في المعلومات وتكاليف الملكية رأس المال. وإن البحث في محددات إفصاح الشركات قد قاد إلى مجموعة واسعة من النظريات قد تكونت ذات صلة في التقصير والتنوع في العوامل المؤثرة في إفصاح الشركات⁽³⁾.

(1)Choi, Frederick and Meek, Gary. (2004). International Accounting. 5th edition McGraw-Hill companies.

(2) مارك، سعد (2009): قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة السعودية، منشورات جامعة الملك خالد، أبها، السعودية

(3) Khlifi, Foued, and Abdelfettah Bouri. (2010). Corporate Disclosure and Firm Characteristics: A puzzling Relationship, Journal of Accounting- Business and Management, Vol, 17, no, 1, pp, 62-89.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

هناك مجموعة من الدوافع التي تدفع الإدارة إلى القيام بعملية الإفصاح الاختياري، ومن هذه الدوافع، الكشف عن معلومات حول أدائهم من أجل الحصول على مصالح وزيادة الاستثمار في سوق الأسهم، عدم كفاية الإفصاح ربما يكون حافزاً للمدراء لتقديم الإفصاح الاختياري من أجل التخلص من تكلفة الدعاوى القضائية، إعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية للشركة ومدى قدرتها للاستجابة للمتغيرات في مالية الأسواق⁽¹⁾، توفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في المقارنة مع الشركات الأخرى وكذلك يوفر معلومات للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت تدفقات داخلية أو خارجية، مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم العائد على الاستثمار للشركة وكذلك قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية⁽²⁾، ضعف القدرات الفنية لبعض المتعاملين في الأسواق المالية نتيجة لخلفتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فنجدهم لا يهتمون بمبادئ التمويل الأساسية من تحليل وتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية، عن عدم قدرتهم للوصول إلى المعلومات الداخلية للشركة⁽³⁾.

تشمل عملية مراجعة الأدب المتعلق بالإفصاح على عدد من الدراسات التي تتناول قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب. وحسب (Ali, 2010 Al-Akra &) ⁽⁴⁾ فإن قياس مستوى الإفصاح من خلال مؤشرات الإفصاح المناسب يظل مقبولاً ما دامت مؤشرات الإفصاح المناسب المستخدمة ملائمة ويتم بناؤها على أسس موضوعية .

وقد قام ⁽⁵⁾ (khilifi, 2010) بتلخيص مساهمة هذه النظريات في الإفصاح الاختياري بالشكل

التالي:

(1) Emily Lopez (2011). "Voluntary disclosure and the cost of equity capital in the Netherlands", Unpublished Dissertation, MASTER RESEARCH in Accounting, Auditing & Control, Erasmus University Rotterdam, Netherland, pp.54-51

(2) Mitton, T., 2002, "A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on The East Asian Financial Crises", Journal of Financial Economics, Vol.64, No. 2, p 215-241.

(3) السقا، محمد إبراهيم، (2010)، "لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة"، الصحيفة الاقتصادية السعودية، من الموقع: [Http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html](http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html)

(4) Al-Akra, Mahmoud and Ali, Muhammad, (2010), "The Value Relevance of Corporate Voluntary Disclosure in the Middle East – The case of Jordan " Forums Being Presented at the 2010 AFAANZ Conference,

(5) Khlifi, Foued, and Abdelfettah Bouri. (2010). Corporate Disclosure and Firm Characteristics: A puzzling Relationship, Journal of Accounting- Business and Management, Vol, 17, no, 1, pp, 62-89.

1. نظرية الوكالة

1. وفقاً لهذه النظرية فإن الإفصاح الاختياري لتفاصيل المعلومات يميل إلى خفض تكاليف الوكالة، إذ أنها تصور الإفصاح كأداة لتقليل الصراعات ليس بين المديرين والمساهمين فقط، بل بين الشركة ومدينائها كذلك ، وبعد دوره في الحد من الصراعات فإن الإفصاح الاختياري يعطي لإدارة الشركة رؤية سياسية.

وتجادل نظرية الوكالة بأن الإفصاح المتزايد يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات وزيادة ثقة المستثمرين⁽¹⁾.

2. نظرية الإشارة

2. وفقاً لهذه النظرية فإن الإفصاح الاختياري هو عبارة عن أداة تستخدم من قبل المديرين لنقل الإشارات إلى السوق، لذلك نجد أن المديرين الذي يميلون إلى الإفصاح الاختياري عن معلومات خاصة نضع في اعتبارنا أن هذه الإفصاحات إشارة جيدة عن أداء شركاتهم وكذلك يضعف عدم تناسق المعلومات.

3. نظرية الاقتصاد السياسي

3. إن المدافعين عن هذه النظرية يدعون إن نظام الإفصاح الموجود يتجاهل الرعاية الاجتماعية أو المسؤولية الاجتماعية لأنه يدافع عن حقوق المساهمين ولذلك يمكن اعتبار الإفصاح الاختياري عن المعلومات رداً إيجابياً من الشركة على الضغوط الاجتماعية، التي يمكن أن تجنب أي لنمو الإفصاح عنها.

4. نظرية الشرع

4. تفترض هذه النظرية بأن الشركة تهدف للمصادقة على بقائها واستمرارها من خلال الإفصاح الاختياري عن المعلومات المفصلة لتأكيد أنها عنصر صالح في المجتمع، ولذلك فإن ما يضيف على الشركة شرعيتها هو شرعية أنشطتها.

(1) Lisowsky, P., & Minnis, M. (2020). The Silent Majority: Private US Firms and Financial Reporting Choices", Journal of Accounting Research, Vol.58, No.3. P 73-111.

5. نظرية أصحاب المصلحة

5. وفقاً لهذه النظرية يمكن تفسير الإفصاح الاختياري من خلال قوة أصحاب المصالح، إستراتيجية الشركة والأداء الاقتصادي في الماضي والحاضر، ووفق هذه النظرية، كذلك فإن الشركة تنصح عن المعلومات المالية لجمهور واسع وليس فقط للمستثمرين والدائنين.

6. نظرية تكاليف الملكية

6. وفقاً لهذا النظرية فإن الإفصاح الاختياري له آثار إيجابية ويجب على الشركة إجراء موازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن الإفصاح. في الواقع يبدي المديرون اهتماماً بالإفصاح الاختياري عندما تكون فوائده أكبر من تكاليفه.

حوافز الإفصاح الاختياري

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية على عدة عوامل تتمثل في ملاءمة المعلومات وتحقق الثقة ومدى الاستفادة منها، وتتباين معلومات الإفصاح الاختياري بشكل كبير من شركة إلى أخرى⁽¹⁾. بين (Rikanovic, 2005)⁽²⁾ أن الحافز وتحسين سيولة الأوراق المالية وزيادة السيولة في الأسواق المالية (Market Liquidity) الناتجة عن إزالة الفرق في المعلومات وإقناع المستثمرين في عدم وجود معلومات أكثر في القيام بعملية الشراء أو عملية البيع بسبب نجاح الإفصاح الكامل في زيادة الثقة والمعرفة في الفرص الاستثمارية المتاحة، إذ يقوم المستثمرون عادة بالاستثمار في الشركات التي يعرفونها فقط، لهذا تواجه الشركات غير المعروفة جيداً من قبل المستثمرين صعوبات في إيجاد التمويل المناسب وتصبح تكلفة تمويلها مرتفعة.

(1) Kollmann, Tobias and Kuckertz, Andreas,(2006), Investor relations for start-ups: an analysis of venture capital investors' communicative needs, International Journal of Technology Management, Vol. 34, number 1-2, pp. 47-62.

(2) Rikanovic, Maladen,(2005), corporate disclosure strategy and the cost of capital, an empirical study of large listed German corporations, Unpublished Dissertation, PhD in accounting, University of St. Gallen, Germany.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

ويستخدم الإفصاح الاختياري في تحسين مصداقية التقارير المالية وإلى التخفيف من مشكلة التقييم الخفاً للشركات هذا يسهم الإفصاح في تخفيض درجة عدم التأكد التي تواجه المستثمرين. وللافصاح الاختياري عوامل تؤثر على حوافز الإفصاح تتمثل في(1):

أولاً1. فرضية الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال متمثلة في ما تقدمه من معلومات متعلقة في إستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية ومن إصدار أسهم أو إصدار سندات أو الاستحواذ على شركة أخرى. ويهدف الإفصاح الاختياري في هذه الحالة إلى التخفيض من مشكلة تباين المعلومات والحصول على تمويل خارجي بأقل التكاليف نتيجة ما يسببه من تماثل في المعلومات بين من هم داخل الشركة ومن هم خارجها.

ثانياً2. فرضية السيطرة على قيادة الشركة Corporate Control Contest Hypothesis ووجود علاقة بين الأداء الضعيف للأسهم ومعدل دوران المديرين التنفيذيين يحفز المديرين على حجب المعلومات السليمة قدر استطاعتهم.

ثالثاً3. فرضية تعويضات الأسهم Stock Compensation Hypothesis إذا ما كانت التعويضات التي يحصل عليها المديرين هي على شكل أسهم، فإنه قد وجد أن هذا النوع من التعويضات يمثل حافزاً للمديرين على تقديم مستوى معين من الإفصاح الاختياري في سبيل زيادة سيولة السهم في البورصة وتحقيق بعض المتطلبات القانونية.

رابعاً4. فرضية تكاليف الدعاوي القضائية، إذ تعد تكاليف الدعاوي القضائية خوفاً من تعرضهم إلى مسألة قانونية بسبب المعلومات غير الملائمة أو المعلومات في التوقيت غير الصحيح، أو رغبة الإدارة في إظهار مهارتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، إذ إن التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صورة إيجابية حول قدرة الإدارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية.

خامساً5. فرضية تكاليف الملكية، دور تكاليف الملكية الناتجة عن الامتناع عن الإفصاح عن معلومات إضافية.

(1) تركي، محمود إبراهيم عبد السلام (2005): متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

سادساً 6. فرضية تتعلق برغبة الإدارة في إظهار مهارتها خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي، إذ إن التنبؤات المستقبلية تجعل لدى المستثمرين صورة إيجابية حول قدرة الإدارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية وينعكس ذلك عادة إلى قيمة سوقية أعلى للشركة.

أسباب تشكل حافزاً لقيام الشركات بالإفصاح

بين السقا⁽¹⁾ (2010، ص 45) أسباب تشكل حافزاً لقيام الشركات بالإفصاح لأسباب تتعلق

بالأسواق المالية، وهذه الأسباب هي مباشرة أو غير مباشرة على مستوى الإفصاح الاختياري:

● انتشار ما يسمى الهندسة المالية (Financial Engineering) وهي مزيج من الرياضيات والإحصاء وعلم الحاسوب التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحياناً، وذلك لتقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأصول المالية، ونتيجة لاتساع انتشار الهندسة المالية اختلفت استراتيجيات المتعاملين في السوق بشكل واضح، إذ أصبح المتعاملون في البورصات يعملون وفق صيغ رياضية جامدة لتوقيتات البيع والشراء من دون إدراك طبيعة الفروض التي بنيت عليها مثل هذه النماذج.

● إن الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعداداً لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، ونظراً لضعف القدرات الفنية لهؤلاء نتيجة خلفيتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم استخدامها في تحليل الأسهم، فضلاً عن عدم قدرتهم على الوصول إلى مصادر المعلومات الداخلية، ومن ثم فإنهم لا يدركون حجم المخاطر التي يمكن أن تحيط بهم في ظل سوق مال تغيب فيها الشفافية والإفصاح. ولذلك نجد أن أغلبية هؤلاء يميلون إلى إتباع إستراتيجية سلوك القطيع (Herd Behavior) فإذا كان المتعاملون في السوق يتبعون إستراتيجية سلوك القطيع، فمن الممكن تضليل المتعاملين في السوق بسهولة، وذلك عندما ينحرف المتعاملون الرئيسيون في السوق أو الذين ينظر إليهم على أنهم مفتاح البورصة. المشكلة الأساسية هي أنه في حال تعرض صغار المستثمرين إلى خسائر حادة نتيجة ممارسات غير قانونية فإنها ستؤدي إلى عزوف هؤلاء

(1) السقا، محمد إبراهيم (2010): لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة؟، صحيفة الاقتصادية السعودية متاحة http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

المستثمرين عن الدخول مرة أخرى إلى البورصة نظراً لحالة انعدام الثقة التي ستتكون لدى هؤلاء حول السوق بشكل عام. وبمعنى آخر فإن توفير الشفافية وضمن الإفصاح يؤديان إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، ويرفع من مستوى كفاءة السوق بمعناها الفني.

- هناك تغير هيكلي في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستراتيجياتهم في عالم اليوم بالشكل الذي يجعل بورصات الأوراق المالية أقرب إلى صالات للمضاربة أو القمار منها إلى كونها ساحات للاستثمار، ومن ثم فإنها بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توافر المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق.

- يعمل الإفصاح على حماية المستثمرين في السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الأسرار أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية، أو غيرها من الممارسات التي ترفع درجة عدم استقرار السوق وتحول دون أدائه وظيفته الأساسية كساحة لتعبئة مدخرات الجمهور وتوجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية الصحيحة، وليس نحو المضاربة.

- إن تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين تقلل من احتمالات تعرض السوق إلى التقلب، من ثم تقل تكلفة تدخل الدولة في السوق من الناحية المالية.

- إن أفضل وسيلة لمنع تسرب المعلومات الداخلية لأطراف دون أخرى هو فرض ضرورة إتاحتها على نحو متساوٍ لجمهور المتعاملين في البورصة، بحيث تكون هذه المعلومات متوازنة ومحيدة وخالية من أي تحيز، وبحيث يؤدي استخدامها إلى تحقيق أرباح عادلة للجميع.

- ضخامة الآثار المالية التي تترتب على أي تغير ولو بسيط في مؤشر البورصة، وعظم الآثار التي يمكن أن تنعكس من البورصة (أي من القطاع المالي) على القطاع الحقيقي في الاقتصاد، ذلك أن التجارب السابقة في العالم تشير إلى أن أية أزمة مالية غالباً ما تتحول إلى أزمة اقتصادية وذلك من خلال انتقال آثار الأزمة من البورصة إلى الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد نظراً لانتشار التوقعات التشاؤمية، الأمر الذي يرفع من معدلات البطالة وازدياد حالات البؤس الاقتصادي.

المبحث السابع: مستويات الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي مستويات هي⁽¹⁾:

أولاً: الإفصاح التام: (Full Disclosure):

الإفصاح عن البيانات المالية يوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية. ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في الشركة خلال مدة زمنية ما، كما يجب أن تحتوي على المعلومات الكافية لكي تكون مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، ويفترض هذا الإفصاح أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو مهمة للمستثمر العادي.

ولا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز؛ وذلك لسببين هما⁽²⁾:

- إن إنتاج المعلومات يحتاج إلى تكلفة لأن المعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة، وعلى ذلك يحكم إنتاج المعلومات أن تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها.
- إن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب.

ثانياً: الإفصاح العادل (Fair Disclosure)

يعني ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات مع عدم وجود تحيز لفئة على حساب أخرى، وبذلك يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات نفسها في وقت واحد.

(1) المهندي، محمد وصيام، وليد. (2007). أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، 24 (2)، 258-285.

(2) حنان، رضوان حلوة (2009): مدخل النظرية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثالثاً: الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure)

يعني ضرورة الإفصاح عن حد أدنى من البيانات المالية الواجب إظهارها في القوائم المالية لجعلها غير مضللة. فهو بذلك يهدف إلى تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعد مفيدة لإنجاز القرارات الرشيدة؛ إذ أن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة وكذلك يضلل مستخدمي البيانات عند اتخاذ القرارات.

المبحث الثامن: العوامل التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي⁽¹⁾:

أ. عوامل تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، وأشار قانون المؤسسات الإنجليزي أيضاً إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وهي تحوي غالباً تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من إنجلترا

(1) عدون، ناصر. وهوارى، معراج، (2005)، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة الأغواط، الجزائر.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

وأمرىكا إلى السلطة التي تشرف وتراقب على هذه الشركات، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساساً برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

ب. عوامل تتعلق بالمعلومات

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقبليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، وذلك من خلال تعريف اللجنة.

ج. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة

الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح إلى غير ذلك من العوامل. وقد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويبدو ذلك فيما يلي⁽¹⁾:

أ- حجم المشروع (مجموع الأصول

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين. وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

(1) الملحم، عدنان، (2004)، معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك فيصل، السعودية.

ب- عدد المساهمين

وتبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

ج- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالي

وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت الضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

د- المراجع الخارجي

وتؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها. هذا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

المبحث التاسع: معايير الإفصاح المحاسبي

يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية والمعلومات المحاسبية سليمة وغير مضللة ويجب أن تكون مستوفية للشروط والمعايير التي تجعلها صالحة للاستخدام ومن أهم هذه المعايير ما يلي⁽¹⁾:

1. الملائمة: المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والتقارير يجب أن تكون ملائمة لاتخاذ القرارات بحيث تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج في المستقبل أو أن تؤدي إلى تصحيح توقعات المالي ويستلزم الأمر ضرورة عرض هذه القوائم والتقارير بالطريقة

(1) جابو، أحمد، وعلي، إسرائ، وعبد الله، مدثر، ومحمد، عمران، والجبلي، محمد، (2017)، الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

التي تكون فيها المعلومات المحاسبية قابلة للفهم من جانب مستخدميها وأن توفر في الوقت المناسب قبل أن تفقد هذه المعلومات أهميتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

2. الثقة: من أهم خواص المعلومات الواردة في القوائم المالية خاصية الثقة أي بمعنى أن المعلومات الواردة في القوائم تعبر فعلا عن الأحداث والظواهر التي أوجدت من أجلها وهذه الخاصية تلتزم عدم التحيز في القياس وكذلك عدم التحلي في عملية القياس تتطلب أن تكون المعلومات الواردة على أكبر قدر من الاكتمال بمعنى أن تعبر المعلومات عند إعدادها عن كل الظواهر التي من شأنها أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار.

3. الثبات: أي الاستمرار في تطبيق الأساليب والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى ما لم تكن هنالك تغيرات جوهرية تدعو إلى إجراء تغيير في هذه السياسات وتتطلب خاصية الثبات ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها من فترة إلى أخرى ما لم تكن هنالك تغيرات جوهرية تدعو إلى إجراء تغيير في هذه السياسات وتتطلب خاصية الثبات ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية، كما تستلزم ضرورة الإفصاح عن أي تغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وتعد خاصية الثبات متداخلة مع خاصيتي الملائمة والموثوقية في المقارنات وذلك بعدم توفير مقاييس مطلقة لتقييم الأداء وهذا بالإضافة للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (17) والخاصة بالإفصاح المحاسبي وأهمها⁽¹⁾:

معيار المحاسبي الدولي الأول : الإبلاغ المالي

يطبق هذا المعيار عندما تتبنى المنشأة المعايير الدولية للمرة الأولى من خلال بيان صريح وواضح وغير متحفظ حول الالتزام بها. ويشار إلى هذه المنشآت ب"المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى. والمبدأ الهام في معايير التقارير الدولية رقم 1 هو أنه عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كانت المعايير الدولية هي المطبقة دائماً.

(1) جابو، أحمد، وعلي، إسراء، وعبد الله، منثر، ومحمد، عمران، والجبلي، محمد، (2017)، الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان..

الهدف من المعيار

- ضمان أن تحتوي البيانات المالية الأولى للمنشأة والمعدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على معلومات ذات جودة عالية.
- واضحة للمستخدمين وقابلة للمقارنة.
- توفر نقطة بداية مناسبة للمحاسبة بموجب المعايير الدولية.
- يمكن توفيرها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية للمستخدمين.

العرض والإفصاح

لا يقدم هذا المعيار أية إعفاءات من متطلبات عرض والإفصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المعيار المحاسبي الدولي الثاني: البضاعة

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية. وتعتبر تكلفة المخزون - التي يجب أن يعترف بها كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الإيراد المتعلق به - هي القضية الرئيسية في المحاسبة عن المخزون. ويقدم المعيار التوجيه العملي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترف بها فيما بعد كمصروف، ويشمل ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحصيل. كما يقدم المعيار الإرشاد حول معادلة التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون. وفيما يخص الإفصاح، فيجب أن تفصح البيانات المالية عن⁽¹⁾:

- السياسات المحاسبية المطبقة لقياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة.
- إجمالي القيمة المدرجة للمخزون، والقيمة المدرجة طبقاً للتصنيف المناسب للمنشأة.
- قيمة المخزون المدرجة بصافي القيمة التحصيلية.
- قيمة أي استرداد للتخفيض والذي اعتبر كدخل للفترة حسب الفقرة 31.
- الظروف والأحداث التي أدت إلى استرداد التخفيض من قيمة المخزون حسب الفقرة 31.

(1) مرعي، عبد الرحمن، (2009)، معيار المحاسبة الدولي 2 المخزون، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، سوريا.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

- قيمة المخزون المرهون كضمان للمطلوبات: تعتبر المعلومات المتعلقة بالقيم المدرجة للمخزون طبقاً لتصنيفاته المختلفة، والتغيير في هذه الموجودات معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية. التبويب الاعتيادي للمخزون هو المخزون، لوازم الإنتاج، مواد، بضاعة تحت التشغيل، وبضاعة تامة. أما المخزون في المنشآت الخدمية فيمكن وصفه ببساطة أعمالاً قيد الإنجاز. وعند استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتحديد تكلفة المخزون حسب المعالجة البديلة المسموح بها في الفقرة 23، يجب أن تفصح البيانات المالية عن الفرق بين قيمة المخزون الظاهرة في الميزانية وبين أي من:
- قيمة المخزون حسب الفقرة 21 وصافي القيمة التحصيلية أيهما أقل، أو التكلفة الجارية في تاريخ الميزانية وبين صافي القيمة التحصيلية أيهما أقل.
- يجب أن تفصح البيانات المالية عن أي من تكلفة المخزون المعترف به كمصروف خلال الفترة أو التكاليف التشغيلية، القابلة للتحميل من الإيرادات، والتي يتم الاعتراف بها كمصروف خلال الفترة، مبنية حسب طبيعتها.

المعيار المحاسبي الدولي الرابع: محاسبة الاستهلاك

- يعرف الاستهلاك بأنه عبارة عن توزيع المبلغ الخاضع للاستهلاك من تكلفة الأصل على مدى العمر الإنتاجي، ويتم تحميل الاستهلاك على صافي ربح أو خسارة الفترة. ويجب الإفصاح عن الآتي⁽¹⁾.
- طرق الاستهلاك المستخدمة.
 - العمر الإنتاجي أو معدلات الاستهلاك المستخدمة.
 - مبلغ الاستهلاك المحمل للفترة.
 - المبلغ الإجمالي للموجودات القابلة للاستهلاك ومجمع الاستهلاك الذي يخصها.

(1) التميمي، عباس، والساعدي، حكيم، (2015)، إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، ص ص 62، الأردن.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر: تكاليف البحث والتطوير

يعترف بتكاليف البحث كمصروف في الفترة التي تكبد فيها، ويعترف بتكاليف التطوير كمصروف في الفترة التي تكبد فيها ما لم تتحقق معايير الاعتراف بها كأصل ويتم إطفؤها على أساس منتظم. ويتم الإفصاح عن تكاليف البحث والتطوير كآلاتي⁽¹⁾

- السياسة المحاسبية المتبعة.
- المبلغ المعترف به كمصروف.
- طرق الإطفاء المستخدمة ونسبها.

المعيار المحاسبي الدولي العاشر: لأموال الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ المركز المالي

يطبق هذا المعيار على الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ المركز المالي ويعرف الأمر الطارئ، بأنه الحالة التي تتوقف نتيجتها النهائية ربحاً أو خسارة على حصول أمر غير مؤكد في المستقبل. وتعرف الأحداث اللاحقة لتاريخ المركز المالي بأنها الأحداث التي تقع بين تاريخ المركز المالي وتاريخ المصادقة عليه. ويجب الإفصاح عن الآتي⁽²⁾:

- طبيعة الحدث.
- تقدير الأثر المالي للحدث أو الإفادة بعدم إمكانية التوصل إلى هذا التقدير.
- يجب الاعتراف بالخسارة كمصروف إذا كان من المحتمل حدوثها وأمكن تقديرها.
- يجب عدم الاعتراف بالمكسب ولكن يجب الإفصاح عن ذلك إذا كان تحققها وتقديرها ممكناً.

المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر: ضريبة الدخل

تطلب المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر الأصلي الإفصاح عن العلاقة بين مصروف الضريبة والربح المحاسبي إذا لم يكن قد تم شرحه بناء على المعدلات الضريبية الفعلية في بلد المنشأة

(1) الباني، غازي، (2006)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، ورقة علمية مقدمة إلى الشركات المتداولة في البورصة العراقية، ص 35، جامعة بغداد، العراق.

(2) الباني، غازي، (2006)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، ورقة علمية مقدمة إلى الشركات المتداولة في البورصة العراقية، جامعة بغداد، العراق.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

معدة التقرير. وتطلب المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر أن يأخذ هذا الشرح أحد أو كلا الشكلين التاليين: مطابقة رقمية بين مصروف (دخل) الضريبة وناتج ضرب الربح المحاسبي بمعدل الضريبة المطبق، ومطابقة رقمية ما بين متوسط معدل الضريبة الفعلي ومعدل الضريبة المطبق. وتتضمن الإفصاحات الجديدة المطلوبة من قبل المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر ما يلي⁽¹⁾:

- بخصوص كل نوع من الفروق المؤقتة، والخسائر الضريبية غير المستخدمة والخصومات الضريبية غير المستخدمة
- مبلغ الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المعترف بها.
- مبلغ الدخل الضريبي المؤجل أو المصروف المعترف به قائمة الدخل، إذا لم يكن هذا واضحا من التغييرات في المبالغ المعترف بها في الميزانية العمومية.
- بخصوص العمليات غير المستمرة، المصروف الضريبي الذي يتعلق بـ:
 - المكسب أو الخسارة نتيجة عدم الاستمرار.
 - الربح أو الخسارة من النشاطات العادية للعملية غير المستمرة، و
 - مبلغ الأصل الضريبي المؤجل وطبيعة الدليل الداعم للاعتراف به عندما:
- يكون استخدام الأصل الضريبي المؤجل معتمدا على الأرباح الضريبية المستقبلية الزائدة من الأرباح الناشئة عن انعكاس فروق ضريبية مؤقتة موجودة، و
- تكون المنشأة قد عانت خسارة إما في الفترة الجارية أو الفترة السابقة في الدوائر الضريبية المختصة التي يعود إليها الأصل الضريبي المؤجل.

(1) العجيلي، عمر تركي، (2013)، أثر عدم تبني معيار لمحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل على القوائم المالية، دراسة اختبارية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

المعيار المحاسبي الدولي الخامس عشر

تشتمل البنود التي يتم الإفصاح عنها على البنود التالية (1):

- مقدار التعديلات والقيم المعدلة والمتعلقة باستهلاك الأصول الثابتة.
- مقدار التعديلات والقيم المعدلة والمتعلقة بتكلفة البضاعة المباعة.
- التعديلات المتعلقة بالبنود النقدية، آثار الاقتراض، أو بحقوق الملكية، وذلك عندما تكون هذه التعديلات قد أخذت في الاعتبار عند تحديد صافي الربح في ظل الطريقة المستخدمة.
- الأثر الكلي على نتائج التعديلات الواردة في (أ، ب)، وكذلك الواردة في (ج) في حالة تطبيقه، وكذلك أي بنود أخرى تعكس آثار تغيرات الأسعار والتي يتم التقرير عنها طبقاً للطريقة المحاسبية المستخدمة.
- في حالة استخدام طريقة التكلفة الجارية فإنه يجب الإفصاح عن التكلفة الجارية لكل من الأصول الثابتة والمخزون.
- يجب على المنشآت أن توضح الطرق المستخدمة لحساب البنود المطلوب الإفصاح عنها في الفقرة 21 و 22 بالإضافة إلى طبيعة الأرقام القياسية المستخدمة.
- يجب التقرير عن المعلومات الواردة بالفقرات 21 إلى 23 في ملاحق إضافية إلا إذا كانت تلك المعلومات يتم عرضها بالقوائم المالية الأساسية.
- في معظم البلدان، لا تعتبر تلك المعلومات جزءاً من القوائم المالية الأساسية وإنما تعرض في ملاحق إضافية. ولا تنطبق أحكام هذا المعيار على المحاسبة أو السياسات التي يتعين على المنشأة إتباعها عند إعداد القوائم المالية الأساسية إلا إذا كانت تلك القوائم يتم عرضها باستخدام أحد الأسس التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

(1) الباني، غازي، (2006)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، ورقة علمية مقدمة إلى الشركات المتداولة في البورصة العراقية، جامعة بغداد، العراق.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

- الإفصاح الإضافي: من المرغوب فيه قيام (المشروعات بعمل إفصاحات إضافية، وبصفة خاصة مناقشة وتوضيح أهمية تلك المعلومات في ضوء الظروف الخاصة بالمشروع. كما يفيد عادة الإفصاح عن أية تعديلات تتعلق بمخصصات وأرصدة الضرائب.

المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر: الممتلكات والمنشآت

يجب الإفصاح عن الآتي⁽¹⁾:

- أساس القيمة المستخدمة في تحديد كلفة الأصل
- الأعمال الإنتاجية ومعدلات الاندثار
- إجمال قيمة الأصل والإهلاك المتراكم في بداية الفترة ونهايتها
- حركة الإضافات والاستبعاد خلال الفترة
- الأصول المدهونة
- السياسة المحاسبية لإعادة التأهيل
- المشاريع تحت التنفيذ

المعيار المحاسبي الدولي العشرون

يتوجب الإفصاح عما يلي⁽²⁾:

- السياسات المحاسبية المتبعة بشأن المنح الحكومية بما في ذلك الطرق المتبعة في عرضها ضمن البيانات المالية.
- طبيعة ومدى المنح الحكومية التي يعترف بها ضمن البيانات المالية مع الإشارة إلى الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية التي تحقق المنشأة منها منفعة مباشرة.

(1) العريدي، هاني احمد، (2017)، أثر تطبيق المعيار 16 على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

(2) جابو، أحمد، وعلي، إسراء، وعبد الله، منذر، ومحمد، عمران، والجبلي، محمد، (2017)، الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان..

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

- ما لم يتم الوفاء به من الشروط والالتزامات الطارئة الأخرى المتعلقة بالمساعدات الحكومية والتي سبق الاعتراف بها.

المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرين

يجب الإفصاح ويرفق بالبيانات المالية الموحدة كشف أو بيان يوضح به بعض المعلومات المتعلقة بالشركات التابعة ذات الأهمية بما في ذلك الاسم، بلد التسجيل أو ممارسة النشاط، حصة القابضة في حقوق الملكية، وحصتها في عدد الأصوات إذا اختلفت عن حصتها في حقوق الملكية. والإفصاح بالبيانات المالية الموحدة عن الأمور التالية في حالة انطباقها⁽¹⁾:

- أسباب عدم توحيد البيانات المالية لأي من الشركات التابعة.
- طبيعة علاقة الشركة القابضة مع الشركة التابعة التي لا تمتلك الشركة القابضة أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال شركات تابعة أخرى).
- اسم أي منشأة تمتلك الشركة القابضة أكثر من نصف الأسهم التي لها حق التصويت فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (خلال شركات تابعة أخرى) ولكن لا يمكن اعتبارها شركة تابعة بسبب عدم السيطرة عليها.
- أثر شراء أو بيع شركات تابعة على الوضع المالي في تاريخ إعداد البيانات المالية، وكذلك على نتائج الأعمال عن الفترة المالية وأيضا على الأرقام المقارنة للفترات السابقة.
- يجب الإفصاح بالبيانات المالية الخاصة بالشركة القابضة عن الطريقة المحاسبية المستخدمة في المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة.

المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون

الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة، وفيه أوجب المعيار الإفصاح عن كل بند من بنود المصروفات وكذلك كل بند من بنود الإيرادات وذلك لمساعد مستخدمي القوائم

(1) الصوفي، فارس، (2011)، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ص 85، الأردن.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

المالية في تقييم أداء البنك، كما يجب على البنك أن يفصح عن القيمة العادلة لجميع المجموعات الأربعة الآتية(1):

- القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعمال المنشآت.
- الاستثمارات المختلفة بها لتاريخ الاستحقاق
- الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض البيع.

المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون

يطبق المعيار على تصنيف الأدوات المالية من منظور الجهة المصدرة للبيانات المالية إلى: أصول مالية من جهة والتزامات وأدوات حقوق ملكية من جهة أخرى؛ كما ينطبق على تصنيف الفائدة وأرباح الأسهم والخسائر والأرباح ذات الصلة؛ وعلى الظروف التي ينبغي فيها معادلة الأصول والالتزامات أن الأداة المالية عبارة عن عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام أو أداة حقوق الملكية لمنشأة أخرى، بأصل مالي نقدي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، أو الحق التعاقدية والذي يشمل الحصول على النقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو تبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى وفق شروط يحتمل أن تكون مواتية للمنشأة، أو عقدا سيتم أو يمكن أن يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة. وإن الغرض من الإفصاح المطلوب وفق هذا المعيار هو توفير معلومات تعمق من فهم أهمية الأدوات المالية المدرجة ضمن الميزانية أو خارجها على المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية وكذلك المساعدة في تحديد مبالغ وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بهذه الأدوات. وتحديد مدى استخدام المنشأة للأدوات المالية ومخاطر تلك الأدوات والأغراض التي تخدمها (2).

(1) ياسي، سامية إبراهيم، (2013)، أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم 30 للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص56.
(2) جابو، أحمد، وعلي، إسراء، وعبد الله، منثر، ومحمد، عمران، والجبلي، محمد (2017): الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

المبحث العاشر: معوقات الإفصاح المحاسبي

إن السلبيات لا تنقص من أهمية الإفصاح ويعود ذلك لعدة أسباب منها، على سبيل المثال أن جهود شركات المساهمة في الرقابة على تلك الشركات رفعت من الأنظمة المحاسبية وخاصة التوقيت والنوعية بالإضافة إلى توافر حد أدنى من الإفصاح المحاسبي وزيادة الوعي المحاسبي وضغط الملاك والمواطنين كافة على الإدارة لزيادة مستوى الإفصاح ومن أهم معوقات رفع مستوى الإفصاح المحاسبي ما يلي⁽¹⁾:

1. تركيز اهتمام الإفصاح بالشركة المدرجة لسوق المال فقط على الرغم من أنها لا تمثل إلا جزء من النشاط الاقتصادي.

2. تشابك الصلاحيات بين عدة جهات لتحديد الجهة المسؤولة عن كافة الإفصاح المحاسبي.

3. استقلال بعض الأشخاص والمؤسسات للمعلومات الداخلية والتداول بناءا عليها.

4. تحديد مستوى الإفصاح يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية.

5. اختلاط المعلومة مع الإشاعات والتداول الفردي بدلا من المؤسسي.

6. إصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ما عدا ما يفصح عنه في القوائم المالية التي لا تساعد المحللين الماليين للتنبؤات المستقبلية.

كما وأن هناك ممارسات خاطئة في الإفصاح المحاسبي تتمثل في إقدام الشركات ولجونها إلى تقديم معلومات مضللة، ولا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية وكذلك التقديرات والخطط المستقبلية، ومن أهم أساليب الممارسات الخاطئة في الإفصاح ما يلي⁽²⁾:

- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة

- تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية، تقريرا تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

(1) عبد اللطيف، شادو، (2014)، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة، ص19، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

(2) صالح، واضح (2020): أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

- إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

- إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، لذا فإن معايير المحاسبية وكذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية، نصت على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوى العلاقة، فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5 بالمائة فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال.

- التلاعب في إعلان نتائج قبل الإفصاح عن القوائم المالية

- تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها، وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبة، كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات اهتلاك، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الاهتلاك في بيان صحفي لها، مما يوحي لمختلف الأطراف ذوى العلاقة بتحسين نتائج أعمالها هذه الشركة على غير الحقيقة.

ماهية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

- تعبر مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية عن الإخفاقات التي تعاني منها تلك التقارير على الرغم من الحتمية العامة لمثل هذه الإخفاقات، ومن ثم ترتبط بسلوك الإبلاغ المالي المزعوم أو الفعلي للمنشأة يتم إدانتها علناً باعتبارها خاطئة معنوياً أو قانونياً وتسبب صدمة وانزعاجاً بين عامة الناس، ويحتوي ذلك للتعبير على عدة عناصر أساسية⁽¹⁾:

- أولاً (1) لكي تكون المخاطر مخاطر محاسبية يجب أن تتعلق بطريقة أو بأخرى باستخدام الإدارة لنظام التقارير المالية بطريقة تشوه بشكل موضوعي الاقتصاد الأساسي للمنشأة.

- ثانياً (2) لكي تحتوي الممارسات المحاسبية على مخاطر يجب إدانتها باعتبارها خاطئة أخلاقياً أو قانونياً، يشير تعبير " خطأ أخلاقياً إلى ممارسات تجذب المراجعة أو النقد العام، بغض النظر عن شرعيتها أو مطابقتها لمبادئ المحاسبة المعاصرة، ويشير مصطلح " خطأ قانوني" إلى الاحتيال

(1) Karpoff, J.; Koester, A.; Lee, D. & Martin, G. (2017). Proxies and Databases in Financial Misconduct Research, The Accounting Review, Vol. 92, No.6

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

في المحاسبة، أي الأفعال المتعمدة التي يرتكبها الأفراد أو الإدارة والتي تحدث خارج الإطار التنظيمي وتؤدي إلى تحريف مادي للبيانات المالية إذا لم يثبت ذلك يكون زعم للاحتيال فقط.

- **ثالثاً3)** الصدمة والغضب لعامة الناس بما فيه الكفاية وأن تصبح تلك الممارسات المحاسبية موضوع بارز في المناقشة العامة، وكلا الجانبين يصعب تحديدهما بدقة.

فالجانب الأول: يتمثل في الصدمة والغضب بسبب الأهمية الاقتصادية والتي ترتبط بمفهوم الأهمية المادية في المحاسبة، ويعني أن البيانات الخاطئة في التقارير يكون لها القدرة على تضليل أصحاب المصالح في صنع القرار. والجانب الثاني: يتطلب أن تكون الممارسات المحاسبية موضوع نقاش بين المنظمين والسياسيين والصحافة التجارية ووسائل الإعلام الأوسع.

وتحدد مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بالمخاطر المحيطة بتلك التقارير داخل وخارج المنشأة، وذات تأثير على أصحاب المصالح، وهذه المخاطر ناتجة عن مراحل إعداد هذه التقارير أو الظروف البيئية المحيطة بها أو متعلقة بطبيعة واختلاف مستخدميها، وتعد هذه المخاطر من أهم مخاطر الأعمال ومن ثم فإن:

مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية = مخاطر إعداد التقارير المالية * مخاطر الظروف البيئية المحيطة بالتقارير المالية* مخاطر طبيعة واختلاف مستخدمي التقارير المالية وتوفر الأدبيات النظرية في الاقتصاد (السلوكي) العديد من الحجج لدعم الفرضية القائلة بأن مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية متأصلة في اقتصاد المنشأة، وتبدأ بتعارض المصالح في تصميم المنشآت التي تدير الموارد النادرة، ويتم إعداد التقارير المالية كوسيلة للتخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات الناشئة في مثل هذه الإعدادات، ولكن نظراً للعوائد/التكاليف لن تتم إزالة عدم التماثل بالكامل ولكن لأسباب نفس العوائد/التكاليف لن يتم كشفها أو فرض عقوبات عليها بالكامل، تتضمن التقارير المالية أيضاً عوامل خارجية مهمة قد تؤدي إلى نتائج دون المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع وكل ما سبق يشير إلى استمرار تدفق مخاطر التقارير المالية كبيرة كانت أم صغيرة في الحدوث بشكل أساسي، لأن تكاليف الوقاية الكاملة ستكون مرتفعة للغاية أو سيتم تقاسمها بشكل مختلف عن الفوائد⁽¹⁾.

(1) Madsen, J., & McMullin, J.(2020). Economic Consequences of Risk Disclosures: Evidence from Crowd funding, The Accounting Review, Vol. 95, No.4

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

وفي التوزيع العشوائي لمخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، سيكون بعضها كبيراً بما يكفي ليتم اعتباره فضائح، بالإضافة إلى ذلك قد يكون لدى الناس حوافز لتحويل المخاطر إلى فضائح لأسباب مثل تحويل اللوم إلى الآخرين أو الأمل في الحصول على تعويض أكبر عن الخسائر الناجمة عن الفشل، أو في حالة السياسيين أو وسائل الإعلام، ويتم تسهيل تحويل الخطر إلى فضائح من خلال عدم تماثل المعلومات الذي لا يميز التقارير المالية فقط على هذا النحو، ولكن أيضاً الإطار التنظيمي وبيئة التقارير المالية⁽¹⁾.

أساليب قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

لكي يتم التعامل مع مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والعمل على تدنيها إلى المستوى المقبول، فلا بد من قياسها أولاً ويعتمد قياسها على منهجين هما⁽²⁾:

- **المنهج الأول (1)** الفحص المباشر لوسائل الإفصاح مثل التقارير المالية السنوية، وهذا يشمل على استخدام الأساليب الكمية وبناء المؤشرات واستخدام المتغيرات الوهمية وتطبيق تحليل المحتوى (اليدوي والإلكتروني) على التقارير المالية السنوية.

- **المنهج الثاني (2)** الفحص غير المباشر لإفصاح المنشآت دون الرجوع إلى وسائل الإفصاح الأصلية، مثل إجراء استطلاعات الإفصاح والمقابلات مع المشاركين في السوق لجمع المراجع حول مخاطر الإفصاح المحاسبي وتصوراتهم مثل الدراسات الاستقصائية التي تجريها المنشآت.

وفيما يلي خمس طرق مباشرة وغير مباشرة وتقنيتين رئيسيتين يمكن استخدامهما في المحاسبة لقياس مستوى مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

المنهج الأول: الفحص المباشر للتقارير المالية السنوية حيث يتم الفحص المباشر من خلال ما يلي:

(1) Camfferman, K., & Wielhouwer, J. (2019). 21st Century Scandals: Towards A Risk Approach to Financial Reporting Scandals", Accounting and Business Research, Vol.49, No.5

(2) Erin, O., & Aribaba, F (2021). Risk Governance and Firm Value: Exploring the Hierarchical Regression Method", Afro-Asian Journal of Finance and Accounting, Vol.11, No.1

• الفحص باستخدام الأساليب الكمية

يمكن استخدام الأساليب الكمية المختلفة في فحص مستوى مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

أسلوب عد المعلومات المفصح عنها في التقرير المالي لقياس مخاطر حجم وطول التقرير:

العد هو طريقة مباشرة لقياس مستوى الإفصاح على الرغم من أنها تبدو طريقة بدائية، إلا أنها فعالة عند قياس الكمية بدلاً من الجودة، ويتم قياس مستوى الإفصاح ببساطة عن طريق حساب الكلمات أو الجمل المتعلقة بموضوع معين قبل تحويل هذا الرقم إلى لوغاريتم طبيعي والعديد من الدراسات وجدت لمتابعة هذه الطريقة قد تكون وحدة الترميز (القياس) كلمة أو جملة أو فقرة أو جزءاً من الصفحة أو الصفحة بأكملها، وقد تم انتقاد الكلمة كوحدة قياس لأن معنى الكلمة يعتمد على دورها النحوي ضمن الجملة، والكلمة في حد ذاتها لا تحمل معنى علاوة على ذلك فإن استخدام كلمات غير كافية أو غير لائقة يمكن أن يبالغ أو يقلل من مستوى الإفصاح المحسوب ومخاطره، وعلاوة على ذلك فإن الكلمات المتعلقة بالموضوع لا يمكن تصنيفها إلى فئات مختلفة قبل مراجعة الجملة (1).

من ناحية أخرى، فإن قياس مستوى الإفصاح باستخدام جمل بدلاً من الكلمات أو الصفحات هو أسلوب الترميز الأكثر موثوقية وأن استخدام الجملة كوحدة تشفير في تحليل المحتوى أكثر موثوقية لأن الكلمات قد لا تعني أي معنى على حده، علاوة على ذلك فإن استخدام الجملة كوحدة ترميز يساعد على إبطال الحساب المزدوج، كما لو أن الجملة تحتوي على عدة كلمات متعلقة بالموضوع ويتم تسجيلها مرة واحدة، وعلى الرغم من أن العد طريقة مباشرة لقياس الإفصاح إلا أنه قد لا يكون فعالاً في تقييم جودة الإفصاح، فإن هذه الطريقة تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب بذل جهد مضخم ما لم يتم استخدام تحليل المحتوى بشكل إلكتروني (2)

(1) Erin, O., & Aribaba, F (2021). Risk Governance and Firm Value: Exploring the Hierarchical Regression Method", Afro-Asian Journal of Finance and Accounting, Vol.11, No.1

(2) Elshandidy, T.; Fraser, I. & Hussainey, K. (2015). What drives mandatory and voluntary risk reporting variations across Germany, UK and US", The British Accounting Review, Vol.47

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

ويمكن أن يقاس طول التقرير المالي باستخدام أسلوب اللوغاريتم الطبيعي لعدد الصفحات (أو عدد الأحرف أو الكلمات) للمستند بأكمله، وقد تم استخدام كل هذه المقاييس بالفعل في الأدبيات لقياس كمية المعلومات المقدمة في التقارير المالية للمنشآت ويمكن حسابها وتفسيرها بسهولة، ويستخدم اللوغاريتم الطبيعي لعدد الصفحات للتحليل الرئيسي ولوغاريتم كل من عدد الأحرف وعدد الكلمات في اختبارات الحساسية. ويمكن استخدام نماذج كمية في قياس حجم الإفصاح المحاسبي في التقرير المالي مثل (نموذج قياس اتساع وعمق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية) وقد قدم هذا النموذج قياس حجم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من خلال بعدين هما اتساع الإفصاح وعمق الإفصاح، وذلك كما يلي⁽¹⁾:

البعد الأول: اتساع الإفصاح

يقاس اتساع الإفصاح من خلال عاملين هما التغطية والانتشار كما يلي:

التغطية = (عدد الموضوعات المحاسبية الأساسية والفرعية المفصوح عنها) / إجمالي عدد الموضوعات المحاسبية الأساسية والفرعية الواجب الإفصاح عنها.

الانتشار = (عدد المعلومات المحاسبية المفصوح عنها في الموضوعات الفرعية) / الإفصاح الكلي

للمنشأة.

اتساع الإفصاح = $2/1$ (التغطية + الانتشار).

البعد الثاني: عمق الإفصاح

يتم قياس عمق الإفصاح عن طريق قياس ما يلي:

عدد العبارات التي تحتوي على معلومات محاسبية لأداء المنشأة.

عدد العبارات التي تحتوي على إشارات (إيجابية أو سلبية) عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة.

بناء مؤشر لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

يعد المؤشر طريقة أخرى مباشرة لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، ويمكن

إنشائه من خلال ثلاث خطوات كما يلي⁽²⁾:

(1) Lawati, H., Hussainey, K., & Sagitova, R. (2021). Disclosure Quality Vis-À-Vis Disclosure Quantity: Does Audit Committee Matter in Omani Financial Institutions? ", Review of Quantitative Finance and Accounting

(2) Agustin, P., Maharani, B., & Effendi, R.(2021). Financial Risk Disclosure and Corporate Governance: In Conference on International Issues in Business and Economics Research (CIIBER 2019), Atlantis Press

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

1- أولاً. يعد المؤلفون قائمة مرجعية لبنود مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، ويعتمد الباحثون عادة على المعايير أو اللوائح المحاسبية الحالية أو حتى الدراسات السابقة عند إنشاء تلك القائمة المرجعية.

2- ثانياً. يفحص المؤلفون تواجد كل خطر في القائمة المراجعة في التقارير المالية للمنشأة باتباع نظام ترميز معين الطريقة الثنائية البسيطة التي يتم من خلالها التحقيق في وجود أو عدم وجود عنصر المخاطر واستخدام قيم واحد والصفير، في حين يمكن أن يتضمن مخطط الترميز الترتيبي أكثر من قيمتين.

3- ثالثاً. يلخص المؤلفون الدرجات المعطاة لكل ملاحظة في سنة المنشأة، ثم يقسموا هذه الدرجة على الحد الأقصى لدرجة المؤشر لتمثيل مستوى المخاطر الفعلية المحيطة بالتقارير المالية. وبشكل عام تعتبر هذه الطريقة المباشرة لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي فعالة للغاية خاصة إذا كان الهدف هو فحص الامتثال للوائح إدارة المخاطر، حيث يمكن أن تحتوي قائمة المراجعة على بنود المخاطر وفقاً لما يفرضه معيار أو اللائحة، ويمكن للباحثين فحص إلى أي مدى تتحقق المخاطر في المنشآت، علاوة على ذلك ليكون مؤشراً جيداً لمستوى مخاطر الإفصاح المحاسبي يجب أن تكون البنود المدرجة في قائمة المراجعة كافية وتغطي الجوانب المختلفة للمخاطر قيد التحقيق، ومع ذلك فإن هذه الطريقة لديها بعض القيود وهي (1):

يجب التأكيد على أن عشرات مؤشرات المخاطر ليست بالضرورة أن تكون مقاييس للجودة. إن استخدام المؤشرات التي يتم بناؤها ذاتياً لقياس المخاطر يكون كثيف العمالة وذاتي ومكلف، وممكن فقط بالنسبة للعينات الصغيرة، وأن استخدام مؤشر المخاطر يتطلب تقييمات ذاتية لتقليل الذاتية المحتملة، يتبع المؤلفون اختبارات معينة لتأكيد صحو وموثوقية نتائجهم مثل إشراك شخص مستقل إضافي في قراءة التقرير المالي الذي تم اختباره وترميزه وتقييمه قد يؤدي استخدام تحليل المحتوى الإلكتروني إلى تخفيف بعض هذه القيود (2).

(1) Ianniello, G., & Galloppo, G. (2020). Voluntary Disclosure of Stock Performance in Management Reports: Italian Evidence, International Journal of Business and Social Science, Vol.11, No.4,

(2) Popa, D.; Popa, D.; Bogdan, V., & Simut, R. (2021). Composite Financial Performance Index Prediction—A Neural Networks Approach", Journal of Business Economics and Management, Vol.22, No.2,

استخدام متغيرات وهمية في قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

يعد استخدام متغير وهمي طريقة أخرى للتمييز بين وجود الخطر وعدم وجوده فيمكن استخدام متغيراً وهمياً مخصصاً إذا كانت المنشأة توفر معلومات ذات مخاطر منخفضة تأخذ واحد، وتأخذ صفر إذا كانت موفرة معلومات مرتفعة المخاطر، أو يستخدم متغير وهمي يساوي واحد إذا وجدت إحدى المنشآت للإبلاغ عن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية والصفر على خلاف ذلك، ومع ذلك يعتمد على رأي المراجع حيث يكون متغير الإفصاح مساوياً إذا كان رأي المراجع بشأن الرقابة الداخلية ضاراً وصفر خلاف ذلك، ويبدو أن هذه الطريقة ليست عملية ولا توفر فهماً متعمقاً لكمية المخاطر فقط تساعد على التمييز بين الخطر وعدم الخطر علاوة على ذلك فهي ليست شائعة في الأدب المحاسبي⁽¹⁾.

المنهج الثاني: الفحص غير المباشر لمخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

• المسوحات والمقابلات

رغم أن استخدام المسوحات والمقابلات قد يكون طريقة سهلة لقياس مخاطر الإفصاح المحاسبي عن بناء مؤشرات المخاطر التي تتطلب عمالة كثيفة، فإن جودة قياس مخاطر الإفصاح المحاسبي باستخدام هذه الأساليب تعتمد بشكل رئيسي على جودة إجراء المقابلات وصياغة أسئلة المسوحات وإلى أي مدى وجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم موضوعيون⁽²⁾.

• تقنيات قياس مخاطر الإفصاح السردية في التقارير المالية

توجد طريقتين رئيسيتين لفحص مستوى الإفصاح السردية هما: تحليل المحتوى واللغويات الحاسوبية، وتحليل المحتوى هو الأسلوب الأكثر شيوعاً المستخدم لقياس مخاطر الإفصاح السردية، وعلاوة على ذلك أن تحليل المحتوى هو وسيلة صالحة وموثوقة لقياس الإفصاح لأنه يقيم الإفصاح دون علم مقدمي المعلومات⁽³⁾.

(1) Sun,Y.(2015). Internal control weakness disclosure and firm investment, Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol.31,

(2) Tauringana,V.& Chithambo, L. (2016). Determinants of Risk Disclosure Compliance in Malawi: A Mixed-Method Approach, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6,

(3) Elshandidy,T.; Fraser,I. & Hussainey, K. (2015). What drives mandatory and voluntary risk reporting variations across Germany, UK and US", The British Accounting Review, Vol.47

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

ويمكن أن يكون تحليل المحتوى يدوياً أو إلكترونياً، وتحليل المحتوى اليدوي يكون بحساب مستوى الإفصاح يدوياً ومع ذلك تتطلب هذه التقنية جهداً كبيراً ووقت أطول وتزيد من الخطأ في القياس، ولكن ازداد اتجاه استخدام تحليل المحتوى المحوسب خلال السنوات الأخيرة بسبب التقدم في تكنولوجيا المعلومات لأنه أقل ذاتية وأقل استهلاكاً للوقت مقارنة بتحليل المحتوى اليدوي⁽¹⁾.

من ناحية أخرى يجب استيراد تقنيات معالجة اللغة الطبيعية من اللغويات والذكاء الاصطناعي ودمجها في قياسات مخاطر الإفصاح ويقول Berger "تمثل تقنيات معالجة اللغة الطبيعية طريقة مبتكرة لالتقاط جوانب واسعة من مخاطر الإفصاح وأن تحليل عمليات الإفصاح باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية يبدو واعداً للغاية في إنشاء مقاييس جودة إفصاح ذات معنى للعينات الكبيرة"⁽²⁾.

ومع ذلك على الرغم من الابتكارات الحديثة في اللغويات الحاسوبية، إلا أنه يتم الاعتماد بشكل أساسي على تحليل المحتوى ويتجنبون استخدام هذه التقنيات المتقدمة، وقد يكون هذا بسبب نقص خبرة الباحثين في مجال المحاسبة بتقنيات الذكاء الاصطناعي واللغويات، ومع ذلك يمكن للباحثين في المستقبل تطوير قياس مخاطر الإفصاح عن طريق إشراك المتخصصين في اللغويات في أبحاثهم التجريبية⁽³⁾.

أساليب تدنيه مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالي

هناك أربع استراتيجيات للتعامل مع مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وكل إستراتيجية من هذه الاستراتيجيات تمتلك محاسنها ومساوئها الخاصة، وعلى الأغلب سينتهي الأمر بالمنشأة وهي تستعمل كلاً منها، أحياناً من الضروري تجنب الخطر وأحياناً آخر سترغب بالتخفيف من هذا الخطر نقله أو تقبله ببساطة، ومن هذه الاستراتيجيات⁽⁴⁾:

- (1) Hassanein,A.(2015). In "Formativeness of Unaudited Forward-Looking Financial Disclosure: Evidence from UK Narrative Reporting", PhD Thesis Plymouth Business School, Plymouth University, UK
- (2) Berger, P. (2011). Challenges and Opportunities in Disclosure Research A Discussion of the Financial Reporting Environment: Review of the Recent Literature", Journal of Accounting and Economics, Vol.51
- (3) Beyer, A.; Cohen, D.; Lys, T. & Walther, B. (2010). The Financial Reporting Environment: Review of the Recent Literature, Journal of Accounting and Economics, Vol.50
- (4) Sun,Y.(2015). Internal control weakness disclosure and firm investment, Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol.31,

- تجنب مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، أحياناً الخطر سيكون كبيراً جداً بحيث أن المنشأة ترغب بالتخلص منه تماماً بكل بساطة، على سبيل المثال عن طريق تجنب النشاط بشكل كلي أو عن طريق استعمال منهج مختلف تماماً، وإن ميزة هذه الإستراتيجية هي أنها أكثر الاستراتيجيات فعاليةً عند التعامل مع خطر ما عن طريق التوقف عن النشاط الذي قد يسبب مشاكل محتملة فإنك تلغي احتمال أن تتكبد أي خسائر، لكن الأمر السيئ فيها هو أنك ستخسر أيضاً أيّاً من الفوائد التي يمكن اكتسابها بالأنشطة الخطيرة يمكن أن تكون مربحة جداً أو ربما يكون لها منافع أخرى على المنشأة، أو لا لذا من الأفضل أن تستعمل هذه الإستراتيجية كحل أخير عندما تكون قد جربت المنشأة كل الاستراتيجيات الأخرى ووجدت أن مستوى الخطر ما يزال مرتفعاً جداً.

- العمل على تخفيف مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، إذا لم تكن ترغب المنشأة بالتخلي عن النشاط كلياً فإن تقليل الخطر المرتبط به هو منهج شائع، اتخذ الخطوات لجعل احتمال حدوث النتيجة السلبية أقل أو للتقليل من أثرها عند وقوعها، وهذه الإستراتيجية هي الأكثر شيوعاً على الأغلب وهي مناسبة لمدى واسع من الأخطار المختلفة، وتسمح بالاستمرار في النشاط لكن مع أخذ الاحتياطات لجعله أقل خطراً إذا تمت بشكل جيد فإن المنشأة ستحصل على الأفضل من كلا الأمرين لكن الخطر فيها هو أن تكون وسائل السيطرة على الخطر غير فعالة، فينتهي الأمر والمنشأة تعاني من الخسارة التي كانت خائفة منها.

الخاتمة

الإفصاح هو العملية التي تتصل الشركات من خلالها بالعالم الخارجي، ومن الناحية النظرية والتطبيقية يشير إلى إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية المحاسبية وتتناول إيضاح أو تفعيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في القوائم المالية وخارجها ، والإفصاح هو معلومات يجب أن تتضمن أو تحتوي كل ما يحتاجه مستخدمو المعلومات المحاسبية، حتى يصلوا إلى استنتاجات ملائمة بحيث لا يتم تجاهل أي معلومات جوهرية. كما يقصد به أن البيانات المالية والهوامش أو المواد التوضيحية الأخرى يجب أن تحتوي كل بيانات الوثيقة الصلة إذا اعتقدت ضرورة لمستخدم القوائم.

ويرتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور المحاسبة، وتتأثر ممارسات ومعايير الإفصاح المحاسبي بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية، ومستوى التعليم والثقافة، وتحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تقوم به كنظام العوامل الاقتصادية، والعوامل الإدارية، والعوامل القانونية.

إن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛ وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها. هذا وأن تشمل القوائم المالية معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في المنشآت ذات العائد الحقيقي المجزي، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة. القوائم المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها، والهدف من هذه البيانات هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمشروع وأدائه وتدفقاته النقدية والتي يستخدمها شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تدبير الإدارة للموارد الموكلة لها.

وللإفصاح المحاسبي متطلبات أهمها السياسات المحاسبية، والأطراف والصفقات، والأحداث اللاحقة، والشكوك حول استمرار المنشأة، والالتزامات المحتملة، ولكي تصبح المعلومات التي توفرها المحاسبة مفيدة لمستخدمي المعلومات في مساعدتهم على اتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق الإفصاح الكافي يجب أن تتصف بالخصائص الآتية الملائمة، والمصدقية، والقابلية للتحقق وللمقارنة والفهم، والأهمية النسبية، واقتصادية المعلومات، والتوقيت المناسب، ولإلقاء المزيد من الضوء على الإفصاح هنالك عدة أنواع للإفصاح حسب الهدف، وهي الإفصاح الكامل، والإفصاح العادل، والإفصاح الكافي، والملائم،

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي

والنتقبي (الإعلامي)، والوقائي وكذلك الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي. وأن للإفصاح المحاسبي مستويات تتمثل في الإفصاح التام، والإفصاح العادل، والإفصاح الكافي، وأنه يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها، ويجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية والمعلومات المحاسبية سليمة وغير مضللة ويجب أن تكون مستوفية للشروط والمعايير التي تجعلها صالحة للاستخدام ومن أهم هذه المعايير الملائمة، والثقة، والثبات، ومعايير المحاسبي الدولي، ومن أهم معوقات رفع مستوى الإفصاح المحاسبي ممارسات خاطئة في الإفصاح المحاسبي تتمثل في إقدام الشركات ولجوئها إلى تقديم معلومات مضللة، ولا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية وكذلك التقديرات والخطط المستقبلية.

القسم الأول:

**الفصل الثاني:
الإفصاح القانوني**

تمهيد

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالعديد من الظروف الاقتصادية والقانونية. إذا أنه من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي وهو أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي. وتحدد كفاءة أي سوق مالي على تحقيق الأهداف والالتزام بالقوانين، فالإفصاح هو جوهر أي سوق مالي وأساس نجاحه. فيتوفر من خلاله جو من الثقة بين العاملين بسبب مراقبة الجهات المعنية ميزانية الشركة ومنع الغش أو إعطاء معلومات غير صحيحة.

يمثل الإفصاح الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتؤثر في حقوقهم، ويجب أن يكون عاماً وللجمهور وليس فقط للمساهمين، ويتم ذلك عن طريق الصحف اليومية من خلال تصريح قانوني أو إعلان من قبل الجهات المختصة، والإفصاح إما أن يكون إفصاحاً دورياً يتم من خلال فترات محددة ومرتبطة بالسنة المالية للجهة المعنية ذات العلاقة، أو افصاحات ضرورية، تتم عند حدوث المعلومة المحاسبية وبأسرع وقت ممكن.

ويجب أن تظهر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركة لصناع القرار وأصحاب المصالح الخارجيين عما إذا كانت المؤسسات تستوفي المتطلبات القانونية. ويساعد الإفصاح على فهم نشاطات وسياسات وأداء الشركة فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية بالإضافة إلى علاقة الشركة مع المجتمعات التي تعمل بها. ويشكل كل من الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى التدقيق الصحيح، عوامل تقلل من احتمالية حدوث الاحتيال والفساد، وبالتالي تسمح هذه العوامل للشركات أن تتنافس بناء على أفضل ما لديها من عروض وتميز نفسها عن الشركات التي لا تمارس الحوكمة الجيدة⁽¹⁾.

إن المشرع الأردني اعتبر قبول المحكم لمهمة التحكيم مشروطاً بالكتابة وألزمه بالإفصاح عن أي ظروف من شأنها إثارة الشكوك حول استقلاله، ويجب أن يكون القبول غير معلق على شرط فالإفصاح وسيلة وقائية تضمن نجاح عملية التحكيم وهي لا تفرض على المحكم عند قبوله المهمة فقط إنما تمتد

(1) ناجي، سمية، (2016)، متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي الأول "عرض البيانات المالية"، دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خبضر، الجزائر.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

طيلة عملية التحكيم وحتى صدور الحكم ذلك أن الهدف من الالتزام بالإفصاح ليس فقط لتفادي بطلان حكم التحكيم إنما لغرض توفير جو للمحكّمين للعمل بهدوء وطمأنينة⁽¹⁾.

وبناءً عليه يجب على المحكم الإفصاح عن كل الظروف والوقائع التي من شأنها أن تثير الشك حول حدته واستقلاله خلال قيامه بمهمته، فإذا تخلت عملية التحكيم لبعض الظروف التي من شأنها التأثير على حدته واستقلاله يجب عليه إعلام أطراف النزاع بذلك، ولا يشترط الالتزام بالإفصاح للمحكم المعين باتفاق أطراف النزاع فقط وإنما يفرض أيضاً عند اختيار المحكمة المختصة للمحكم في حالة عدم اتفاق الأطراف حيث أن دور المحكمة هو دور إجرائي يهدف إلى تجنب توقف إجراءات التحكيم المتفق عليه عند اختلاف الطرفين على اختيار هيئة التحكيم وهذا الإجراء لا يعفي المحكم من هذا الالتزام فنص المادة ١٥/ج مطلق والمطلق يجرى على إطلاقه، أما الظروف والوقائع التي تثير الشك حول الحيادة والاستقلال لا يمكن حصرها أو تعدادها، فلم يعين المشرع الأردني حدوداً موضوعية أو زمنية لها، فلا يفترض به أن يكون قريباً لأحد الخصوم أو تربطه به علاقة تبعية، وبالرغم من أن مصطلحي الاستقلال والحيادة متشابهان إلا أنهما مختلفان في المضمون، فالاستقلال مسألة مادية ومن الممكن تقديرها موضوعياً وتعني عدم ارتباط المحكم بأي صلة مباشرة أو غير مباشرة سواء بموضوع النزاع أم بأطراف النزاع ويعتبر الاستقلال قرينة على الحياد فالمحكم قد لا يكون مستقلاً عن أطراف النزاع إلا أنه قد يكون محايداً، لا أنه قد يكون محايداً، أما الحيادة فهي مسألة معنوية تظهر أثناء قيام المحكم لمهمته ويقصد بها خلو ذهنه من أي ميل نفسي أو ذهني أو عداوة تجاه أي من الأطراف وعدم انحيازه لأي سبب كان وعلى من يدعي عدم حياد المحكم إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات حيث أن قواعد التحكيم أعطت الأطراف الحق في التقدم بطلب رده⁽²⁾.

أولاً: مفهوم الإفصاح في التقارير المالية

الإفصاح لغة يعني البيان والوضوح بمعنى إظهار الشيء بحيث يكون مفهوماً⁽³⁾. أما الإفصاح اصطلاحاً فهو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية ليتكون لدى مستخدم

(1) والي، فتحي (2007)، قانون التحكيم بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية.

(2) طالب، محمد (2013)، أسباب رد المحكم في القانون السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 2، ص 13.
(3) خضر، أحمد علي. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات. دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر، ص 52

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

التقارير صورة واضحة عن الوحدة المحاسبية(1). ان أساس مشكلة الإفصاح هو دقة ومصداقية الأرقام في التقارير وليس مجرد أسلوب عرض المعلومات. بحيث يكتفي الغموض عن البيانات المالية مما يسهل على المساهمين والمقرضين والمستثمرين المتوقعين والمحللين الماليين اتخاذ القرارات(2).

(1) الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، ص 322
(2) دهمش، نعيم حسني. (1995). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. معهد الدراسات المصرفية، عمان، ص44

ثانياً: ركائز الإفصاح

لكي تكون التقارير المالية الصادرة من قبل شركات المساهمة العامة في الأردن تمتاز بالإفصاح والشفافية لا بد أن تتوفر فيها عدة شروط، منها، أن تكون المعلومات سليمة وموثوقة سواء كانت معلومات جوهرية أو تقارير دورية أو المتعلقة بتعاملات الأطراف والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية. فتكون التقارير المالية تبين الأداء المالي والموقف المالي للشركة وحساب الأرباح والخسائر، وقائمة التدفقات النقدية، وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية. من أجل تقويم مدى إشراف الإدارة بالتالي اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم الشركة وتصويت الأسهم. والشرط الثاني يتعلق بوقت إصدار التقارير المالية فيجب الإعلان عنها بصورة واضحة وغير مضللة وفي أوقات محددة تبعاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات المتبعة لتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم (1).

بشكل عام لا بد أن تكون التقارير المالية في الشركات المساهمة تتصف بالشمول أي أن المعلومات المحاسبية يمكن أن تجيب على تساؤلات المستخدمين للقوائم. والدقة في تصوير الحالة وخلوها من الأخطاء. والملائمة في وقت تنزيل المعلومات، وخلوها من التعقيد. كما يجب أن تتصف بالحيادية والموضوعية أي تخلو من التحيز الشخصي. من الناحية النظرية تحديد المستوى المثالي للإفصاح، ولكن من الناحية العملية من الصعب تحديده.

ثالثاً: أنواع الإفصاح تبعاً للالتزام القانوني

يقسم الإفصاح تبعاً للالتزام القانوني إلى نوعين وهما الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري. فإن الإفصاح الإلزامي Mandatory Disclosure يتمثل في الحد الأدنى من المعلومات التي تفرضها اللوائح والقوانين من الجهات الرقابية، أو ما تتطلبه أسواق الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية (2). فيجب على الشركات اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان توافر المعلومات الإلزامية بشكل ملائم في التقارير المالية وذلك بهدف منفعة الشركة ولتجنب العواقب الناتجة عن مخالفة اللوائح القوانين (3). إذاً

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2004). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، ص40

(2) Adina, Popa, Ion, Peres. (2008). "Aspects Regarding Corporate Mandatory and Voluntary Disclosure". Annals of University of Oradea, Economic Science Series. 17(3): p1408.

(3) Popova, Tatiana et al. (2013). "Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value". International Business Research. 6 (5): p12.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

فالإفصاح الإلزامي قائم على تعليمات الأجهزة المعنية والتشريعات بالتالي يتم منع الأطراف الداخلية في الشركة من استغلال المعلومات على حساب الأطراف الخارجية.

أما الإفصاح الاختياري فيتمثل بالمعلومات التي تقدمها الشركة بالقوائم والتقارير المالية زيادة عن المعلومات الإلزامية من القانون فهي غير مشروطة بتعليمات أو قوانين لأنهم غير ملزمين بالإفصاح عنها قانونياً(1). ولكن إذا تم طلب المعلومات من قبل المجموعات ذات القوة أو من أصحاب المصالح الأساسية فيندرج تحت بند الإفصاح الاختياري المطلوب Solicited Voluntary Disclosure وليس الطوعي. وذلك بهدف استخدامهم لتلك المعلومات في اتخاذ القرارات المرتبطة بعلاقتهم مع الشركة(2). وإذا قدمت الشركة تلك المعلومات يكون هدفها بيان شرعية أعمالها وتوافقها مع المتطلبات القانونية والقيم العامة. فهو وسيلة لجذب المستثمرين وزيادة اهتمام أصحاب المصالح.

فالهدف من الإفصاح الإلزامي أو الاختياري هو تجنب تقديم المعلومات المغشوشة للمستخدمين سواء كانوا داخل الشركة المساهمة من مدراء وملاك وموظفين أو خارج الشركة مثل المستثمرين والموردين والمصالح الجباية. فمن الضروري مراعاة مبدأ الإفصاح، حيث أقرت مجموعة من المنظمات شروط الإفصاح ليكون ناجح وفعال. ومن هذه المنظمات، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، لجنة المعايير المحاسبية المالية الدولية، ولجنة الاستثمارات والبورصة(3).

تقوم الشركة بعمل الإفصاحات الاختيارية لعدد من الأسباب ومنها، إعلام مستخدمي التقارير المالية، وبناء انطباع ذهني، وتجنب التشريع أو الرقابة الحكومية المحتملة. فقد تقوم الشركة بعمل إفصاحات اختيارية إذا كان هناك مخاطر بأن عدم القيام بتلك الإفصاحات سيؤدي إلى التدخل الحكومي مما قد يؤدي إلى آثار سلبية. ويتطلب تحديد توقيت وطبيعة ونطاق تلك الإفصاحات حكم أو قرار إداري(4).

(1) مارق، سعد محمد. (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ع23، ص144.

(2) Laan, s., (2009), "The Role of Theory in Explaining Motivation for Corporate Social Disclosures: Voluntary Disclosures vs. Solicited Disclosures", Australasian Accounting Business and Finance Journal, Vol. (3), Issue (4), P18.

(3) رضوان، حنان. (2009). تطور الفكر المحاسبي. دار الثقافة، الأردن. ص443.

(4) لطفي، أمين. (2006). نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص517

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق وعندما تكون هناك رغبة لدى الإدارة في نشر المعلومات والقدرة يمكن الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح. لكن هناك عدة أمور تحول دون تحقيق أعلى مستوى من الإفصاح، ومنها(1):

- الإضرار بمصلحة الشركة عند حصول المنافسين على المعلومات الخاصة بالشركة.
- زيادة التكاليف المترتبة على الشركة نتيجة تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية.
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في التقارير الدورية.
- عدم إلمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من معلومات.

رابعاً: الشركات المساهمة العامة في الأردن

تشكل فترة بداية الثلاثينات بداية إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن والتداول بأسهمها. إذ يعد البنك العربي أول شركة مساهمة عامة في الأردن، حيث تم تأسيسه عام 1930. ثم شركة التبغ والسجائر الأردنية عام 1931. وشركة الكهرباء الأردنية عام 1938، وشركة مصانع الإسمنت الأردنية عام 1951. وفي الستينات تم إصدار إسناد القرض، فظهرت الأسواق المالية غير المنظمة عن طريق مكاتب غير متخصصة. وهذا ما أدى إلى إنشاء سوق لتنظيم الأوراق المالية لضمان الحقوق في التعامل وإيجاد أسعار عادلة للأوراق المالية التي تعتمد على العرض والطلب(2).

تصنف الشركات المساهمة إلى بنوك، أو شركات تأمين، أو صناعية، أو خدمات. ومن الشركات المساهمة في قطاع الصناعة، دار الدواء للتنمية والاستثمار ومناجم الفوسفات الأردنية. وفي قطاع الخدمات شركة الكهرباء الأردنية والاتصالات الأردنية. وفي مجال التأمين مثل شركة الشرق الأوسط للتأمين وشركة دلتا للتأمين. أما البنوك فمثل البنك الإسلامي الأردني والبنك الأردني الكويتي.

(1) Singhvi And Surendra. (1972). "Corporate Management Inclination To Disclose Financial Information", Financial Analysts Journal, P 70.

(2) التميمي، أرشد فؤاد & أسامة، عزمي سلام. (2004). الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للنشر، عمان، ص155.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

خامساً: نظرة عامة إلى سوق عمان المالي من النواحي القانوني

قام البنك المركزي الأردني عام 1975 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بإجراء الدراسات اللازمة لإنشاء سوق لتنظيم الأوراق المالية بالاعتماد على حجم الاقتصاد الوطني ومساهمة القطاع الخاص من خلال الشركات المساهمة العامة، وبالتالي صدر القانون المؤقت رقم 31 لعام 1976 وتم بموجبه تأسيس سوق عمان المالي، وتم تشكيل لجنة لإدارة السوق بتاريخ 16/3/1977 بقرار من مجلس الوزراء(1).

وقد تم في هذا القانون تحديد أهداف سوق عمان المالي الذي نظم إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بطريقة تكفل حماية التعامل بسرعة وسهولة وبما يتناسب مع مصلحة البلاد المالية وحماية المدخرين، كما ألزم توفير البيانات والإحصائيات اللازمة لتحقيق أهداف السوق. وقد أوكل للسوق القيام بالأعمال مثل دور الهيئة المنظمة لسوق رأس المال ودور البورصة التقليدية للأوراق المالية.

من أهم التطورات الحاصلة في سوق عمان المالي هي تقوية الرقابة على السوق وإزالة معوقات الاستثمار للوصول إلى أعلى مستوى من الشفافية والوضوح، ولتعزيز نمو القطاع الأهلي وتوسيع وتنويع قاعدة الاقتصاد الأردني، بهدف الوصول إلى المعايير الدولية في تنظيم أسواق الأوراق المالية(2).

يمثل صدور قانون الأوراق المالية الأردني المؤقت رقم 23 لسنة 1997 من أهم نقاط تحول سوق رأس المال الأردني(3)، حيث تضمن إعادة هيكلة السوق وفصل الدور الرقابي والتشريعي عن الدور التنفيذي، ومن خلال هذا القانون تم استبدال سوق عمان المالي بثلاث مؤسسات جديدة وهي: هيئة الأوراق المالية المسؤولة عن الدور الرقابي والتشريعي، أما المؤسسات المسؤولة عن الدور التنفيذي فهي بورصة عمان، سوق عمان المالي، ومركز إيداع الأوراق المالية.

تتمتع هيئة الأوراق المالية باستقلال مالي وإداري، مما يساعدها على تعزيز دورها وتحقيق أهدافها بكفاءة عالية هو ارتباطها برئيس الوزراء. ويشرف مجلس المفوضين في الهيئة ويراقب الأوراق المالية من ناحية التعاملات والعمولات الخاصة بها، وإصدار الأوراق المالية، وإعداد القوانين والأنظمة

(1) الداغر، محمود. (2005). الأسواق المالية، مؤسسات، بورصات، أوراق. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص12
(2) نشرة سوق عمان المالي. (2020). <https://www.ase.com.jo/ar/bulletins/yearly/new>
(3) قانون الأوراق المالية الأردني المؤقت رقم 23 لسنة 1997.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

المتخصصة في الأوراق المالية. ومن مهامه أيضاً مراجعة الأنظمة الداخلية والتعليمات الخاصة بالمؤسسات المسؤولة عن الدور التنفيذي؛ البورصة ومركز إيداع الأوراق المالية(1).

في عام 1999 بدأت البورصة أعمالها كمؤسسة مستقلة إدارياً، فهي مؤسسة غير ربحية والوحيدة في الأردن المصرّح لها بالقيام بالتعاملات كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية تحت رقابة هيئة الأوراق المالية ووفقاً لقانون الأوراق المالية الأردني لسنة 1997. وبموجب قانون الأوراق المالية الجديد رقم 76 لسنة 2002، تم السماح بإنشاء أكثر من سوق لتداول الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية(2).

يقوم سوق عمان بتطبيق الإجراءات والقوانين التي تتماشى مع المعايير العالمية وتوفير الحماية للمتعاملين لترسيخ مبادئ العدالة والشفافية وتحقيق الكفاءة، ويفرض الرقابة على عمليات التداول بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية، والعقوبات التأديبية على الأشخاص المخالفين لأحكام القوانين والأنظمة. كما تسعى بالاستمرار في النشر للإفصاح عن المعلومات والتقارير المتعلقة بأنشطة سوق عمان المالي(3).

حدد قانون الأوراق المالية الأردني المؤقت رقم 23 لسنة 1997 أنواع الأوراق المالية الأردني التي يتم تداولها في سوق عمان المالي، حيث نصت المادة الثالثة منه على: "أنواع الأوراق المالية، مع مراعاة المادة (4) من هذا القانون، يقصد بالأوراق المالية لغايات هذا القانون:

أ. أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول.

ب. إسناد القرض الصادر عن الشركات، أو الحكومة، أو المؤسسات الرسمية العامة، أو المؤسسات العامة، أو البلديات.

ج. إيصالات إيداع الأوراق المالية الصادرة عن شركات الخدمات المالية.

د. الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار.

هـ. إسناد خيار المساهمة.

(1) شامل، محمد. (1998). كيف تتعامل مع البورصة. دار الكتب الجامعية، القاهرة، ص2

(2) قانون الأوراق المالية الجديد رقم 76 لسنة 2002.

(3) الحميد، أمال جاسر عبد. (2005). أثر التجارة الإلكترونية على الرقم القياسي لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي (1996-2005م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص50

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

و. العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية.

ز. عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.

ح. أي أوراق مالية أخرى محلية أو أجنبية متعارف عليها على أنها أوراق مالية ويتم اعتبارها كذلك من قبل المجلس مع مراعاة التشريعات المعمول بها "

والمادة الرابعة تخص الأوراق التجارية التي لا تعتبر أوراقاً مالية، فنصت على أنها: "لا تعتبر أوراقاً مالية الأوراق التجارية الشيكات والكمبيالات والاعتمادات المستندية والحوالات والأدوات التي تتداول البنوك حصراً فيما بينها وبوالص التأمين والحقوق المترتبة في صناديق التقاعد التي تتم تغذيتها من مصادر لا تشمل مساهمات المنتفعين."

سادساً: قواعد وقوانين وتعليمات الإفصاح في التشريع الأردني

كان هناك اجتهادات عديدة لتطبيق الحوكمة المؤسسية، ولكن النتائج كانت أقل من التوقعات، وذلك لأنه يوجد مشاكل ومعوقات لم يتم معالجتها بدقة، فلا بد من بذل جهد أكبر لتحقيق المواءمة بين مصالح جمهور الشركة وتحقيق الشفافية في معالجة مشاكل الشركة، مثل البدء بنشر تقارير واقعية من قبل مدقق الحسابات عن أداء الشركة، ولا يوجد خلاف من النواحي القانونية والأخلاقية في جواز القيام بعمليات بيع الأسهم، فتقوم الأعمال من خلال المعلومات التجارية والمالية وتتخذ القرارات من خلالها⁽¹⁾.

أدرك المشرع الأردني أهمية تزويد المستخدمين للتقارير المالية كافة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بشكل كامل، لذلك تضمنت العديد من قوانين الأردن قواعد ومتطلبات إعداد التقارير المالية. فكانت البداية من قانون الشركات الأردني رقم 12 لعام 1964، ثم في قانون الشركات المؤقت رقم 1 لعام 1989، ثم قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 النافذ، ثم قانون الأوراق المالية رقم 23 لعام 1997، وأخيراً قانون الأوراق المالية المؤقت رقم 76 لعام 2002. وقد صدرت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 وتعديلاتها حتى سنة 2019.

(1) الخشروم، عبد الله. (1999). واقع الحماية القانونية للتعامل الداخلي بين قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح، منشورة في صحيفة الرأي الأردنية، ص17.

ففي مجال السياسات والممارسات وفق الدستور الأردني فقد عملت هيئة الأوراق المالية على إعطاء اهتمامها لمنظومة حقوق الإنسان أثناء قيامها بأعمالها، ومن هذه الإجراءات، "تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال توفير المعلومات المطلوبة، فالإفصاح عن المعلومات الهامة والضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري يعتبر من أهم العناصر التنظيمية التي يجب أن تتوفر في أي سوق منظم للأوراق المالية، لما لذلك من دور هام ورئيسي في الارتقاء بأداء هذه الأسواق وتحقيق العدالة والكفاءة ودعم حماية المستثمرين فيها مما يعزز المناخ الاستثماري وثقة المستثمرين في هذه الأسواق". وتطبق الهيئة قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وبما لا يتعارض وأحكام قانون الأوراق المالية، حيث تقوم بنشر تقارير الإفصاح التي ترد إليها بشكل دوري وذلك لضمان إطلاع جميع المستثمرين على حد سواء بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارهم الاستثماري، كما تقوم الهيئة عند إصدارها للتقارير السنوية بتضمين تلك التقارير للتدابير والعقوبات التي قامت باتخاذها بحق الأشخاص والجهات المخالفة لأحكام قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه.

إن سياسة الإفصاح كجزء أساسي من السياسة العامة للحوكمة لا بد أن تبنى على ركيزتين أساسيتين⁽¹⁾:

أولاً: الإعلان عن معلومات صحيحة سليمة منتظمة موثوق بها ومرتبطة بالموضوعات الأساسية والمهمة في العمل المصرفي بالمنشأة سواء تعلقت بالمركز المالي والأداء العام، حقوق الملكية، المعلومات الجوهرية، تعاملات الأشخاص المطلعين في البنك بما في ذلك أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك وتعاملات الأطراف ذوي العلاقة والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا إضافة إلى التقارير الدورية للبنك وسياسة الحوكمة المتبعة فيه ليقوموا مدى إشراف الإدارة وبهذا يمكنهم اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم البنك والملكية وتصويت الأسهم.

(1) منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية،(2004)، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، باريس، فرنسا، ص 40.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ثانياً: إن تتم عملية الإعلان في الوقت المناسب وبصورة دقيقة واضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة مما يمكن المساهمين والمستثمرين من اتخاذ قراراتهم.

كما صدر في الأردن قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة 1997 المعدل بالقانون رقم (76) لسنة 2002 من خلال المواد الواردة فيه والتي تنظم التعامل في هيئة الأوراق المالية الأردني.

كما بينت تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998 والخاصة بالبيانات الدورية للشركات العامة في الأردن وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدّي البيانات المالية والمستثمرين⁽¹⁾.

أوضح⁽²⁾ (الهيبل) مدى ملائمة وكفاية تعليمات الإفصاح رقم (1) لسنة 1998 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (23) لعام 1997 للقرارات المستثمرين في الأوراق المالية في بورصة عمان وبيان مدى التزام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان لتعليمات الإفصاح عند إعداد تقاريرها المالية المقدمة للمستثمرين والتعرف أيضاً على أثر تلك التعليمات على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الشركات المساهمة وبالإضافة التعرف على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

بالرجوع إلى نص المادة(22) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004 نجدها قد بينت ما هو المقصود بالإعلان والتصريح حيث جاء نص هذه المادة على النحو التالي:

1- "يقصد بالإعلان لغايات تطبيق هذه التعليمات ونشر المعلومات والبيانات المعنية لمرة واحدة في صحيفة يومية محلية على الأقل باللغة العربية".

2- "يقصد بالتصريح لغايات تطبيق هذه التعليمات الإدلاء ببيان صحفي ينشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل".

(1) ابو نصار، محمد حسين، وذنبيات، علي،(2005)، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 32، العلوم الادارية، العدد 1، صص(115-140).

(2) الهيبل، جمال خالد،(2003)، مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، المفرق.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

وقد عدت المادة (108/ب) من قانون الأوراق المالية الأردني قيام أي شخص باستغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية له أو لغيره بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة السوق المالي ومركز إيداع الأوراق المالية وموظفو كل منهما مخالفة لأحكام القانون. ولم يحدد قانون الأوراق المالية الأردني كيفية الإعلان عن المعلومات حتى يتم الكشف عنها والتعامل من قبل الجمهور بناءً عليها ومن خلال الرجوع إلى تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق وهناك المعلومات تعد معلنة والتعامل بالأسهم بناءً عليها لا يترتب المسؤولية:

1- نشرت هذه المعلومات والبيانات المعنية لمرة واحدة في صحيفة يومية محلية على الأقل باللغة العربية (المادة 22/أ) الإدلاء بها ببيان صحفي ينشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل (22/ب) إذا زودت بها هيئة الأوراق المالية وكانت ضمن التقرير الصادر عن مجلس إدارة الشركة (المادة 4) أو تم إعلام الهيئة بها إذا نشرت ضمن نتائج أعمال الشركة الأولية بعد قيام مدقق حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها إذا وردت ضمن التقرير السنوي أو نصف السنوي الذي أعده مجلس إدارة الشركة وزدت به هيئة الأوراق المالية⁽¹⁾.

قانون رقم (18) لسنة 2017 قانون الأوراق المالية حيث ورد في المادة رقم (34) التي نصت على إن الإفصاح 1-أ- لا يجوز لأي شخص إن يقوم بأي عرض عام إلا إذا تقدم بنشرة إصدار إلى الهيئة ومرفقاً بها جميع المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري. 2- يصدر المجلس تعليمات يحدد فيها المعلومات والبيانات الواجب تضمينها في نشرة الإصدار وإرفاقها بها.

ب- يتم عرض الأوراق المالية بأي من الوسائل التالية:

- 1- نشرة الإصدار.
- 2- إعلان يتضمن ملخصاً عن نشرة الإصدار وأي معلومات أو بيانات تتطلبها الهيئة أو تسمح بها بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس.
- 3- مادة مكتوبة مرفقة مع نشرة الإصدار أو تسبقها على أن تكون نشرة الإصدار قد أصبحت نافذة.
- ج- لا يعتبر بيع الأوراق المالية بموجب العرض العام ملزماً للمشتري إلا إذا تسلم نسخة من نشرة الإصدار النافذة.

(1) فتحي، حسين، (2003)، تعاملات المطلعين على أسرار اسهم الشركة، دار النهضة العربية.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

د- على كل شخص يرغب في تسويق أو بيع أوراق مالية غير أردنية داخل المملكة الحصول على موافقة الهيئة المسبقة وفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.

المادة (35) أ- يجب أن تشمل المعلومات والبيانات التي تقدم مرفقة بنشر.

الإصدار إضافة إلى أي متطلبات أخرى تفرضها الهيئة وفقاً لإحكام المادة (34) من هذا القانون

نسخاً مما يلي:

- 1- أي اتفاقية أو اتفاقيات تم إبرامها مع مدير الإصدار.
- 2- الرأي القانوني المتعلق بقانونية الإصدار.
- 3- عقد تأسيس المصدر إذا كان شركة مساهمة عامة أو شركة مساهمة خاصة ونسخة من نظامها الأساسي وأي مستندات لها علاقة بهذه الشركة.
- 4- عقد الشراكة أو عقد التأسيس وأي وثيقة أخرى تتعلق بتنظيمها إذا كان المصدر شركة أو شكلاً آخر ونسخة من الاتفاقيات الأساسية والوثائق الرسمية التي تؤثر في أسعار الأسهم أو الإسناد أو أدوات الدين التي عرضت أو التي سيتم عرضها.
- 5- جميع العقود التي تحتوي على معلومات جوهرية وأي حقوق امتياز ويجوز للهيئة عدم الإفصاح عن مضمون أي جزء من أي من تلك العقود إذا رأت أن الإفصاح عن هذا الجزء قد يؤدي إلى أضعاف قيمة العقد وإنها غير ضرورية لحماية المستثمرين.
- 6- الاتفاقيات المعقودة بين المصدر ووكيل الدفع والحافظ الأمين للأوراق المالية محل العرض.

أ- يجوز للهيئة بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس طلب أي معلومات أو بيانات إضافية لما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ليتم تضمينها في وثيقة خطية أو إلكترونية وإرفاقها بنشرة الإصدار وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس.

المادة (36) يجوز للمجلس وفق أسس يحددها الإعفاء من تقديم نشرة إصدار في أي من الحالات

التالية:

أ. إذا كان عدد المستثمرين الذين يوجه العرض إليهم محدوداً ولديهم القدرة على تقييم مخاطر الاستثمار وتحملها.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ب. إذا كانت الأموال المنوي تحصيلها بواسطة العرض محددة.

ج. إذا كان الإفصاح المقدم للمستثمرين دقيقاً وكافياً لاعتباره بديلاً لنشرة الإصدار.

المادة (37) :

أ- يشترط في نشرة الإصدار أن تكون مقدمة وفقاً للنموذج الخطي أو الإلكتروني الذي تحدده الهيئة بموجب التعليمات الصادرة عن المجلس وأن تكون موقعه من كل من رئيس مجلس الإدارة وكل من المدير العام أو المدير التنفيذي والمدير المالي إضافة إلى من يلي:

1. مؤسسين يملكون أكثر من (75%) من أسهم التأسيس إذا كانت الشركة في مرحلة التأسيس.

2. غالبية أعضاء مجلس إدارة المصدر إذا كان شركة مساهمة عامة أو شركة مساهمة خاصة.

3. مدير الإصدار أو مديري الإصدار حسب مقتضى الحال.

4. مدقق الحسابات الذي صادق على صحة التقارير المالية المرفقة بالنشرة.

ب- يجوز للمجلس أن يحدد صيغة أو شكلاً معيناً للتوقيع الإلكتروني لاعتماده يكون مساوياً في حجتيه للتوقيع الخطي وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونية.

المادة (38):

أ. تصبح نشرة الإصدار علنية بمجرد موافقة المجلس على إنفاذها.

ب. على الهيئة تمكين الجمهور من الإطلاع على نشرة الإصدار النافذة وغيرها من المعلومات المقدمة وفق أحكام هذا القانون.

ج. يجوز للمجلس بناءً على طلب مبرر من المصدر أو مدير الإصدار أن يقرر اعتبار بعض المعلومات المقدمة مع نشرة الإصدار سرية على أساس أن عرضها للجمهور قد يؤدي إلى إفشاء أسرار تجارية ولهذه الغاية يقوم المجلس بتنظيم جلسة سماع أقوال خاصة لإصدار القرار المناسب بشأن الطلب.

المادة (39)

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

-تصبح نشرة الإصدار نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوماً على تاريخ تقديمها إلى الهيئة إلا إذا قرر المجلس وخلال هذه المدة نفاذ نشرة الإصدار أو رفضها وله تحديد المدة التي تكون فيها هذه النشرة نافذة المفعول.

المادة (40)

-على المصدر إعلام الهيئة خطياً أو إلكترونياً بأي تغيير يطرأ على المعلومات الواردة في نشرة الإصدار حال حدوثه سواء تم إعلان نفاذ النشرة أم لم يتم.

المادة (41)

أ- تقوم الهيئة بمراجعة نشرة الإصدار والمعلومات المرفقة بها وفق أحكام (34) و(35) و(37) من هذا القانون لتحديد فيما إذا كانت هذه النشرة تحقق متطلبات هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه ولهذه الغاية ينظم المجلس جلسات سماع أقوال لتقييم صحة ودقة وكفاية المعلومات التي تم تقديمها إليها.

ب- للمجلس الحق في رفض نشرة الإصدار أو تعليق نفاذها إذا تبين له ما يلي:

- 1- أن نشرة الإصدار أو أي من المعلومات المرفقة بها لا تتفق ومتطلبات هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه ولهذه الغاية ينظم المجلس جلسات سماع أقوال لتقييم صحة ودقة وكفاية المعلومات التي تم تقديمها إليها.
- 2- أن نشرة الإصدار أو أي من المعلومات المرفقة بها تتضمن بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة أو أنها لا تتضمن معلومات جوهرية تمكن المستثمر من اتخاذ قراره الاستثماري أو إذا كانت تتضمن معلومات تم عرضها بصورة تجعل المعلومات الأخرى في النشرة غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة.
- 3- إذا لم يتم دفع الرسوم المقررة على تقديم وتسجيل نشرة الإصدار.

المادة (42) يعد مخالفاً لهذا القانون:

أ- المصدر الذي يقدم نشرة إصدار تتضمن بيانات غير صحيحة تتعلق بمعلومات جوهرية أو حذفاً لتلك المعلومات.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ب- الشخص الذي يوقع على نشره إصدار تتضمن بيانات غير صحيحة متعلقة بمعلومات جوهرية أو حذفاً لتلك المعلومات.

ج- الشخص الذي لا يلتزم بمتطلبات نشر الإصدار المحددة من الهيئة.

د- الشخص الذي يقوم بعرض أوراق مالية للبيع قبل تسجيلها لدى الهيئة.

المادة (43) أ- على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة ووفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس التقارير الدورية المبينة أدناه وأن يقوم بنشرها:

1- تقريراً سنوياً يتضمن البيانات المالية مدققة من مدقق حسابات قانوني خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء سنته المالية.

2- تقرير ربع سنوي يقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء الربع المعني مراجعاً من مدقق حسابات قانوني.

3- تقريراً عن نتائج أعماله الأولية بعد قيام مدقق حسابات قانوني بإجراء عملية المراجعة الأولية لها وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنته المالية حداً أعلى.

4- تقريراً يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة وأي تغيير في تشكيلة أو هوية أي من أعضائه.

ب- للمجلس تنظيم شكل ومحتوى التقارير الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يحدد فيها الأشخاص الذين يتعين عليهم التوقيع عليها مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اعتماد التقارير المقدمة بصورة إلكترونية.

ج- يجوز نشر التقارير المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في صحيفة يومية محلية أو بواسطة وسائل البريد الخطي أو الإلكتروني لعنوان كل من حملة الأوراق المالية أو بواسطة أي وسيلة أخرى تعتمدها الهيئة وفق أحكام التعليمات التي يصدرها المجلس.

د- على كل مصدر إصدار بيان علني بأي معلومة جوهرية فور علمه بها وتزويد الهيئة بها.

المادة (44)- تحدد التعليمات التي يصدرها المجلس الأشخاص الذين يتوجب عليهم إعلام الهيئة عما يملكونه أو يقع تحت تصرفهم من الأوراق المالية من أي إصدارات لحسابهم الشخصي أو لحسابات تحت تصرفهم.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

المادة (45)-أ- لا يجوز شخص طلب شراء أوراق مالية أو مبادلتها بهدف تملك (40%) أو أكثر من الأوراق المالية المصدرة من مصدر عام إلا عن طريق عرض تملك عام وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

ب- يعتبر عرض التملك العام لشراء أو مبادلة أي أوراق مالية عرضاً لجميع مالكي هذه الأوراق.

ج- على الشخص الذي قدم عرض التملك العام أن يدفع إلى أي من الراغبين في بيع الأوراق المالية التي يملكونها محل العرض مبلغاً مساوياً لأعلى سعر دفعه إلى أي من بائعي هذه الأوراق المالية دون تمييز.

د- إذا كان عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو المبادلة في عرض التملك العام أكثر من عدد الأوراق المالية المطلوب شراؤها أو مبادلتها فيكون الشراء أو المبادلة من المالكين الراغبين في البيع أو المبادلة كل بنسبة عدد الأوراق المالية المطلوب شراؤها أو مبادلتها مقارنة مع مجمل عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع أو المبادلة.

المادة (46)-أ- على مجلس إدارة المصدر تشكيل اللجنتين التاليتين من بين أعضائه:

1- لجنة التدقيق وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من غير التنفيذيين.

2- لجنة الترشيح والمكافآت.

ب- تحدد الشؤون المتعلقة باللجنتين المشار إليهما في الفقرة (أ) من هذه المادة ومهام كل منها وصلاحياتها ومدة عملها بموجب تعليمات يصدرها المجلس.

ومن خلال نص المادة (166) قانون الأوراق المالية الأردني المذكورة بأن المعلومات المحظور استغلالها هي المعلومات التي اطلع عليها رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وأعضاؤها والمدير العام للشركة وأي موظف فيها بحكم مهنتهم أو صنعتهم والتي يجب أن تبقى مكتوبة وقبل إعلانها للغير بأي وسيلة من الوسائل.

قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997

قانون الشركات هو قانون يتكون من 289 مادة، أصدر القانون رقم 1 منه عام 1990 المعدل وقانون رقم 31 عام 1992 الخاص بسوق عمان المالي، جاء الاهتمام بالقانون لكونه القانون المنظم لقيام

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

الشركات المساهمة العامة بصفتها الشركات الرئيسية المصدرة للأوراق المالية. كما يعد القانون المنظم لقيام الشركات الأردنية ويعطي هذا القانون الشركة الشخصية المعنوية والأهلية القانونية لمباشرة عملها.

نظم قانون الشركات متطلبات وشروط الإفصاح الواجب توافرها في التقارير المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، وأهم المواد المتعلقة بموضوع الإفصاح:

الفقرة هـ من المادة رقم (81) مكرر نصت على:

في حال أقرت الشركة المساهمة الخاصة خطة لتمليك موظفيها أو صندوق ادخارهم أسهماً في الشركة، فيتعين عليها الإفصاح قبل نقل الملكية إلى الموظفين أو صندوق الادخار أو منحهم حق خيار المساهمة والاكنتاب حسب واقع الحال عن جميع الأمور المتعلقة بالشركة والتي يفصح عنها عادة لمساهمي الشركات المساهمة العامة، وشروط الخطة وعلى سبيل المثال لا الحصر تلتزم الشركة بالإفصاح عما يلي:

1. البيانات المالية الخاصة بالشركة وأي معلومات مالية ذات أهمية على أن تشمل هذه المعلومات الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية لآخر سنة مالية.
2. المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار في أسهم الشركة والآثار الضريبية لهذا الاستثمار.
3. القيود على نقل ملكية الأسهم.
4. آلية تقييم سعر الأسهم عند بيعها وآلية تقييمها دورياً، إن وجدت.
5. طريقة تسديد ثمن الأسهم وآلية تقييم سعر الأسهم، إن وجدت." (1)

المادة رقم (140) المخصصة لواجبات مجلس الإدارة نصت على:

أ. يترتب على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة:

1. الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدققي حسابات الشركة.

(1) قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

2. التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة.

ب- يزود مجلس الإدارة المراقب بنسخ عن الحسابات والبيانات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة لمدة لا تقل عن واحد وعشرون يوماً."

المادة 141 المخصصة بنشر الميزانية العامة للشركة نصت على:

"على مجلس الإدارة للشركة المساهمة العامة أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها وخالصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة."

المادة 142 المخصصة بالتقارير المالية نصت على:

"يعد مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة أشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقاً عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء المدة."

المادة(143) المتخصصة بنفقات وأجور وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة نصت على:

أ- يضع مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة في مركزها الرئيسي قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة كشفاً مفصلاً لإطلاع المساهمين يتضمن البيانات التالية ويتم تزويد المراقب بنسخة منها:

- جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة المالية من أجور وأتعاب ورواتب، وعلاوات، ومكافآت، وغيرها.

- المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك.

- المبالغ التي دفعت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

- التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها.
- بيان أسماء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ومدة عضويته.
- يعتبر كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة وعن صحة البيانات التي تقدم بموجبها لإطلاع المساهمين عليها.

المادة رقم (158) المتخصصة بمسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وموظفيها عن إفشاء أسرارها، نصت على أن:

"يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة ومديرها العام أو أي موظف يعمل فيها أن يفشي إلى أي مساهم في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتعتبر ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة أو قيامه بأي عمل لها أو فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة، ويستثنى من ذلك المعلومات التي تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها نشرها. ولا تحول موافقة الهيئة العامة على إبراء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من هذه المسؤولية."

المادة رقم (166) المتخصصة بمنع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وموظفيها التعامل بأسهم الشركة، فنصت على:

"يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة والمدير العام للشركة وأي موظف فيها أن يتعامل بأسهم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بناء على معلومات أطلع عليها بحكم منصبه أو عمله في الشركة كما لا يجوز أن ينقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد إحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة أو أي شركة تابعة أو قابضة أو حليفة للشركة التي هو عضو أو موظف فيها أو إذا كان من شأن النقل إحداث ذلك التأثير، ويقع باطلاً كل تعامل أو معاملة تنطبق عليها أحكام هذه المادة ويعتبر الشخص الذي قام بذلك مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثته بالشركة أو بمساهميها أو بالغير إذا أثير بشأنها قضية."

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة (1997)

يهدف قانون الأوراق المالية الأردني إلى إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني وتوفير الخدمات المالية الضرورية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية. الفصل السابع من قانون الأوراق المالية رقم (23) لعام 1997 سمي بالإفصاح ويتكون من (14) مادة ونصت على:

المادة (53) المتخصصة بالأمور التي تشتمل عليها التعليمات التي يصدرها المجلس والإجراءات التحفظية بالإفصاح بما في ذلك نشرات الإصدار والتقارير الدورية والإعلانات.

أ. تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس بالأحكام والإجراءات المتعلقة بالإفصاح بما في ذلك نشرات الإصدار والتقارير الدورية التي يتوجب على كافة الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة تزويد الهيئة بها أو الإعلان عنها حسب واقع الحال وكيفية إعدادها والنماذج المعتمدة لذلك والمعلومات والبيانات التي يجب أن تتضمنها والوثائق الواجب إرفاقها بها والأشخاص الذين يجب أن يوقعوا على صحة ما يرد فيها ودقته واكتماله، وكذلك تحديد أساليب الإعلان المعتمدة والإجراءات المتعلقة بها.

ب. لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية لعدم تضمين نشرات الإصدار والتقارير الدورية والإعلانات أي معلومات، أو بيانات ضرورية وهامة، أو تضمينها معلومات، أو بيانات غير صحيحة، أو غير دقيقة وإنما يكون ذلك من مسؤولية الجهة التي تعدها.

ج. تعتبر المعلومات الواردة في الإعلان معلومات داخلية إلى حين الإعلان عنها.

د. يتحمل ناشر الإعلان مسؤولية أي خطأ يرتكبه في نشر فحوى الإعلان.

المادة 54 المتخصصة بطرق عرض الأوراق المالية من المصدر أو متعهد التغطية، نصت على:

"لا يجوز للمصدر أو حليفه أو متعهد التغطية لأي منهما أن يعرض أوراقاً مالية تخص ذلك المصدر إلا بعد أن يقوم بتقويم نشرة الإصدار إلى الهيئة ودفع الرسم المقرر عنها، وفي جميع الأحوال يجب أن يتم العرض بإحدى الطرق التالية:-

أ. شفاهةً.

ب. بواسطة نشرة الإصدار.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ج. بواسطة إعلان يتضمن ملخصاً عن نشرة الإصدار وأي معلومات تتطلبها الهيئة أو تسمح بها بموجب التعليمات التي يقرها المجلس.

د. بواسطة مادة مكتوبة مرفقة مع نشرة الإصدار أو تسبقها على أن تكون نشرة الإصدار قد أصبحت نافذة."

المادة (55) المتخصصة بعدم جواز بيع أوراق مالية تخص المصدر أو متعهد التغطية قبل نفاذ نشرة الإصدار

"لا يجوز للمصدر أو حليفه أو متعهد التغطية لأي منهما أن يبيع أوراقاً مالية تخص ذلك المصدر قبل أن تصبح نشرة الإصدار نافذة، وعلى أن تكون نشرة الإصدار قد سلمت إلى المشتري قبل وقت البيع."

المادة (56) المتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب توفرها في نشرة الإصدار "يجب أن تتضمن نشرة الإصدار والمعلومات والبيانات التالية:-

أ. وصفاً كافياً للمصدر وطبيعة عمله والأشخاص القائمين على إدارته من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو كبار الموظفين والمساهمين.

ب. وصفاً كافياً للأوراق المالية من حيث العدد والسعر وكافة الشروط المتعلقة بالإصدار، وكذلك شرحاً وافياً للمخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار مثل هذه الأوراق وكيفية استخدام عوائد الإصدار، وما هي العمولات التي سيتقاضاها الأشخاص المعنيون بالإصدار.

ج. بياناً واضحاً عن المركز المالي للمصدر وأي معلومات مالية ذات أهمية على أن تشمل هذه المعلومات الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر لآخر سنة مالية على أن تكون جميع هذه المعلومات مصادقاً عليها من مدققي الحسابات.

د. أي معلومات أخرى تتطلبها الهيئة أو تسمح بها بموجب التعليمات التي يصدرها المجلس ما له تأثير في مساعدة المستثمر على اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المنوي إصدارها."

المادة (57) المتعلقة بمدة نفاذ نشرة الإصدار ووجوب التبليغ عن أي تغيير على بياناتها:
أ. تصبح نشرة الإصدار نافذة بعد مرور ثلاثين يوماً على إيداعها لدى الهيئة، إلا إذا أعلن المجلس نفاذها أو رفض إنفاذها خلال هذه المدة، وللمجلس أن يحدد فترة تكون نشرة الإصدار نافذة خلالها.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ب. على المصدر إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يحصل على البيانات الواردة في نشرة الإصدار فور حدوث التغيير"

المادة (58) المتعلقة بحالات رفض إنفاذ نشرة الإصدار

"للمجلس أن يرفض إنفاذ نشرة الإصدار في الأحوال التالية فقط:-

أ. إذا كانت النشرة مخالفة لأحكام المادة (56) من هذا القانون أو للتعليمات الصادرة عن المجلس.

ب. إذا لم يتم دفع رسم نشرة الإصدار.

ج. إذا كان المصدر قد تخلف عن إيداع أي من التقارير المنصوص عليها في المادة (59) من هذا

القانون.

د. إذا احتوت نشرة الإصدار على أي معلومات، أو بيانات كاذبة، أو مضللة، أو غير صحيحة لها

أثر مادي في مصداقية النشرة أو المصدر.

هـ. إذا أغفلت نشرة الإصدار ذكر أي واقعة مادية مما يجعل المعلومات والبيانات الواردة فيها

كاذبة أو مضللة أو غير صحيحة في ظل الظروف المحيطة بورودها في النشرة.

المادة (59) المتعلقة بمحتويات التقارير الواجب تقديمها من الشركة المصدرة إلى الهيئة والإعلان

عنها:

أ. على كل شركة مصدرة أن تقدم إلى الهيئة تقارير سنوية وربع سنوية والإعلان عن هذه

التقارير خلال المدة التي يقررها المجلس على ألا تتضمن هذه التقارير ما يلي:-

- الميزانية العامة.

- حساب الأرباح والخسائر.

- قائمة التدفق النقدي.

- الإيضاحات الضرورية حول البيانات المالية.

ب. مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يجب أن يتضمن التقرير السنوي ما يلي:-

وصفاً كافياً للشركة المصدرة وطبيعة أعمالها ومجالات نشاطها.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وكبار الموظفين وكبار المساهمين.

معلومات مالية واضحة تبين المركز المالي للشركة المصدرة مصادقاً عليها من مدقي حساباتها.

تقوم إدارة الشركة المصدرة للتطورات المتوقعة وأي احتمالات مستقبلية تكون في تقويم الإدارة ذات أثر في نتائج أعمالها أو وضعها المالي.

ج. تعتبر جميع المعلومات والبيانات المشار إليها في الفقرتين السابقتين من هذه المادة معلومات داخلية إلى حين الإعلان عنها ويحظر على الشركة المصدرة إفشاء أي منها قبل الإعلان عنها.

المادة (60) المتعلقة بتبليغ الهيئة عن أسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة "على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عن أسماء رئيس وأعضاء مجلس إدارتها والمفوضين بالإدارة لديها وعن أي تغيير في ذلك خلال سبعة أيام من تاريخ انتخابهم أو تعيينهم أو من تاريخ حدوث التغيير مع بيان أسباب التغيير".

المادة (61) المتخصصة بإعلام الهيئة بأي أمر جوهري وتلبية طلب الهيئة بتزويدها بأي معلومات أو بيانات والإعلان عنها، نصت على:

أ. على أي جهة مصدرة إعلام الهيئة خطياً فور نشوء أي أمور جوهريّة تتعلق بها قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها.

ب. للهيئة أن تطلب من الجهة المصدرة أي معلومات أو بيانات خاصة بها وعلى الجهة المصدرة تزويد الهيئة بما تطلبه خلال الفترة المحدودة في الطلب.

ج. للهيئة أن تطلب من الجهة المصدرة الإعلان عن أية معلومات أو بيانات خاصة بها كما لها أن تعلن هي عن تلك المعلومات أو البيانات على نفقة الجهة المصدرة.

المادة (62) نصت على:

" للجمهور الإطلاع على نشرات الإصدار والتقارير الدورية للجمهور الإطلاع على نشرات الإصدار والتقارير الدورية والمعلومات والبيانات المودعة لدى الهيئة والتي جرى الإعلان عنها كما يجوز له استنساخها".

المادة (63) نصت على:

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

الأشخاص الواجب عليهم إعلام الهيئة عما يملكونه من أوراق مالية تحدد الأنظمة التي تصدر بموجب أحكام هذا القانون الأشخاص الذين يتوجب عليهم إعلام الهيئة عما يملكونه أو يقع تحت تصرفهم من الأوراق المالية من أي إصدارات لحسابهم الشخصي أو لحسابات تحت تصرفهم.

المادة (64) المتخصصة بالعرض العام للأوراق المالية يعتبر عرضاً عاماً لأغراض هذا القانون العرض الموجه إلى أكثر من ثلاثين شخصاً لشراء ما يزيد على (5%) من الأوراق المالية العائدة لمصدر واحد.

المادة (65) المتعلقة بواجبات المصدر الذي يقدم عرضاً عاماً لأوراق مالية:

أ. على أي شخص يوجه عرضاً عاماً أن يقدم إلى الهيئة والمصدر والبورصة إذا كانت الأوراق المالية مدرجة فيها تقريراً عن نفسه وعن العرض العام وذلك إما قبل تقديم العرض أو معه.

ب. للمصدر الذي تكون أوراقه المالية هدفاً لعرض عام أن يقدم خلال سبعة أيام من تاريخ استلامه للتقرير المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة تقريراً خطياً جوابياً بشأن ذلك العرض وذلك إلى الهيئة وإلى البورصة إذا كانت الأوراق المالية مدرجة فيها.

ج. للمجلس أن يصدر تعليمات يبين فيها شكل ومحتوى التقارير المذكورة في الفقرتين السابقتين من هذه المادة.

د. للجمهور الاطلاع على التقارير التي تقدم إلى الهيئة بموجب هذه المادة واستنساخها مقابل الرسوم التي يحددها المجلس.

المادة (66) المتعلقة بالعرض العام للأوراق المالية

"يقدم إلى جميع المالكين لتلك الأوراق وعلى مقدم العرض دفع قيمة أوراق المالكين وإذا زادت الأوراق عن العرض فيتم الشراء بشكل نسبي" :

أ. يعتبر العرض العام المتعلق بأي أوراق مالية وكأنه مقدم إلى جميع الأشخاص المالكين لتلك الأوراق المالية.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ب. على الشخص الذي قدم العرض العام أن يدفع إلى أي شخص من مالكي الأوراق المالية التي كانت هدفاً للعرض العام ويرغب في بيعها مبلغاً مساوياً لأعلى سعر دفعه إلى أي من البائعين دون تمييز.

ج. إذا كانت الأوراق المالية التي يرغب مالكوها في بيعها إلى الشخص الذي قدم العرض العام تزيد على الأوراق التي التزم أو رغب ذلك الشخص في شرائها، فيتم الشراء من المالكين الراغبين في البيع كل بحسب نسبة الأوراق التي عرضها للبيع مقارنة بعدد الأوراق المطلوب شراؤها".

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

قانون الأوراق المالية الأردني رقم (67) لسنة 2002

اهتم هذا القانون بسوق رأس المال الأردني، حيث هدف إلى زيادة الشفافية والإفصاح لحماية المستثمرين وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية. ويتم ذلك من خلال إنشاء هيئة الأوراق المالية التي نظمت إصدار الأوراق المالية والتعامل بها والمراقبة. فقد حددت المادة (43) التقارير الواجب تقديمها من قبل الشركات المساهمة ووقت التقديم، حيث نصت على:

أ- على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة، ووفقاً للتعليمات التي يصدرها المجلس، التقارير الدورية المبينة أدناه وأن يقوم بنشرها:

1. تقرير سنوي، يتضمن البيانات المالية مصدقة من مدقق حسابات قانوني خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء سنته المالية.

2. تقرير نصف سنوي يقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء نصف سنته المالية.

3. تقرير عن نتائج أعماله الأولية بعد قيام مدقق حسابات قانوني بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنته المالية كحد أعلى.

4. تقرير يتعلق بانتخاب مجلس الإدارة أو هيئة المديرين وأي تغيير في تشكيلة أو هوية أعضاء أي منهما.

ب- للمجلس تنظيم شكل ومحتوى التقارير الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة على أن يحدد فيها الأشخاص الذين يتعين عليهم التوقيع عليها مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اعتماد التقارير المقدمة بصورة إلكترونية.

ج- يجوز نشر التقارير المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في صحيفة يومية محلية أو بواسطة وسائل البريد الخطي أو الإلكتروني لعنوان كل من حملة الأوراق المالية أو بواسطة أي وسيلة أخرى تعتمدها الهيئة وفق أحكام التعليمات التي يصدرها المجلس.

د- على كل مصدر إصدار بيان علني بأي معلومة جوهرية فور علمه بها وتزويد الهيئة بها."

أما المادة (108) الواقعة تحت بند المخالفات والعقوبات فقد اعتبرت بأن كل من تداول أوراق مالية أو حمل الغير على تداولها بناء على معلومات داخلية أو من استغل المعلومات الداخلية أو السرية

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية له أو لغيره، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة السوق والمركز وموظفو كل منهما، أو من أفشى المعلومات الداخلية لغير مرجعه المختص أو القضاء يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون.

إذا فرض المشرع الأردني على كل جهة مصدرة أن تقدم إلى هيئة الأوراق المالية تقرير سنوي يتضمن البيانات المالية مصدقة من مراجعة الحسابات خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.

دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان

هو دليل لقواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة وضع من قبل مؤسسات سوق رأس المال استناداً إلى التشريعات النافذة واسترشاداً بالمبادئ العالمية في هذا المجال، ويتضمن مجموعة من القواعد التي تحكم عمل الشركات وتنظم العلاقة بين أصحاب المصالح في هذه الشركات(1).

الباب الخامس في الدليل يسمى الإفصاح والشفافية ونص على:

"1. تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

2. على الشركة أن توفر المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة وفي الأوقات المحددة، وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم. بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بما يلي:

- التقارير الدورية.
- المعلومات الجوهرية.
- ملكيات الأشخاص المطلعين وأقاربهم في الشركة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، من الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة.
- تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.

(1) مشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة. (2006). بورصة عمان.
<http://ase.com.jo/ar/news/mshrw-dllyl-qwad-hwkmt-alshrkat-almsahmt-alamt>

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

– الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

3. على الشركة تنظيم حساباتها وإعداد بياناتها المالية وفق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS).

4. على الشركة استخدام موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.

5. على الشركة أن تفصح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.

6. لا يجوز لأي شخص مطلع في الشركة إفشاء المعلومات الداخلية المتعلقة بالشركة لغير المرجع المختص أو القضاء، كما لا يجوز تداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركة أو حمل الغير على تداولها بناء على معلومات داخلية أو استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية."

بالتالي في سبيل تحقيق حوكمة داخلية للشركات المساهمة لا بد من الإفصاح النتائج المالية ونتائج عمليات البنك، مثل الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت وسياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، وعوامل المخاطرة المتوقعة، والعمليات المتصلة بأطراف من الشركة أو أقاربهم.

تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة (2004) وتعديلاتها حتى سنة (2019)

إن الهدف الرئيسي من هيئة الأوراق المالية هو زيادة الشفافية وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمرين في الأوراق المالية حتى تكون قراراتهم الاستثمارية مبنية على معلومات صحيحة، ولتوفير الحماية لهم من أي معلومات مضللة أو ناقصة. جاءت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة (2004) بالاستناد لأحكام المادة (12 /ف) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة (2002).

أصدرت هيئة الأوراق المالية في ظل دورها في إنفاذ أحكام قانون الأوراق المالية رقم (23) لسنة (1997) عدة تشريعات قانونية لتطوير رأس المال وتحقيق سلامة التعامل بالأوراق المالي وتعزيز حماية المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية وتوفير المعلومات والخدمات اللازمة لهم. ومن بينها تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (1) لسنة (1998) ومن أبرزها ما تضمنته هذه التعليمات وهي⁽¹⁾:

أولاً: تحديد نوعية المعلومات والتقارير التي يجب على الشركات الساهمة العامة للإفصاح عنها سواء كان ذلك عند الإدراج أو فيما يتعلق بالبيانات الدورية أو عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث مهمة.

ثانياً: تقديم معلومات مهمة تتعلق بالشركة عند طلب إدراج أسهمها تتعلق بشكل رئيسي بوصف لغايات الشركة وعلاقتها بالشركات الأخرى، ولأوراق المالية المصدرة من قبلها وتقييم لإنجازاتها وأسماء كبار مالكي أوراقها المالية ممن تجاوز ملكيتهم 5% فأكثر، إضافة لبياناتها المالية، وغير ذلك من المعلومات الهامة.

ثالثاً: التزام الشركات المساهمة العامة بالتصريح من خلال النشر أو الإدلاء ببيان صحفي بأي وسيلة من وسائل الإعلام المختلفة عن نتائج أعمالها خلال (45) يوماً من انتهاء السنة المالية.

رابعاً: التزام مجلس إدارة الشركة المصدرة للأوراق المالية بإعداد تزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية متضمنة العديد من المعلومات وتشمل ما يلي:

كلمة رئيس المجلس

تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن:

وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة، ووصف لأي تبرعات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.

وصف لأسس قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها ولها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عن مدى التزام الشركة بمعايير الجودة الشاملة.

الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.

(1) الحواتمة، عمر محمد، (2010)، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص56

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، كذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.

درجة الاعتماد على الموردين محددين وعملاء رئيسيين محلياً وخارجياً في حال كون ذلك يشكل (10%) فأكثر من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.

السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك، أو منذ تأسيس الشركة إذا لم يمض على تأسيسها خمس سنوات.

تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية الهامة للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمالها.

مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار مجلس أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق ومستحقة له.

البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي:

الميزانية العامة.

حساب الأرباح والخسائر.

قائمة التدفق النقدي.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين.

الإيضاحات حول البيانات المالية.

تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن إجراء التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق المقررة بموجب هذه التعليمات.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

إقرار من مجلس إدارة الشركة حسب عمله واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

إقرار من مجلس الإدارة بمسؤولية عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة خامساً: إلزام الشركة المصدرة بالإعلان عن البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها، وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن الإعلان خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقرير مدققي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاث شهور من انتهاء سنتها المالية.

سادساً: إلزام مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد تقرير نصف سنوي مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة والإعلان عن هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة وتزويد الهيئة بنسخ عنه، على أن يتضمن هذا التقرير البيانات المالية التي تشمل الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وبيان التغييرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات الضرورية وكذلك تقرير مدقق حسابات الشركة وملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.

سابعاً: ضرورة تزويد الهيئة والإعلان دون إبطاء بأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة والإعلان أو التصريح فوراً عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث مهمة من المحتمل أن تؤثر على ربحية الشركة أو مركزها المالي أو أسعار الأوراق المالية من قبلها وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

1- التغييرات الهامة التي تطرأ على موجودات الشركة والتزاماتها قصيرة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها وكذلك التغييرات الهامة في هيكل رأس المال ومنتجاتها والتغييرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.

2- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات.

3- العمليات ذات الطبيعة غير المكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.

4- الكوارث والحرائق وأثرها المتوقع على مركز الشركة.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

5- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها والتي تتضمن أية إصدارات جديدة للأوراق المالية والتغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها والمشروع في الاندماج الأرباح والتصفيه الاختيارية.

6- قرارات الهيئة العامة للشركة

7- تشكيل مجلس إدارة جديدة للشركة والتغيرات التي تطرأ على أعضاء مجلس الإدارة وتعيين مدير عام جديد للشركة وبيان مؤهلاته.

8- الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها والتي قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.

9- إلزام جميع الهيئات الخاضعة لرقابة الهيئة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

10- تحديد الشروط الواجب توافرها في مدقي حسابات أي جهة خاضعة لرقابة الهيئة، وضرورة تقيدهم بمعايير التدقيق الدولية لغايات حسابات أي من هذه الجهات.

ومن خلال عملية تقييم لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وخاصة المادة (6) من الفصل الثاني من (تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدقي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (1) لسنة 1998 والتي تتضمن المعلومات التي يتوجب أن يتضمنها التقرير السنوي للشركة الصادر عن مجلس الإدارة. وهناك العديد من متطلبات الإفصاح والتي لا يمكن الحكم على مدى موضوعاتها ويصعب التحقق منها كونها تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي لإدارة الشركة مما قد يؤدي إلى :

(1) التفاوت وعدم الاتساق في درجة الإفصاح عن هذه البنود في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة.

(2) عدم تحقق خاصيتي المصدقية والاعتمادية للبيانات المالية التي تشمل عليها هذه التقارير.

(3) مبالغة إدارة الشركة في التوقعات المتفائلة بهدف التأثير بشكل إيجابي على سعر أسهمها في السوق، وبالتالي التأثير على مقاييس تقييم الأداء بالنسبة لإدارة الشركة.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

هذا وقد أصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية واستناداً إلى أحكام المادة (فـ 12) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 تعليمات جديدة باسم (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة 2004 والتي عمل بها اعتباراً من 2007\3\1. والتي حلت محل (تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدقي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (1) لسنة 1998، وقد تضمنت التعليمات الجديدة بعض الإضافات المحدودة على متطلبات الإفصاح الصادرة عام 1998 والتي تشمل ما يلي(1) :

تم إضافة فقرة ضمن متطلبات الواجب إن يتضمنها تقرير مجلس الإدارة المرفق في التقرير السنوي للشركة بحيث يتضمن ذلك التقرير وصفاً للمخاطر التي تتعرض لها الشركة. وكذلك بيان العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة

الطلب من الشركات إرفاق إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

بيان التغيرات الهامة التي تطرأ على التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه.

قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بشراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.

الإفصاح عن الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.

وجاء في نص المادة (3) من تعليمات والمدير إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019 بالفقرة (أ) بأن على الشركة المصدرة نشر نتائج أعمالها الأولية بعد قيام مدقق حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية لها، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى تزويد الهيئة بنسخ عنها.

وجاء في نفس المادة بالفقرة (ب) بأن يجب أن تتضمن النتائج الأولية المشار إليها في الفقرة (أ)

من هذه المادة ما يلي:

صافي الإيرادات.

صافي الربح المتوقع قبل الضريبة.

مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

حقوق الأقلية في الأرباح.

صافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية.

أرقام مقارنة للبيانات من (1-5) أعلاه مع السنة المالية السابقة.

خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية.

كما نصت المادة (4) المتعلقة بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019 بأن على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والذي يجب أن يتضمن ما يلي(1):

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

(1) وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.

(2) وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.

(3) بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.

(4) بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته 5% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.

(5) الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.

(6) درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) في حال كون ذلك يشكل (10%) فأكثر من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

(1) تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

(7) وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسري عليها ذلك، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.

(8) وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.

(9) الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.

(10) وصف للمخاطر التي تتعرض لها الشركة.

(11) الإنجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.

(12) الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.

(13) السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ تأسيس الشركة أيهما أقل وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.

(14) تحليل للمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

(15) التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

(16) مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق.

(17) بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم والشركات المسيطر عليها من قبل أي

منهم

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

18) المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذور السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

19) بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية

20) بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة، أو الحليفة، أو رئيس مجلس الإدارة، أو أعضاء المجلس، أو المدير العام، أو أي موظف في الشركة مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

أما الفقرة ج من المادة (4) (1) فنصت على ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مدققي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة واليت تشمل ما يلي:

1. الميزانية العامة.

2. حساب الأرباح والخسائر.

3. قائمة التدفق النقدي.

4. بيان التغيرات في حقوق المساهمين.

5. الإيضاحات حول البيانات المالية.

أما الفقرة د من المادة (4) فبينت أهمية الإفصاح عن تقرير مدققي حسابات الشركة حول البيانات المالية السنوية للشركة والمتضمن بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات(2)

والفقرة (هـ) (3) نصت على:

1. إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية التالية

(1) تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019
(2) تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019
(3) تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

2. إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في

الشركة

3. إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس

الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

المادة 5 من تعليمات إفصاح الشركات عام 2004 وتعديلاته لعام 2019 أن على الشركة نشر

البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدققي الحسابات عليها وذلك

قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة

وتقرير مدققي حسابات الشركة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية(1).

المادة (6) نصت على:

أ- على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا

التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

ب- يجب أن يتضمن التقرير المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي:

1. الميزانية العامة.

2. حساب الأرباح والخسائر.

3. بيان التغيرات في حقوق المساهمين.

4. قائمة التدفق النقدي.

5. الإيضاحات الضرورية.

6. تقرير مدقق حسابات الشركة والذي يتضمن أنه قام بإجراء مراجعة للقيود

والبيانات المالية وذلك وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة بموجب هذه التعليمات.

7. ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية

التي سبق وضعها.

المادة (7) نصت على:

(1) تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

على الشركة المصدرة التي تقوم بتغيير سنتها المالية، إعداد البيانات المالية المبينة أدناه والتي تغطي الفترة الانتقالية التي تمتد من نهاية السنة المالية السابقة وبداية السنة المالية الجديدة، ونشرها وتزويد الهيئة بها وذلك خلال فترة لا تتجاوز (45) يوماً من نهاية الفترة الانتقالية، على أن تكون هذه البيانات المالية مدققة من مدققي حسابات الشركة:

- أ- الميزانية العامة.
- ب- حساب الأرباح والخسائر خلال الفترة الانتقالية.
- ج- قائمة التدفق النقدي.
- د- بيان التغييرات في حقوق المساهمين.
- هـ- الإيضاحات حول البيانات المالية.
- و- تقرير مدققي الحسابات للفترة الانتقالية.

المادة (8) نصت على:

على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء بأي وسيلة تحقق السرعة المطلوبة وإصدار بيان علني فوراً عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة ما يلي:

- أ- التغييرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:
 1. موجودات الشركة.
 2. الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.
 3. هيكل رأس المال.
 4. التصنيف لانتمائي الشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه.
 5. منتجات الشركة.
 6. التغييرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييراً في السيطرة عليها.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

7. الفروق التي تساوي أو تزيد عن (20%) بين نتائج الأعمال الأولية والبيانات

المالية السنوية وأسبابها معززة من مدقق الحسابات الخارجي.

ب- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

ج- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.

د- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة.

هـ- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب.

و- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

1. إصدار أوراق مالية جديدة، أو إطفاء أي أوراق مالية قائمة.

2. التغييرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.

3. الشروع في الاندماج.

4. توزيع الأرباح.

5. شراء الشركة المصدرة لأسهمها وأي تصرف بها.

6. التصفية الاختيارية.

ز- قرارات الهيئة العامة للشركة.

ح- الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة للشركة سواء كانت عادية وغير عادية.

ط- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، وأسباب ذلك، وقرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس، أو تسمية ممثلين جدد في عضوية مجلس الإدارة عن الشخص الاعتباري، أو ترك مركز أي منهم، وذلك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ حدوث ذلك وخلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني بالنسبة للبنوك.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ي- توقف الشركة، أو أحد فروعها، أو مصانعها، أو الشركات التابعة لها عن العمل وأسباب ذلك.

ك- الدعاوى التي أقامتها أو أقيمت عليها أو أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها أثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير واف عن تلك الدعاوى أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة ومركزها المالي.

المادة (9) نصت على:

أ- على الشركة المصدرة تزويد الهيئة بتقرير مفصل عن أي معلومة جوهرية مع نسخة عن البيان العلني، وذلك خلال أسبوع من حدوثها.

ب- إذا نشر في إحدى وسائل الإعلام أي خبر يتعلق بمعلومة جوهرية تخص الشركة المصدرة، فعلى تلك الشركة إصدار بيان علني فوراً يؤكد أو ينفي أو يصحح ذلك الخبر وتزويد الهيئة بنسخة من ذلك البيان.

المادة (10) نصت على:

على كل معتمد ممارس لأعمال الوساطة المالية في أي شركة خدمات مالية تزويد الهيئة بتقارير شهرية حول تعامله وأقربائه بالأوراق المالية بيعاً وشراءً وذلك خلال سبعة أيام من نهاية الشهر الذي تم التعامل فيه.

المادة (11) نصت على:

على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية عند تعيينهم، أو استقالتهم، أو تركهم العمل، أو ترك منصب أي منهم لأي سبب من الأسباب وذلك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ حدوث ذلك، مع مراعاة قيام البنك بالإفصاح عن التعيين أو الاستقالة أو إنهاء الخدمات خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ موافقة البنك المركزي، وقيام شركة التأمين بالإفصاح عن التعيين خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ الحصول على موافقة إدارة التأمين.

المادة (12) نصت على:

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

أ- على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عما يملكه هو وأقرباؤه من أوراق مالية مصدرة من قبل تلك الشركة أو من الشركات التابعة، أو الحليفة أو الشقيقة أو الشركة الأم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابه أو تعيينه حسب واقع الحال، وكذلك إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث التغيير.

ب- يلتزم رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية بإعلام الهيئة خطياً عما يملكونه وأقرباؤهم من الأوراق المالية، وعن أي مساهمات وأي حصص في أي شركة خدمات مالية وذلك خلال أسبوع من تاريخ تعيينهم، وكذلك إعلام الهيئة خطياً عن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات، وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث هذا التغيير.

المادة (13) نصت على:

"على أي شخص يملك أو يقع تحت تصرفه 5% أو أكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطياً خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك. وعليه أن يقوم بإعلام الهيئة خطياً عند تملكه لأي نسبة تبلغ 1% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك والإفصاح عن نيته من الشراء عند الوصول إلى نسبة 10%."

المادة (14) نصت على:

"تعتمد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير."

المادة (15) نصت على:

أ- على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

ب- يعتبر عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

ج- تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

د- تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام التالية:

1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.
2. بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
3. مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
4. متابعة مدى تقييد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
5. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:
 - أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
 - أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.
6. دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
7. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

8. التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمر المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

9. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

10. أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

للجنة التدقيق الصلاحيات التالية:

1- طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

2- طلب المشورة القانونية، أو المالية، أو الإدارية، أو الفنية من أي مستشار خارجي.

3- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت الحصول على المزيد من الإيضاحات.

4- طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.

5- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخابات من قبل الهيئة العامة.

ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

المادة (16) نصت على:

تُعتمد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين لغايات تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

المادة (17) نصت على:

يصدر المجلس التعليمات الخاصة بالمعايير والشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات المؤهلين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

المادة (18) نصت على:

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

مع مراعاة أحكام قانون الشركات يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات الخارجي للشركة الأمور التالية:

- أ- تاريخ التقرير.
- ب- اسم مكتب التدقيق واسم وتوقيع المدقق، ورقم رخصته، وفئة تصنيفه، وعنوانه.
- ج- البيانات المالية التي يشملها التقرير.
- د- إقرار بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- هـ- رأي المدقق حول صحة وعدالة البيانات المالية والشهادة بأن هذه البيانات قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

المادة (19) نصت على:

مع مراعاة أحكام قانون الشركات المعمول به، إذا تحفظ مدقق حسابات الشركة أو أبدى رأياً معاكساً أو امتنع عن إبداء الرأي في تقريره حول البيانات المالية السنوية، فعليه أن يبين أسباب ذلك بوضوح وأن يبين أي آثار لهذه الأسباب على البيانات المالية وإعلام الهيئة بذلك، وعلى الشركة المعنية تزويد الهيئة خطياً برأيها حول تقرير مدقق الحسابات المشار إليه في هذه المادة، خلال أسبوعين من تاريخ استلامها لذلك التقرير.

المادة (20) نصت على:

إذا تم انتخاب مدقق حسابات جديد للشركة، أو تم تغييره خلال السنة، أو ترك مكانه لأي سبب فعلى الشركة وخلال أسبوعين من تاريخ حدوث ذلك إعلام هيئة الأوراق المالية بذلك بكتاب خطي متضمناً ما يلي:

- أ- بيان فيما إذا اعتذر المدقق عن القيام بمهمته وسبب ذلك.
- ب- بيان فيما إذا كان هناك خلاف بين المدقق ومجلس إدارة الشركة.
- ج- بيان فيما إذا تضمن تقرير المدقق تحفظاً على البيانات المالية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين.

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

المادة (22) نصت على:

- أ- يقصد بالإعلان لغايات تطبيق هذه التعليمات، نشر المعلومات والبيانات المعنية لمرة واحدة في صحيفة يومية واحدة على الأقل باللغة العربية.
- ب- يقصد بالتصريح لغايات تطبيق هذه التعليمات، الإدلاء ببيان صحفي بنشر في صحيفة يومية واحدة على الأقل.
- ج- تكون مسؤولية الإعلان والتصريح ومضمونها على رئيس مجلس الإدارة أو أي شخص مكلف أو مفوض من قبله بذلك خطياً.

المادة (23) نصت على:

- أ- يعتبر الأشخاص الذين يشغلون المناصب التالية في الشركة المصدرة مطلعين حكماً وليس حصراً:

1. رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة.
2. أعضاء مجلس الإدارة.
3. المدير العام.
4. المدير المالي.
5. المدقق الداخلي.
6. أقرباء الأطراف المبنية أعلاه.

- ب- إذا كان من يشغل أحد هذه المناصب شخصاً اعتبارياً فيعتبر الشخص الطبيعي الممثل له شخصاً مطلعاً."

قانون سوق عمان المالي

بحسب قانون سوق عمان المالي رقم (1) لسنة 1999 فإن عضوية السوق تشمل كل شركة مساهمة عامة أردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مئة ألف دينار وأكثر وذلك بمقتضى المادة 6 من هذا القانون. وبحسب الفرع ب من المادة 32 من القانون للجنة المؤلفة لإدارة السوق أن تطلب الى الأعضاء

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

تزويدها بأية معلومات أو بيانات مالية تراها ضرورية لتحقيق مهمتها كما لها أن تنشر أية معلومات إيضاحية عن الأوراق المالية المتعامل بها لتكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر.

وقد حدد النظام الداخلي للسوق كل ما له علاقة بإدارة السوق العامة وأصول العمل بصورة خاصة، ومنها أحكام تنظيم التعامل بالأوراق المالية في السوق وشروط تسجيلها وإعلان الأسعار وكل ما من شأنه حماية وإعلام المدخرين والمستثمرين، وذلك بحسب الفقرة هـ من المادة (34) من قانون سوق عمان المالي رقم (1) لسنة 1999.

وقد حدد قانون سوق عمان المالي رقم (31) لسنة 1976 واجبات الشركات المساهمة العامة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب تزويد إدارة السوق بها أو تلك المعلومات التي تقوم بنشرها من خلال النظام الداخلي للسوق(1)، فنصت المادة (28) من هذا القانون على أن "يحق للسوق أن يطلب من الشركات المساهمة العامة نشر أية معلومات إيضاحية حول أوضاع هذه الشركات، بما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر". كما نصت المادة رقم (33) من هذا القانون على أن "يتوجب على الشركات المساهمة العامة أن تقوم بإعداد وتقديم نشرة الإصدار عند طرح أوراقها المالية للاكتتاب العام، ويجب إعداد هذه النشرة وفق متطلبات النموذج الخاص المقرر من قبل إدارة السوق والذي يتضمن كافة المعلومات والإيضاحات التي تعتبر هامة للمستثمرين".

قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته

تسري أحكام هذا القانون على كل من يمارس الأعمال المصرفية، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يستثني أشخاص معينين من أي إجراءات أو متطلبات محددة فيه نظراً لطبيعة أعمالهم أو حجمها بسبب مصادر أموالهم أو أي اعتبار آخر. كما يخضع البنك الإسلامي للأحكام الخاصة بالبنوك الإسلامية في هذا القانون، حيث إن البنك الإسلامي يعد أحد الشركات المساهمة العامة في الأردن. تناول قانون البنوك الحسابات والبيانات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية.

وفيما يخص الإفصاح، فقد نصت المادة (63) من هذا القانون على(2):

(1) خشارمة، حسين علي. (2003). مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن: معيار المحاسبة الدولي رقم 30 دراسة ميدانية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية، ع 17، ص98.

(2) قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

" على الرغم من أحكام أي تشريع آخر، يلتزم مجلس إدارة البنك بتقديم حساباته الختامية المصدقة من المدقق القانوني لحساباته إلى البنك المركزي خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من نهاية السنة المالية، كما يلتزم مجلس الإدارة تحت طائلة المسؤولية القانونية بالحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي على أي مما يلي:

أ. الحسابات الختامية مصدق عليها من مدقق حساباته القانوني وذلك قبل عرضها على الهيئة العامة للمساهمين.

ب. إعلان هذه الحسابات ونشرها بأي وسيلة كانت."

9. قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971

تم إصدار قانون البنك المركزي الأردني لسنة 1971 بموجب المادة (31) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب. اشتمل هذا القانون وتعديلاته اللاحقة والمتعلقة بالإفصاح وبسلامة المراكز المالية للبنوك المرخصة وضمن حقوق مودعيها ومساهميها على مواد تتعلق بالإفصاح المحاسبي للبيانات، ومن هذه المواد(1):

المادة (43) ونصت على: "البنك المركزي أن يصدر أوامر للبنوك المرخصة تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الإعلام الأخرى، ويحدد فيها:

الحد الأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك المرخصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء.

الحد الأعلى والأدنى لمعدلات العمولات التي تتقاضاها على تسهيلات الائتمانية وإدارة حسابات العملاء وعلى خدماتها لهم.

الحد الأعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها على الودائع لديها.

الحد الأدنى للنسبة النقدية من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لمستفيد في الخارج. وللبنك المركزي أن يطلب إيداع هذه النسبة أو جزء منها لديه حتى موعد الدفع.

المادة (45) ونصت على:

(1) قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

أ. على البنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة أن تزود البنك المركزي في الأوقات وبالطرق التي يحددها بالمعلومات والإحصاءات التي يطلبها.

ب. وللبنك المركزي أن يطلب أية معلومات إضافية أو إيضاحية من أحد البنوك المرخصة أو إحدى مؤسسات الإقراض المتخصصة وعلى كل منها تقديم هذه المعلومات في مواعيدها المحددة." الفقرة أ من المادة (52) ونصت على:

" على الدوائر الحكومية أن تزود البنك المركزي بكل المعلومات المتوافرة لديها والتي يرى البنك المركزي ضرورة للحصول عليها". المادة (60) ونصت على:

" على البنك المركزي أن ينشر في الجريدة الرسمية كشفا شهريا بموجودات ومطلوبات تحت عناوين رئيسية كما كانت عليه عند إقفال العمل في آخر يوم من كل شهر على أن يتم النشر خلال الشهر التالي له".

المادة (61) ونصت على:

" على البنك المركزي أن يقدم لوزير المالية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء سنته المالية تقريراً موجزاً عن أعمال البنك المركزي خلال السنة بالإضافة إلى نسخة الميزانية السنوية العامة وحساب الأرباح والخسائر مصدقة من المدققين الخارجيين"

إذاً فإن للبنك المركزي أن يطلب من أي بنك مرخص عدم نشر حساباته الختامية السنوية وان لا يتخذ أي إجراء يتعلق بتوزيع أرباحه قبل أن يوافق عليها البنك المركزي.

الخاتمة

يمثل الإفصاح الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتؤثر في حقوقهم، ويجب أن يكون عاماً وللجمهور وليس فقط للمساهمين، ويتم ذلك من خلال تصريح قانوني أو إعلان من قبل الجهات المختصة، والإفصاح إما أن يكون إفصاحاً دورياً يتم من خلال فترات محددة ومرتبطة بالسنة المالية للجهة المعنية ذات العلاقة، أو إفصاحات ضرورية، تتم عند حدوث المعلومة المحاسبية وبأسرع وقت ممكن. ويجب أن تظهر المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركة لصناع القرار وأصحاب المصالح الخارجيين عما إذا كانت المؤسسات تستوفي المتطلبات القانونية. إن المشرع الأردني اعتبر قبول المحكم لمهمة التحكيم مشروطاً بالكتابة وألزمه بالإفصاح عن أي ظروف من شأنها إثارة الشكوك حول استقلاله، ويجب أن يكون القبول غير معلق على شرط الإفصاح وسيلة وقائية تضمن نجاح عملية التحكيم.

ولا بد أن تكون التقارير المالية في الشركات المساهمة تتصف بالشمول أي أن المعلومات المحاسبية يمكن أن تجيب على تساؤلات المستخدمين للقوائم. والدقة في تصوير الحالة وخلوها من الأخطاء. والملائمة في وقت تنزيل المعلومات، وخلوها من التعقيد. كما يجب أن تتصف بالحيادية والموضوعية أي تخلو من التحيز الشخصي. من الناحية النظرية تحديد المستوى المثالي للإفصاح، ولكن من الناحية العملية من الصعب تحديده.

ويقسم الإفصاح تبعاً للالتزام القانوني إلى نوعين وهما الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري. فإن الإفصاح الإلزامي يتمثل في الحد الأدنى من المعلومات التي تفرضها اللوائح والقوانين من الجهات الرقابية، أو ما تتطلبه أسواق الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية و قائم على تعليمات الأجهزة المعنية والتشريعات بالتالي يتم منع الأطراف الداخلية في الشركة من استغلال المعلومات على حساب الأطراف الخارجية. أما الإفصاح الاختياري فيتمثل بالمعلومات التي تقدمها الشركة بالقوائم والتقارير المالية زيادة عن المعلومات الإلزامية من القانون فهي غير مشروطة بتعليمات أو قوانين لأنهم غير ملزمين بالإفصاح عنها قانونياً وهو وسيلة لجذب المستثمرين وزيادة اهتمام أصحاب المصالح والهدف من الإفصاح الإلزامي أو الاختياري هو تجنب تقديم المعلومات المغشوشة للمستخدمين.

وفي التشريع الأردني أدرك المشرع الأردني أهمية تزويد المستخدمين للتقارير المالية كافة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بشكل كامل، لذلك تضمنت العديد من قوانين الأردن قواعد

الفصل الثاني: الإفصاح القانوني

ومتطلبات إعداد التقارير المالية. وفي مجال السياسات والممارسات وفق الدستور الأردني فقد عملت هيئة الأوراق المالية على إعطاء اهتمامها لمنظومة حقوق الإنسان أثناء قيامها بأعمالها، ومن هذه الإجراءات، "تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال توفير المعلومات المطلوبة، فالإفصاح عن المعلومات الهامة والضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري يعتبر من أهم العناصر التنظيمية التي يجب أن تتوفر في أي سوق منظم للأوراق المالية، لما لذلك من دور هام ورئيسي في الارتقاء بأداء هذه الأسواق وتحقيق العدالة والكفاءة ودعم حماية المستثمرين فيها مما يعزز المناخ الاستثماري وثقة المستثمرين في هذه الأسواق".

وجاء الاهتمام بقانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 لكونه القانون المنظم لقيام الشركات المساهمة العامة بصفاتها الشركات الرئيسية المصدرة للأوراق المالية. كما يعد القانون المنظم لقيام الشركات الأردنية ويعطي هذا القانون الشركة الشخصية المعنوية والأهلية القانونية لمباشرة عملها. ويهدف قانون الأوراق المالية الأردني إلى إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني وتوفير الخدمات المالية الضرورية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.

وبالتالي تتفق جميع التشريعات والقوانين المنظمة لأسواق رأس المال على ضرورة الالتزام بالإفصاح في التقارير المالية المنشورة عن الشركات المساهمة العامة في الأردن، لكن الاختلاف يكون في المعايير التي تستخدم للالتزام به. فقد حظي موضوع الإفصاح اهتماماً شديداً خاصة في السنوات الأخيرة نظراً لما تشكله المعلومات من دور كبير في كفاءة الشركة. كما أن للإفصاح فوائد عدة مثل أنه يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة ويسهل عملية التدقيق. إن الشركات المساهمة العامة في الأردن تلبى متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح، إذ أن إصدار القوانين المتعلقة بالإفصاح شكلت قفزة نوعية متقدمة في هذا المجال. نستنتج أننا بحاجة إلى تشريعات تلزم الشركات المساهمة العامة بالمزيد من الإفصاح حول حالة الشركة المالية وخططها المستقبلية، وحول القضايا المقامة ضدها، ولا بد من وضع تعريفات للإفصاح في المصطلحات الشائعة في سوق المال، كما أنه من الضروري تعديل العقوبات بفرض غرامات مالية من قبل الهيئات الرقابية.

**الفصل الثالث:
الإفصاح الحوكمي**

تمهيد

يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة وخاصة المتصلة لتأسيس الشركة وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة، إضافة إلى ذلك توفير قنوات لنشر وتوصيل المعلومات بتكلفة منخفضة مع إجراء التدقيق السنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل ومؤهل ينبغي أن يشمل الإفصاح عن المعلومات الآتية على سبيل المثال لا الحصر⁽¹⁾:

• النتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة.

• ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.

• المخاطر الجوهرية المتوقعة

وازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات تعتمد في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية⁽²⁾.

ويعتبر الإفصاح ذو أهمية بالغة نظراً لما يقدمه من معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة، ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية، فالإفصاح عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الأداء للشركة والمفاضلة في الاستثمار فيها⁽³⁾.

(1) العمشاي، خليل، عطا الله، وعبد الفتاح، محمد عبد الفتاح، (2008)، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(2) أبو حماد، ماجد إسماعيل، (2009)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

(3) المهندي، محمد وصيام، وليد. (2007). أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، 24 (2)، 258-285.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

إن جودة التقارير المالية تؤدي إلى صحة الحسابات المعروضة في التقارير المالية وتكون انعكاس لفعالية الأنظمة المحاسبية المستعملة إضافة إلى الإيضاحات المرفقة بالتقارير المالية والتي تتطلب توافر مبادئ لتمنع الغش والتلاعب فيها ويعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي تضمن جودة التقارير المالية وتحد من الفساد المالي والتلاعب في التقارير المالية⁽¹⁾.

واهتم العديد من الأطراف بجودة الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وجودة التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الاستثمارية، حيث أن جودة التقارير المالية تمثل الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. وتظهر التقارير المالية الصورة العادلة والصادقة لكل من المركز المالي ونتيجة النشاط لوحدة محاسبية معينة عندما يتم معالجة جميع البيانات وتوصيل المعلومات الملائمة من خلال الإفصاح والشفافية ولزيادة الثقة بالمعلومات المتعلقة بالأنشطة كافة والتأكد من صحة عملية المعالجة⁽²⁾.

حوكمة الشركات

تتمثل الحوكمة المؤسسية في مجموعة العلاقات التي تجمع بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس إدارتها من جهة ومساهميها من جهة أخرى (Stakeholders) وأصحاب المصالح الآخرين (Stockholders)، إذ تعد الآلية التي يتم من خلالها تحديد إستراتيجية الشركة وأهدافها ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف⁽³⁾.

تطور مفهوم الحوكمة نظراً لما يشهده العصر الحديث من مستجدات العولمة، التي أثرت على الاقتصاد وقطاع الشركات، كما وأدت إلى تعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الدولي على حساب القطاع العام، مما أدى إلى تزايد دور المؤسسات المساهمة ودور أسواق المال، وقد يترتب على ما سبق تزايد فرص بروز ظاهرة تنازع الاختصاصات والصلاحيات بين مجالس إدارات تلك المؤسسات من

(1) الدوغجي، علي حسين، (2009)، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 2، الإصدار 7، ص ص 746، جامعة بغداد، العراق.

(2) عبود، سالم محمد، (2009)، الأزمة المالية العالمية بين الإفصاح والشفافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي، ص 14، جامعة بغداد.

(3) مطر، محمد ونور، عبد الناصر، (2007)، مدى التزام الشركات العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد رقم 3، كانون الثاني.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

جهة والمديرين التنفيذيين من جهة أخرى. فمن جهة يقاوم العديد من المديرين التنفيذيين في الفروع وجود إستراتيجية واضحة ومصريح بها تحد من صلاحياتهم في التفرّد باتخاذ قرارات سريعة يرونها بالنسبة لمصير المؤسسة وذلك بدون الرجوع إلى سلطة مركزية تهيمن بمفردها على عملية اتخاذ القرارات, لكن من جهة أخرى يحتاج مجلس الإدارة إلى وجود آلية مناسبة تمكنه من ممارسة دور رقابي فعال على نفوذ هؤلاء المديرين والحد من قيامهم بأنفسهم بالتحكم بمصير مستقبل المؤسسة, كذلك لم يعد الأمر محصوراً بظاهرة تنازع الصلاحيات (Conflict of Authorities) بل تعدى ذلك إلى تعاضم وجود ظاهرة تناقض المصالح (Conflict of Interest) (1).

ونظراً لتعدد الفئات المرتبطة بالمؤسسة واتساع مصالحها, لم تعد احتمالات حدوث تضارب المصالح محصورة فقط بين مصالح إدارة المؤسسة ومصالح مساهميها وذلك حسب ما هو مستمد من نظرية الوكالة. بل أصبحت الاحتمالات واردة أيضاً بحدوث تضارب بين مصالح المؤسسة كمؤسسة بشخصيتها المعنوية المستقلة ومصالح جميع الأطراف أو الفئات الأخرى ذات العلاقة وذلك خلال سعي المؤسسة الدعوب لتعظيم ربحيتها وحرصها على الاستمرار (2).

وقد أدت الحوادث التي وقعت خلال العقد الأخيرين من القرن الماضي إلى إعطاء الأولوية للموضوعات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية المتمثلة بالفصائح المالية التي أصابت عدداً كبيراً من الشركات العالمية وما تبعها من أحداث متلاحقة في الأسواق المالية من فساد إداري ومحاسبي فضلاً عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية المختلفة في المؤسسات المالية وغير المالية، وغير ذلك من الأسباب التي أدت بدورها إلى بروز تساؤلات عديدة حول ضرورة وضع مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ المهنية ومرتكزات كفيلة بحماية حقوق الأطراف المعنية، كل ذلك أسهم في تحديد نطاق هذا المفهوم وإرساء قواعده، إلا أنها ولدت صعوبة في تحديد مفهوم محدد بشكل قاطع لها. ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم التي تقدم إلى مجلس الإدارة ولجان المراجعة الخاصة بحوكمة الشركات، تكشف الكثير من الانحرافات التي قد تنتسب في تدهور الشركة، فقد أفلست شركة أنرون بسبب التلاعب في القوائم المالية، كما أن المعلومات المحاسبية التي تقدم للجنة المراجعة تساعدها

(1) Schroeder, R., et al.(2001). Theory and Analysis Text Cases and Readings. seventh Edition. John Wiley & Sons. Inc. p 49.

(2) مطر، محمد (2003). دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكيم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ص 101

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

في عملية المراقبة والمراجعة وقياس الأداء المالي والتشغيلي، وكذلك الوقوف على الوضع الاستثماري والتمويلي للشركة⁽¹⁾.

تزايدت أهمية التطرق وطرح موضوع حوكمة المؤسسات في الآونة الأخيرة نظراً إلى الأزمات والمشاكل في الأوضاع المالية بسبب الأحداث الاقتصادية، وكما يمكن الملاحظة في حال حدوث أي مشاكل أو أحداث اقتصادية فارقة إلا ويتم التطرق للحوكمة ومدى أثرها في حماية المؤسسات من تفادي التعرض للتعثر المالي والإفلاس، والمحافظة على ممتلكات المساهمين ورؤوس الأموال.

تسعى ضوابط وقواعد حوكمة المؤسسات إلى تبجيل مفاهيم مراقبة أداء الشركات بهدف تحريض على تنمية الاستثمار، بشكل يقي على مصالح المساهمين المالية وغيرها⁽²⁾.

ويرى الداعور (2013)⁽³⁾ تحسين نظام الحوكمة المؤسسية يكون من خلال مدى إدراك الشركات الاقتصادية لأهميتها، وإلى أي حد تعتمد على الحوكمة بشكل ذاتي، خاصةً وأنها في زمن غدا العالم يتسم فيه بحرية الاستثمار ونقل رأس المال، كما صعبت على الشركات جذب التمويل اللازم من المساهمين والمستثمرين دون التوصل إلى أنظمة حوكمة جيدة وفقاً للمعايير الدولية.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة

ظهر مفهوم الحوكمة المؤسسية إلى السطح بقوة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي دفعت تجاه تطور هذا المفهوم والحوكمة لغة مستمدة من الحكم أو الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمات من معنى⁽⁴⁾.

وعرف ميخائيل (2005، ص 173) الحوكمة على أنها مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية سواء للشركات أو المؤسسات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

- (1) طالب، علاء فرحان، والمشهداني، إيمان شيجان، (2010)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (2) السامرائي، عمار. (2013). أهمية حوكمة الشركات في تعزيز أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن.
- (3) الداعور، جبر إبراهيم، عابد، ومحمد نواف. (2013). مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة – دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 1: 243-280.
- (4) عبد العال، حماد، طارق، (2005)، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، دار الجامعة، الإسكندرية، ص9.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

وعرفت الحوكمة بأنها نظام تتم بواسطته الإدارة والرقابة والمحاسبة للمساهمين والملاك المختلفين لجميع الأنشطة البيئية والتنظيمية للمنشأة⁽¹⁾.

تنوعت المفاهيم المتصلة بالحوكمة وذلك بالاعتماد على كل من نظر إليها كما تنوعت لاختلاف بيئة المناهج الأكاديمية المتبعة والتباعد الزمني، ويمكن اعتبارهم عوامل أدت إلى تشكل وتنوع مفاهيم الحوكمة، وتتركز أهمية توضيح هذه المفاهيم عن طريق تنظيم عملياتها⁽²⁾. وبداية إطلاق المعايير لحوكمة المؤسسات كانت مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization Of Economic Co-operation and Development (OECD) ويعود هذا الأمر إلى الأزمات الآسيوية التي حدثت عام 1997، بحيث حددت الأسس للنظم التنظيمية واعتبرتها نقطة أساسية وركيزة لرفع الوعي والتوجه نحو الاهتمام بحوكمة المؤسسات بشكل أكثر جدية، فقامت بتعريفها OECD (2015)⁽³⁾ بأنها "عدة علاقات بين مجلس الإدارة وإدارة المنشأة وأصحاب المصالح والمساهمين، تهدف هذه العلاقات إلى تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله رسم الأهداف والطرق المتبعة لتحقيقها في المنشأة".

وعُرفت الحوكمة على أنها "قواعد لتوجيه المؤسسة تتضمن طرق وآليات وتنظيم الروابط المختلفة بين عدة أطراف مثل مجلس الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح والمديرين التنفيذيين، وذلك من خلال تحديد تلك القواعد وإجراءات محددة لتيسير عملية التوصل إلى قرارات تتسم بالشفافية والمصادقية بهدف تمكين الحماية اللازمة لحقوق المستثمرين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة التنافسية في الأسواق وبيئة العمل"⁽⁴⁾.

كما أنها "الإجراءات المتبعة لتحقيق التوازن بين الرغبات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة من جهة وبين الرغبات الفردية والمشاركة من ناحية أخرى، ومن إطار عمل حوكمة المؤسسات أنه يُسهم في الاستخدام الأمثل وبشكل فعال للموارد، كما يدفع لتوفير نظم المحاسبة والمسائلة عن كيفية إدارة هذه

(1) Cohen, J, & Hanno, D (2000). Auditors Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in preplanning an planning judgments, Auditing A journal of practice and theory vol. 19. No2 fall p 134.

(2) Klettner, A. L. (2017). The impact of stewardship codes on corporate governance and sustainability. New Zealand Business Law Quarterly, Vol. 23, pp. 259 - 275.

(3) OECD, (2015), G20/OECD Principles of Corporate Governance, OECD Publishing, Paris. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en>

(4) الألمعي، علي فايع المزاح. (2018). اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، كلية ابن رشد، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، المجلد 2 العدد 14.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

المواد، وتهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق التقارب قدر المستطاع بين مصالح الأشخاص والمؤسسات والمجتمع⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ما سبق أضاف خضر (2012)⁽²⁾ "بأن إتباع القواعد التي تتصف بالشفافية والمسؤولية تؤدي إلى دوام الأعمال وتحسين كفاءة المؤسسة في إدارة العمليات الخاصة بها ويرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق". فيما اشترطاً بريس وأحمد (2018)⁽³⁾ في تعريفهما "أن تكون القواعد والأعمال المتبعة في نظم حوكمة المؤسسات خاضعة للتدقيق والرقابة وأن تكون إفصاحات الشركة تتصف بالمبادئ اللازمة مثل الشفافية والنزاهة". فيما ألحق كافي (2018)⁽⁴⁾ التعريف السابق "أن هذه الأنظمة والآليات المتبعة تضمن لأصحاب المصالح بتحقيق عوائد من خلال انتهاز استثماراتهم في مشاريع آمنة وفق المعايير والضوابط المحاسبية المحددة مسبقاً".

في حين كان هدف تحديد العلاقات بين أطراف الشركات بتعريف كموش (2018)⁽⁵⁾ لحوكمة المؤسسات هو التوصل إلى قرارات تلائم الظروف والعوائق التي تواجه الشركات أثناء ممارسة أعمالها، وكان من منظور الرفاعي (2019)⁽⁶⁾ أن هذه العلاقات ذات أسلوب ديمقراطي تعتمد على المساءلة بهدف توقيف عمليات السرقة وسوء استعمال الأموال والممتلكات والعمل على سيادة القانون.

ويرى الباحث أن حوكمة المؤسسات هي عبارة عن عملية متكاملة تقوم على عدة أسس ومبادئ وفقاً لمعايير محاسبية محددة تسعى إلى خلق التوازن في العلاقات بين أطراف المنشأة.

دوافع ظهور مفهوم الحوكمة

لظهور مفهوم الحوكمة العديد من الدوافع أهمها⁽⁷⁾:

- (1) بورقية، شوقي عشور، غربي، وعبد الحليم عمار. (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 1.
- (2) خضر، أحمد. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر.
- (3) بريس، أحمد كاظم، أحمد، وشهد إبراهيم. (2018). تأثير حوكمة الشركات في التدقيق التسويقي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في قطاع المصارف التجارية العراقية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد 14، عدد56، ص 106-129.
- (4) كافي، مصطفى يوسف. (2018). الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، دار أرسلا للكتابة والنشر، ط1، سوريا.
- (5) كموش، عبد المجيد. (2018). دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات: الآليات ونظام التشغيل. مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 2، العدد 2، ص 22-38.
- (6) الرفاعي، محمد سليمان حسن. (2019). الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات. المجلة العربية للإدارة، المجلد 39، العدد3، ص 37-52.
- (7) بن درويش، عدنان بن حيدر (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، <http://iefpedia.com>

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

- 1- تقويم أداء الإدارة العليا بالمنشآت وتعزيز المساءلة.
- 2- توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشآت بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهمتها.
- 3- مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنشآت بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية.
- 4- مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المنشأة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل.
- 5- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المنشأة.
- 6- تشجيع المنشآت على الاستخدام الأمثل لمواردها بكافة السبل الممكنة.
- 7- توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف المنشأة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
- 8- توفير إطار واضح لمهام كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بما يضمن عدم حدوث لبس أو غموض أو تداخل بين اختصاصات هذه الأطراف.
- 9- تحقيق نوع من التكامل بين المنشأة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة.
- 10- توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية.
- 11- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عالٍ من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثماراتها.
- 12- حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة دفع الجمهور العام للضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات لحماية مصالحه.
- 13- التوجه إلى الخصخصة مما استدعى إلى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

- 14- الحاجة إلى الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يحقق حماية لمصالح أفراد المجتمع، خصوصاً في القطاعات التي تمس شرائح عديدة من المجتمع مثل قضايا البيئة والصحة والسلامة.
- 15- العدد الكبير من حملة الأسهم، الأمر الذي يضعف من قدراتهم على تبني قواعد مشتركة لتنظيم عمل الشركة ومراقبة أدائها.
- 16- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي.
- 17- غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.
- 18- انتشار أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي.

أهداف الحوكمة في الشركات

تسعى الحوكمة في الشركات، إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية⁽¹⁾:

1. تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلاً عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.
3. خلق حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة.
4. فرص الرقابة الفعالة على الشركة.
5. تمكين الشركة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق رأس المال بما يؤدي إلى زيادة اجتذاب المستثمرين الذين بإمكانهم تدعيم النمو المالي للشركة.
6. تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال.
7. الفصل بين الملكية والإدارة.

(1) الحفناوي، شوقي عبد العزيز (2005): حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية. والإدارية والاقتصادية، الجزء الثاني، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

8. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
9. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلين بالجمعية العمومية للشركة.
10. عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
11. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة.
12. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

وتشكلت أهداف حوكمة المؤسسات إلى ما يلي⁽¹⁾:

1. تحسين أعمال المنشأة ورفع قيمتها.
2. المحافظة على مصالح المستثمرين وأصحاب المصالح وجميع الأطراف الذين تبتهم صلة بنشاط المنشأة.
3. زيادة إسهام الشركة في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة.
4. زيادة انتظام ومسؤولية إدارة المنشآت.
5. ضبط موارد المنشأة ومخاطرها بقدر عالي من الكفاءة.
6. التوسع في الاستثمار القومي.
7. إنجاح عملية خصخصة المنشآت الحكومية.
8. تفادي حدوث أي تصادم في المصالح.

(1) Fatimah, F., Mardani, RM, & Wahono, B. (2019). Pengaruh good corporate governance terhadap nilai perusahaan dengan kinerja keuangan sebagai variabel intervening (Studi Kasus Pada Perusahaan Manufaktur Sektor Barang. Journal Ilmiah Riset Manajemen, Vo 8, No 15, P 51-69.

المبحث الثاني: أهمية الحوكمة لشركات المساهمة

يتضح أن هناك أهمية للحكومة بالنسبة للشركات وأيضاً بالنسبة للمساهمين وتلخص هذه الأهمية إلى (1):

تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين. وتعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين. وتؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل. وتحظي الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم، ولذلك نجد أن المستثمرين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة جيداً، قد يقوموا بالتفكير جيداً قبل بيع أسهمهم في تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها لثقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات مما يجعل تلك الشركات قادرة على الصمود في فترة الأزمات.

وتتزايد أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات، وتكمن أهميتها في (2):

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم، خاصة حائزي أقلية الأسهم.
- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتدعيم تنافسها في أسواق المال العالمية.

(1) علي، عبد الوهاب وشحاتة، شحاتة (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة 2006/2007 الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 23.

(2) اتحاد المصارف العربية (2016)، الحكيم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً. دار الاتحاد، بيروت، ص 43.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

- تحقيق التنمية والاستقرار وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبة ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بأسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في الاقتصادي.
- وعلى الصعيد القانوني يهتم القانونيون بآليات الحاكمية المؤسسية لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة. إذ تضم هذه الأطراف حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح.

خصائص حوكمة الشركات

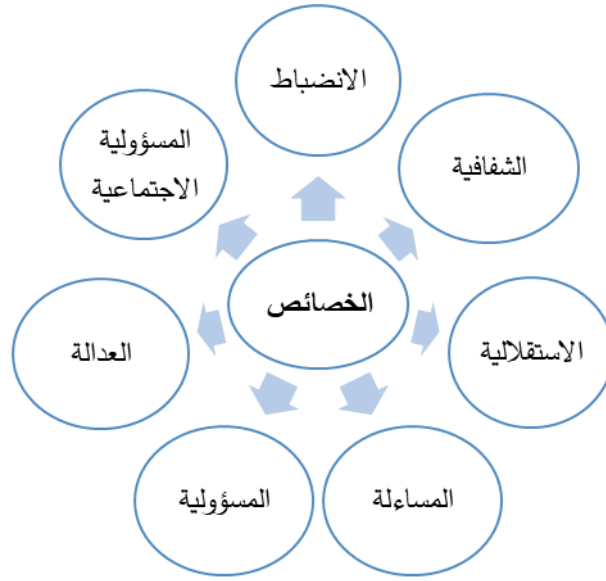
تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة هي⁽¹⁾:

- 1- المسؤولية أمام مختلف الأطراف.
- 2- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- 3- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
- 4- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- 5- حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

هناك سمات يجب أن تختص بها حوكمة المؤسسات ومن أهمها⁽²⁾:

(1) أحمد، إبراهيم سيد (2010)، حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال"، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

(2) Elmagrhi, M. H., Ntim, C. G., Wang, Y., Abdou, H. A., & Zalata, A. M. (2018). Corporate governance disclosure index–executive pay nexus: The moderating effect of governance mechanisms. *European Management Review*, Vo 17, No 1, P 121-152.



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى (Elmagrhi, 2018).

الشكل (1): خصائص حوكمة الشركات

المبحث الثالث: مبادئ الحوكمة

تتكون مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لحوكمة الشركات من ستة مبادئ أساسية هي⁽¹⁾:

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة

ويعمل هذا المبدأ على هيكّل حوكمة الشركات وعلى رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون. إذ يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة حقوق المساهمين الأساسية التي تتضمن المبادئ الآتية:

1. الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.
2. نقل وتحويل ملكية الأسهم.
3. الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
4. المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

(1) OECD, (2004), principle of Corporate governance: organization for economic co-operation and development. pp 17 - 24 www.oecd.org/dev/pubication/tpla.htm.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

5. المشاركة في انتخاب مجلس الإدارة.

6. المشاركة في أرباح الشركة.

ثانياً: حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة ومن بينها:

• التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.

• أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى بيع الشركة.

ثالثاً: حق المساهمين في المشاركة بفاعلية التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية وهي:

• الحصول على معلومات كافية في الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة فضلاً عن المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب عن الموضوعات التي سيتخذ بشأنها القرارات في الاجتماع.

• إتاحة الفرصة لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.

• المشاركة الفاعلة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بالحوكمة المؤسسية مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وينبغي أن تخضع مكونات نظام الحوافز الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين لموافقة المساهمين.

• حق المساهمين بالتصويت بالحضور شخصياً أو بالإنابة مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت بالحضور الشخصي أو الإنابة.

رابعاً: وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

خامساً: الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات ومنها ما يلي:

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

• القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الاستحواذ والصفقات غير العادية إذا ينبغي أن تكون عملية الاندماج وبيع موجودات الشركة مثلاً واضحة ومعلنة وأسعارها تتصف بالشفافية والشروط العادلة بحيث يتسنى للمستثمرين فيهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم بحسب فئاتهم المختلفة.

• عدم استخدام وسائل مضادة لعمليات الاستحواذ بغرض حماية الإدارة من المساءلة.

سادساً: ينبغي أن يأخذ المساهمون بما في ذلك المستثمر المؤسسي في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت التي تركز على:

• على المستثمر المؤسسي الذي يعمل في المجالات المالية والائتمانية أن يفصح عن جميع السياسات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والتصويب فيما يخص استثماراته.

• على المؤسس الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن أسلوبه في التعامل مع تضار المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسية للملكية الخاصة باستثماراته.

سابعاً: أن تتوافر لجميع المساهمين، بما في ذلك المؤسسون، الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

تتضمن قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الآتي:

• توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.

• أن تخضع التغييرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.

• أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

- أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت.
- منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين.
- على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصلحة

ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح كما هي محدد في القانون ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة توفير الاستمرارية للشركات السليمة ويتضمن ما يلي⁽¹⁾:

أن يحدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- يسمح إطار المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدوها تحسين مستويات الأداء.
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.
- السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.
- أن يزود إطار القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية بهيكل فاعل كفاء للحماية من الإضرار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.

(1) عبد العال، حماد، طارق، (2005)، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يشدد هذا المبدأ على القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة متضمناً الآتي:

- ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات الآتية والنتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة، وأهداف الشركة، وملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.
- ينبغي أن تعد المعلومات المفصحة عنها استناداً إلى معايير المحاسبة عالية الجودة وتشمل المعلومات المالية وغير المالية.

تعد من المبادئ التي يجب مراعاتها أثناء تطبيق حوكمة الشركات، وخاصة أثناء استعراض القرارات والأنشطة التي تم تنفيذها، وتعني الوضوح لما يجري ويدور داخل الشركات، مع سهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدام هذه المعلومات وتطبيقها من قبل العاملين في الشركات، وتركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات، إضافة إلى التزامها بالتوقيت المناسب وبالذقة في عملية الإفصاح عن جميع المعلومات الهامة من خلال نشر وتوضيح الإيرادات والمصروفات⁽¹⁾.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة المؤسسية على إستراتيجية الشركة والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين من حيث: أن يعمل مجلس الإدارة بإخلاص على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين، على مجلس الإدارة إن كانت قراراته تؤثر على مجموعة من المساهمين أن يعمل على تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، وأن يتتبع معايير عالية للأخلاق ويضع في اعتباره مصالح الأطراف ذوي العلاقة⁽²⁾.

(1) السوادي، علي (2015). الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

(2) العمشاي، خليل، عطا الله، وعبد الفتاح، محمد عبد الفتاح، (2008)، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

أبعاد حوكمة الشركات

أن تشعب موضوع الحوكمة واختلاف الميادين التي ترتبط بهذا المفهوم فلا بد من معرفة الأبعاد التي يمكن أن يأخذها وهي كما يلي:

البعد السياسي:

إن هذا البعد مهم جداً، حيث يقوم البعد السياسي بتعزيز مفهوم الحوكمة العامة التي تقوم على السياسات والإجراءات التي يقوم عليها المجتمع، ويعطي التمثيل الحقيقي للدولة بم فيها المجتمع الذي يركز على تعزيز مبدأ المشاركة، والمساءلة والشفافية وغيرها من مبادئ الحوكمة⁽¹⁾

البعد الاقتصادي:

يقوم البعد الاقتصادي على مفهوم إدارة الاقتصاد الكلي للدولة، حيث تقوم منظمات مثل (OCDE) والمنظمات الدولية بالاهتمام بالتنمية الاقتصادية للدول وحجم الاستثمار بذلك البلد والفساد الذي ينتج عنه ضعف البنية التحتية للدولة، وانخفاض الاستثمارات والذي يعمل على انهيار التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

البعد الإداري:

أن جوهر الحوكمة الجيدة يقوم على العملية الإدارية المتوازنة بين كافة الأطراف المتعاملين مع المنظمة أو داخلها، حيث يعرفها فون بأنها: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة. ويعتبر هذا البعد من أهم الأبعاد والذي يوضح مسؤوليات الإدارة التي ترتبط مع الأطراف الأخرى، وطريقة التعامل معهم بكفاءة وفاعلية، والحد من تضارب المصالح⁽³⁾.

البعد الاجتماعي:

يوضح البعد الاجتماعي مبدأ المشاركة بين كافة الأطراف وبما أن هناك مصالح مختلفة بين كافة الأطراف والتي يعبر عنها في مبادئ الحوكمة كالمساءلة والإفصاح والشفافية، حيث يقوم على العمل

(1) شريف، أنور (2008). دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد. العراق. ص ص 54 - 55
(2) العبد، جورج (2004). عوامل وأثار النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. ط 1. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. ص 224
(3) فون، جين شيك (2006). أهمية المعايير المحاسبية الدولية في دفع النمو الإقليمي. مجلة الصلاح الاقتصادي. إصدار CIPE. العدد 6. ص 21.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

الجماعي بين الأطراف المكونة له (المنظمة، الحكومة، المجتمع المدني) من خلال المنظومة السلوكية والإجراءات المتبعة في المنظمة.

البعد المالي:

يرتبط هذا البعد المالي مع النتائج في القوائم المالية للشركات والبنوك، وأبرز ما يوضح أهمية ذلك الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات العالم وما واكبها من تطور في المعايير المالية والإجراءات الرقابية، والقوانين والتشريعات التي تنظم العلاقات بين كافة الأطراف والتي تحث على الشفافية والإفصاح وزيادة تركيز المنظمات الدولية على وضع معايير للحوكمة وقواعد توضحها.

حوكمة الشركات وإدارة الأرباح

قد يكون الدافع وراء ممارسة إدارة الأرباح هو تحقيق ربح معين أو تجنب خسارة أو لتسهيل عملية الحصول على القروض وذلك تحقيقاً لأغراض شخصية، وأياً ما كان الدافع وراء ممارسة إدارة الأرباح فإن ذلك ينعكس بدوره على جودة الربح المعلن بالقوائم المالية⁽¹⁾، ونتيجة لما توفره الحاكمة المؤسسية من رقابة على الأداء داخل الشركات والحد عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، تصبح ثقة المتعاملين في أسواق المال أكبر في الشر والعمل على استقرار تلك الأسواق، كما تلعب دوار مهماً في إنجاح تطبيق برامج الخصخصة وتجنيد الشركات الانزلاق في مشاكل محاسبية تؤدي إلى انهيارات فيها، وتقود إلى انهيارات لاحقة في الأجهزة المصرفية وأسواق المال⁽²⁾.

وتعمل حوكمة الشركات الجيدة على تخفيض المخاطر المتعلقة بإدارة الأرباح والفساد المالي، والإداري التي تواجهها الشركات، وترفع مستويات الأداء للشركات، ويترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، كما تساهم في تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب عليه من زيادة ثقة المستثمرين بها⁽³⁾؛ حيث أن حوكمة

(1) Azzoz, M., Abdel, A.R. and Khamees, B.A. (2016). The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan. Jordan Journal of Business Administration. 12(1)

(2) Winkler, A. (2004). Corporate law or the law of business: stakeholders and corporate governance at the end of history. Law & Contemp. Probs. 67. 109.

(3) سليمان، محمد مصطفى. (2009). حوكمة الشركات وعلاج الفساد المالي والإداري دراسة مقارنة. ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

الشركات الفعالة تحسن من مستوى شفافية المعلومات المالية لدى الشركة، وبذلك فإنها تقلل من تباين المعلومات والتلاعب والانحراف في بيانات وتقارير وقوائم الشركة (1).

أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري

أوضح (2) (Daniri, 2014) الهدف من آليات الحوكمة في أنها تمثل قيمة مضافة لجميع الأطراف ذات العلاقة في الشركة، من خلال تعظيم دور الهيكل التنظيمي المكون للشركة (الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين)، والكيفية التي تقوم بها الشركة بإدارة أعمالها. ومن الممكن أن تكون لتلك الآليات أثر في الإفصاح الاختياري كما يلي:

استقلال أعضاء مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات الحوكمة أهمية، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة، كونه يتولى إدارة أمور الشركة بناء على تفويض الجمعية العامة للمساهمين. فالوظيفة الرئيسية لمجلس الإدارة هي التقليل من التكاليف التي تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة (3)، فالمدراء التنفيذيون (أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين) هم موظفون بالشركة ولهم دور مباشر في إدارتها، أما المدراء غير التنفيذيون لا يشاركون بشكل مباشر بإدارة الشركة ولهم دور رقابي موضوعي مستقل بشأن الكيفية التي يجب أن يتم فيها إدارة الشركة. وفقا لنظرية الوكالة، وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يساعد في تخفيض تضارب المصالح بين المساهمين وإدارة الشركة وذلك بسبب دورهم الرقابي المستقل في الشركة والذي يؤثر في زيادة الموضوعية، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة إلى أقل درجة ممكنة (4). كما يساهم الأعضاء المستقلين بخبرتهم الذي يمتلكونها في حماية مصالح الشركة ضد التصرفات الانتهازية المحتملة والتي سيستفيد منها عدد محدود من المساهمين (5). وتوصل (6) (Gunawan. 2019) إلى أن

(1) Chung, K. H., Elder, J., & Kim, J. C. (2010). Corporate governance and liquidity. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 45(2), 265-291.

(2) Daniri, Mas Achmad. (2014), *Lead By GCG*. Jakarta: Gagas Bisnis Indonesia.

(3) بافقيير، سالم (2009)، دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في ضبط إدارة الأرباح، جمعية إدارة الأعمال العربية- إدارة الأعمال، العدد 125، 42-47.

(4) Soliman, M. (2013). Firm characteristics and the extent of voluntary disclosure: the case of Egypt. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(17), 71-80

(5) Barros, C. P., Boubaker, S., & Hamrouni, A. (2013). Corporate governance and voluntary disclosure in France. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 29(2), 564

(6) Gunawan, A. (2019). The Role Of Corporate Governance Mechanism On Voluntary Disclosure. *Jurnal Akuntansi*, 23(1), 127-142.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

دور مجلس الإدارة سوف يكون فعال فيما يتعلق بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري، إذا كان المجلس مستقل، فالمجلس المستقل أكثر معرفة بما تحتاجه كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة من معلومات إضافية تكفل لهم الاطمئنان على سير نمو الشركة.

حجم مجلس الإدارة:

يقصد بحجم مجلس الإدارة، عدد أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذيين الذين يكونون مجلس إدارة شركة ما⁽¹⁾. حيث تبيننت نتائج الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة كونه عامل حاسم ومهم لفاعلية حوكمة الشركات، حيث أوضح⁽²⁾ (Kolsi, 2017) أن المجالس الكبيرة تقدم منفعة وقيمة كبيرة للشركات من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل، والضغط على الإدارة التنفيذية على الإفصاح عن معلومات إضافية.

بينما توصلت دراسات أخرى كدراسة⁽³⁾ (Fathi, 2013) ودراسة⁽⁴⁾ (Samaha, et. al., 2012) إلى أن المجالس الكبيرة قد تسبب صعوبات ومشاكل في الاتصال والتنسيق بين أعضاء المجلس، ويخفض من قدرة أعضاء المجلس على متابعة سير العملية الإدارية، وبالتالي انخفاض فعالية المجلس، وكذلك من المرجح أن يكونوا أقل تحفيزاً في المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، علاوة على ذلك إلى احتمالية التلاعب في الأرباح، وأن تكون المعلومات الخاصة بالإنتاج لا تتصف بالجودة، وإمكانية أن يتم التلاعب بأعضاء المجلس من قبل الإدارة التنفيذية وهذا قد يؤدي إلى استحكام الإدارة (management entrenchment) والتي تعني حصول الإدارة التنفيذية على مزيد من السلطة ومن ثم يكون لها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات الاستثمارية لتعزيز مصالحهم الخاصة وعدم توفير المعلومات الإضافية التي يطالب بها المساهمين والأطراف الأخرى، لزيادة الثقة لديهم بأن الشركة تسير بالاتجاه الصحيح.

(1) Samaha, K., Dahawy, K., Hussainey, K., & Stapleton, P. (2012). The extent of corporate governance disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt. *Advances in Accounting*, 28(1), 170

(2) Kolsi, M. C. (2017). The determinants of corporate voluntary disclosure policy. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 7(2), 249–265.

(3) Fathi, J. (2013), Corporate governance and the level of financial disclosure by Tunisian firm. *Journal of Business Studies Quarterly*, 4(3), 95-111.

(4) Samaha, K., Dahawy, K., Hussainey, K., & Stapleton, P. (2012). The extent of corporate governance disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt. *Advances in Accounting*, 28(1), 170

1. تركيز الملكية:

يقصد بتركيز الملكية، امتلاك فئة ممثلة بعدد محدود من المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة، حيث يطلق عليها بالملكية المؤثرة داخليا (Insider Systems)، لكون هذه الفئة من المساهمين تقوم بإدارة الشركة التي تسيطر عليها من خلال التمثيل المباشر بمجلس الإدارة⁽¹⁾. وتتميز الشركات ذات الملكية المركزة بعدة مزايا منها: امتلاك القوة والحافز على مراقبة الإدارة، تقليل احتمالات حدوث سوء الإدارة والخداع، الميل إلى القرارات التي تطور أداء الشركة على المدى الطويل دون القرارات المصممة لتنظيم المكاسب على المدى القصير، ولكن قد يعاب عليها: احتمال التواطؤ مع الإدارة لتحقيق مصالح شخصية لهذه الفئة على حساب صغار المستثمرين، عدم تمتع مساهمي الأقلية بحقوقهم القانونية في أغلب الأحيان، وإهدار موارد الشركة وإضعاف قدرتها الإنتاجية⁽²⁾. أما تشتت الملكية فيقصد بها، الحالة التي يوجد بها عدد كبير من المساهمين المالكين لعدد صغير من الأسهم. حيث يطلق عليها الملكية للخارجيين (Outsider Systems) نظراً لعدم اشتراك صغار المساهمين في اتخاذ القرارات أو صنع السياسات الإدارية، بالإضافة إلى انخفاض قدرتهم ومحفزاتهم لرعاية المديرين⁽³⁾. وأشارت العديد من الدراسات مثل دراسة (Fathi, 2013)⁽⁴⁾; إلى أهمية تركيز الملكية لما لها من تأثير واضح في تفعيل دور هيكل الملكية كآلية لحوكمة الشركات وأداء دور رقابي أكثر فعالية مقارنة بتشتت الملكية في يد عدد كبير من المساهمين، فعندما تشتت الملكية تزداد احتمالية تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة في ظل تباين الاهتمامات بين تلك الأطراف، وعند تعيين مدراء يمتلكون عدد قليل من الأسهم في الإدارة التنفيذية يترتب عليه أن يكون تعويضهم الرئيسي من خلال رواتبهم ونتيجة لذلك فإن هؤلاء المدراء لن يكون لهم نفس الحافز لتعظيم قيمة ثروة المساهمين، في حين عندما تتركز الملكية في أيدي قلة من كبار المساهمين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات وما يترتب على ذلك في تمثيلهم المباشر كأعضاء بمجلس الإدارة سوف يتصف عملهم بالسهولة ويكون لديهم الحافز والسلطة لمراقبة عمل وكفاءة الإدارة التنفيذية وذلك لحماية استثماراتهم الأمر الذي ينعكس على تحسين الأداء، إلا أنه قد يؤدي

(1) هلال، أحمد (2012)، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

(2) الخيال، توفيق (2009)، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، 13 (1)، 210-221.

(3) علي، إلهام (2011)، تقييم تأثير الاختلافات في هيكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر.

(4) Fathi, J. (2013), Corporate governance and the level of financial disclosure by Tunisian firm. Journal of Business Studies Quarterly, 4(3), 95-111.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

تركز الملكية إلى زيادة أنشطة تسرب موارد الشركة لمنفعة كبار مساهميها أو ما يسمى بأنشطة Tunneling التي تعد من دوافع إدارة الأرباح. كما يترتب على تركيز الملكية من قبل عدد محدود من المساهمين صلاحية الوصول الكامل لكافة المعلومات المتعلقة بالشركة، وحافز أقل لتزويد كافة الأطراف ذات العلاقة بالإفصاح الاختياري⁽¹⁾.

المبحث الرابع: مفهوم الإفصاح الحوكمي

إن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، ولذلك فإن الشركات المدرجة في السوق المالية مطالبة بوضع سياسات الإفصاح وإجراءاته وأنظمتها الإشرافية مكتوبة ويعرف الإفصاح الحوكمي على أنه: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة⁽²⁾.

حيث يتأثر الإفصاح المحاسبي والشفافية بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية العامة، والإفصاح المحاسبي يختلف في نطاقه وأهدافه في النظم الاشتراكية عنها في النظم الرأسمالية، ويرجع اختلاف الإفصاح إلى اختلاف تطور أسواق رأس المال ونوع الشركات وطبيعة ملكية الأسهم، ويتوقف الإفصاح المحاسبي على طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في العالم، حيث أن مفهوم الإفصاح أوسع وأشمل يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لأسواق المال⁽³⁾.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي

(1) Chau, G. & Gray, S.J. (2010), Family ownership, board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 19(2), 93-109

(2) كهينة، رشام، وسعاد، شدرى، (2016)، انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة اكلي محند أو لحاج- البويرة - الجزائر.

(3) كهينة، رشام، وسعاد، شدرى، (2016)، انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، مرجع سابق.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري⁽¹⁾. كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة⁽²⁾.

مكونات الإفصاح الحوكمي

يجب على الشركة أن تفصح طواعية عن تقييم متوازن لوضعها وتطلعاتها وفي الوقت الملائم تفصح عن كافة المعلومات التي قد تؤثر على قرارات المساهمين وأصحاب المصالح، إضافة إلى ما يتطلبه القانون، على الشركة أن تفصح على الأقل عما يلي⁽³⁾:

1. بيان يوضح التزام أو عدم التزام الشركة بحوكمة الشركات وفقاً لهذا الدليل.

2. تعاملات الأطراف ذات العلاقة التي لها تأثير جوهري.

3. تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

4. سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة.

ميثاق حوكمة الشركات

على الشركة أن تضع ميثاقاً لحوكمة الشركات توضح فيه أهم جوانب سياسة الحوكمة في الشركة وتؤكد على أنها ملتزمة بالمبادئ الواردة في هذا الدليل. وعلى الشركة أن تحدّث ميثاق الحوكمة لديها كلما دعت الحاجة لذلك بحيث يعكس ممارسات الحوكمة في الشركة في أي وقت وذلك لضمان الإفصاح

(1) كهينة، رشام، وسعاد، شدرى، (2016)، انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة اكلي محند أو لحاج- البويرة -الجزائر.

(2) السعدني، مصطفى (2007): مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(3) حميدات، محمد، العيسى، محمد، وأبو ريشة، خالد، (2015)، دور مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر العلمي الأول لكلية عمان للعلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2015/3/29-27.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

عن المعلومات في وقت مناسب، ويمكن نشر هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني للشركة بحيث يسهل الاطلاع عليها⁽¹⁾.

أهمية إتباع القواعد السليمة لإفصاح الحوكمي

إن تباع القواعد السليمة للإفصاح الحوكمي له أهمية تظهر في⁽²⁾:

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم، خاصة حائزي أقلية الأسهم.
- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتدعيم تنافسها في أسواق المال العالمية.
- تحقيق التنمية والاستقرار وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبة ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بأسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في الاقتصادي.
- وعلى الصعيد القانوني يهتم القانونيون بآليات الحاكمية المؤسسية لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة. إذ تضم هذه الأطراف حملة الأسهم ومجلس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وأصحاب المصالح.

المبحث الخامس: وسائل الإفصاح الحوكمي

يتعين على الشركات أن تولي اهتماما كبيرا للوسائل التي يتم من خلالها الإفصاح الحوكمي عن المعلومات بصورة تتسم بالشفافية. بناءً على المعلومات التي تقرر الشركة الإفصاح عنها، فإنه يجب على مجلس الإدارة أن يحدد أكثر الطرق ملائمة وفاعلية للإفصاح وذلك ضماناً للشفافية، ويجب على مجلس الإدارة أن يأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الوقت والسرية وأي متغيرات أخرى ذات علاقة بهذه المعلومات للتأكد من وسيلة الإفصاح اللازمة. كما يجب استخدام شبكة الإنترنت وكافة الوسائل

(1) Armstrong, Christopher, Karthik Balakrishnan, and Daniel Cohen, (2012), corporate governance and the information environment: evidence from state antitakeover laws." Journal of Accounting and Economics 53, p.p 185-204.

(2) علي، عبد الوهاب وشحاتة، شحاتة، (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة 2006/2007 الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص23.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

التكنولوجية المتوفرة قدر الإمكان في عملية الإفصاح وذلك لتحقيق إفصاح كامل وسريع عن المعلومات في الوقت المناسب. ومن أهم وسائل الإفصاح⁽¹⁾:

- تسليم التقارير نصف السنوية باليد لأصحاب المصالح ذات العلاقة.
- نشر النتائج الربع سنوية في الصحف.
- نشرات شهرية متاحة عبر الموقع الإلكتروني.

الشفافية المحاسبية

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية⁽²⁾.

والشفافية لا تعد موضوعاً جديداً أو دخيلاً على نظم الحوكمة بالشركات فهي الآن وكما كانت في الماضي، تحتل مكانها الرفيع على أجندة كل شركة ومنظمة لكن الفارق يكمن في حجم الاهتمام الموجه لهذه القضية من الجمهور والعامّة نتيجة الأزمات التي اجتاحت بعض الدول ونشوء هذا المفهوم الجديد لها⁽³⁾.

(1) درويش لبد الناصر محمد سيد، (2003)، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، دراسة تحليلية ميدانية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة فرع بني سويف جامعة القاهرة، العدد الثاني.
(2) لطفي، أمين السيد احمد، (2009)، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
(3) أمين، عبير بيومي محمود محمد، (2011)، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات:

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق ما يلي⁽¹⁾:

1- الصحة والسلامة المالية.

2- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.

3- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة.

4- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المنشأة.

وتحرص معظم المنشآت على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع التزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة. كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات⁽²⁾.

وتعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة⁽³⁾.

(1) عبد الملك، احمد رجب، (2009)، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 10، جامعة حلوان.

(2) مهدي، نضال عزيز، (2011)، تطوير بنية الحكومة في العراقية لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

(3) حسين، بن الطاهر، محمد، بوطلاعة، (2012)، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خبصر، بسكرة.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

حوكمة الشركات وقدرتها على تحقيق الإفصاح الشفافية

إن وظيفة الإفصاح المحاسبي من بين الوظائف الرئيسية والمهمة للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة، والضرورية التي يحتاجها المستفيدون من القوائم والتقارير المالية. وترتبط المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي بأنظمة الشركات وقوانينها. من ناحية ثانية، يلقي الإفصاح المحاسبي اهتماماً كبيراً من قبل الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية على المستويين العالمي والمحلي. لا زال الباحثون في مجال النظريات المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة الإفصاح المحاسبي وعدالته واكتماله وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة داخل الشركات⁽¹⁾.

أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من تواجد المعلومات المالية وغير المالية (بيان الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لجميع المتعاملين في السوق في وقت واحد، ومحدد بحيث يستفيد منها المتعامل، وبشكل يساهم على اتخاذ قرارات الاستثمار، ويشمل كذلك الإفصاح بصورة عامة عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية، وأداء الشركة، وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو الإقليمية المطبقة⁽²⁾.

يؤدي اعتماد الشركات على الحوكمة في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات إلى زيادة قدرة السوق على ضبط حركة التعامل، وتتوقف قدرة السوق في ذلك على قدرة الحوكمة في تحقيق الشفافية في تقارير الأعمال المنشورة، وللتعرف على كيفية تحقيق الشفافية لا بد من إتباع الآليات التالية⁽³⁾:

الاهتمام بالمعلومات غير المالية

ينتج عن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق

- (1) أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- (2) قدوري، مبارك، (2012)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- (3) عبد الملك، احمد رجب، (2009)، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 10، جامعة حلوان.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

المال الكفاء. وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

• التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجمهور المستثمرين، ولكن تحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم – نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، ولكي يمكن الوصول للسعر العادل للسهم ولا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي⁽¹⁾.

• تدعيم الإفصاح الإلكتروني.

أن الإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار ولقد أثبتت الدراسات من خلال الدراسة الميدانية أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها⁽²⁾:

– توفير معلومات في الوقت المناسب.

– تحقيق التغذية العكسية.

– تحقيق إمكانية التحديث الفوري.

– تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

– سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

(1) صبيحي، حسني عبد الجليل، (2002)، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد1، ص ص 4، جامعة حلون.

(2) عبد الملك، أحمد رجب، (2006)، دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الإنترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، ص ص 85، جامعة عين الشمس، مصر.

المبحث السادس: مزايا الإفصاح الاختياري وفق حوكمة الشركات ونظرية الوكالة وكفاءة الأسواق

ذكر خليل⁽¹⁾ (2005) أن دور الإفصاح في تحسين حوكمة الشركات متمثلاً في نوعية العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى يظهر دور الإفصاح في نشيط سوق الأوراق المالية، وتقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها، وتعظيم الأرباح، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة يؤدي كل ذلك إلى تعظيم دور الحوكمة في الشركات المساهمة.

يتبين أن للإفصاح الاختياري دوراً مهماً في رفع كفاءة الأسواق المالية، إذ إنه في ظل سوق كفؤ فإن الأسهم تكون مسعرة حسب قيمتها العادلة (Fair Value) وهي القيمة التي تعكس تماماً قيمة الأسهم الحقيقية (Intrinsic Value) التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في تلك الأسهم من مخاطر وبعبارة أخرى تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن الاستثمار بهذه الأسهم والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاستثمار تساوي تماماً القيمة السوقية للسهم يوم شرائه. يتطلب حدوث ذلك: وجود منافسة تامة بين مختلف المتعاملين في السوق، وتوافر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداولة في البورصة، والإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد⁽²⁾

بين كل من (مطر والسويطي، 2012)⁽³⁾ أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يرتكز على:

- (1) خليل، محمد أحمد (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد (1)، جامعة نبيها، مصر.
- (2) مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة، (2010)، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد (07)، ص ص 181، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- (3) مطر، محمد، والسويطي، موسى، (2012)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، ص ص 34، عمان، الأردن.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كالملاك الحاليون، والموظفون، والدائنون، وتتمثل أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية في حقيقة مفادها أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة، كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها، سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض. كما لا بد من إعداد التقارير المالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لديها.

2. تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، ولا بد من تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه، وبيان مدى ملاءمتها لمستخدم بديل.

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

وتتمثل فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواه في القوائم المالية التقليدية الأساسية، وهي: الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءا من هذه القوائم.

4. تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يمكن استخدام الأساليب والأدوات التالية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

أ. التوضيح بين قوسين.

ب. الملاحظات.

ج. بنود مقابلة أو متصلة.

د. الجداول المرفقة.

5. توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:

يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعداد وعرض وتقديم البيانات المالية لمستخدمي تلك المعلومات.

المبحث السابع: العلاقة بين الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات

يهدف إعداد القوائم المالية إلى توفير معلومات كافية عن النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية بحيث تساعد على اتخاذ القرارات الملائمة من جانب أصحاب المصالح والتي تربطهم علاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية. وتأخذ القوائم المالية أشكال عدة منها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي. ويتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدي واسع من المستخدمين⁽¹⁾.

ولقد كان لتبني معايير المحاسبة المتعارف عليها دولياً (IAS) إجراءً ضرورياً لتسهيل الشفافية والتفسير المناسب للقوائم المالية وفي عام 1969 تم إدراج إطار لإعداد وعرض القوائم المالية كمعيار ضمن معايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق ما يلي⁽²⁾:

- شرح المفاهيم التي يقوم عليها إعداد وعرض القوائم المالية على المستخدمين.
- توجيه المسؤولية عند وضع معايير المحاسبة.
- مساعدة المعدين والمدققين والمستخدمين على تفسير معايير المحاسبة الدولية والتعامل مع القضايا التي لا تشملها المعايير

ووفقاً للمعايير الدولية، يتم في العادة إعداد القوائم المالية انطلاقاً من افتراض مؤداه أن كيان الوحدة الاقتصادية سيتواصل ويستمر وان الأحداث ستسجل على أساس مبدأ الاستحقاق، ويرى البعض أن كمية المعلومات والطريقة التي يتم الإفصاح بها لا تعتبر العامل الوحيد المستخدم في تحديد مستوى الإفصاح والشفافية المطلوبة بل لا بد من تحديد حجم المعلومات والبيانات المطلوبة للأشخاص لمساعدتهم

(1) عبد العال، حماد، طارق، (2005)، حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(2) لطفي، أمين السيد احمد، (2009)، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص ص 282، الإسكندرية، مصر.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

على اتخاذ القرارات حيث انه من غير المستحب إظهار وعرض معلومات أكثر من المطلوب حيث أظهرت بعض الدراسات بعض الاعتراضات في النقاط التالية⁽¹⁾:

1. أن الإفصاح عن معلومات زائدة سوف يساعد المنافسين على العمل ضد الوحدة الاقتصادية المفصح عنها. ولكن أمكن الرد على هذا الاعتراض بأن المنافسين عادة ما يحصلون على ما يريدون من المعلومات من مصادر أخرى متعددة.

2. يساعد الإفصاح الكامل عن المعلومات بالقوائم المالية الختامية على تدعيم موقف النقابات والاتحادات عند إجراء المفاوضات بشأن تعديل أجور العمال، وذلك لحصولهم على معلومات كاملة وإضافية عن نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.

3. تؤدي الإفصاح والشفافية الكامل عن المعلومات إلى تضليل ذوي الاهتمام من المستثمرين بدلا من مساعدتهم في اتخاذ القرارات الملائمة، ويرجع ذلك إلى عدم إلمام غالبية المستثمرين بالسياسات المحاسبية والإجراءات المتعلقة بها القواعد التي تستند إليها، ولقد أمكن الرد على هذا الاعتراض أيضا لأن العديد من المحللين الماليين ومسؤولي الاستثمار لديهم التأهيل العلمي المناسب في مجال المحاسبة والفرو المرتبطة بها، وان باقي المستثمرين سيكون لديهم الفرصة للتعلم من خلال دراسة القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

4. يؤدي توفير مصادر أخرى للمعلومات المالية إلى الحصول على نفس القدر من المعلومات بتكلفة أقل عما إذا تم الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية الختامية.

وتبرز علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات باعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية. حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها. كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات، حيث تتوقف القرارات على جودة المعلومات

(1) عابد، محمد نواف حمدان، (2006)، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، دراسة تطبيقية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص 57، القاهرة.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

الموجودة في تلك القوائم المالية. أما عن علاقة التقرير المالي والحوكمة فتتجسد في تحليل أو تأصيل جذور كل منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح، ويعد الإفصاح أيضاً واحداً من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح، وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة⁽¹⁾.

هذا ويعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الإفصاح الحوكمي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي، وفي خفض مستوي شفافية ونزاهة السوق.

وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحدد المهنة. وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدي المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها⁽²⁾.

(1) عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2008)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، دراسة اختيارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد (1)، المجلد 30، ص 429، مصر.

(2) حنان، رضوان (2003): بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المبحث الثامن: الأداء المالي

التمهيد

يعتبر الأداء المالي مقوم من مقومات تقييم وقياس أداء المنشآت وتوضيح كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، يختلف الأداء المالي من منشأة إلى أخرى وفقاً لأعمال وحجم المنشأة، والجهات المستفيدة منه، بحيث يتجه اهتمامات المستثمرين إلى الربح، والموردين إلى السيولة، وبهذا ازدادت أهمية الأداء المالي يوماً تلو الآخر.

تعتبر نتائج الأداء المالي مقياس للوصول إلى الأهداف التي تمضي المنشأة لتحقيقها، سعياً لتحقيق مستوى عالي من الأرباح مقابل مستوى تكاليف منخفض مقارنة بشكل نسبي مع مستويات المنشآت الأخرى⁽¹⁾.

ويحظى الأداء المالي وتقييمه باهتمام كبير من قبل المنشآت وذلك للتوصل إلى مدى الكفاءة المالية التي تتمتع بها المنشأة بمختلف أقسامها على شكل خاص ولأداء المنشأة كامل بشكل عام، وقياس مدى التطورات أو التراجع الحادث للأداء، بحيث يقوم الأداء المالي على توفير معلومات تشكل الركيزة الأساسية للتخطيط المستقبلي اعتماداً على أن مؤشرات الأداء المالي تعطي انطباع عن كفاءة المنشأة وتوضح حاجات المنشأة المستقبلية⁽²⁾.

2-2-2 مفهوم الأداء المالي

اختلفت مفاهيم الأداء المالي من قبل الباحثين، بداية يرى الصمادي (2019)⁽³⁾ الأداء المالي بأنه "طريقة تدعم المنشأة على إدراك مدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف المعدة مسبقاً من الجوانب المالية، بواسطة مؤشرات مالية تسهم في التعرف على الوضع المالي الخاص بالمنشأة." وفسرت عريضة (2017)⁽⁴⁾ "على أنه فعالية المنشأة باستخدام الموارد المتوفرة، وإمكانيتها على تحقيق الربح

(1) مسعودي، سناء. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

(2) الزعبي، علي غازي علي. (2018). أثر محاسبة المسؤولية على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

(3) الصمادي، محمد إبراهيم. (2019). أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، الأردن.

(4) عريضة، أماني إبراهيم إسماعيل. (2017). أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

من الاستثمارات ورفع الإيرادات وخفض التكاليف للقدرة على سداد الالتزامات". وقدّم Zainudin, et al., (2017)⁽¹⁾ مفهوم على أنها "أداة تعتمد بشكل مباشر بموجبها على المردود المالي للمنشأة وعلى السياسات المتبعة من قبل المساهمين وإسهام معدل نمو المنشأة في إنجاح الإجراءات المالية وتحقيق ربح فائض بدلاً من تغطية المصاريف العامة".

كما اعتبرا Olayinka, et al., (2017)⁽²⁾ الأداء المالي "عبارة عن وسيلة تحفيزية للتوصل إلى القرارات الاستثمارية، فهي تقوم على جذب أصحاب المصالح والمساهمين إلى المنشأة، كما تشير معاييرها المالية وأسهمها على قوة تقدمها على غيرها من المنشآت، واعتبارها أداة لإدراك الصعوبات والثغرات والمعوقات النقدية أو ارتفاع الالتزامات أو مشاكل ربحية وعُسر مالي التي قد تواجهها المنشآت وتهيئها لمعالجة هذه المشاكل".

عرفها Kusumawati et al. (2020)⁽³⁾ بأنه "تحليل يتم القيام به لمعرفة مدى قيام الشركة بتنفيذ الأنشطة المالية باستخدام قواعد التنفيذ المالي بشكل صحيح". وتوصلت الباحثة إلى تقديم مفهوم للأداء المالي على أنه "أداة قياس تستخدم للتعرف على المستوى المالي للمنشأة من قوة أو ضعف، وتحديد مدى قدرة أعمالها على الاستمرارية والمنافسة في الأسواق، كما تستهدف إلى تحقيق الأهداف المالية والاستمرارية بأقل تكاليف ممكنة".

أهمية الأداء المالي

تصب أهمية الأداء المالي على أنه يهدف إلى تقييم أداء المنشآت، من عدة جوانب بطرق ووسائل تخدم بها أصحاب المصالح المالية مستخدمي البيانات في المنشأة، وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف للمنشأة، ولإرشاد مستخدمي البيانات ومؤشرات الأداء المالي للقرارات الصائبة. تعود أهمية الأداء المالي إلى العديد من الأسباب أهمها⁽⁴⁾:

(1) Zainudin, Z., Ibrahim, I., Said, R., Hussain, H. (2017). Debt and Financial Performance of Reits in Malaysia: A Moderating Effect of Financial Flexibility, Journal Pengurusan, Vo 50, P 115-130.

(2) Olayinka, E., Emoarehi, E., Jonah, A., & Ame, J. (2017). Enterprise risk management and financial performance: Evidence from emerging market. International Journal of Management, Accounting and Economics, 4(9), 937-952.

(3) Kusumawati, Retno Ryani, Sulistiana, Indra, Saputri, Bella. (2020). The Effect of Good Corporate Governance on Financial Performance and Corporate Value in ERA 4.0 and Society 5.0, International Seminar on Accounting Society, Vo 2, No 1, P 157-163.

(4) المطيري، مشعل. (2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

1- طريقة عملية تدعم المساهمين على التوصل للقرارات الاستثمارية بقدر معين من رأس المال في مشروع معين، يتلاءم مع إمكانياتهم في كنف معين من المخاطر.

2- أسلوب عملي يجذب الدائنين لمنح طرق التمويل الملائمة بالشروط المناسبة لمعايير اقتصادية موضوعية ومالية بعيدة قدر الممكن عن الاجتهادات الشخصية العشوائية، وبطرق لتقييم المشاريع المقترحة.

3- اختيار أفضل فرصة استثمارية متوفرة، بما يتناسب مع الربحية وإمكانية هذه الفرصة على تحقيق الأهداف للمستثمر.

وأضافت الخضر (2020)⁽¹⁾ بأنه وسيلة مهمة للتوصل إلى نقاط قوة وضعف المنشأة، ومدى إمكانياتها على الاستمرار في ممارسة أعمالها وقدرتها على المنافسة في السوق، كما تتبع أهمية الأداء المالي في مقارنة أداء المنشأة من الجانب المالي في فتراتها الحالية مع الفترات السابقة، أو مقارنة أوضاعها مع المنافسين لها في ذات القطاع بفترات معينه، وتمكين المنشأة من استغلال الموارد بشكل مثالي بصورة تحقق أعلى قدر من الربح بأقل التكاليف. واعتبرا Ngulumbu & Aduda (2017)⁽²⁾ أن أهمية الأداء المالي تكمن في إمكانية الكشف عن العثرات والانحرافات التي تسببت للمنشأة بمواجهتها للمشاكل.

ومن وجهة نظر الباحثة فإنها ترى أن الأداء المالي عملية ذات أهمية واسعة لتوجيه أعمال المنشأة بشكل أفضل بأساليب وطرق موضوعية، وإحاطتها علميا بالظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها، كما يساهم الأداء المالي في التحقق من نجاح الخطط المتبعة من قبل الإدارة لتحسين أوضاع المنشأة المالية ونجاحها في معالجة المشاكل التي قد كانت توجهها سابقا.

(1) الخضر، أنفال مُحَرَّم عبد الكريم.(2020). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في ظل المخاطر المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن.

(2) Ngulumbu, O., & Aduda, J. (2017). Relationship between board composition and financial performance of companies listed at the Nairobi Securities Exchange. American Journal of Finance, Vo 1, No2, p 72-90.

معايير الأداء المالي

يستند تقييم الأداء على عدة معايير يمكن إتباعها للمقارنة وقياس مستوى الأداء المالي المحقق والتي تتضمن ما يلي⁽¹⁾:

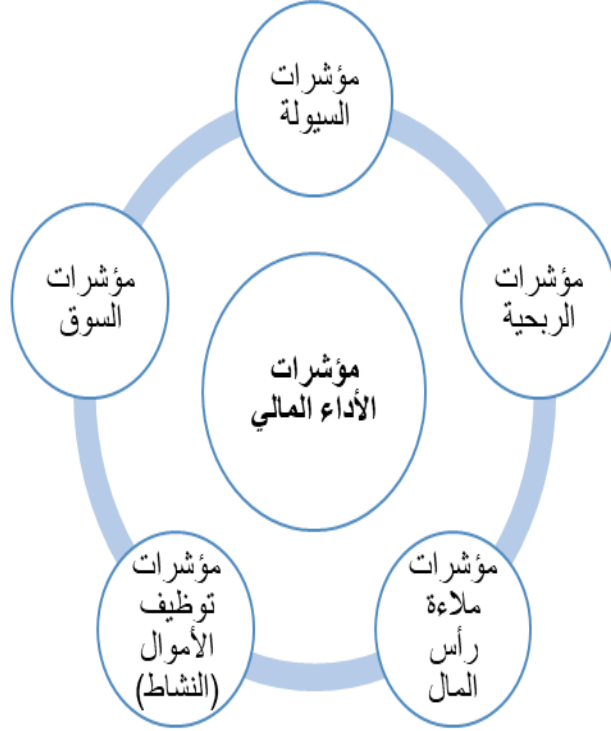
- **المعايير التاريخية:** تقوم على النظر إلى الاختلاف بين المؤشرات المالية في الفترة الحالية ومؤشرات المنشأة التاريخية بهدف قيام الإدارة العليا بتقييم الأداء رفع كفاءتها في الإدارة المالية.
- **المعايير الصناعية:** تقوم هذه المعايير على قياس اختلاف نتائج مؤشرات المنشأة المالية بنتائج المنشآت الأخرى من ذات القطاع.
- **المعايير المستهدفة:** هي عبارة عن معايير قائمة على مقارنة النسب المستهدفة مع النسب المحققة لبيان هيئة الانحراف بين الأداء المخطط له والأداء الفعلي وصولاً إلى إجراءات الإصلاح اللازمة.
- **المعايير المطلقة:** وهو معيار معين بصورة ثابتة على هيئة رقم أو نسب مطلقة تُقارن بها نتائج النسب المالية للمنشأة.

مؤشرات الأداء المالي

يمكن للمستثمرين استخدام بعض المؤشرات المالية التي تساعدهم في معرفة أداء المنشآت ما بين الماضي والحاضر بيسر وسهولة، كما تساعد في التوصل إلى النتائج المتوقعة مستقبلاً، بحيث تقوم هذه المؤشرات بتقديم معلومات إلى مختلف الأطراف بواسطة مقارنة الأرقام، أو من خلال النسب المئوية أو عن طريق الرسم البياني لفهم التغيرات التي طرأت والتوصل إلى نتائج بسهولة أكثر من التمعن بالأرقام، وهناك عدة مؤشرات مالية ومعايير لفهم المعلومات المالية والتي يمكن تصنيفها تحت مجموعة من العناوين ومنها ما يرتبط بالسيولة والربحية والنشاط وغيرها، ويتضمن كل مؤشر عدة نسب مالية تعمل جميعها على توعية جميع الأطراف التي تستخدم المعلومات والبيانات المالية.

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الركائز والأسس التي تستند إليها عملية تقييم الأداء في المنشآت فنجاح هذه العمليات يتركز بصورة كبيرة على ملائمة ودقة هذه المؤشرات، وقدرتها على قياس الأداء بصفة سليمة، ومن أهم هذه المؤشرات⁽¹⁾:

(1) Laitinen, Erkki. (2018). financial reporting: long term change of financial ratios, American journal of industrial and business management, Vo 8, No 1, P 1893-1927



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى (القضاة، 2019).

الشكل (2): مؤشرات الأداء المالي

(1) القضاة، محمد زكريا احمد. (2019). اثر الأداء المالي على أسعار أسهم المصارف الإسلامية الأردنية "للفترة من 2010 إلى 2018"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

أولاً: مؤشرات السيولة:

يشير هذا النوع من المؤشرات إلى مدى كفاءة وقدرة المنشآت على الوفاء وسداد التزاماتها المالية في الوقت المطلوب والمناسب وبطرق فعالة، ومن أهم نسب قياس مؤشر السيولة⁽¹⁾:

الجدول (1)

مؤشرات السيولة

نسب مؤشرات السيولة			
النسب المالية	نسبة النقدية	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة
قانون الاشتقاق	الأصول النقدية وشبه النقدية ÷ المطلوبات المتداولة	الأصول المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة	الأصول المتداولة باستثناء المخزون ÷ المطلوبات المتداولة

من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (حسين، 2020)

ثانياً: مؤشرات الربحية:

تعتبر من الأدوات المهمة المستخدمة على مدى واسع من أجل تقييم الأداء المالي للمنشآت، وهي تقوم على قياس القدرة في تحقيق صافي العائد والمردود النهائي على الأموال المستثمرة، ولهذه المؤشرات أهمية لا تقتصر على الإدارة فقط وإنما على المنشآت أيضاً بشكلٍ عام فهي بنتائج هذه المؤشرات قد تجذب المستثمرين والعملاء وأصحاب المصالح والمقرضين، يندرج من هذه المؤشرات عدة نسب من أهمها⁽²⁾:

(1) حسين، احمد عباس. (2020). تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، مجلد 19، عدد 39، ص 161-176.
(2) بولحية، الطيب، بوجميلة، وعمر. (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مجلد 2016 العدد 14، ص 1-28.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

الجدول (2)

مؤشرات الربحية

نسب مؤشرات الربحية					
هامش صافي الربح	هامش الربح التشغيلي	هامش مجمل الربح	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	النسب المالية
صافي الدخل ÷ المبيعات	الربح التشغيلي ÷ المبيعات	مجمل الربح ÷ المبيعات	صافي الدخل ÷ مجموع حقوق المساهمين	صافي الدخل ÷ مجموع الأصول	قانون الاشتقاق

من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (بولحية، بوجميلة، 2016)

ثالثاً: مؤشر ملاءة رأس المال:

تظهر مؤشرات الملاءة قدرة المنشأة على سداد الالتزامات على المدى الطويل مثل رأس المال والفوائد، وتحديد المصادر التي اعتمدت عليها في تمويل الأصول، كما أنها تحتوي على نسب تخص الرافعة المالية والتي تبين العلاقة بين حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل التي استخدمت لتمويل أصول المنشأة، عند ازدياد مقدار الالتزام المستخدم للتمويل على حقوق الملكية ترتفع الرافعة المالية والعكس صحيح⁽¹⁾. يوضح الجدول التالي أهم النسب المالية في مؤشرات ملاءة رأس المال:

(1) الخضر، أنفال مُحَرَّم عبد الكريم (2020). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في ظل المخاطر المالية، جامعة آل البيت، الأردن.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

الجدول (3)

مؤشرات ملاءة رأس المال

نسب مؤشرات ملاءة رأس المال					
النسب المالية	نسبة المديونية	نسبة تغطية الفوائد	نسبة الالتزامات طويلة الأجل	مضاعف حقوق الملكية	نسبة الملكية
قانون الاشتقاق	إجمالي الالتزامات ÷ مجموع الأصول	الربح التشغيلي ÷ الفوائد المدفوعة	الالتزامات طويلة الأجل ÷ الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية	إجمالي الأصول ÷ إجمالي حقوق الملكية	إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول

من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (الخضر، 2020)

رابعاً: مؤشرات توظيف الأموال "النشاط":

تهدف هذه المؤشرات لتوضيح الحكم على كفاءة المنشأة في فعالية توظيف الأموال المتوفرة في مجالات الاستثمار والعائد من هذه الاستثمارات، مدى نجاحها في إدارة المطلوبات ومن أهم النسب التابعة لهذه المؤشرات ما يلي⁽¹⁾:

(1) القضاة، محمد زكريا احمد. (2019). اثر الأداء المالي على أسعار أسهم المصارف الإسلامية الأردنية "للفترة من 2010 إلى 2018"، مرجع سابق.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

الجدول (4)

مؤشرات النشاط

نسب مؤشرات النشاط	
القانون	النسبة المالية
صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول
صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
صافي المبيعات ÷ الذمم المدينة	معدل دوران الذمم المدينة
365*أيام السنة* ÷ معدل دوران الذمم المدينة	متوسط فترات التحصيل
365*أيام السنة* ÷ معدل دوران الذمم الدائنة	متوسط فترات الائتمان
تكلفة البضاعة المباعة ÷ الذمم الدائنة	معدل دوران الذمم الدائنة
المبيعات ÷ صافي رأس المال العامل	معدل دوران صافي رأس المال العامل
تكلفة البضاعة المباعة ÷ المخزون	معدل دوران المخزون
عدد الأيام في السنة ÷ معدل دوران المخزون	متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون

من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (القضاه، 2019)

خامساً: مؤشرات السوق:

يستهدف هذا المؤشر تقييم المنشآت والتطلع إلى توجهات الأسعار السوقية لأسهم المنشآت وتستخدم للربط بين القيم السوقية للسهم العادي والقيمة الدفترية والعوائد المتوقعة⁽¹⁾.

وعرفه لعصامي (2020)⁽²⁾ "بأنه أداة تمثل قيم إحصائية على هيئة أرقام وسط حسابي، أو قيم قياسية، أو أرقام مطلقة بحيث تكون صالحة لاختبارات المقارنة بين المنشآت ولعمليات الملاحظة والتتبع والقياس للتغيرات التي تطرأ بتغير الزمن والاختلافات في الأسواق".

(1) فهد، نصر حمود. (2015). اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

(2) لعصامي، امنه. (2020). تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الأسواق المالية العربية: دراسة حالة السوق المالية السعودية وبورصة عمان خلال الفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

الجدول (5)

مؤشرات السوق

نسب مؤشرات السوق	
القانون	النسبة المالية
(صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم العادية	العائد على السهم العادي
التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين ÷ عدد الأسهم العادية	توزيعات الأسهم العادية
توزيعات الأسهم العادية ÷ العائد على السهم العادي	نسبة توزيع الأرباح
السعر السوقي للسهم ÷ العائد على السهم العادي	مضاعف السعر السوقي للسهم
العائد على السهم العادي ÷ السعر السوقي للسهم	معدل الرسملة
مجموع حقوق المساهمين العاديين ÷ عدد الأسهم العادية	القيمة الدفترية للسهم العادي

من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (لعصامي، 2020)

وأدى تنوع مؤشرات السوق إلى اختلاف اهتمام مستخدميها نظرا للدور الذي يؤديه كل مؤشر، ومن أبرز أهداف هذه الاستخدامات⁽¹⁾:

- مراقبة أداء المحافظ الاستثمارية.
- توقع حركة أسعار الأسهم.
- الحكم على أداء المدراء.
- ترصد الحالات الاقتصادية.
- استخدام السوق كأداة للتجارة.
- تخمين مخاطر المحفظة.

تبين من خلال الدراسات السابقة حول المؤشرات أعلاه أن المؤشرات التالية هي الأكثر استخداما:

(1) لعصامي، امنه. (2020). تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الأسواق المالية العربية: دراسة حالة السوق المالية السعودية وبورصة عمان خلال الفترة 2000-2018، مرجع سابق.

• معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity)

و الذي كما تم ذكره سابقاً أنه مدرج من مؤشرات قياس الربحية، يشير هذا المؤشر وضع ربحية المنشأة "صافي الدخل" إلى حقوق المساهمين، بعبارة أخرى فإنه يقيس مدى أرباح الشركة المتحققة من خلال الأموال المستثمرة من قبل المساهمين "مدى ربح الدينار المستثمر في المنشأة"⁽¹⁾.

و يمكن من خلال هذا المؤشر قياس مدى كفاءة إدارة المنشأة في استخدام أموال المنشأة المملوكة وقدرتهم على توليد الأرباح من خلالها، وارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع كفاءة الإدارة ونجاحها في تحقيق عائد و ربح مرضٍ للملاك⁽²⁾.

• معدل العائد على الأصول (Return On Assets)

يعد أحد مؤشرات الأداء التقليدية وأكثر الأساليب المستخدمة التي تحدد وضع ربحية المنشأة بالنسبة لإجمالي أصولها، يشير العائد على الأصول إلى كفاءة الإدارة في توليد الإيرادات باستخدام أصولها. ويترج هذا المؤشر تحت مؤشرات قياس الربحية⁽³⁾.

• نسبة هامش الربح (Profit Margin)

يقوم هذا المؤشر على قياس صافي العائد من الأرباح التي حققتها الموجودات، وتشير زيادتها إلى زيادة إمكانية الموجودات على توليد الربح والعمس صحيح⁽⁴⁾.

• نسبة النقدية (Cash Ratio)

يوضح هذا المؤشر مدى جدارة الرصيد النقدي المتمثل بـ (النقد في المصارف، النقد في الصندوق، وغيرها) على سداد الالتزامات المالية في الوقت المناسب والمحدد، هناك علاقة طردية بين

(1) Parab, Narayan & Reddy, Y. V.(2018). Impact of Financial Performance Indicators on Stock Returns: Evidence From India, International Journal of Business and Society, Vo 19, No 3, P 762-780.

(2) عبدالله، حيان ياسين.(2018). بعض معايير تقييم الاداء المالي في النظم المصرفية: دراسة مقارنة لعينة من المصارف الخاصة الاسلامية والتقليدية في العراق للمدة 2010-2015، مجلة الدنانير، المجلد 1، العدد 12، ص 66-100.

(3) Parab, Narayan & Reddy, Y. V.(2018). Impact of Financial Performance Indicators on Stock Returns: Evidence From India, International Journal of Business and Society, Vo 19, No 3, P 762-780.

(4) القضاة، محمد زكريا احمد.(2019). اثر الأداء المالي على أسعار أسهم المصارف الإسلامية الأردنية "الفترة من 2010 إلى 2018"، مرجع سابق.

نسبة النقدية ومؤشرات السيولة فمعنى أن الحالات التي تزداد فيها نسبة النقدية تؤثر إيجاباً وتزيد من مؤشر السيولة والعكس صحيح⁽¹⁾.

المبحث التاسع: العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن

إن الهدف الرئيسي لتوظيف الأموال في منشآت الأعمال، ومنها المصارف، هو تحقيق العوائد، ولتحقيق تلك العوائد ينبغي على كل منشأة أعمال إتباع إستراتيجية محددة، وان تكون مقروءة بعناية من ناحية مدى قدرة المنشأة على التعامل مع المخاطر ذات العالقة من جانب، وعالقة تطبيقها والموارد المالية والبشرية لدى المنشأة من جانب آخر، فبالرغم من ضرورة أخذ عوامل السوق بعين الاعتبار في اختيار الإستراتيجية. ويعد موضوع العائد أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي لمنشآت الأعمال وما يترتب على زيادة العائد الذي يمكن أن تحققه منشأة الأعمال من مخاطر عالية، لذا تسعى منشآت الأعمال إلى تحقيق المبادلة Off - Trade بين المخاطرة والعائد، بما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنيه المخاطر⁽²⁾.

لقد ذهب العديد من الباحثين والكتاب إلى إعطاء تعريف متعدد حول مفهوم العائد منطلقين بذلك من الزاوية التي ينظرون إليها، فمن وجهة النظر الاقتصادية فيعرف العائد على أنه "الغلة" أو العائد هو المكافأة الذي يمني المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع في المستقبل⁽³⁾. أما من وجهة النظر المحاسبية والمالية فينظر إلى العائد بأنه الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليف الموجودات المستخدمة في خلقها وهو الربح المحاسبي الظاهر بكشف الأرباح والخسائر وبهذا فإن الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية وهو ما يعبر عنه بالعائد إما صافي ربح أو صافي خسارة⁽⁴⁾ أو يعرف العائد المحاسبي بأنه متوسط الربح معبر عنه كنسبة مئوية من المبلغ المستثمر⁽⁵⁾.

(1) القضاة، محمد زكريا احمد. (2019). اثر الأداء المالي على أسعار أسهم المصارف الإسلامية الأردنية "للفترة من 2010 إلى 2018"، مرجع سابق.

(2) المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، (2004). تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية"، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، 52-53.

(3) مطر، محمد، (2009). "إدارة الاستثمارات الإطار النظري والعلمي، ط 4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 66.

(4) توفيق، حسين محسن (2014).، تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة، بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، 24.

(5) الحضيرى، حامد العربي. (2000). تقييم الاستثمارات"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - القاهرة، 105.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

وينظر إليه (Nothrup, 2004) ⁽¹⁾ على انه ما يحصل عليه المستثمر من مبالغ بعد عودة مبلغ الاستثمار مضافا إليه مبلغ معين يمثل الربح وهي نتيجة عادلة نتيجة تحمله للمخاطر. كذلك يعرف العائد على انه المبلغ أو نسبة الأرباح المتحققة من الاستثمار أو المحفز والمكافئ لكل استثمار يقوم به المستثمر، ويعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة عائد، وهذه النسبة تكشف ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية، أو هو الربح أو الخسارة المترتبة على الاستثمار في فترة معينة⁽²⁾.

فالعائد على الاستثمار هو تقدير للتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها في المستقبل، بينما العائد المتوقع فعلاً هو حصيللة الإيرادات الناتجة عن عملية الاستثمار، وإن الاختلاف بين المتوقع والمتحقق يعد مخاطرة موضوعية يزداد حجمها ويقل ارتفاع وانخفاض مستوى الاختلاف بينهما⁽³⁾. ويجب على المستثمر ان يكون حريص عند تحديد العائد والمخاطرة، لأنهما العاملان الرئيسان اللذان يحكمان القرار الاستثماري، فالمستثمر يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة من المخاطرة، إلا إن هنالك علاقة طردية بين العاملين⁽⁴⁾.

ويمكن تقسيم عوائد الموجودات إلى ثلاثة أشكال مختلفة وهي كالاتي:

- **توزيعات الأرباح:** قد يكون العائد على شكل أرباح موزعة إذ ما كان الأصل المستثمر يمثل حق ملكية وبالتالي فان حامل السهم هو شريك في الحصول على الأرباح الموزعة إذا كانت سنة مربحة وكذلك يتحمل المخاطرة المتمثلة بالخسارة إذ ما تعرض الاستثمار في سنة معينة إلى خسارة⁽⁵⁾.
- **الفوائد:** قد يأخذ العائد شكل دفع الفائدة على فترات متقطعة إذا كانت الأصول تمثل أموالاً مقترضة مثل السندات، وان دفع الفائدة قد يكون ثابت أو متغير، ولكن سواء كان ثابت أو متغير، فانه سوف يدفع للمقرض لطالما القرض غير مسدد⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ Nothrup, lynn, (2004). " dynamics of profit – focused accounting " j.roos Publishing. 193.

⁽²⁾ Gangadhar, V., & Ramesh babu, G., (2006). " Investment Management ", Anmol Publications PVT. LTD, 28.

⁽³⁾ Gitmen, L, Lawnence, (2000). "Principles of Managerial al Finance", 9th ed, USA, 238.

⁽⁴⁾ الوطيان، محمد، (1990). " المدخل إلى أساسيات الاستثمار "، ط 1، مكتبة الفلاح، الكويت، 16.

⁽⁵⁾ Howells Peter & Bain Keith, (2007). " Financial market and institution " 5thed, published, prentice hall.

⁽⁶⁾ Howells Peter & Bain Keith, (2007). " Financial market and institution " 5thed, published, prentice hall, 24.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

- الأرباح الرأسمالية: أما الشكل الثالث للعائد، والذي قد يكون أقل وضوحاً من أي من هذه الأشكال، وهو العائد الذي يأتي من التقدير في القيمة الرأسمالية للأصل. وإن كثير من المستثمرين يستثمرون بأسهم المنشآت ليس فقط للحصول على الأرباح الموزعة على الأسهم سنوياً ولكن لأنهم يتوقعون قيمة الأسهم سوف ترتفع مع مرور الوقت. وبعبارة أخرى إذا استطاع المستثمر بيع السهم بسعر أعلى من مبلغ الشراء فإن الفرق بينهما يمثل الربح الرأس مالي⁽¹⁾.

أنواع العوائد على الاستثمار:

معدل العائد المتحقق (الفعلي):

يشير معدل العائد السنوي المتحقق أو الفعلي على الاستثمار إلى معدل العائد الفعلي المتحقق عن النشاط التشغيلي للمنشأة الذي يحسب من بيانات كشف الدخل السنوي والميزانية العمومية السنوية للمنشأة⁽²⁾.

أيضاً عرف على أنه المبلغ الفعلي المستلم من الاستثمار بالأسهم العادية والاحتفاظ به لفترة زمنية معينة⁽³⁾. أما (Weston, et, al., 1996)⁽⁴⁾، فقد عرفوه على أنه العائد الذي حصل عليه المستثمر من خلال استثمار أمواله على شكل موجودات وعادة ما يكون العائد الفعلي يختلف عن العائد المتوقع. معدل العائد الحقيقي يعكس حقيقة أنه في وجود التضخم، فإن الدولار في المستقبل سيكون أقل من حيث القوة الشرائية من دولار اليوم. وبهذا فإن المعدل الحقيقي للعائد يقاس بالمبادلة بين الحاضر والمستقبل في الاستهلاك، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار⁽⁵⁾.

(1) أبو زيد، سارة (2007). إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري " دراسة حالة لبنك BNP PARIBAS، رسالة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير تخصص إدارة مالية، 19.

(2) Brigham Eugene F, (2011). & Ehrhardt, Michael C. "Financial Management Theory and Practice". 13th ed. South-Western.

(3) الزبيدي، حمزه محمود، (2004). " الإدارة المالية المتقدمة " ط 1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

(4) Weston, J., Fred, B., & Brigham, E. F. (1996). Essentials of managerial finance. 11th. ed., Orlando: The Dryden Press.

(5) Welch, Ivo, (2009). " Corporate finance An Introduction", 1st ed, Prentice Hall, 99.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

معدل العائد المتوقع، يعرف العائد المتوقع على أنه المتوسط الموزون لنتائج العائد المحتمل إذ تكون كل نتيجة مرتبطة باحتمال حدوثها⁽¹⁾. وأيضاً عرف بأنه المتوسط المرجح من احتمالات معدلات العائد في كل سيناريو⁽²⁾. أو أنه مجرد المتوسط المرجح للعائد الممكن مع ترجيح احتمالات حدوثها⁽³⁾. أيضاً عرف العائد المتوقع بأنه القيمة التي يتوقعها المستثمر للعوائد المحتملة حدوثها عند الاستثمار في هو العائد الدوري الذي يتوقع الحصول عليه من مشروع معين⁽⁴⁾. أو هو العائد الدوري الذي يتوقع الحصول عليه من كل دينار مستثمر في موجودات المنشأة، ويكون ذا أهمية للمنشأة وذلك بمقارنته مع العائد المطلوب⁽⁵⁾.

معدل العائد المطلوب، هو أدنى عائد يمكن أن يقبل به المستثمر مقابل تحمله للمخاطرة وان هذا العائد يعتمد على درجة أو هو الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول من المستثمرين: المخاطرة التي يصاحبه⁽⁶⁾. أو هو الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول من المستثمرين قبل أن يذهب المال إلى الاستثمار وفي مستوى معين من المخاطرة⁽⁷⁾. كذلك يعرف بأنة العائد الذي يطلبه المستثمر عند استثمار أمواله في أداة مالية معينة أو أصل معين تعويضاً عن التأخير الحالي لاستهلاك هذه الأموال والمخاطرة المصاحبة له وهو مؤشر مهم لعموم المستثمرين، وان معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون يعتمد على المخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار، إذ كلما ازداد الخطر يطلب المستثمرون عوائد أعلى كتعويض عن تحمل تلك المخاطر⁽⁸⁾.

تشكل الإدارة المالية أحد أهم الوظائف في شركات الأعمال، إذ تهتم هذه الإدارة بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية الحصول واستثمار الأموال بالشكل الأمثل وبكفاءة، من أجل تعظيم القيمة السوقية للشركة ومن ثم تعظيم ثروة الملاك والمساهمين، وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف الشركة في

⁽¹⁾ Hall, J.C, (2012).". Risk Management and Financial Institutions". 3th ed. Hoboken: John Wiley & Sons, 56.

⁽²⁾ Bodie Zvi & Kane Alex & Marcus Alan J, (2014).". Investments" 10th ed McGraw-Hill Education, 128.

⁽³⁾ Horne, James C. Van & Wachowicz, John M., (2009).". Fundamentals of Financial Management", 13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh, 99.

⁽⁴⁾ رمضان، زياد سليم، (1998). " أساسيات في الإدارة المالية " ط 4، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 315.

⁽⁵⁾ العامري، محمد علي إبراهيم، (2010). " الإدارة المالية المتقدمة، جامعة بغداد " ط 1، إثراء للنشر، 48.

⁽⁶⁾

⁽⁷⁾ Hitchner James R. (2003).". Financial Valuation Applications and Models"John Wiley & Sons, Inc New Jersey.

⁽⁸⁾ Parrino, Robert & Kidwell, David S. & Bates, Thomas W., (2012). "Fundamentals of Corporate Finance", 2nd ed, John Wiley & Sons, USA.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

النمو والبقاء والاستمرار، وبناء على ذلك فإن وظيفة الإدارة المالية تتعلق بإدارة استثمارات الشركة بشكل يعمل على تعظيم العائد على هذه الاستثمارات عند أقل مستوى من المخاطر، وتمويل يحقق المزج المناسب من مصادر التمويل وبالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى⁽¹⁾.

وهذا يتطلب من المدير المالي أن يختار الهيكل المالي الأنسب، الذي يوضح العناصر التي ينبغي أن تعتمد عليها الشركة في تمويل ومجوداتها، أي مصادر التمويل الخارجي من جهة ومصادر التمويل الداخلي والتي عادة يقاس وزنها النسبي في الهيكل المالي للشركة بما يعرف بنسب الملكية، مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين العائد على الاستثمار والمخاطر الناجمين عن الهيكل المستهدف، أي أن تكون المخاطر الناجمة عن استخدام مصدر التمويل منخفضة التكلفة، ومتوازنة مع العائد الذي يحققه، والتمثل في زيادة الربحية، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة⁽²⁾.

لقد فرضت التغيرات الدولية المتسارعة في مجالي المعلومات والاتصالات ضرورة قيام منظمات الأعمال بالإفصاح عن نتائج خططها الاستثمارية بشفافية عالية ضمن المحتوى المعلوماتية للتقارير المحاسبية وذلك كمدخل لترشيد قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية الدولية عامة وبسوق الأردن للأوراق المالية على وجه الخصوص⁽³⁾.

تعد التقارير والقوائم المالية أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر لتحقيق هدفه في بناء قرار استثماري سليم ورشيد، وتحقيق هذا الهدف يعتمد بشكل كبير على مدى سلامة وملائمة المعلومات المتوفرة لدى المستثمر. وهذا ما يفرض التطور الدائم للقوائم المالية والإفصاح عنها من أجل حل جميع المشاكل التي تواجه المستثمر في مجال توفر المعلومات بوقت جيد وبصورة واضحة بعيدة عن التظليل الذي قد يخدم مصالح أخرى لا تكون من ضمنها مصلحة المستثمر⁽⁴⁾.

(1) حداد، فايز سليم، (2009). الإدارة المالية، دار الحامد: عمان، الأردن، 3.
(2) شلاش، سليمان، والبقوم، علي، والعون، سالم، (2008). العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال: حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997-2001)، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد 14، العدد 1، ص 45-82.
(3) حمزة، محي الدين، (2007). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد الأول ص 119.
(4) حماد، طارق، (2012). التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والبرطانية والعربية والمصرية. الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

تعد المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يجب أن تقوم بتوفيرها بورصة الأوراق المالية، فإن الأسواق المالية العالمية تعطي أهمية كبرى لإعداد المعلومات والبيانات المالية ونشرها بصورة دورية للمستثمرين، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة، فإن المعلومات المحاسبية تعد المصدر الأساس في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية⁽¹⁾.

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية وتسعى الوحدات الاقتصادية ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء. إلا أن اعتماد هذه المؤشرات على الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً للأساس الاستحقاق فقط، يجعل النظام المحاسبي وما يقدمه من معلومات للمستخدمين يشوبه القصور وأوجه النقص، خاصة وأن هناك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها إلى الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، كما أن الاعتماد على الأرباح المحاسبية فقط لقياس العائد على استثمارات الوحدة الاقتصادية، وقياس ربحيتها يحجب عن مستخدمي القوائم المالية مقدار ما حققته من تدفقات نقدية تشغيلية (في مقابل الدخل التشغيلي) على هذه الاستثمارات⁽²⁾.

إن تحقيق الوحدة الاقتصادية أعلى معدل للربحية ينبغي ألا يتم الاعتماد عليه في تقييم الأداء دون الأخذ في الاعتبار جودة هذه الربحية، فقد تكون هناك شركتين حققت نفس المستوى من الأرباح، ولكن أحدهما تتسم أرباحها بمستوى جوده أعلى بكثير من مستوى الجودة الذي تتسم به أرباح الشركة الأخرى، وإن أخذ هذا العامل في الاعتبار يوفر تقييماً سليماً للأداء في كلتا المنشأتين، ويؤدي إلى ترشيد القرارات المتخذة بناء على نتائج هذا التقييم وتقدم المؤشرات المالية المبنية على المعلومات المعدة وفقاً للأساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية).

نتيجة لزيادة اهتمام إدارة الوحدات الاقتصادية بتقييم الأداء فقد شاع استخدام مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم

(1) حمزة، محي الدين، (2007). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مرجع سابق، ص 120.

(2) عطية، صبري إسحاق، (2004). دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية تجارة: جامعة عين شمس، 86.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

والتدفقات النقدية للسهم وغيرها، وتعتبر هذه المؤشرات ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي، التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة⁽¹⁾، وتشمل مؤشرات الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي الآتي:

أولاً: معدل العائد على الأصول

يشير الخلايلة (2001)⁽²⁾ أن مقياس العائد على الأصول هو من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة المنظمة، وذلك بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصول المنظمة، كما يساعد هذا المقياس على قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها، وهو بذلك يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالمنظمة ولا يعكس أثر الأنشطة التمويلية في الربحية، ويتم حساب العائد على الأصول بقسمة الأرباح الصافية على إجمالي الأصول، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فأنها تدل على كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية في المنظمة أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فأنها تعكس ضعف إنتاجية استثمارات المنظمة.

ثانياً: معدل العائد على حقوق الملكية

يشير الغرايبة، وجعفر (2008)⁽³⁾ إلى أن هذا المؤشر يهتم بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، حيث أن هذا المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً، وهو يتأثر بدرجة الرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال، بالإضافة إلى معدل العائد على الأصول. ويتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة الأرباح الصافية بعد الضريبة على حقوق المساهمين، والتي تشمل كل من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة. ويقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المنظمة، فارتفاع نتيجة هذا المؤشر تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المنظمة، وتدلل على اعتماد المنظمة على التمويل بالدين بأكثر من المتوسط المقبول في الصناعة التي تعمل فيها المنظمة لأنه من الممكن للإدارة

(1) كريم، عبد الحفيظ محمد، (2004). اختبار وتقييم بين تكلفة رأس المال والعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، السنة الرابعة: العدد 29: تموز، ص، 221.

(2) الخلايلة، محمود (2001). العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية: مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد 28 العدد الأول، ص 93.

(3) الغرايبة، فوزي، وجعفر، داوود، (2008). مضمون الأرقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة أبحاث البرموك، المجلد 4، العدد 1، ص 201.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

تحقيق عائد مرتفع على حقوق المساهمين، بالرغم من ضعف العائد على الأصول، وذلك باستخدام الدين في التمويل بنسب عالية.

وتعد الأرباح المحاسبية ذات أهمية كبيرة لأصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية لكونها خلاصة العملية المحاسبية، خاصة عندما تعبر بصدق عن الأرباح الفعلية، إلا أنه بسبب العديد من المشكلات والأفعال التي يسببها المدراء بممارستهم لإدارة الأرباح، فقد أدى ذلك إلى انخفاض ثقة أصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية بمصداقية وموثوقية هذه القوائم، الأمر الذي كان له دور في التأثير على أداء الشركات⁽¹⁾.

ونتيجة لأهمية تقييم أداء الشركات لدى المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في تمكينهم من تحديد نجاح أو فشل الشركات في قراراتها وخططها الاستثمارية، فقد تم تطوير مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء المالي من قبل الباحثون والمهتمون في مجال الاستثمار والتحليل المالي، وتركز الاهتمام في قياس الأداء المالي من خلال النسب المشتقة من القوائم المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية⁽²⁾. ومع تطور الأسواق المالية تم الانتقال إلى مقاييس ومؤشرات حديثة لتقييم الأداء المالي منها القيمة الاقتصادية المضافة EVA⁽³⁾.

يعتبر أسلوب إدارة الأرباح أحد أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث تلجأ إليه الإدارة للتأثير في القوائم المالية، وذلك من خلال استغلاله للثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية، ويتم استخدام هذا الأسلوب لخدمة مصالح ذاتية وهي في أغلب الأحيان مصالح تخص الإدارة. وقد ظهر أسلوب إدارة الأرباح بعد ظهور نظرية الوكالة التي يقوم مفهومها على أساس وجود علاقة تعاقدية بين الموكل والوكيل، وبذلك يرى الموكل أن الوكيل يمتلك نظرة ومقدرة على قيادة الشركة بطريقة ترضي الموكل، ولكن عندما يكون العمل من أجل خدمة المصالح الذاتية يصبح هناك تضارب في الأعمال بين الموكل والوكيل⁽⁴⁾.

(1) Uwuigbe, U., Uwuigbe, O. R. & Okorie, Bernard (2015) Assessment of the effects of firms' characteristics on earnings management of listed firms in nigeria. Asian Economic and Financial Review, 5 (2). pp. 218-228.

(2) البوعبيدي، محمد، (2014). الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن.

(3) النعيمي، شهاب الدين (2012). التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin's Q، كجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 20، 20-37.

(4) التميمي، والساعدي، عباس، حكيم (2014). إدارة الأرباح: عوامل نشأتها وأساليبها وسبل الحد منها، الجزيرة للطباعة، بغداد، العراق.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

إن الإفصاحات المحاسبية ليست هدفا في حد ذاته وإنما ضرورية، لما لتلك الإفصاحات من أهمية كبيرة في توضيح مدى ربحية الأسهم، وهو العنصر الأهم لدى المستثمر الباحث عن تعظيم أرباحه. كما إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في سوق عمان المالي للأوراق المالية لا بد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم وترشيدها 發 تدعيما لكفاءة هذا السوق وتنشيطه. وقد اهتمت العديد من الجهات الفنية والمهنية لدى توافر المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة أسواق المال في دول العالم وخاصة تلك المعلومات ذات التأثير في قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية ومنها سوق عمان المالي⁽¹⁾.

بدأ تأسيس الشركات المساهمة العامة في الأردن في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث تم خلال تلك المرحلة تأسيس البنك العربي وشركة التبغ والسجائر وشركة الكهرباء، وكان أول إصدار للسندات الحكومية في أوائل الستينيات من القرن الماضي، وبعد ذلك توالى إنشاء الشركات المساهمة العامة ليصل إلى (66) شركة عام 1978. وقد كان يتم تداول أسهم هذه الشركات والسندات الحكومية من خلال مكاتب غير متخصصة. وقد أدى ازدياد عدد الشركات المساهمة العامة وغياب سوق منظم لتداول أسهمها والسندات الحكومية إلى التفكير جديا بإنشاء سوق للأوراق المالية. وقد تم تأسيس سوق عمان المالي بموجب القانون المؤقت رقم (31) لعام 1976 وكان أول يوم تداول في 1978/1/1⁽²⁾.

إن القروض طويلة الأجل تعتبر من أهم مصادر التمويل للشركات لسببها الكبيرة منها، وذلك لإمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة وترتيب وفائها بما يتناسب مع العوائد المتوقع تحقيقها منها، ويمكن الحصول عليها عن طريق المؤسسات المالية كالمصارف وقد تصل إلى ثلاثين عام، أما القروض قصيرة الأجل فيقصد بها الأموال التي تحصل عليها الشركة الغير ولكن مدتها لا تزيد عن سنة واحدة، وهنا يتوقف هذا النوع من القروض على مدى تحمل الشركة للمخاطر وعلى هيكل الموجودات للشركة⁽³⁾.

إن أي زيادة في الرفع المالي يؤدي إلى زيادة في العائد الذي يحصل عليه حملة الأسهم العادية، إلا أنه يساهم أيضا في زيادة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها حملة الأسهم العادية، فكل زيادة في العائد

(1) حمزة، محي الدين، (2007). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مرجع سابق، ص 121.

(2) الداود، حسام، (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 78.

(3) الحمدوني، الصبيحي، إلياس، فائز (2012). العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم دراسة على عينة من الشركات الأردنية المساهمة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، ص 153-151.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

يقابله زيادة في المخاطر، بسبب العلاقة الطردية بينهم في ظل بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويترتب أيضا على زيادة العائد ارتفاع في القيمة السوقية للشركة، كما يتوقع أن يترتب على زيادة المخاطر انخفاض القيمة السوقية للشركة، لذلك فإن الشركة تواجه مسؤولية تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر من أجل تعظيم القيمة السوقية للشركة⁽¹⁾.

إن أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار الفائدة يؤدي إلى اختلاف أسعار الأوراق المالية بشكل معاكس، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والسبب يعود في ذلك لزيادة بيع الأوراق المالية وقلة الطلب عليها، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة العائد إلى درجة أن يصبح العائد المتوقع أقل من العائد الجديد⁽²⁾.

أن الرفع المالي بصفة عامة يعكس مدى اعتماد المنشأة على أدوات الإنتاج، ومصادر التمويل ذات التكاليف الثابتة، وللرفع تأثيران متضادان، فه يسهم في زيادة العائد الذي يحصل عليه حملة الأسهم العادية، إلا أنه يسهم في زيادة العائد الذي يحصل عليه حملة الأسهم العادية، إلا أنه أيضا يسهم في زيادة المخاطر التي يتعرضون لها، وفي ظل بقاء العوامل الأخرى على حالها، يتوقع أن يترتب على زيادة العائد ارتفاع في القيمة السوقية للسهم، كما يتوقع أن يترتب على زيادة المخاطر انخفاض في القيمة السوقية للسهم، ويقصد بذلك العلاقة الطردية بين العائد والمخاطر فكلما زاد العائد تزداد المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة المسؤولية على إدارة الشركة في تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر⁽³⁾.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة بنسبة العائد على حقوق الداخلية وبين أدائها المالي مقاسا المساهمين (ROE)، وتعتبر هذه النتيجة مخالفة لتلك التي توصل إليها⁽⁴⁾.

تعدّ نسبة العائد على إجمالي حقوق المساهمين (حقوق حملة الأسهم العادية Return on Equity Ratio) إحدى نسب الربحية التي يعتمد عليها المستثمر في معرفة نسبة العائد (الربح) المحقق الذي

(1) كنعان، ساعد، علي، (2018). أثر الرافعة المالية على الربحية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية دراسة من واقع سوق الأوراق المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 3، ص 271-272.

(2) العامري، محمد، (2015). الإدارة المالية، العدد 1، المجلد 1، ص 195-210.

(3) الأغا، بسام محمد، (2005). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، الجامعة الإسلامية /كلية التجارة، غزة، العدد 1، المجلد 1، ص 83.

(4) المعمرى، نبيل سعيد عبده، 1999، الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

يحصل عليه من استثماره في الشركة المساهمة، حيث تُقاس نسبة عائد (ربح) الشركة مقارنةً بإجمالي حقوق المساهمين المستثمرة بالشركة التي تشتمل على رأس المال المدفوع (القيمة الاسمية للأسهم وأي علاوة إصدار)، والاحتياطات، والأرباح المبقاة خلال فترة زمنية معينة، وتُعدُّ هذه النسبة عاملاً مهماً من وجهة نظر حملة الأسهم العادية باعتبارها إحدى الطرق الأكثر شمولاً وموضوعية لتقييم النجاح المالي للشركة، فعلى سبيل المثال في حالة حصول حملة الأسهم العادية على نسبة عائد 16 % لشركة ما؛ فمعنى ذلك بأن الشركة قد حققت (16) سنتاً عائد على كل دولار أميركي مستثمر بأموال حملة الأسهم العادية، أي قياس نسبة العائد (الربح) الذي حقته الشركة عن كل دولار استثمر فيها، وتكتسب نسبة العائد أيضاً أهمية لكونها تعطي فكرة جيدة عن مدى كفاءة إدارة الشركة في توظيف أموال المساهمين والمستثمرين، وفعالية تشغيل موجوداتها، والتحكم في التكاليف لتحقيق الأرباح بشكل أمثل، وبالتالي تعظيم أسعار الأسهم في السوق، وخلق قيمة حقيقية عالية للأسهم، وفي حال وجود تحسن مستمر في أداء الشركة فهذه علامة إيجابية تُحسب للمديرين العاملين بالشركة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأرباح المستقبلية، خاصة عند تتبع نموها من عام لآخر مما يُسهل عملية استقطاب وتدقيق رؤوس أموال جديدة للاستثمار بالشركة، وعندما يتوقع المساهمون والمستثمرون المحتملون أداءً قوياً للشركة في المستقبل المنظور، وتحقيق زيادة مطردة في اتجاه الأرباح مع مرور السنوات، فإن هذا التوقع يعطيهم دافعاً قوياً وانطباعاً جيداً لزيادة حصصهم من أسهم الشركة المعنية. ويتم حساب هذا العائد بقسمة صافي الدخل (الربح) للشركة بعد الضرائب (وفق ما هو مدون في قائمة الدخل للشركة) على إجمالي حقوق المساهمين (وفق ما هو مدون في قائمة المركز المالي للشركة) مضروباً ب (100)، وفي حالة وجود توزيعات نقدية لحملة الأسهم الممتازة يتم استبعادها، ويُعبّر عن هذا العائد بالنسبة المئوية، ولكي نحصل على نسبة عائد أكثر دقة فلا بد من الحصول على متوسط إجمالي حقوق المساهمين، (أول الفترة الزمنية وآخرها وقسمة مجموعهما على 2)، ويرجع سبب الحصول على المتوسط إلى أن إجمالي حقوق المساهمين أكثر عرضة للتغير من سنة لأخرى، خاصة الأرباح المبقاة، وكلما كانت نسبة العائد مرتفعة كان ذلك أفضل لحملة الأسهم العادية، وتُعدُّ نسبة العائد متقلبة في الشركات المساهمة، ويعتمد ذلك على الصناعة الداخلة فيها الشركة المعنية، كما تُعدُّ نسبة العائد على إجمالي حقوق المساهمين التي تتراوح ما بين (20 % - 15 %) جيدة بشكل عام، ويتوقع المتداولون بالسوق الحصول على متوسط نسبة عائد سنوي 12 % أو أكثر عند ضخ أموالهم في أسهم الشركات المساهمة الكبيرة التي تتمتع بسمعة مالية

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

قوية، ويفضل أن تكون هذه النسبة عند 25 % للشركات المساهمة ذات النمو المرتفع، مع أن تحقيق نسبة عائد سنوي على إجمالي حقوق المساهمين يصل إلى (30 %) أو أكثر ليس بالشيء المستبعد، خاصة في الشركات المساهمة التي تنمو بسرعة، وتظهر تفوقاً في قدراتها على تقديم منتوجات جديدة وفريدة في نوعها بشكل متتابع على مدار العام، حيث كانت نسبة العائد لشركة "أبل" مرتفعة جداً عند (49.4 %) للسنة المالية المنتهية في 29 سبتمبر 2018م، بينما كانت نسبة العائد لشركات "أمازون"، و"مايكروسوفت"، و"غوغل" لنفس السنة المالية (27 %)، (23 %)، (12 %) على التوالي، وتاريخياً نجد أن متوسط نسبة العائد على إجمالي حقوق المساهمين في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة كان ما بين (10 %) إلى 12 %، ومن الطبيعي أن نجد نسبة العائد للشركات المساهمة التي تعمل في قطاع تقديم الخدمات العامة عند مستوى (10 %) أو أقل، وللشركات المساهمة التي تعمل في قطاعي التجزئة والتقنية عند مستوى (18 %) أو أكثر، كما أنه من المفيد مقارنة نسبة العائد على إجمالي حقوق المساهمين للشركة المعنية مع نسبة العائد للقطاع التي تعمل في نفس مجالها سواء أكان صناعياً، أم تجارياً، أم خدمياً، فإذا كانت نسبة العائد للشركة المعنية مرتفعة مقارنة بنسبة العائد للقطاع الصناعي الداخلة فيه فهي إشارة جيدة، وكمبدأ عام فإن من المستحسن مراعاة أن نسبة العائد لشركة ما تكون مقبولة -كمقارنة مرجعية Benchmarking لها- إذا كانت قريبة من متوسط نسبة العائد لمؤشر ستاندر أند بورز 500 والمقدرة ب (14 %)، وأي نسبة للعائد أقل من (10 %) تعتبر متواضعة جداً. ومن المناسب إلقاء نظرة فاحصة على نسبة العائد؛ لأنها تعطي قدرة أكبر على تقييم ربحية الشركة، وتساعد في اتخاذ القرار الصائب عند الرغبة بالاستثمار بها، على ألا تؤخذ هذه النسبة بمعزل عن فحص نسب السوق الأخرى التي توفر الشمولية والعمق اللازمين للحكم السليم على الأداء المالي للشركة. (1)

وأوضح حماد (2000)⁽²⁾، ومطر ومحمد (2005)⁽³⁾ أن الأسهم عبارة عن صكوك قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وتعطي الحق لحاملها بالتصرف بها ويعتبر حاملها شريكاً في الشركة المساهم

(1) دهيش، عبد العزيز، عبدالله (2021). العائد على حقوق المساهمين.. قياس لمدى كفاءة مديري الشركات في جني الأرباح لمساهميها.

(2) حماد، طارق، (2000). دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للكتب، عمان / الأردن، ص: 20-

23

(3) مطر، تيم، ومحمد، فايز، (2005). إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 60-59.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

فيها ويكون له قرار بقدر الأسهم التي يمتلكها، وتختلف حقوق حملة الأسهم باختلاف نوع السهم الذي يحمل.

وما يتعلق بأنواع الأسهم حدد الزري (2001)⁽¹⁾ والشبلي (2000)⁽²⁾ أنواعها، بالآتي:

الأسهم العادية: حيث أن السهم العادي أداة ملكية وليس اقتراض وصاحب الأسهم العادية يحصل على الربح بعد قيام الشركة بمستلزماتها وتكون مسؤولية المساهم يقدر عدد الأسهم التي يحملها، والسهم ليس له مدة استحقاق ولا يعد بتوزيع نسبة عائد ثابت مقارنة بالسند. و حامل الأسهم العادية له حق التصويت في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وليس له الحق بالتدخل في الأعمال اليومية للشركة حيث أنها من مهام الإدارة، وأيضا له حق الأفضلية في شراء الأسهم التي تصدرها الشركة لأول مرة⁽³⁾.

الأسهم الممتازة، وتحمل خواص السندات والأسهم العادية معا حيث أن لها ربح ثابت مثل السندات ولها الأولوية في توزيع الأرباح وإن سعر السهم الممتاز مستقر مقارنة بالأسهم العادية، وأصحاب الأسهم الممتازة ليس لها الحق في المشاركة في التصويت لمجلس الإدارة إلا إذا فشلت الشركة في دفع العائد المستحق لها، والأسهم الممتازة تعتبر مصدرا دائما للتمويل لا يتطلب إعادة تسديد قيمته في تاريخ محدد⁽⁴⁾.

لقد تم تصنيف العوامل المؤثرة على عوائد الأسهم إلى صنفين رئيسيين، هما⁽⁵⁾:

- العوامل الداخلية، وسميت بالداخلية لأنها تتعلق بالبيئة الداخلية للشركة حيث أنها تتأثر وتؤثر فيها. ومنه على سبيل المثال لا الحصر، رأس المال وعدد العاملين. فإن رأس المال ويعتبر المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري، يهدف لزيادة الإنتاجية وإعادة تجديد رأس المال، وله أثر واضح على عوائد الأسهم حيث أنه يظهر أثره في التحليل الإحصائي، فكلما كان حجم رأس المال كبيرا تتأثر العوائد بشكل كبير، وكلما كان حجم رأس المال صغيراً لا يؤثر تأثيراً كبيراً على عوائد الأسهم مثل حجم رأس المال الكبير. وعدد العاملين ويعد من الأصول المتغيرة للشركة، ويظهر حجم

(1) الزري، عبد النافع، الأسواق المالية، (2001). دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص: 47-49.

(2) الشبلي، محمد (2000). مقدمة في الأسواق المالية والنقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص: 25-27.

(3) الزري، عبد النافع، الأسواق المالية، (2001). دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص: 47-49.

(4) الشبلي، محمد (2000). مقدمة في الأسواق المالية والنقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص: 25-27.

(5) يوسف، دانة (2008). دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم المالية والإدارية.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

عمل هذه الشركة وإنتاجها مما يؤثر على عائد الاستثمار وموقعه بين الشركات الأخرى فعدد العاملين في الشركة يؤثر غالباً في كمية إنتاج هذه الشركة مما يؤثر على قوتها ووضعها الاقتصادي بين الشركات الأخرى، مما يؤثر في إقبال المستثمرين على شراء أسهمهم، ففي المحصلة تتأثر عوائد أسهمها.

- العوامل الخارجية، وهي العوامل التي تؤثر على أعمال الشركة، وليس للشركة أي سيطرة على حدوثها وتتمثل بسعر الفائدة: بأنه المبلغ الذي يدفعه المقرض كتعويض عن استخدام المال المقرض، أو المبلغ الذي يتلقاه عن إيداع أمواله في مؤسسة مصرفية أو غيرها ويكون هذا المبلغ محددًا على شكل نسبة مئوية سنوية من المبلغ الأصلي. ويعتبر سعر الفائدة بأنه المحرك الأساسي لتوظيف رأس المال وانتقاله بين الأسهم، والسندات والبنوك، لاعتباره الفرصة البديلة للمستثمر إذ أنه إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً، سيفضل المستثمر بأن يضع أمواله في البنك والحصول كل عام على سعر الفائدة المحدد له أو إذا كان الاستثمار بهذه الأموال سيعود عليه بعائد أكبر من سعر الفائدة فسيفضل الاستثمار وفي نفس الوقت فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى التقليل من عمليات الاقتراض بالتالي خفض نسبة السيولة مما يؤدي إلى تقليل نسبة التضخم وفي حالة انخفاض سعر الفائدة سيتجه المستثمرون للاقتراض لزيادة رأس المال والحصول على عائد أكبر من سعر الفائدة.

الخاتمة

اهتم العديد من الأطراف بجودة الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وجودة التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الاستثمارية، حيث أن جودة التقارير المالية تمثل الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. وتظهر التقارير المالية الصورة العادلة والصادقة لكل من المركز المالي ونتيجة النشاط لوحدة محاسبية معينة عندما يتم معالجة جميع البيانات وتوصيل المعلومات الملائمة من خلال الإفصاح والشفافية ولزيادة الثقة بالمعلومات المتعلقة بالأنشطة كافة والتأكد من صحة عملية المعالجة

تمثل الحوكمة المؤسسية الآلية التي يتم من خلالها تحديد إستراتيجية الشركة وأهدافها ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، وتطور مفهوم الحوكمة نظراً لما يشهده العصر الحديث من مستجدات العولمة، التي أثرت على الاقتصاد وقطاع الشركات، ومن جهة أخرى يحتاج مجلس الإدارة إلى وجود آلية مناسبة تمكنه من ممارسة دور رقابي فعال على نفوذ هؤلاء المديرين والحد من قيامهم بأنفسهم بالتحكم بمصير مستقبل المؤسسة، وقد أدت الحوادث التي وقعت خلال العقد الأخيرين من القرن الماضي إلى إعطاء الأولوية للموضوعات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية المتمثلة بالفضائح المالية التي أصابت عدداً كبيراً من الشركات العالمية وما تبعها من أحداث متلاحقة في الأسواق المالية من فساد إداري ومحاسبي فضلاً عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية المختلفة في المؤسسات المالية وغير المالية.

وأهمية الحوكمة تمكن في رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين. وتعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين. وتؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين. وتمثل خصائص الحوكمة السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة.

وتتكون مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لحوكمة الشركات من مبادئ أساسية هي توافر إطار فعال لحوكمة وحق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، والمعاملة

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

المتساوية للمساهمين، ودور أصحاب المصلحة، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة. ويتشعب موضوع الحوكمة واختلاف الميادين التي ترتبط بهذا المفهوم فلا بد من معرفة الأبعاد التي يمكن أن يأخذها وهي البعد السياسي، والاقتصادي، والإداري والاجتماعي والمالي.

وتعمل حوكمة الشركات الجيدة على تخفيض المخاطر المتعلقة بإدارة الأرباح والفساد المالي، والإداري التي تواجهها الشركات، وترفع مستويات الأداء للشركات، ويترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، كما تساهم في تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب عليه من زيادة ثقة المستثمرين بها.

والهدف من آليات الحوكمة في أنها تمثل قيمة مضافة لجميع الأطراف ذات العلاقة في الشركة، من خلال تعظيم دور الهيكل التنظيمي المكون للشركة ومن الممكن أن تكون لتلك الآليات أثر في الإفصاح الاختياري في استقلال أعضاء مجلس الإدارة فدور مجلس الإدارة سوف يكون فعال فيما يتعلق بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري، إذا كان المجلس مستقل، فالمجلس المستقل أكثر معرفة بما تحتاجه كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة من معلومات إضافية تكفل لهم الاطمئنان على سير نمو الشركة، وحجم مجلس الإدارة وهي عدد أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذيين الذين يكونون مجلس إدارة شركة ما والتي تعني حصول الإدارة التنفيذية على مزيد من السلطة ومن ثم يكون لها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات الاستثمارية لتعزيز مصالحهم الخاصة وعدم توفير المعلومات الإضافية التي يطالب بها المساهمين والأطراف الأخرى، لزيادة الثقة لديهم بأن الشركة تسير بالاتجاه الصحيح، وتركز الملكية. وما يترتب على تركز الملكية من قبل عدد محدود من المساهمين صلاحية الوصول الكامل لكافة المعلومات المتعلقة بالشركة، وحافز أقل لتزويد كافة الأطراف ذات العلاقة بالإفصاح الاختياري.

وإن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، وعلى الشركة أن تضع ميثاقاً لحوكمة الشركات توضح فيه أهم جوانب سياسة الحوكمة في الشركة وتؤكد على أنها ملتزمة بالمبادئ الواردة في هذا الدليل. وعلى الشركة أن تحدّث ميثاق الحوكمة لديها كلما دعت الحاجة لذلك بحيث يعكس ممارسات الحوكمة في الشركة في أي وقت وذلك لضمان الإفصاح عن المعلومات في وقت مناسب، كما يتعين على الشركات أن تولي اهتماماً كبيراً للوسائل التي يتم من خلالها الإفصاح الحوكمي عن المعلومات بصورة تتسم بالشفافية.

الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي

وأن دور الإفصاح في تحسين حوكمة الشركات متمثلاً في نوعية العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى يظهر دور الإفصاح في نشيط سوق الأوراق المالية، وتقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها، وتعظيم الأرباح، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة يؤدي كل ذلك إلى تعظيم دور الحوكمة في الشركات المساهمة.

وتبرز علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات باعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية. حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها. كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات، حيث تتوقف القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية. أما عن علاقة التقرير المالي والحوكمة فتتجسد في تحليل أو تأصيل جذور كل منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح، ويعد الإفصاح أيضاً واحداً من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح، وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة.

**القسم الثاني:
الدراسة الميدانية (المنهجية
والنتائج)**

تمهيد

تهدف الدراسة الميدانية إلى الحصول على بيانات ومعلومات قابلة للتطبيق حول مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن، قياس أثرها على العائد على حقوق المساهمين، كما يعرض هذا القسم نتائج الدراسة الميدانية من خلال الإجابة عن تساؤلات الأطروحة، وبناء على ذلك يشتمل هذا القسم المبحثين الآتيين:

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني: نتائج الدراسة الميدانية.

القسم الثاني:

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد

يتضمن هذا المبحث عرضاً لمنهج الدراسة وإجراءات الدراسة التي اتبعتها الباحثة في تطبيق الدراسة الميدانية، من خلال تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة، ومؤشرات صدقها وثباتها، وإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت لمعالجة البيانات والإجابة عن تساؤلاتها. ويتكون هذا الفصل من مبحثين، وهما:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

اشتمل المبحث الأول على منهجية الدراسة، وتضمن تسعة مطالبية لبيان معلومات عن الشركات المساهمة العامة، وفرضياتها، ومنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداتا الدراسة التي تم استخدامها، ومؤشرات الصدق والثبات لها، ومتغيرات الدراسة، وإجراءات تطبيق الدراسة الميدانية، والأساليب التي تم استخدامها للتوصل لتحليل البيانات ومعالجتها للوصول إلى النتائج.

المطلب الأول: الشركات المساهمة العامة في الأردن

تتألف الشركة المساهمة العامة في الأردن من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين، يكتبون فيها باسهم قابلة للإدراج في أسواق للأوراق المالية وللتداول والتحويل وفقا لأحكام قانون الشركات الأردني⁽¹⁾، وتعتبر الذمة المالية للشركة المساهمة العامة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها، وتكون الشركة بموجودات وأموال مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولا تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات، إلا بمقدار الأسهم التي يملكها في الشركة⁽²⁾.

تقسم الشركات المساهمة العامة في الأردن إلى أربعة قطاعات، وهي: قطاع البنوك ويشتمل على (16) شركة، وقطاع التأمين ويشتمل على (23) شركة، وقطاع الخدمات ويشتمل على (139) شركة، وقطاع الصناعة ويشتمل على (56) شركة⁽³⁾.

المطلب الثاني: فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الميدانية إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- **Ho1:** لا يمكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- **Ho2:** هناك أثر لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.
- **Ho3:** لا يمكن قياس مستوى الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

(1) قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، المادة (90)، أ.

(2) قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته، المادة (90).

(3) هيئة الأوراق المالية (2018). الشركات المساهمة العامة. الأردن: هيئة الأوراق المالية.

https://www.jsc.gov.jo/jsc_directory.aspx?type=mosahema

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

- **Ho4:** هناك أثر لمستوى الحوكمة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.
- **Ho5:** لا يمكن قياس نظم القانون الأردني لتعليمات الإفصاح.
- **Ho6:** لا يوجد أثر في تحقيق القانون الأردني للنتائج المرجوة من الإفصاح.
- **Ho7:** هناك تعريف واضح للإفصاح في القانون.
- **Ho8:** لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين درجة قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

المطلب الثالث: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمناسبتها في تحقيق أهداف الدراسة بالتعرف إلى مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة، وأثره على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن. ويعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظواهر بوصفها بطريقة علمية للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح المقدر على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

المطلب الرابع: مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2017-2018م، وعددها (234) شركة.

المطلب الخامس: عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (61) مفردة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2017-2018م، بنسبة (26%) من مجتمع الدراسة.

المطلب السادس: أدتا الدراسة

1. اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، وتكون الاستبيان من قسم واحد مكون من أربعة مجالات: المجال

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الأول هو: "مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، والمجال الثاني وهو "أثر مستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين" والمجال الثالث هو "مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" والمجال الرابع هو "أثر الحوكمة في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين"، وعليه تكونت الأداة بصورتها النهائية من (31) فقرة موزعة على أربعة مجالات؛ حيث تكون المجال الأول من (10) فقرات، والمجال الثاني مكون من (7) فقرات، والمجال الثالث مكون من (7) فقرات، والمجال الرابع مكون من (7) فقرات.

وتم توزيعها وتعبئتها إلكترونياً من خلال رابط تم بعثه إلى عينة الدراسة المتيسرة.

2. قائمة بنود الإفصاح الاختياري وتكونت من (60) بند في التقارير السنوية.

صدق أدوات الدراسة

1) الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين، وهما:

أ- الصدق الظاهري للاستبانة:

بهدف التأكد من صدق المحتوى لاستبانة الدراسة، تمَّ عرضها على (8) محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة، وذلك بغرض الحكم على سلامة الصياغة اللغوية للفقرات، ووضوحها، ومدى مناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، ومدى انتماء كل فقرة للبعد والمقياس الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى أي إجراء يلزم من حذف أو تعديل أو إضافة على فقرات الاستبانة أو اقتراحات يرونها مناسبة، وتمَّ الأخذ بملاحظات المحكمين ومقترحاتهم وتعديل فقرات الاستبانة بناءً على إجماع غالبية المحكمين تم تعديل الاستبانة إخراجها بصورتها النهائية.

ب- صدق البناء للاستبانة:

بغرض استخراج مؤشرات الصدق البنائي لجميع فقرات أداة الدراسة (الاستبانة)، تمَّ تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (20) مفردة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة، وتم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه والاستبانة ككل، والجدول (6) يوضح ذلك.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الجدول (6)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه، وارتباطها بالاستبانة ككل

ارتباط الفقرة بالمجال	رقم الفقرة
مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية	•
0.728**	1
0.634**	2
0.768**	3
0.643**	4
0.709**	5
0.560*	6
0.488*	7
0.893**	8
0.705**	9
0.634**	10
أثر مستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين	•
0.543*	1
0.453*	2
0.836**	3
0.624**	4
0.773**	5
0.668**	6
0.800**	7
مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية	•
0.821**	1

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

رقم الفقرة	ارتباط الفقرة بالمجال
2	0.838**
3	0.787**
4	0.876**
5	0.653**
6	0.686**
7	0.784**
•	أثر الحوكمة في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين
1	0.822**
2	0.832**
3	0.724**
4	0.696**
5	0.815**
6	0.588**
7	0.655**

*معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

**معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$)

يظهر من الجدول (6) أنّ معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه تراوحت بين

(0.453-0.893)، وهي معاملات ارتباط دالة ومقبولة لأغراض تطبيق هذه الدراسة.

(2) صدق قائمة الإفصاح الاختياري (قائمة الشطب):

بهدف التأكد من صدق قائمة الشطب لبنود الإفصاح الاختياري، تمّ عرضها على مجموعة

محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة، وتم التأكد من صلاحيتها لقياس مستوى الإفصاح الاختياري لدى

الشركات المساهمة العامة في الأردن.

للتأكد من مؤشرات ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، تمّ تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (20) مفردة من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة، وتمّ تطبيق معادلة ثبات الأداة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) على مجالات الدراسة، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7)

نتائج الثبات بطريقة (كرونباخ ألفا) للاستبيان

كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	المجالات
0.91	10	مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية
0.83	7	أثر مستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين
0.85	7	مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية
0.86	7	أثر الحوكمة في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين

أظهرت نتائج الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية بلغت (0.91)، ولأثر مستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين ككل بلغت (0.83)، ولمستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية ككل بلغت (0.85)، ولأثر الحوكمة في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين ككل بلغت (0.86)، وجميع القيم تدل على درجة مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق أدوات الدراسة.

تصحيح الاستبانة

تكوّنت الاستبانة بصورتها النهائية من (31) فقرة، حيث استخدم الباحث مقياس (0)، (1) للمجال الأول وهو "مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية" حيث أن الإجابة "نعم" يرمز لها (1) والإجابة "لا" يرمز لها (0)، واستخدم مقياس ليكرت للتدرج الخماسي للمجالات الثلاث الأخرى بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتمّ إعطاء إلى حد كبير جداً (5)، إلى حد كبير (4)، إلى حد متوسط (3)، إلى حد قليل (2)، إلى حد قليل جداً (1)، وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تمّ الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على الأوساط الحسابية، حيث تمّ احتساب درجة الموافقة من خلال استخدام المعادلة الآتية:

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الحدّ الأعلى للمقياس (5) - الحدّ الأدنى للمقياس (1)

عدد المستويات المطلوبة (3)

$$1.33 = 3 / 1 - 5 =$$

ومن ثمّ إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كلّ فئة لتصبح مستويات الموافقة على النحو التالي:

- من 1.00 - 2.33 منخفضة

- من 2.34 - 3.67 متوسطة

- من 3.68 - 5.00 مرتفعة

المطلب السابع: متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

المتغيرات المستقلة:

- مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

- مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية.

المتغير التابع:

- العائد على حقوق المساهمين.

المطلب الثامن: إجراءات الدراسة

قام الباحث بالإجراءات الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

1. الاطلاع على الأدب النظري السابق والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحديد مشكلتها.

2. تحديد مجتمع وعينتها وطريقة اختيار عينة الدراسة.

3. بناء أدوات الدراسة، قائمة الشطب واستبانة الدراسة، والتحقق من مؤشرات صدقها وثباتها.

4. الحصول على كتب تسهيل مهمة الباحث لتطبيق استبانة الدراسة.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

5. توزيع استبانته الدراسة بالصورة النهائية على أفراد العينة، وتم جمعها وفرزها وترميز الاستجابات.
6. تحليل التقارير المالي المنشورة من الشركات المساهمة العامة في الأردن، حسب قائمة بنود الإفصاح الاختياري (قائمة الشطب).
7. تطبيق الأساليب الإحصائية الملائمة على البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة باستخدام برنامج (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة ومناقشتها، وتقديم مجموعة توصيات ومقترحات في ضوءها.

المطلب التاسع: أساليب المعالجة الإحصائية

نظراً لأنّ الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تمّ الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وباستخدام برنامج الرّزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيّة (SPSS (Statistical Package for Social Sciences)، وذلك من أجل توظيف البيانات التي تمّ الحصول عليها لتحقيق أهداف الدّراسة واختبار فرضياتها، وفي ضوء طبيعة متغيّرات الدّراسة وأساليب القياس وأغراض التّحليل، فقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- معامل كرونباخ الفا (Cronbach' Alpa) لاستخراج ثبات أدوات الدراسة.
- اختبارات التجانس (Collinearity) مثل اختبار (VIF) و(تولرنس).
- التأكيد من التوزيع الطبيعي عن طريق اختبار (Kolmogorov-Smirnov Z).
- الإحصاء الوصفي: التكرارات والنسب المئوية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس الدراسة.
- تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) واختبار (One Sample t. Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرض نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة وأثره على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن" وفيما يأتي العرض لنتائج هذه الدراسة وفقاً لأسئلة الدراسة.

المطلب الأول: نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة:

بغرض التأكد من نتائج التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة تم تطبيق اختبار (k-s) (Kolmogorov-Smirnov Z)، الجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8)

نتائج التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Z) للمتغيرات المستقلة

المتغير المستقل	الاتجاه الايجابي	الاتجاه السلبي	قيمة (z)	الدلالة الاحصائية
مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية	0.130	-0.099	1.016	0.253
أثر مستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين	0.180	-0.132	1.406	0.038
مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية	0.105	-0.082	0.823	0.507
أثر الحوكمة في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين	0.168	-0.127	1.315	0.063
الإفصاح	0.150	-0.121	1.170	0.129

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول (8) أن جميع قيم (z) غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولم تصل إلى مستوى القيمة المعيارية (1.96) مما يدل على أن جميع المتغيرات المستقلة كانت تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول (9)

نتائج اختبارات التجانس (VIF) (Tolerance)

Tolerance	VIF	المتغيرات المستقلة
0.811	1.233	مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية
0.232	4.309	أثر مستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين
0.160	6.240	مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية
0.296	3.377	أثر الحوكمة في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين
0.878	1.139	الإفصاح

يظهر من الجدول (9) أن معامل التباين التضخمي (VIF) لمتغيرات الدراسة لم يتجاوز (4) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة في التباين، كما أن جميع قيم اختبار (Tolerance) كانت أكبر من (0.05) وبالتالي تجانس البيانات وصلاحيتها لتطبيق تحليل الانحدار.

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول: ما مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لجميع بنود القوائم المالية التي تفصح عنها الشركات وهي (60) بند، جدول (10) يوضح ذلك.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الجدول (10)

التكرارات والنسب المئوية لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة العامة في الأردن.

(ن=61)

الرقم	البند	عدد الشركات	النسبة
1	معلومات تاريخية عن الشركة	37	60.66
2	الهيكل التنظيمي للشركة	14	22.95
3	بيان بالإستراتيجية والأهداف العامة	22	36.07
4	بيان بالإستراتيجية والأهداف المالية	25	40.98
5	بيان بالإستراتيجية والأهداف التسويقية	31	50.82
6	بيان بالإستراتيجية والأهداف الاجتماعية	21	34.43
7	تأثير الإستراتيجية على نتائج الشركة الحالية	19	31.15
8	تأثير الإستراتيجية على نتائج الشركة المستقبلية	23	37.70
9	سياسة الأبحاث والتطوير	17	27.87
10	مواقع أنشطة البحث والتطوير	27	44.26
11	عدد العاملين في البحث والتطوير	37	60.66
12	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالمبيعات	14	22.95
13	التنبؤات الكمية للمبيعات	22	36.07
14	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالربح	25	40.98
15	التنبؤات الكمية للأرباح	31	50.82
16	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية	21	34.43
17	التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية	19	31.15
18	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	23	37.70
19	أعمار المدراء	17	27.87
20	الشهادات العلمية للمدراء	27	44.26
21	الخبرات العملية للمدراء	25	40.98

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الرقم	البند	عدد الشركات	النسبة
22	مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها	31	50.82
23	معلومات عن العاملين	21	34.43
24	توزيع العاملين داخل إدارات الشركة	19	31.15
25	عدد العاملين للعاملين الماضيين	23	37.70
26	مبررات التغيير في عدد العاملين	17	27.87
27	تقرير عن مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية	27	44.26
28	مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي أو المحفزات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة	37	60.66
29	التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم	14	22.95
30	من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها	22	36.07
31	أسماء أعضاء لجنة التعويضات	25	40.98
32	المبالغ المصروفة على التدريب	31	50.82
33	نوعية التدريب	21	34.43
34	نوعية العاملين الذين تم تدريبهم	19	31.15
35	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	37	60.66
36	معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة	11	18.03
37	تكاليف السلامة في الشركة	18	29.51
38	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	23	37.70
39	برنامج حماية البيئة	29	47.54
40	التبرعات الخيرية	16	26.23
41	البرامج الاجتماعية	14	22.95
42	المعلومات القطاعية	24	39.34

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الرقم	البند	عدد الشركات	النسبة
43	تحليل المنافسين	24	39.34
44	حصة السوق	26	42.62
45	معدلات الربحية	37	60.66
46	معدلات التدفق النقدي	13	21.31
47	معدلات السيولة	19	31.15
48	معلومات مالية تاريخية	23	37.70
49	معلومات عن الإعلانات	28	45.90
50	تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة	26	42.62
51	تأثير التضخم على نتائج الشركة	18	29.51
52	تأثير التضخم على الأصول	18	29.51
53	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة	22	36.07
54	معلومات عن العملة الأجنبية	22	36.07
55	نوعية حملة الأسهم	29	47.54
56	القيمة السوقية في نهاية السنة	21	34.43
57	اتجاهات القيمة السوقية	19	31.15
58	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة	23	37.70
59	مهام لجنة المراجعة	17	27.87
60	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	19	31.15
	الكلية	1380	37.03

يظهر من الجدول (10) أن النسب المئوية لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة

العامّة في الأردن تراوحت بين (18.03-60.66)، كان أعلاها للفقرة رقم (1) التي نصت على "معلومات تاريخية عن الشركة" والفقرة رقم (11) والتي نصت على "عدد العاملين في البحث والتطوير" والفقرة رقم (28) والتي نصت على "مجموع المبالغ المصرفية للمدراء خلال العام المالي أو المحفزات المصرفية لهم لإغرائهم للانضمام للشركة" والفقرة رقم (35) والتي نصت على "عدد

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

العاملين الذين تم تدريبهم" والفقرة رقم (45) والتي نصت على " معدلات الربحية " بنسبة مئوية بلغت (60.66) وأدناها للفقرة رقم (36) التي نصت على " معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة " بنسبة مئوية بلغت (18.03).

وبلغت نسبة الإفصاح الاختياري الكلية حسب قائمة بنود الإفصاح (قائمة الشطب) (37.03) % وبمستوى متوسط.

أما فيما يتعلق بنتائج المجال الأول من الاستبيان، فكانت النتائج كما يلي:

الجدول (11)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن عناصر الإفصاح، لجميع فقرات المجال الأول

"مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" (ن=61)

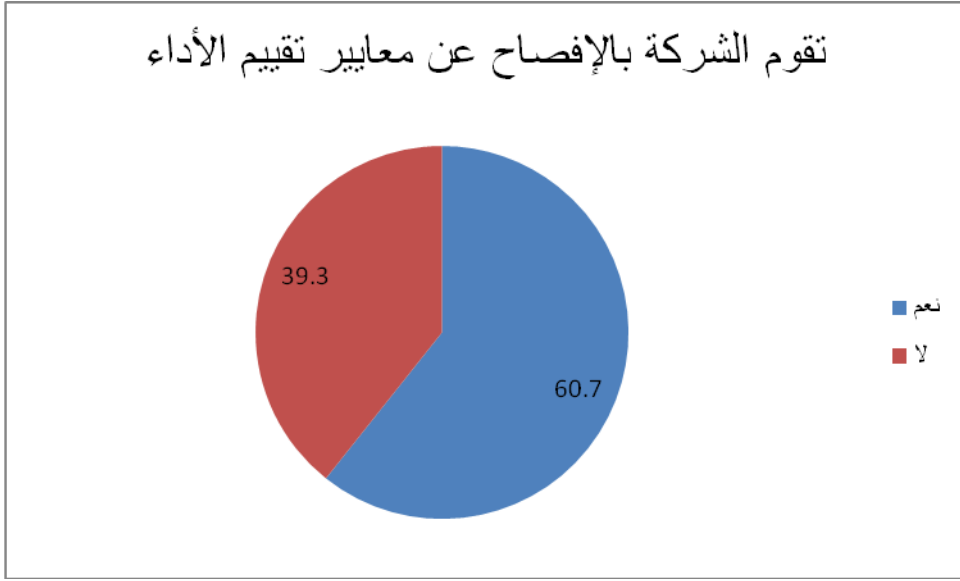
الرقم	الفقرة	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء	37	60.7	24	39.3
2	تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة	14	23.0	47	77.0
3	تقوم الشركة بالإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة	22	36.1	39	63.9
4	تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية	25	41.0	36	59.0
5	تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية	31	50.8	30	49.2
6	تقوم الشركة بالإفصاح عن بيانات تتعلق بالعمل كإفصاح عن المعلومات التشغيلية ومقاييس الأداء المعتمدة	21	34.4	40	65.6
7	تلتزم الشركة بالحيادية والموضوعية عن الإفصاح الاختياري في التقارير المالية	19	31.1	42	68.9

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

62.3	38	37.7	23	تقوم الشركة بالإفصاح عن المكافآت الموظفين والإداريين.	8
72.1	44	27.9	17	تقوم الشركة بالإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص والمخاطر التي تنجم عن اتجاهات مؤشرات الأداء	9
55.7	34	44.3	27	تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير.	10
61.3	374	38.7	236	المجال ككل (مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية)	

يظهر من الجدول (11) أن النسب المئوية لمجال "مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" تراوحت بين (23.0-60.7)، كان أعلاها للفقرة رقم (1) التي نصت على "تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء" بنسبة مئوية بلغت (60.7) وبدرجة مرتفعة، ويدل هذا على أن شركات المساهمة العامة تفصح أكثر ما يكون اختياريًا عن معايير تقييم الأداء وذلك كون معايير تقييم الأداء تعد مقياس لبيان نجاح الشركة وسعيها لتحقيق أهدافها، كما وتوفر معلومات لمختلف المستخدمين لاتخاذ قرارات تستند على حقائق علمية وموضوعية، وأن الإفصاح عن معايير تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته الشركة في مسيرتها نحو الأفضل، كما تبين هذه النتيجة تركيز هذه الشركات على تحسين مصداقية التقارير المالية وتخفيف مشكلة التقييم الخاطئ للشركات هذا يسهم الإفصاح في تخفيض درجة عدم التأكد التي تواجه المستثمرين. كما تعتبر هذه المعايير ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي، التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

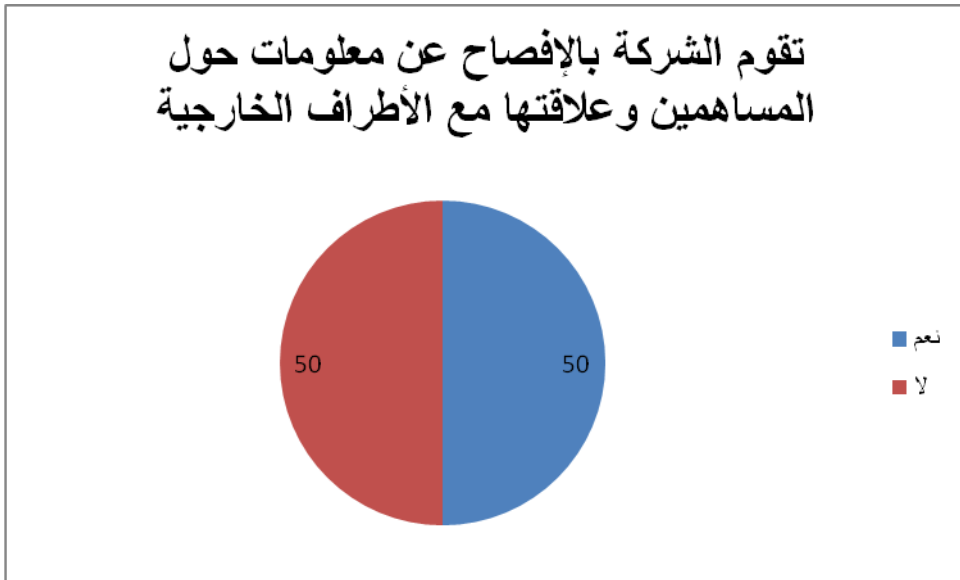
وفيما يلي تمثيلاً بيانياً لإجابات أفراد العينة عن الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء"



الشكل (3): النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء"

ثم جاءت الفقرة رقم (5) التي نصت على "تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية" بنسبة مئوية بلغت (50.8) وبدرجة متوسطة.

وفيما يلي تمثيلاً بيانياً لإجابات أفراد العينة عن الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية"



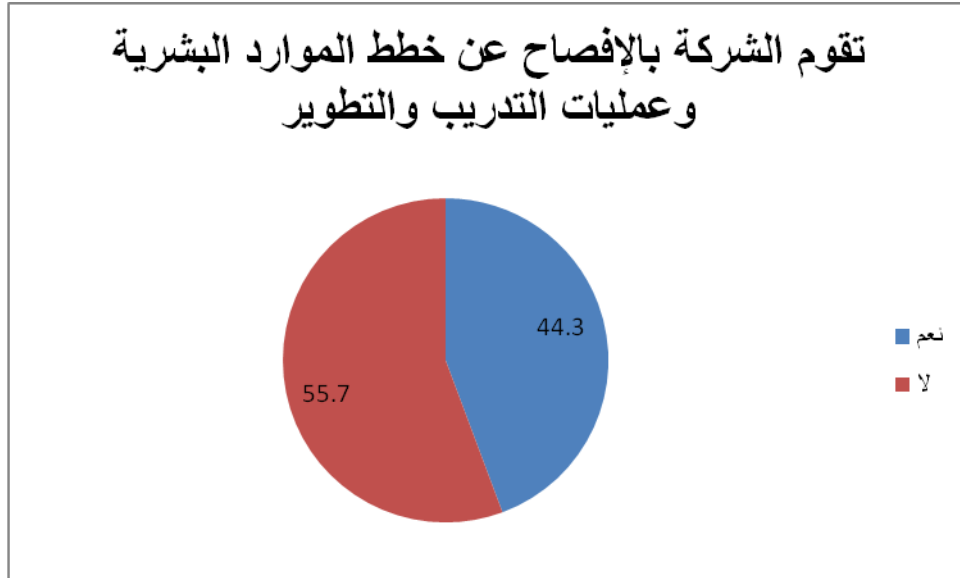
الشكل (4): النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول

المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية"

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

ثم جاءت الفقرة رقم (10) والتي نصت على " تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير " بنسبة مئوية بلغت (44.3) وبدرجة متوسطة.

وفيما يلي تمثيلا بيانيا لإجابات أفراد العينة عن الفقرة " تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير "



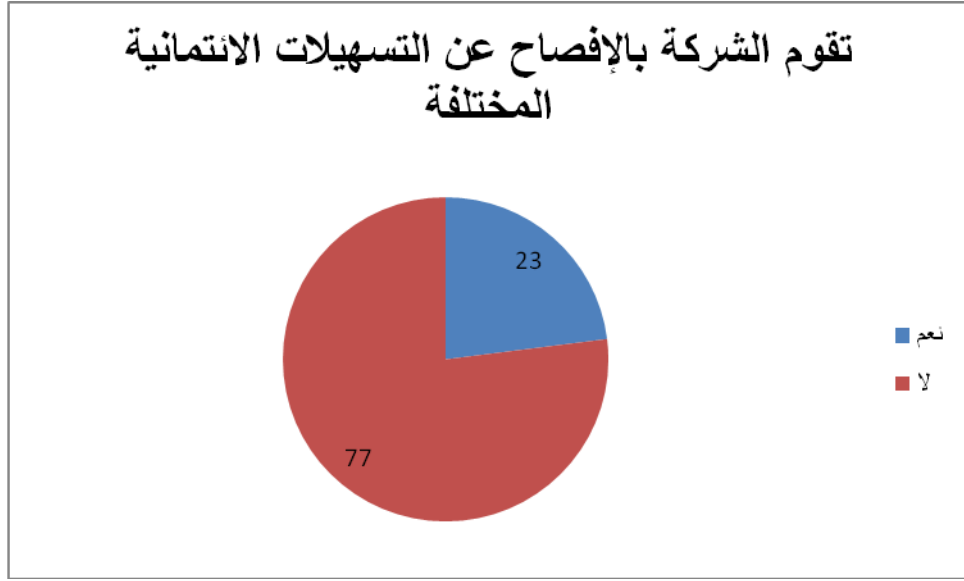
الشكل (5): النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير"

وأدناها للفقرة رقم (2) التي نصت على " تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة " بنسبة مئوية بلغت (23.0) وبدرجة منخفضة.

وبلغت النسبة الكلية للإفصاح حسب مجال الاستبيان (38.7%) وبمستوى متوسط.

أما بالنسبة لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة حسب قائمة الشطب فقد بلغت (37.0%) وبمستوى متوسط.

وفيما يلي تمثيلا بيانيا لإجابات أفراد العينة عن الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة".



الشكل (6): النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة"

عرض نتائج السؤال الثاني: ما أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تفرغ إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات المجال الثاني "أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين" وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (12)

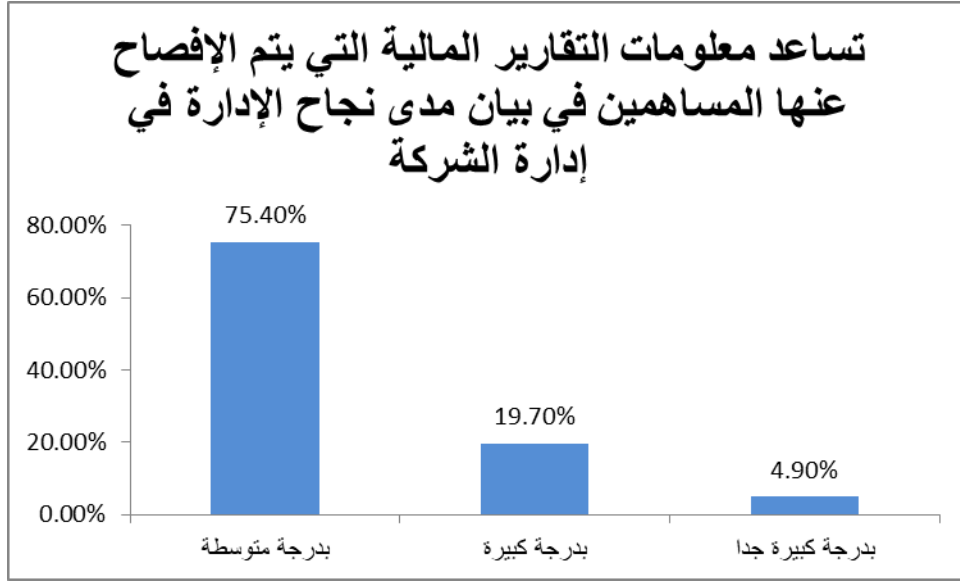
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الأولى

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة	بدرجة متوسطة	46	75.4%	متوسطة
		بدرجة كبيرة	12	19.7%	
		بدرجة كبيرة جدا	3	4.9%	
		المجموع	61	100%	

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (46) وبنسبة مئوية (75.4%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (12) ونسبة مئوية (19.7%) وأخيراً جاءت الإجابة (كبيرة جداً) بتكرار (3) بنسبة مئوية (4.9%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة"



الشكل (7): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة

الجدول (13)

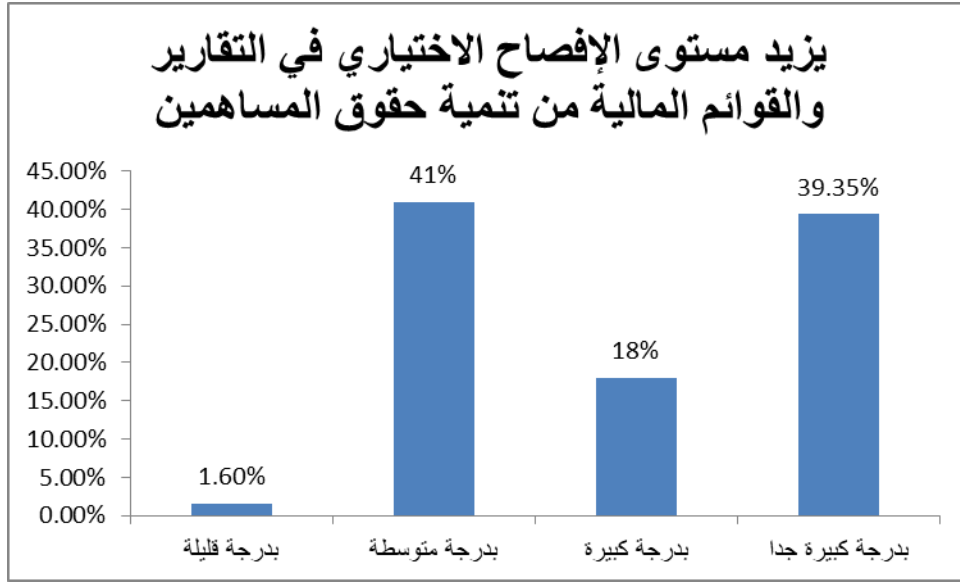
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثانية

الدرجة	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة	الرقم	الفقرة
مرتفعة	1.6%	1	بدرجة قليلة	2	يزيد مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية من تنمية حقوق المساهمين
	41%	25	بدرجة متوسطة		
	18%	11	بدرجة كبيرة		
	39.35%	24	بدرجة كبيرة جداً		
	100%	61	المجموع		

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (25) وبنسبة مئوية (41%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جدا) بتكرار (24) ونسبة مئوية (39.35%) ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (11) بنسبة مئوية (18%) وأخيرا الإجابة (بدرجة قليلة) بتكرار بلغ (1) ونسبة مئوية (1.6%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "يزيد مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية من تنمية حقوق المساهمين"



الشكل (8): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: "يزيد مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية من تنمية حقوق المساهمين"

الجدول (14)

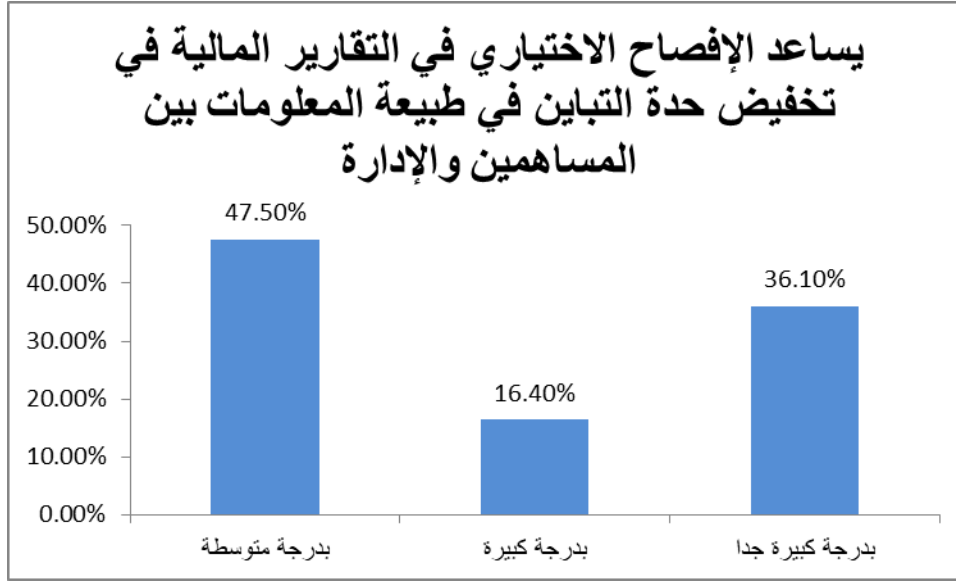
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثالثة

الدرجة	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة	الفقرة	الرقم
مرتفعة	%47.5	29	بدرجة متوسطة	يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في تخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المساهمين والإدارة	3
	%16.4	10	بدرجة كبيرة		
	%36.1	22	بدرجة كبيرة جدا		
	%100	61	المجموع		

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (29) وبنسبة مئوية (47.5%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جدا) بتكرار (22) ونسبة مئوية (36.1%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (10) بنسبة مئوية (16.4%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة " يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في تخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المساهمين والإدارة "



الشكل (9): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في تخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المساهمين والإدارة.

الجدول (15)

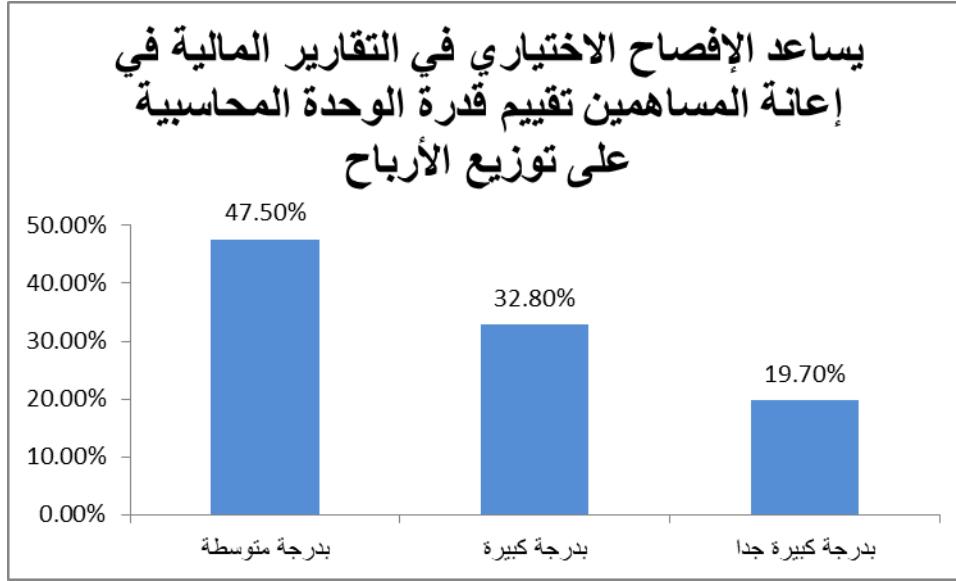
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الرابعة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
4	يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في إعانة المساهمين تقييم قدرة الوحدة المحاسبية على توزيع الأرباح	بدرجة متوسطة	29	47.5%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	20	32.8%	
		بدرجة كبيرة جدا	12	19.7%	
		المجموع	61	100%	

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (29) وبنسبة مئوية (47.5%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (20) ونسبة مئوية (32.8%) وأخيراً جاءت الإجابة (كبيرة جداً) بتكرار (12) بنسبة مئوية (19.7%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في إعانة المساهمين تقييم قدرة الوحدة المحاسبية على توزيع الأرباح"



الشكل (10): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في إعانة المساهمين تقييم قدرة الوحدة المحاسبية على توزيع الأرباح.

الجدول (16)

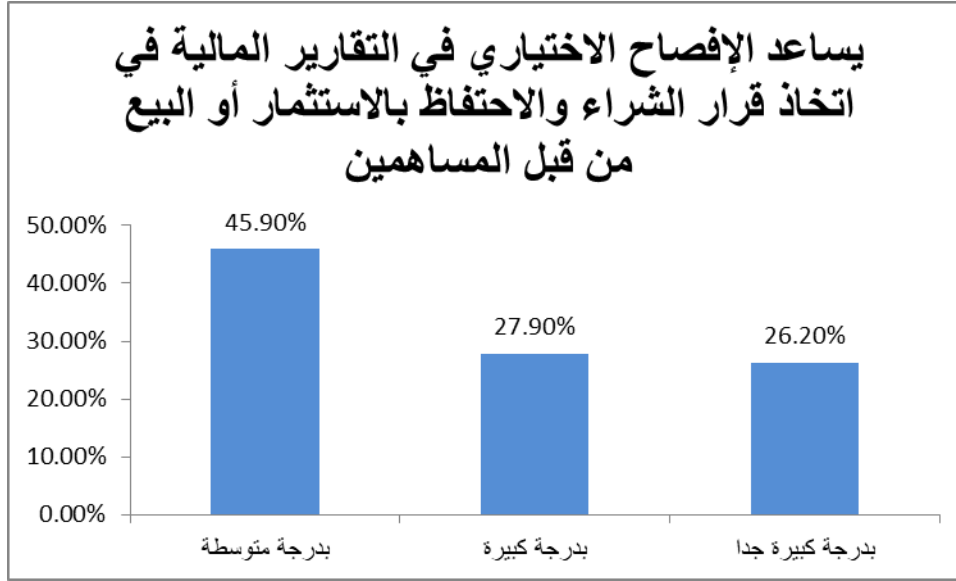
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الخامسة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
5	يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع من قبل المساهمين	بدرجة متوسطة	28	45.9%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	17	27.9%	
		بدرجة كبيرة جداً	16	26.2%	
		المجموع	61	100%	

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (28) وبنسبة مئوية (45.9%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (17) ونسبة مئوية (27.9%) وأخيراً جاءت الإجابة (كبيرة جداً) بتكرار (16) بنسبة مئوية (26.2%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع من قبل المساهمين"



الشكل (11): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع من قبل المساهمين.

الجدول (17)

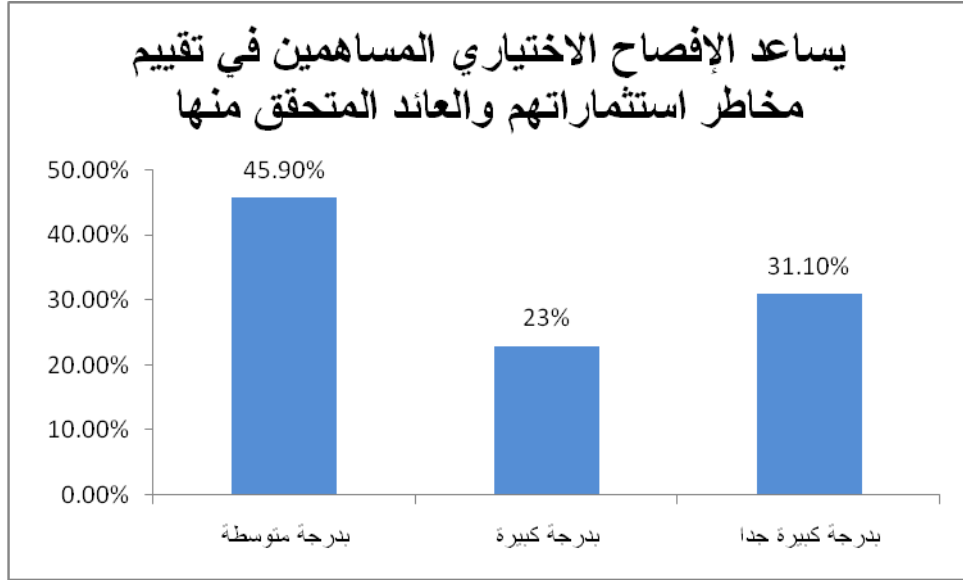
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السادسة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
6	يساعد الإفصاح الاختياري المساهمين في تقييم مخاطر استثماراتهم والعائد المتحقق منها	بدرجة متوسطة	28	45.9%	متوسطة
		بدرجة كبيرة	14	23%	
		بدرجة كبيرة جداً	19	31.1%	
		المجموع	61	100%	

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (28) وبنسبة مئوية (45.9%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جدا) بتكرار (19) ونسبة مئوية (31.1%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (14) بنسبة مئوية (23%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "يساعد الإفصاح الاختياري المساهمين في تقييم مخاطر استثماراتهم والعائد المتحقق منها"



الشكل (12): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري المساهمين في تقييم مخاطر استثماراتهم والعائد المتحقق منها.

الجدول (18)

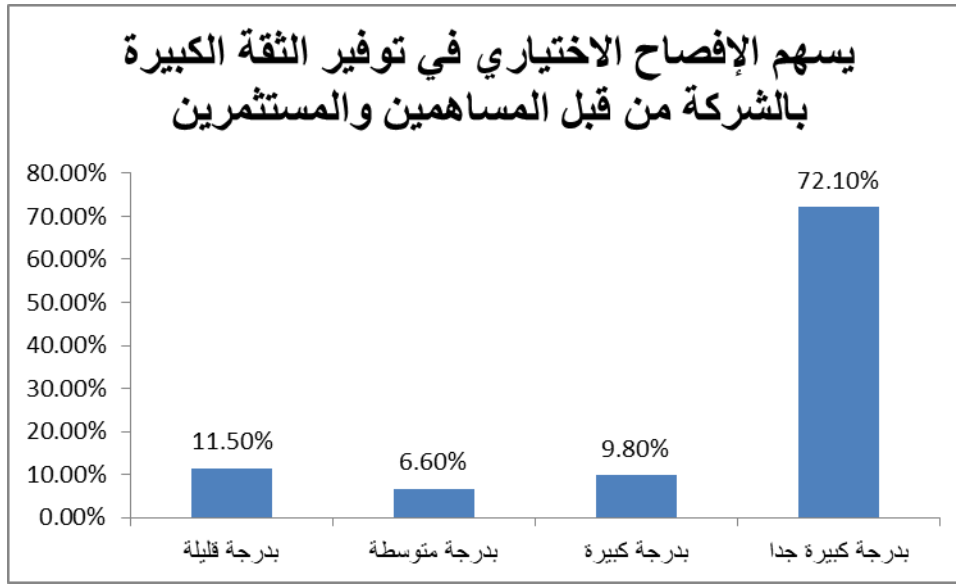
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السابعة

الدرجة	النسبة المئوية	التكرار	الإجابة	الرقم	الفقرة
متوسطة	11.5%	7	بدرجة قليلة	7	يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين
	6.6%	4	بدرجة متوسطة		
	9.8%	6	بدرجة كبيرة		
	72.1%	44	بدرجة كبيرة جدا		
	100%	61	المجموع		

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة كبيرة جدا حيث بلغ التكرار (44) وبنسبة مئوية (72.1%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة قليلة) بتكرار (7) ونسبة مئوية (11.5%) ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (6) بنسبة مئوية (9.8%) واخيرا جاءت الإجابة بدرجة متوسطة بتكرار (4) وبنسبة مئوية (6.6%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة " يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين "



الشكل (13): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين.

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى جميع فقرات المجال الثاني

للاستبيان، جدول (19) يوضح ذلك:

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الجدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات المجال الثاني " أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين " والمجال ككل (ن=61)

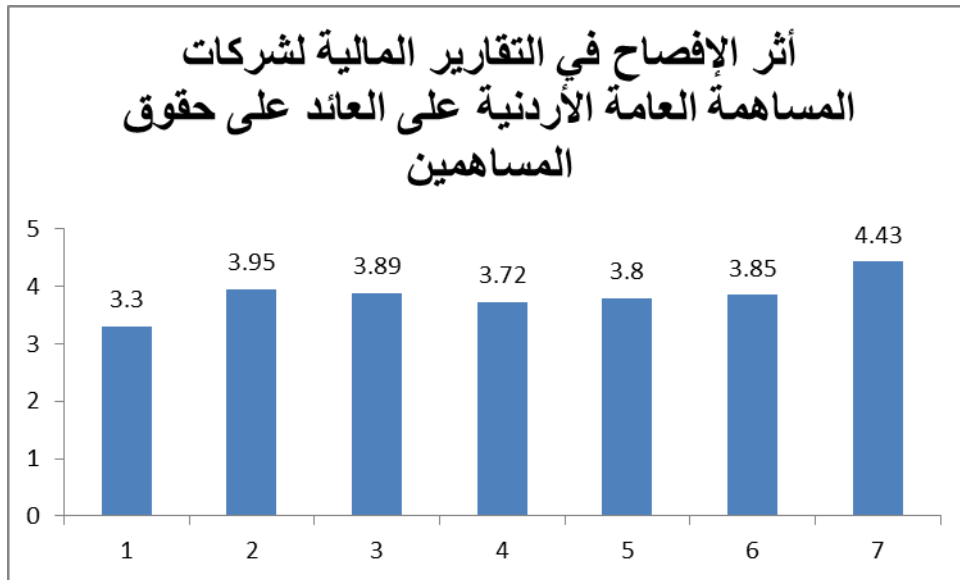
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة	3.30	0.56	7	متوسطة
2	يزيد مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية من تنمية حقوق المساهمين.	3.95	0.94	2	مرتفعة
3	يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في تخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المساهمين والإدارة	3.89	0.91	3	مرتفعة
4	يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في إعانة المساهمين تقييم قدرة الوحدة المحاسبية على توزيع الأرباح	3.72	0.78	6	مرتفعة
5	يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع من قبل المساهمين	3.80	0.83	5	مرتفعة
6	يساعد الإفصاح الاختياري المساهمين في تقييم مخاطر استثماراتهم والعائد المتوقع منها	3.85	0.87	4	متوسطة
7	يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين	4.43	1.04	1	متوسطة
	المجال ككل (أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين)	3.89	0.58	-	مرتفعة

يظهر من الجدول (19) أن المتوسطات الحسابية لمجال " أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين " تراوحت بين (3.30-4.43)، كان أعلاها للفقرة رقم (7) التي نصت على " يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين " بمتوسط حسابي بلغ (4.43) وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (2)

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

التي نصت على " يزيد مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية من تنمية حقوق المساهمين " بمتوسط حسابي (3.95) وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (3) والتي نصت على " يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في تخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المساهمين والإدارة " بمتوسط حسابي (3.89) وبدرجة مرتفعة، وأدناها للفقرة رقم (1) التي نصت على " تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة " بمتوسط حسابي بلغ (3.30) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.89) وبدرجة مرتفعة.

وفيما يلي تمثيلاً بيانياً للمتوسطات الحسابية لقرارات " أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين " وللمجال ككل:



الشكل (14): المتوسطات الحسابية لمجال "أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين" حسب رقم الفقرة

عرض نتائج السؤال الثالث: ما مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تفرغ إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات المجال الثاني " مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية " وفيما يلي عرض النتائج:

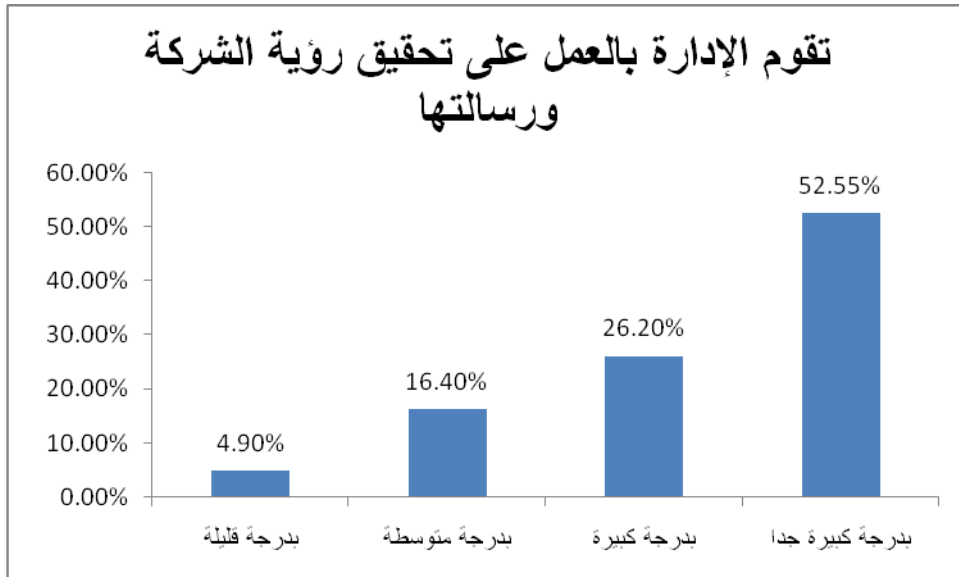
الجدول (20)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الأولى

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها	بدرجة قليلة	3	4.9%	مرتفعة
		بدرجة متوسطة	10	16.4%	
		بدرجة كبيرة	16	26.2%	
		بدرجة كبيرة جدا	32	52.55%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة كبيرة جدا حيث بلغ التكرار (32) وبنسبة مئوية (52.55%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (16) ونسبة مئوية (26.2%) ثم جاءت الإجابة (بدرجة متوسطة) بتكرار (10) بنسبة مئوية (16.4%) وأخيرا جاءت الإجابة بدرجة قليلة بتكرار بلغ (3) وبنسبة مئوية (4.9%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها"



الشكل (15): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.

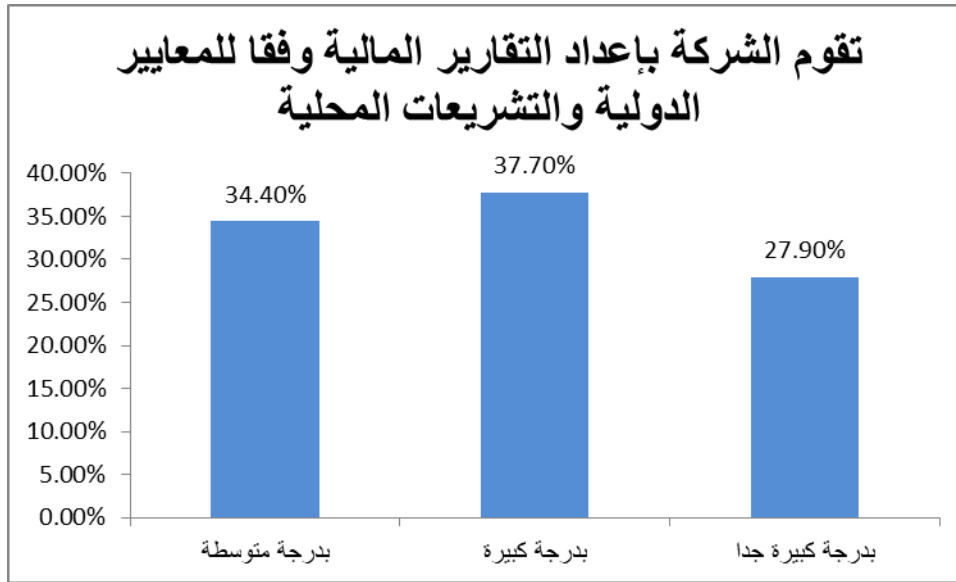
الجدول (21)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثانية

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
2	تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية	بدرجة متوسطة	21	34.4%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	23	37.7%	
		بدرجة كبيرة جداً	17	27.9%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة كبيرة حيث بلغ التكرار (23) ونسبة مئوية (37.7%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة متوسطة) بتكرار (21) ونسبة مئوية (34.4%) وأخيراً جاءت الإجابة (كبيرة جداً) بتكرار (17) بنسبة مئوية (27.9%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية"



الشكل (16): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية.

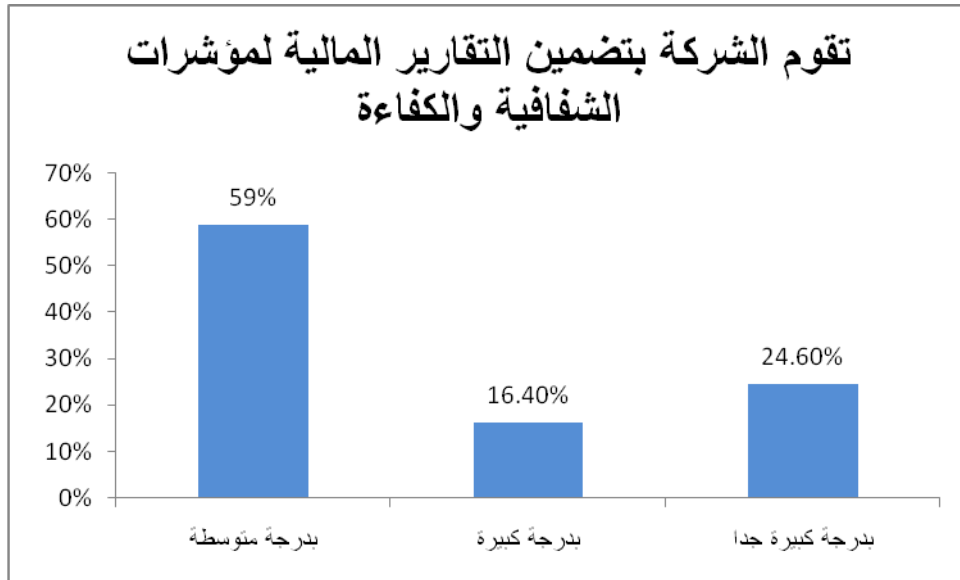
الجدول (22)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثالثة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
3	تقوم الشركة بتضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة	بدرجة متوسطة	36	59%	متوسطة
		بدرجة كبيرة	10	16.4%	
		بدرجة كبيرة جداً	15	24.6%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (36) وبنسبة مئوية (59%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جداً) بتكرار (15) ونسبة مئوية (24.6%) وأخيراً جاءت الإجابة (كبيرة) بتكرار (10) بنسبة مئوية (16.4%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بتضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة"



الشكل (17): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بتضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة.

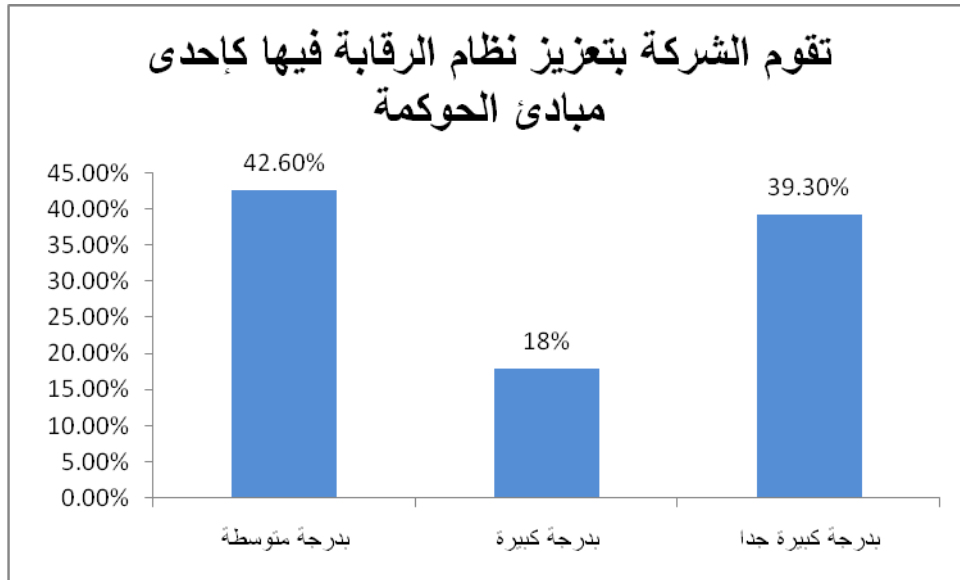
الجدول (23)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الرابعة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
4	تقوم الشركة بتعزيز نظام الرقابة فيها كأحدى مبادئ الحوكمة	بدرجة متوسطة	26	42.6%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	11	18%	
		بدرجة كبيرة جداً	24	39.3%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (26) وبنسبة مئوية (42.6%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جداً) بتكرار (24) ونسبة مئوية (39.3%) وأخيراً جاءت الإجابة (كبيرة) بتكرار (11) بنسبة مئوية (18%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بتعزيز نظام الرقابة فيها كأحدى مبادئ الحوكمة"



الشكل (18): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بتعزيز نظام الرقابة فيها كأحدى مبادئ الحوكمة.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

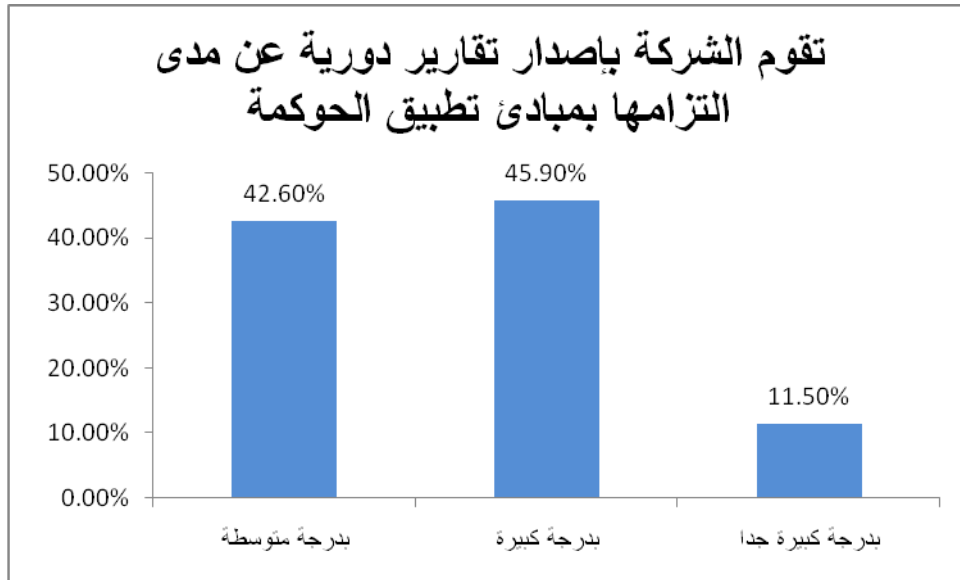
الجدول (24)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الخامسة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
5	تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحوكمة	بدرجة متوسطة	26	42.6%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	28	45.9%	
		بدرجة كبيرة جداً	7	11.5%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة كبيرة حيث بلغ التكرار (28) ونسبة مئوية (45.9%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة متوسطة) بتكرار (26) ونسبة مئوية (42.6%) وأخيراً جاءت الإجابة (كبيرة جداً) بتكرار (7) بنسبة مئوية (11.5%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحوكمة"



الشكل (19): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحوكمة.

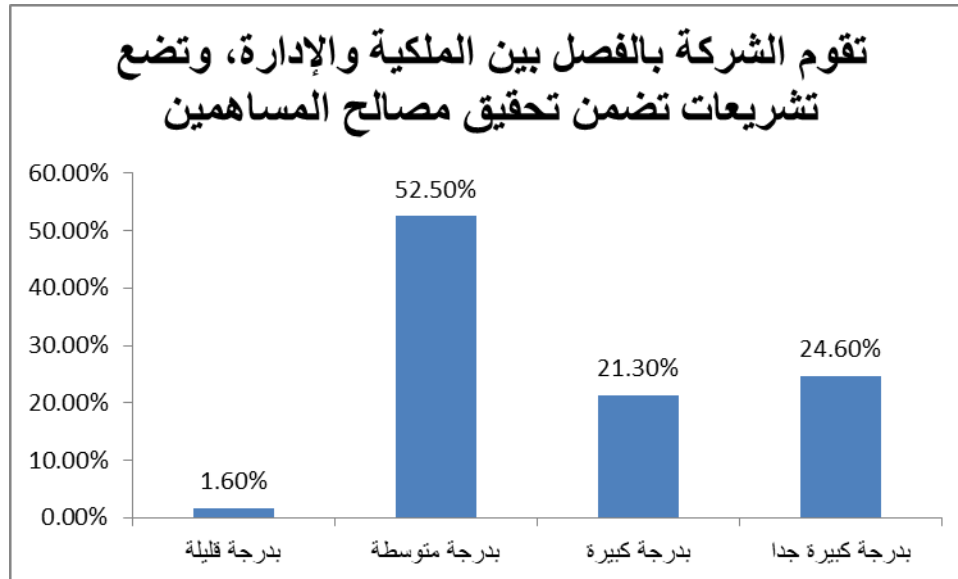
الجدول (25)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السادسة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
6	تقوم الشركة بالفصل بين الملكية والإدارة، وتضع تشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين	بدرجة قليلة	1	1.6%	مرتفعة
		بدرجة متوسطة	32	52.5%	
		بدرجة كبيرة	13	21.3%	
		بدرجة كبيرة جدا	15	24.6%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (32) وبنسبة مئوية (52.5%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جدا) بتكرار (15) ونسبة مئوية (24.6%) ثم جاءت الإجابة (كبيرة) بتكرار (13) بنسبة مئوية (21.3%) وأخيرا جاءت الإجابة (بدرجة قليلة) بتكرار بلغ (1) ونسبة مئوية (1.6%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالفصل بين الملكية والإدارة، وتضع تشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين"



الشكل (20): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بالفصل بين الملكية والإدارة، وتضع تشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين.

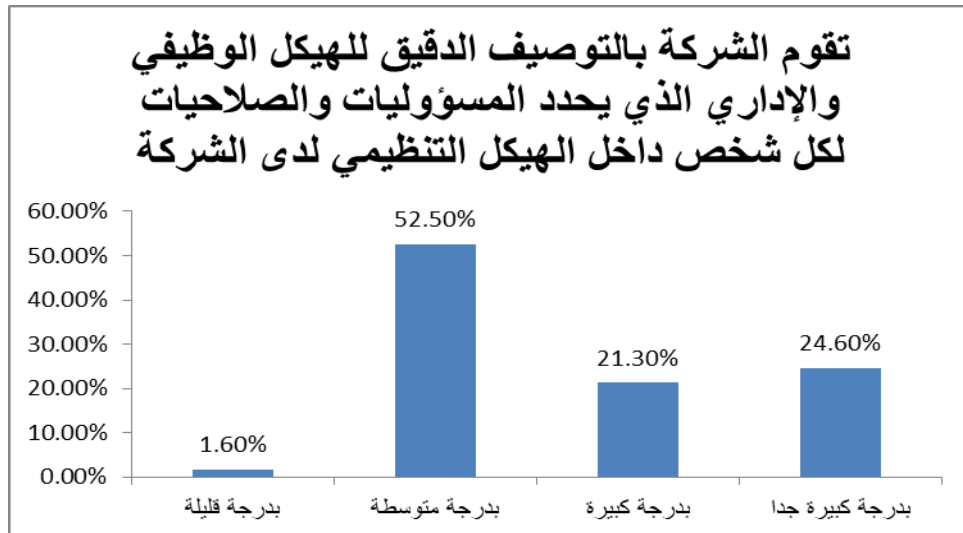
الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الجدول (26)
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السابعة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
7	تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة	بدرجة قليلة	1	1.6%	متوسطة
		بدرجة متوسطة	34	55.7%	
		بدرجة كبيرة	19	31.1%	
		بدرجة كبيرة جدا	7	11.5%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (34) وبنسبة مئوية (55.7%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (19) ونسبة مئوية (31.1%) ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جدا) بتكرار (7) بنسبة مئوية (11.5%) واخيرا جاءت الإجابة بدرجة قليلة بتكرار بلغ (1) ونسبة مئوية (1.6%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة"



الشكل (21): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الى جميع فقرات المجال الثالث جدول (27) يوضح ذلك:

الجدول (27)

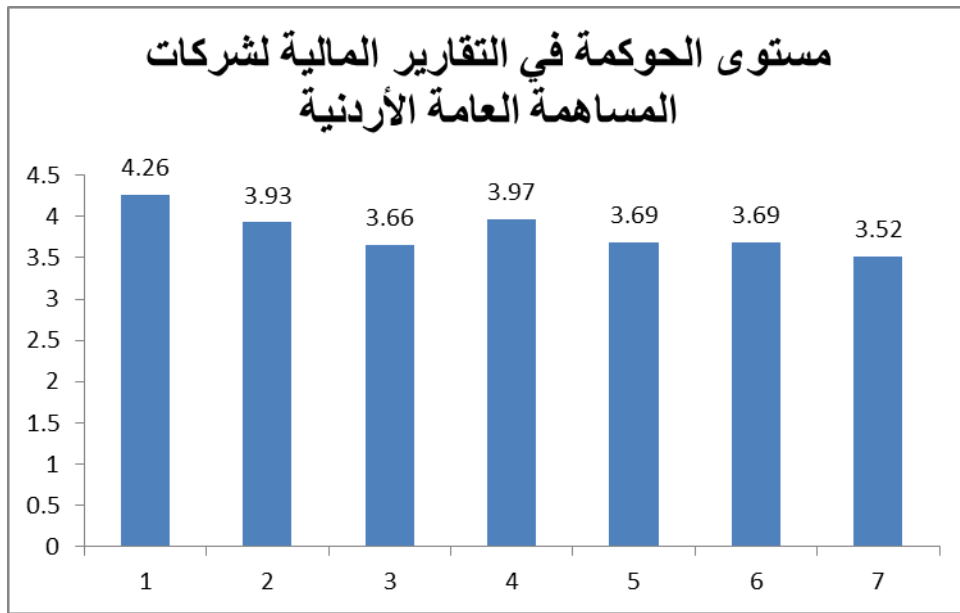
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات المجال الثالث "مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" والمجال ككل (ن=61)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها	4.26	0.91	1	مرتفعة
2	تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية	3.93	0.79	3	مرتفعة
3	تقوم الشركة بتضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة	3.66	0.85	6	متوسطة
4	تقوم الشركة بتعزيز نظام الرقابة فيها كإحدى مبادئ الحوكمة	3.97	0.91	2	مرتفعة
5	تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحوكمة	3.69	0.67	4	مرتفعة
6	تقوم الشركة بالفصل بين الملكية والإدارة، وتضع تشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين	3.69	0.87	5	مرتفعة
7	تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة	3.52	0.72	7	متوسطة
	المجال ككل (مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية)	3.84	0.61	-	مرتفعة

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول (27) أن المتوسطات الحسابية لمجال " مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية " تراوحت بين (3.52-4.26)، كان أعلاها للفقرة رقم (1) التي نصت على " تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها " بمتوسط حسابي بلغ (4.26) وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (4) التي نصت على " تقوم الشركة بتعزيز نظام الرقابة فيها كأحدى مبادئ الحوكمة " بمتوسط حسابي (3.97) وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (2) والتي نصت على " تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية " بمتوسط حسابي (3.93) وبدرجة مرتفعة، وأدناها للفقرة رقم (7) التي نصت على " تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة " بمتوسط حسابي بلغ (3.52) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.84) وبدرجة مرتفعة.

وفيما يلي تمثيلا بيانيا للمتوسطات الحسابية ل فقرات "مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" وللجال ككل:



الشكل (22): للمتوسطات الحسابية لمجال " مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية " حسب الفقرة

عرض نتائج السؤال الرابع: ما أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين؟

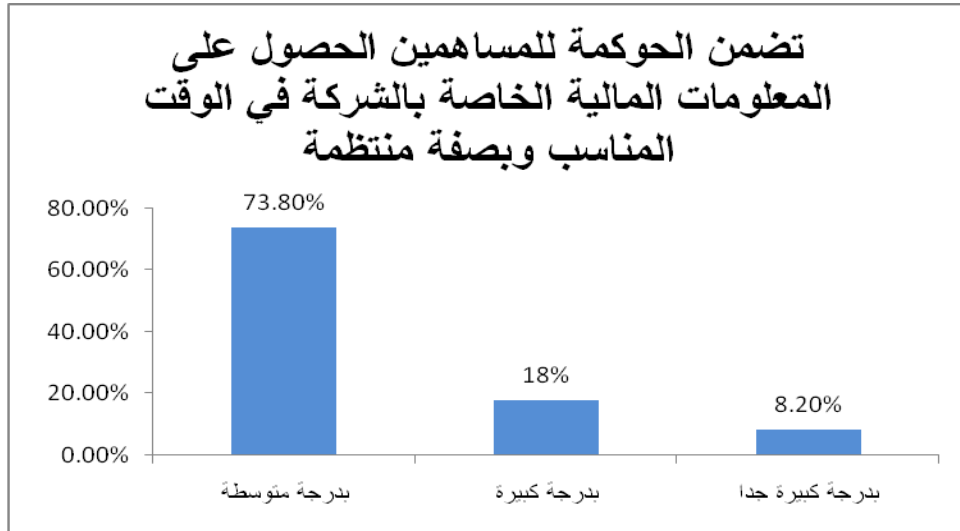
الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

للإجابة عن هذا السؤال تم تفرغ إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات المجال الثاني " أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين " وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول (28)
التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الأولى

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة	بدرجة متوسطة	45	73.8%	متوسطة
		بدرجة كبيرة	11	18%	
		بدرجة كبيرة جدا	5	8.2%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (45) وبنسبة مئوية (73.8%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (11) ونسبة مئوية (18%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جدا) بتكرار (5) بنسبة مئوية (8.2%).
والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة " تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة "



الشكل (23): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

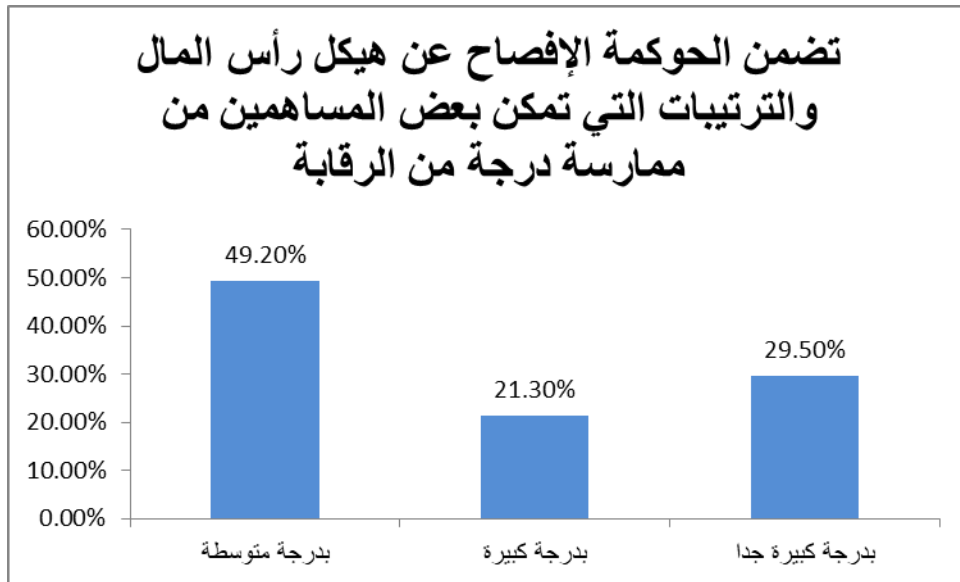
الجدول (29)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثانية

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
2	تضمن الحوكمة الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة	بدرجة متوسطة	30	49.2%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	13	21.3%	
		بدرجة كبيرة جداً	18	29.5%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (30) وبنسبة مئوية (49.2%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جداً) بتكرار (18) ونسبة مئوية (29.5%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (13) بنسبة مئوية (21.3%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "تضمن الحوكمة الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة"



الشكل (24): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تضمن الحوكمة الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة.

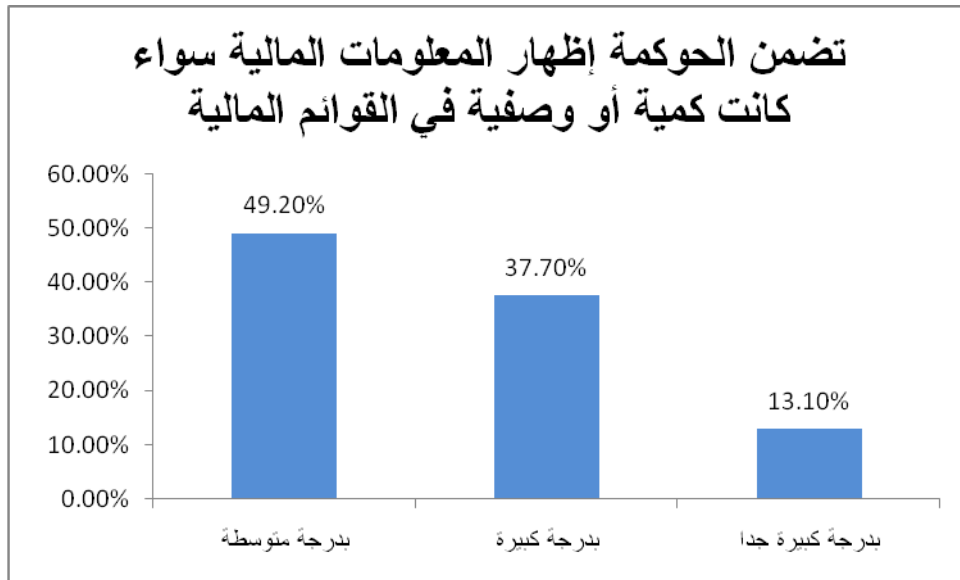
الجدول (30)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثالثة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
3	تضمن الحوكمة إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية	بدرجة متوسطة	30	49.2%	متوسطة
		بدرجة كبيرة	23	37.7%	
		بدرجة كبيرة جداً	8	13.1%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (30) ونسبة مئوية (49.2%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (23) ونسبة مئوية (37.7%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جداً) بتكرار (8) بنسبة مئوية (13.1%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة " تضمن الحوكمة إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية "



الشكل (25): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تضمن الحوكمة إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية.

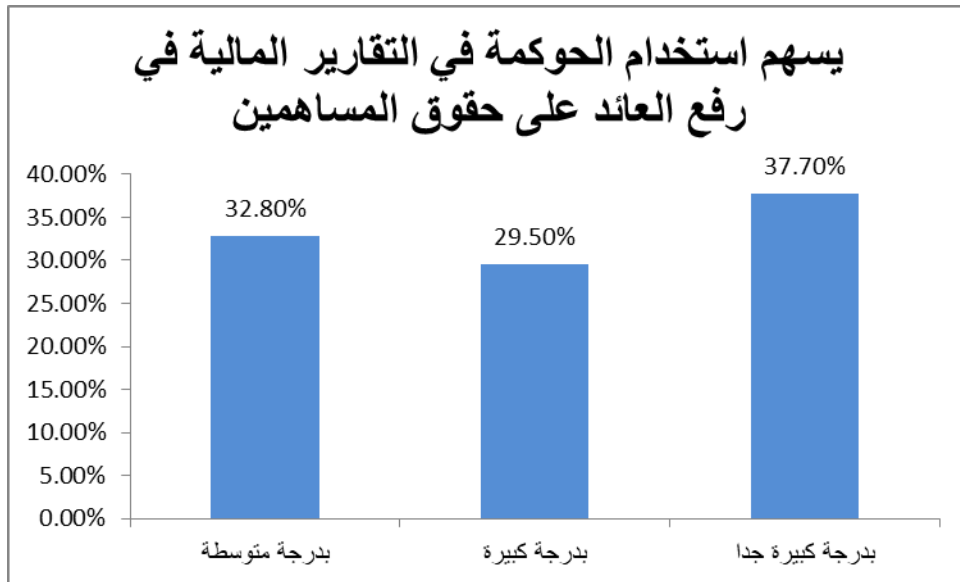
الجدول (31)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الرابعة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
4	يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين	بدرجة متوسطة	20	32.8%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	18	29.5%	
		بدرجة كبيرة جدا	23	37.7%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة كبيرة جدا حيث بلغ التكرار (23) وبنسبة مئوية (37.7%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة متوسطة) بتكرار (20) ونسبة مئوية (32.8%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (18) بنسبة مئوية (29.5%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة " يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين "



الشكل (26): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين.

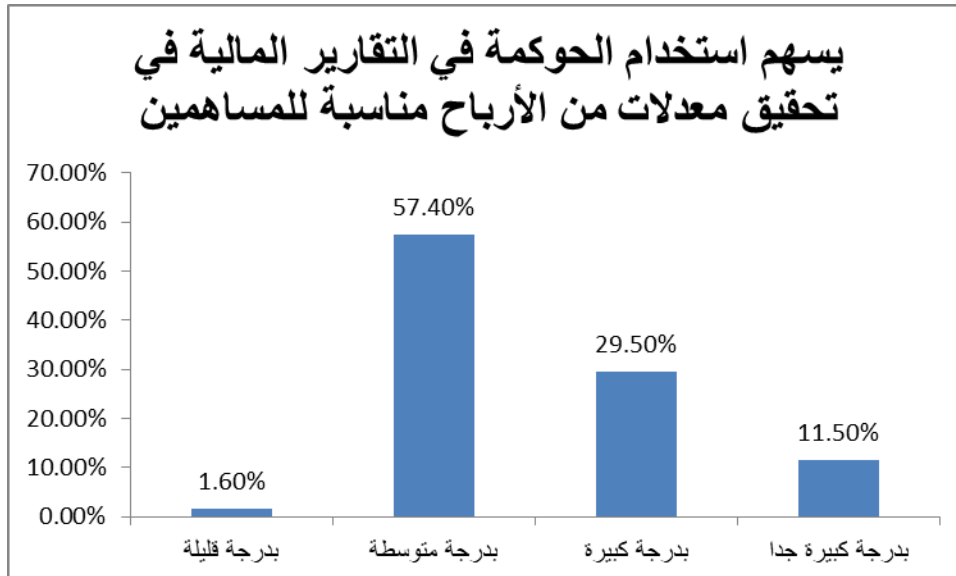
الجدول (32)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الخامسة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
5	يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة للمساهمين	بدرجة قليلة	1	1.6%	متوسطة
		بدرجة متوسطة	35	57.4%	
		بدرجة كبيرة	18	29.5%	
		بدرجة كبيرة جدا	7	11.5%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (35) وبنسبة مئوية (57.4%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (18) ونسبة مئوية (29.5%) ثم جاءت الإجابة (كبيرة جدا) بتكرار (7) بنسبة مئوية (11.5%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة للمساهمين"



الشكل (27): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة للمساهمين.

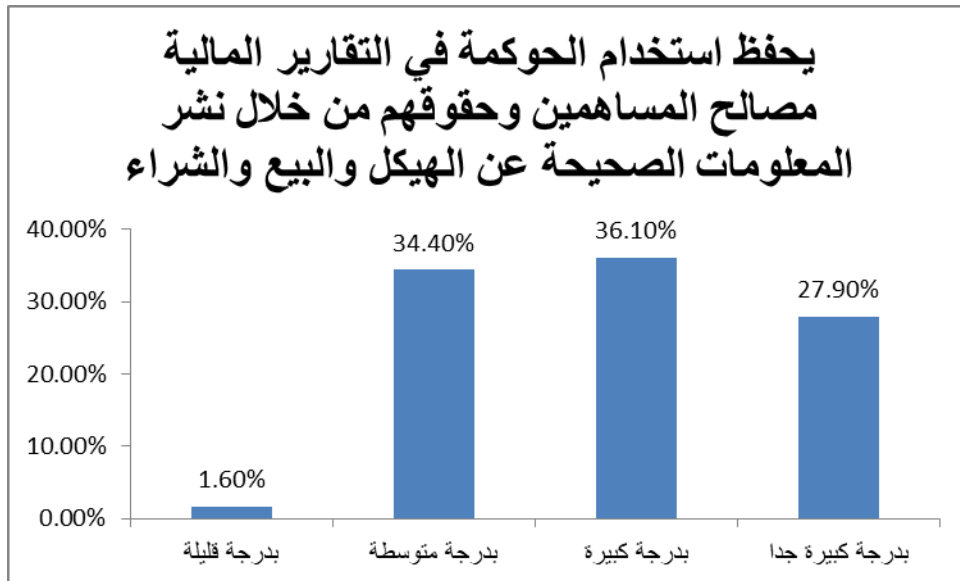
الجدول (33)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السادسة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
6	يحفظ استخدام الحوكمة في التقارير المالية مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء	بدرجة قليلة	1	1.6%	مرتفعة
		بدرجة متوسطة	21	34.4%	
		بدرجة كبيرة	22	36.1%	
		بدرجة كبيرة جداً	17	27.9%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة كبيرة حيث بلغ التكرار (22) ونسبة مئوية (36.1%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة متوسطة) بتكرار (21) ونسبة مئوية (34.4%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جداً) بتكرار (17) بنسبة مئوية (27.9%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة " يحفظ استخدام الحوكمة في التقارير المالية مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء "



الشكل (28): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يحفظ استخدام الحوكمة في التقارير المالية مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء.

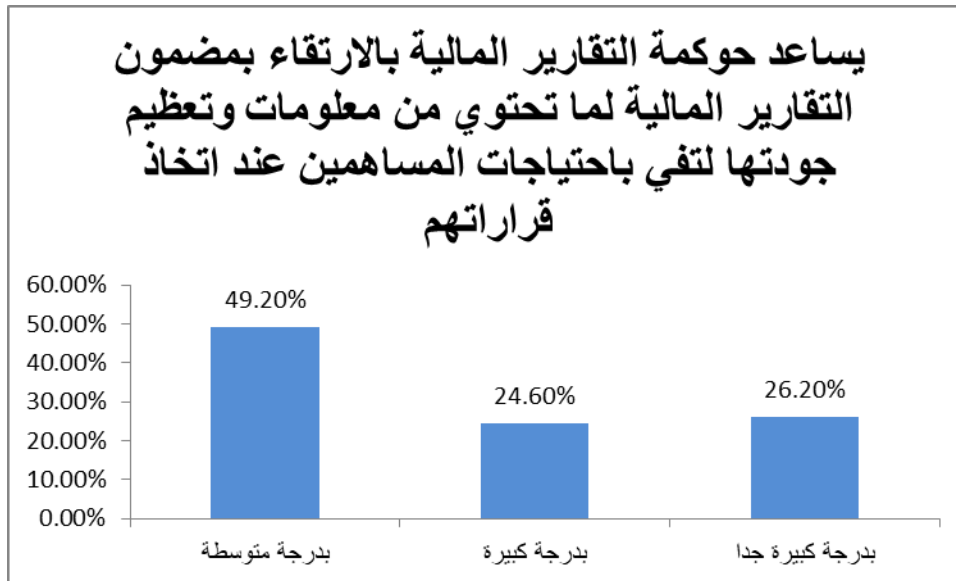
الجدول (34)

التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السابعة

الرقم	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
7	يساعد حوكمة التقارير المالية بالارتقاء بمضمون التقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المساهمين عند اتخاذ قراراتهم	بدرجة متوسطة	30	49.2%	مرتفعة
		بدرجة كبيرة	15	24.6%	
		بدرجة كبيرة جدا	16	26.2%	
		المجموع	61	100%	

يظهر من الجدول أن أبرز التكرارات كانت للإجابة بدرجة متوسطة حيث بلغ التكرار (30) ونسبة مئوية (49.2%)، ثم جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة جدا) بتكرار (16) ونسبة مئوية (26.2%) وأخيراً جاءت الإجابة (بدرجة كبيرة) بتكرار (15) بنسبة مئوية (24.6%).

والشكل التالي يوضح النسب المئوية للإجابات على الفقرة "يساعد حوكمة التقارير المالية بالارتقاء بمضمون التقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المساهمين عند اتخاذ قراراتهم"



الشكل (29): النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يساعد حوكمة التقارير المالية بالارتقاء بمضمون التقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المساهمين عند اتخاذ قراراتهم.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إلى جميع فقرات المجال الرابع جدول (35) يوضح ذلك:

الجدول (35)

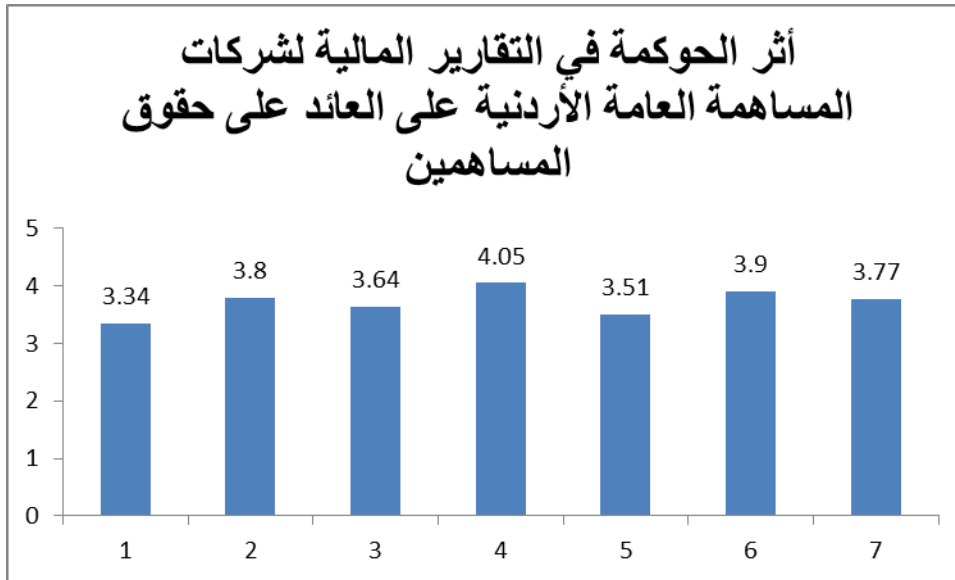
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات المجال الرابع "أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين" والمجال ككل (ن=61)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة	3.34	0.63	7	متوسطة
2	تضمن الحوكمة الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة	3.80	0.87	3	مرتفعة
3	تضمن الحوكمة إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية	3.64	0.71	5	متوسطة
4	يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين	4.05	0.85	1	مرتفعة
5	يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة للمساهمين	3.51	0.72	6	متوسطة
6	يحفظ استخدام الحوكمة في التقارير المالية مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء	3.90	0.83	2	مرتفعة
7	يساعد حوكمة التقارير المالية بالارتقاء بمضمون التقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المساهمين عند اتخاذ قراراتهم	3.77	0.84	4	مرتفعة
	المجال ككل (أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين)	3.72	0.58	-	مرتفعة

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

يظهر من الجدول (35) أن المتوسطات الحسابية لمجال " أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين" تراوحت بين (3.34-4.05)، كان أعلاها للفقرة رقم (4) التي نصت على " يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين " بمتوسط حسابي بلغ (4.05) وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (6) التي نصت على " يحفظ استخدام الحوكمة في التقارير المالية مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء " بمتوسط حسابي (3.90) وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (2) والتي نصت على " تضمن الحوكمة الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة " بمتوسط حسابي (3.80) وبدرجة مرتفعة، وأدناها للفقرة رقم (1) التي نصت على "تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة" بمتوسط حسابي بلغ (3.34) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.72) وبدرجة مرتفعة.

وفيما يلي تمثيلا بيانيا للمتوسطات الحسابية ل فقرات " أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين " وللمجال ككل:



الشكل (30): المتوسطات الحسابية لمجال "أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين"

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المطلب الثالث: النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات

- **Ho1:** لا يمكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. من خلال نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بقياس مستوى الإفصاح من خلال الاستبيان تبين أنه يمكن قياس مستوى الإفصاح وبلغ (38.7%) وبمستوى متوسط. أما بالنسبة لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة حسب قائمة الشطب (التي تضمنت 60 بند اختياري) فقد بلغت (37.0%) وبمستوى متوسط. وبالتالي ترفض الفرضية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة: يمكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- **Ho2:** هناك أثر لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين، والجدول (36) يوضح ذلك.

الجدول (36)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الإفصاح في

التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين (ن=61)

المتغير المستقل	قيمة t	دلالة "t" الإحصائية	قيمة β المعيارية	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F	دلالة "F" الإحصائية
الإفصاح في التقارير المالية	15.236	0.000	0.893	0.893	0.797	232.148	0.000

المتغير التابع: العائد على حقوق المساهمين

يظهر من الجدول (36) أن قيمة (F) بلغت (232.148) وبدلالة إحصائية (0.000). وبلغت قيمة (R) (0.893) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R^2) (0.797) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر الإفصاح في التقارير

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين حسب التقارير المالية السنوية للشركات.

وبالتالي تقبل الفرضية الثانية: هناك أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمستوى

الافصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

• **H₀₃: لا يمكن قياس مستوى الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.**

من خلال نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بقياس مستوى الحوكمة من خلال الاستبيان

تبين أنه يمكن قياس مستوى الحوكمة وبلغ (3.84) وبمستوى مرتفع. كما تم تطبيق اختبار "t" للعينات

المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة

العامة الأردنية، جدول (37) يوضح ذلك.

الجدول (37)

نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية

الدلالة الإحصائية	قيمة "t"	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية
0.000	10.857	60	0.61	3.84	

يظهر من الجدول (37) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (10.857) وبدلالة إحصائية (0.000)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدرج الخماسي وهي (3)، وأظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية. وبالتالي ترفض الفرضية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة: يمكن قياس مستوى الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

• **Ho4:** هناك اثر ذات دلالة إحصائية لمستوى الحوكمة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن. لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الحوكمة لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين، والجدول (38) يوضح ذلك.

الجدول (38)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن أثر الحوكمة في التقارير المالية

لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين (ن=61)

الدلالة "F" الإحصائية	قيمة F	قيمة R ²	قيمة R	قيمة β المعيارية	الدلالة "t" الإحصائية	قيمة t	المتغير المستقل
0.00	55.386	0.484	0.696	0.696	0.505	0.671	الحوكمة في التقارير المالية

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المتغير التابع: العائد على حقوق المساهمين

يظهر من الجدول (38) أن قيمة (F) (55.386) وبدلالة إحصائية (0.00). وبلغت قيمة (R) (0.696) والتي تمثل معامل الارتباط للنموذج الكلي، وقيمة (R2) (0.484) التي تمثل نسبة تأثير أو تفسير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، مما يدل على وجود أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين.

وبالتالي تقبل الفرضية الرابعة: هناك أثر ذات دلالة إحصائية لمستوى الحوكمة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن.

المبحث الثالث : مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

• بينت نتائج الدراسة المتعلقة بالنسب المئوية لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات

المساهمة العامة في الأردن أنها تراوحت بين (18.03%-60.66%)، كان أعلاها للبند

"معلومات تاريخية عن الشركة" وأدناها للبند "معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة".

ويدل هذا على أن هذه الشركات تهتم بتزويد الأطراف المهتمة بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح مثل المعلومات التاريخية عن الشركة، وأهداف الشركة سواء العامة أو المالية أو التسويقية، بالإضافة إلى مهام لجنة التدقيق وعدد أعضائها. كما تعكس هذه النتيجة اهتمام هذه الشركات في الكشف عن معلومات حول أدائهم من أجل الحصول على مصالح وزيادة الاستثمار في سوق الأسهم، وإعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية للشركة ومدى قدرتها للاستجابة للمتغيرات في المالية الأسواق، إلى جانب توفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في المقارنة مع الشركات الأخرى وكذلك يوفر معلومات للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت تدفقات داخلية أو خارجية، ومساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم العائد على الاستثمار للشركة وكذلك قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية.

وهذا ما أكد عليه محمد ومنصور (2015) حيث فسر كل منهم أن اهتمام الشركات بعملية

الإفصاح الاختياري هدفه إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛ وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

كما اتفقت مع نتيجة دراسة حداد وآخرون (Haddad. et. al 2009) أن اغلب الشركات في

هذه الدراسة تفصح اختياريًا بنسبة 28% ودراسة (الحسن، 2009) التي أظهرت أن مستوى الإفصاح الاختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان جاء بمستوى متوسط وبنسبة (36.64%)، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (العمرى وآخرون، 2007) التي أشارت إلى مستوى

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية الصناعية الأردنية لعام 2002 جاء بمستوى منخفض وبنسبة (15%)

ويرى الباحث أن الإفصاح الاختياري في شركات المساهمة العامة متفاوت ومتباين حيثي تختلف درجة الإفصاح في كل بند من بنود الإفصاح الاختياري، وهذا ما يفسر اختلاف النسب المئوية في بنود قائمة الإفصاح الاختياري الموضحة أعلاه. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مارق (2009) التي بينت أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة ايجابية وذلك باهتمام الشركات بالإفصاح الاختياري. كما وبينت دراسة العمري وآخرون (2007) أن الشركات تقوم بالإفصاح عن حوالي (15%) من بنود مؤشر الإفصاح ومستوى الإفصاح عن المعلومات.

- بينت نتائج الدراسة المتعلقة بالنسب المئوية لمجال "مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" أنها تراوحت بين (23.0%-60.7%)، كان أعلاها للفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء" بدرجة مرتفعة، ويدل هذا على أن شركات المساهمة العامة تفصح أكثر ما يكون اختياريًا عن معايير تقييم الأداء وذلك كون معايير تقييم الأداء تعد مقياس لبيان نجاح الشركة وسعيها لتحقيق أهدافها، كما وتوفر معلومات لمختلف المستخدمين لاتخاذ قرارات تستند على حقائق علمية وموضوعية، وأن الإفصاح عن معايير تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته الشركة في مسيرتها نحو الأفضل، كما تبين هذه النتيجة تركيز هذه الشركات على تحسين مصداقية التقارير المالية وتخفيف مشكلة التقييم الخاطئ للشركات هذا يسهم الإفصاح في تخفيض درجة عدم التأكد التي تواجه المستثمرين. كما تعتبر هذه المعايير ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي، التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (آل غزوي، 2010) التي أشارت الى أن هناك تفاوت في مستوى الإفصاح عن القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، ودراسة

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

(العلول، 2016) التي أظهرت اهتمام بالإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيير في حقوق المساهمين والسياسات المحاسبية. بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة (الخيال، 2009) أن الإفصاح المصاحب للقوائم المالية للشركات المساهمة السعودية غير كاف لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم، كما أظهر المشاركون في الدراسة درجة عالية من الأهمية تجاه الإفصاح.

ثم جاءت الفقرة " تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية " بنسبة مئوية بلغت (50.8) وبدرجة متوسطة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المساهمين يقدموا رأس المال للشركة وعند الإفصاح عن هذه المعلومات المتعلقة بهم وعلاقتهم مع الأطراف الخارجية يتم تقديم معلومات حول المخاطرة الملازمة لاستثمارات المساهمين والعائد المتحقق منها، وهذا يساعد على اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن الأطراف الخارجية الذين على علاقة مع المساهمين يهتمون بهذه المعلومات التي تعنيهم على تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح.

ثم جاءت الفقرة " تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير " بدرجة متوسطة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن شركات المساهمة العامة تقوم بالإفصاح عن الموارد وعمليات التدريب والتطوير وذلك لأن توفير مثل هذه المعلومات عن الموارد والجهود المبذولة لتطويرها وتنميتها يوفر مؤشراً على قدرة الشركات للوصول إلى أهدافها الإستراتيجية وتحقيق الميزة التنافسية. بالإضافة إلى أن الإفصاح عن المواد وعمليات التدريب والتطوير من شأنه أن يحسن سمعة الشركات وصورتها في أذهان أصحاب المصالح الرئيسيين كالعالماء والمستثمرين والعاملين والموردين، إن المعلومات التي تقدم عن الموارد وعمليات التدريب تعطي مؤشرات هامة حول أداء الشركات وربحياتها وشفافية المعلومات.

اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشلاحي (2012) التي بينت عدم قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت بالإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية (رأس المال البشري).

وأدناها للفقرة " تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة " بدرجة منخفضة. ويمكن تفسير ذلك بأن الإفصاح عن التسهيلات الائتمانية لها دور هام في الحياة الاقتصادية للمستخدمين

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

والعملاء حيث يعتمد عليها المستخدمين والعملاء لتوفير احتياجاتهم من السيولة اللازمة لتغطية عملياتهم الداخلية والخارجية المختلفة.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Haddad. et. Al, 2009) التي بينت ان اغلب شركات المساهمة العامة الأردنية تفصح اختياريًا بنسبة 28%.

وبلغت النسبة الكلية للإفصاح حسب مجال الاستبيان (38.7%) وبمستوى متوسط.

أما بالنسبة لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة حسب قائمة الشطب فقد بلغت (37.0%) وبمستوى متوسط.

- بينت نتائج الدراسة المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لمجال "أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين" تراوحت بين (3.30-4.43)، كان أعلاها للفقرة التي نصت على " يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين" بدرجة مرتفعة، وأدناها للفقرة التي نصت على " تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة " وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.89) وبدرجة مرتفعة. ويدل هذا على أن شركات المساهمة العامة تقوم بالإفصاح الاختياري لتخفيض عدم التأكد لدى المساهمين فيما يتعلق بأداء الشركة، وتفصح الشركات رغبةً منها في تحسين كفاءة أسعار الأسهم في الشركات، وزيادة مصداقية الإدارة بالتالي زيادة حجم التداول وتقليل التقلبات في أسعار الأسهم، وهذا يزيد عدد المساهمين والمستثمرين على المدى الطويل.

كما يسهم الإفصاح الاختياري بالكشف عن معلومات حول أدائهم من اجل الحصول على مصالح وزيادة الاستثمار في سوق الأسهم، عدم كفاية الإفصاح ربما يكون حافز للمدراء لتقديم الإفصاح الاختياري من اجل التخلص من تكلفة الدعاوى القضائية، وإعلام المستثمرين وأصحاب المصالح بالبيئة الاقتصادية للشركة ومدى قدرتها للاستجابة للمتغيرات في المالية الأسواق، وتوفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في المقارنة مع الشركات الأخرى وكذلك توفير معلومات للتنبؤ بالتدفقات النقدية

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المستقبلية سواء كانت تدفقات داخلية او خارجية، ومساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم العائد على الاستثمار للشركة وكذلك قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية.

ويرى الباحث أن الإفصاح الاختياري يقلل من مخاطر الاستثمار ويخفض تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى أن الإفصاح الاختياري يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية، ويسهم في مساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة وجذبهم للاستثمار في الشركات ذات التقارير المالية الأكثر شفافية ووضوح، والتي تقدم إفصاح اختياري في قوائمها المالية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عبد الكريم، 2003) التي أشارت إلى أن الإفصاح الاختياري يهدف إلى توفير المزيد من المعلومات التي تخدم أغراض المستخدم الفرد والمجتمع، وللإفصاح الاختياري آثار اقتصادية على الشركة والمستثمرين ومستخدمي المعلومات بخلاف الملاك وعلى المستوى القومي. ودراسة (المهندي وصيام، 2007) التي أظهرت أن هناك توافقاً بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود، ووجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير.

• بينت نتائج الدراسة المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لمجال "مستوى الحوكمة في التقارير

المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية " أنها تراوحت بين (3.52-4.26)، كان أعلاها

للفقرة التي نصت على " تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها " بدرجة

مرتفعة، وأدناها للفقرة التي نصت على " تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي

والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة "

وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.84) وبدرجة مرتفعة.

ويدل هذا على أن الشركات تتبع وسائل أساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية كما تتبع أساليب وأنظمة الحوكمة الحديثة التي تسهم في توفير معلومات موثوق بها وعادلة عن موارد والشركات الاقتصادية والبشرية والمالية، كما وتسهم في تقديم معلومات مالية كافية تمكن مستخدميها من اشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة لهم، وهذا من شأنه تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الوثوق بالمعلومات الواردة فيها.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

الى جانب دورها بتخفيض المخاطر المتعلقة بإدارة الأرباح والفساد المالي، والإداري التي تواجهها الشركات، ورفع مستويات الأداء للشركات، مما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، كما تساهم في تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب عليه من زيادة ثقة المستثمرين بها، حيث أن حوكمة الشركات الفعالة تحسن من مستوى شفافية المعلومات المالية لدى الشركة، وبذلك فإنها تقلل من تباين المعلومات والتلاعب والانحراف في بيانات وتقارير وقوائم الشركة.

كما ويدل هذا على أن الشركات تحرص على إعداد تقاريرها المالية بطريقة تحقق لها الموثوقية والمصدقية أمام جميع الأطراف وبالتالي تحقيق درجة عالية من الثقة في بيئتها العملية، مما يسمح لها باستقطاب المستثمرين والمساهمين وإكسابها ميزة تنافسية وتمكينها من تحقيق أهدافها، وتساعد الحوكمة في القضاء على التعارض في المصالح، وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة بالشركة سواء من داخلها أم خارجها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عفيفي، 2008) التي أشارت إلى أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يؤثر على سلوك الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المصرية، ودراسة (مارق، 2009) التي أشارت إلى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، وتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، ودراسة (أبو حمام، 2009) التي أظهرت إن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وان تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيس على تحسين موقع الشركات واستمرارها نحو بلوغ أهدافها، وضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصادقية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

- بينت نتائج الدراسة المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لمجال "أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين" تراوحت بين (3.34-4.05)، كان أعلاها للفقرة التي نصت على "يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين" وبدرجة مرتفعة، وأدناها للفقرة التي نصت على "تضمن

الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة" بمتوسط حسابي بلغ (3.34) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.72) وبدرجة مرتفعة.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن استخدام الحوكمة في التقارير المالية يؤدي إلى توصيل معلومات محاسبية وإفصاحًا ماليًا عن الشركة، ويزيد من نسبة دقة المعلومات ووضوحها وضمان وصولها إلى كل الأطراف ذات المصلحة، كما أن استخدام الحوكمة في التقارير المالية يحفظ مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء، وتحقيق معدلات من الأرباح مناسبة للمساهمين.

بالإضافة إلى أن حوكمة الشركات هي السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع، الموضوعية والمساءلة والنزاهة. وهذا يمكن أن يؤثر على العائد على حقوق المساهمين، فضلا عن التكلفة اللازمة لزيادة رأس المال.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (شاهين ووشاح، 2017) التي أظهرت وجود أثر لتطبيق قواعد الحوكمة (ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية) مجتمعة ومنفردة على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة، وأن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مما ينعكس إيجابا على أداء هذه الجامعات. ودراسة (الشنطي، 2019) التي بينت وجود علاقة قوية بين الحوكمة والإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية، وأن الحوكمة بإبعادها قد أحدثت تغيير في الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية، كذلك الأمر فإن الحوكمة قد زادت ورفعت من سوية الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين الأردنية بإطاره العام.

مناقشة نتائج الفرضيات:

- أظهرت النتائج أنه من الممكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك لارتباط الإفصاح بالمعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، إلى جانب وعي هذه الشركات لأهمية الإفصاح الاختياري في تعزيز مكانة الشركة التنافسية وجذب المزيد من الاستثمارات.

ويدل هذا على أهمية الإفصاح الاختياري الذي يسهم في توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري. إلى جانب أثر المعلومات التي يتضمنها الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية والتمثلة في قدرة المعلومات المفصوح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير، إلى جانب تزويد الأطراف المهتمة بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة على المعلومات التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح مثل المعلومات التاريخية عن الشركة، وأهداف الشركة سواء العامة أو المالية أو التسويقية، بالإضافة إلى مهام لجنة التدقيق وعدد أعضائها، إن الإفصاح الاختياري يسهم في توفير معلومات تساعد المساهمين على تقدير المخاطر، وتساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها للشركات الأخرى وكذلك المقارنة للشركة نفسها عبر السنوات المختلفة، وتوفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات، ويساعد الإفصاح الاختياري في تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ به.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الحسن (2009) التي بينت وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة حيث بلغت درجة الإفصاح الاختياري (36.64%).

- أشارت النتائج إلى أنه من الممكن قياس مستوى الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، لإدراك هذه الشركات لأهمية قياسها نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي دفعت تجاه تطور هذا المفهوم، ولمراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنشآت بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

وتعزى هذه النتيجة إلى أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في المقارنة مع الشركات الأخرى وكذلك يوفر معلومات للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء كانت تدفقات داخلية أو خارجية، مساعدة المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم العائد على الاستثمار للشركة وكذلك قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية.

كما يدل هذا على أن الإفصاح الاختياري له أهمية كبيرة في ووضوح وشفافية التقارير المالية ويسهم في جذب المستثمرين، وذلك كون الإفصاح يزيد من قدرة الشركات على توليد الأرباح، كما إن العائد على حقوق المساهمين نسبة تقيس مقدار صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين ويقيس مدى ربحية الشركة من خلال الكشف عن مقدار الأرباح التي تولدها من المال الذي استثمره المساهمين، وهذا يعني أن الإفصاح الاختياري يزيد من نسبة الاستثمار واتخاذ قرارات استثمار جديدة قد توليد مزيد من الأرباح وهذا بدوره ينعكس على العائد على حقوق المساهمين.

ويرى الباحث أن الإفصاح الاختياري يمكن المساهمين من الحصول على المعلومات وتوجيه قراراتهم نحو الاختيار الصحيح، أي أن الجودة في التقارير المالية ترتبط بشكل كبير بمدى قدرة المعلومات التي تم الإفصاح عنها بإحداث فرق في قرارات المساهمين.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ابو نصار وعبد الجليل (2014) التي بينت وجود اثر على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

كما اتفقت مع نتيجة دراسة المهدي وصيام (2007) التي بينت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير، وأن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.

واتفقت مع نتيجة (دواس وبوراس، 2020) وجود العلاقة الموجبة ذات الدلالة الإحصائية بين الإفصاح المحاسبي ومبادئ حوكمة الشركات (مبدأ حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين).

• **بينت النتائج أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمستوى الإفصاح**

على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن، حيث يعمل

الإفصاح على حماية المستثمرين في السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الأسرار

أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية، أو

غيرها من الممارسات التي ترفع درجة عدم استقرار السوق، ولتقديم معلومات ملائمة للمستثمرين تقلل من احتمالات تعرض السوق إلى التقلب.

ويرى الباحث أن الحوكمة تزيد من فرص إفصاح التقارير المالية عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة، والإفصاح عن المعلومات والنتائج الاستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة، وأهداف الشركة، وملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، هذا وأن المعلومات المفصحة عنها بالتقارير المالية تستند إلى معايير المحاسبة عالية الجودة وتشمل المعلومات المالية وغير المالية.

وتعزى هذه النتيجة إلى إدراك إدارات الشركات لأهمية قياس مستوى الحوكمة وضرورة توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية، وأهمية تحقيق نوع من التكامل بين المنشأة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة، وضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المنشأة.

بالإضافة إلى أن الحوكمة إذا ما طبقت وفق مبادئها السليمة فإن من شأنها أن تقدم معلومات موثقة ويتمدد عليها في التقارير المالية، وتكون هذه المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد ليها، كما أن النتائج التي يتم عرضها في التقارير المالية باستعمال مبادئ الحوكمة تكون معلومات دقيقة وغير متحيزة.

- وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الحوكمة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن، لحماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي، ولزيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلاً عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة، ولمراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

ويدل هذا على أن الحوكمة في شركات المساهمة العامة تسهم في حصول المساهمين على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، وتعزز أساليب الحوكمة ومبادئها من حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة ومن بينها التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة، أو أي عمليات غير عادية.

كما تعزى هذه النتيجة إلى دور الحوكمة في رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين، ووضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين. وتؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية.

ويرى الباحث أن الحوكمة في التقارير المالية تضيف قيمة لمختلف المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات، وتسهم في تعزيز الأداء كونها تنشئ بيئة محفزة لتحقيق أقصى قدر من العوائد على الاستثمار، وتعمل أيضاً على تعزيز كفاءة الشركة، وهذا يهيئ الشركة لجذب مزيد من الكفاءات، وتحقيق الحوكمة للمساهمين إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها وتزويد من صلاحياتهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر من بيع أصول وتوزيع الأرباح، إن مثل هذه الحقوق وزيادة الصلاحيات التي تقدمها الحوكمة من شأنها أن تحسن العائد على حقوق المساهمين.

وتساعد الحوكمة في خفض المخاطر في الشركة، وتؤثر على تداول الأسهم في السوق المالي وتسهم في رفع قيمة الأسهم، وذلك لأن لها قيمة ضمنية تنعكس فعليا على سعر السهم، وهذا يسهم في رفع العائد على حقوق المساهمين، حيث إن الحوكمة تحسن من نوعية إدارة الشركة وكفاءتها ومن جودة إنتاجها السلعي والخدمي، وتسهم في دعم الشفافية في عمليات الشركة كما وتعزز من ثقة المساهمين في مصداقية البيانات المالية التي تتضمنها التقارير المالية للشركة.

ويرى الباحث أيضا أن إتباع القواعد السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير قدر ملائم من الطمأنينة للمساهمين وحملة الأسهم بشأن تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم.

الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Dulacha. et. al 2006) التي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وملكية الشركة. ودراسة (السويركي، 2021) التي بينت وجود أثر إيجابي معنوي لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، متمثلة بوجود أثر إيجابي معنوي لتركز الملكية على الإفصاح الاختياري، ووجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري، بينما لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري. واتفقت مع نتيجة دراسة شاهين ووشاح (2017) التي أشارت إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المتمثل في (العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين).

القسم الثاني:

الفصل الثاني: ملخص النتائج والتوصيات

تمهيد

هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية وأثره على العائد على حقوق المساهمين، كما هدفت التعرف إلى مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية وأثرها على العائد على حقوق المساهمين، وتم التوصل إلى النتائج والتوصيات واقتراح الدراسات المستقبلية الآتية:

أولاً: ملخص النتائج

1- أظهرت نتائج بنود القوائم المالية التي تفصح عنها الشركات وهي (60) بند، أن أبرز البنود هي: بند عدد العاملين في البحث والتطوير، ثم بند نوعية العاملين الذين تم تدريبهم وبند نوعية حملة الأسهم، ثم بند عدد العاملين الذين تم تدريبهم وبند بيان بالإستراتيجية والأهداف العامة. في حين لم تفصح الشركات عن بعض البنود وهي: عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ومبررات التغيير في عدد العاملين، ونوعية التدريب، وتكاليف السلامة في الشركة، ومعدلات التدفق النقدي، والقيمة السوقية في نهاية السنة، وتفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة، ومهام لجنة المراجعة، وأعمار المدراء.

2- بينت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية جاء بمستوى متوسط وبنسبة (37.03%) وتدل هذه النتيجة إلى اهتمام هذه الشركات بالإفصاح ببياناتها المالية والإدارية اختياريًا لما له من دور كبير في تعزيز شفافيتها وثقة أصحاب المصالح بها، وتزويدهم بالمعلومات التي تؤدي دوراً كبيراً في تشجيعهم على الاستثمار فيها. وأظهرت النتائج أيضاً أن ميل الشركات المساهمة الأردنية للكشف عن المعلومات التاريخية لها بدرجة كبيرة، إلا أنها لا تهتم بالقدر نفسه بالإفصاح عن معلومات الحوادث التي حصلت في الشركة خوفاً على سمعتها ومكانتها التنافسية.

3- كما أظهرت النتائج أن الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية أثر كبير على العائد على حقوق المساهمين، لما له من دور كبير في تعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين بالشركة، وتنمية حقوق المساهمين وخفض مستوى التباين لي طبيعة المعلومات بين الإدارة

الفصل الثاني: ملخص النتائج والتوصيات

والمساهمين، ناهيك عن دور الإفصاح في التقارير المالية في تقييم المساهمين لمخاطر استثمارهم والربح المتوقع منها، وتأثير ذلك على قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية جاء بدرجة مرتفعة، وتؤكد هذه النتيجة إلى اهتمام الشركات المساهمة الأردنية في تعريف الجميع عن رؤية الشركة ورسالتها، وبتعزيز نظام الرقابة فيها كإحدى مبادئ الحوكمة، وبإعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية لما له من دور كبير في مواجهة التغيرات الاقتصادية والأزمة المالية التي يشهدها العالم الاقتصادي، إلى جانب اهتمامها بتقليل المخاطر المرتبطة بإدارة الأرباح والفساد المالي والإداري.

5- أظهرت نتائج مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية، أن أبرز الإفصاحات "تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء"، ثم "تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية"، ثم "تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير" وبدرجة مرتفعة، وأدناها "تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة" وبدرجة متوسطة.

6- خلصت الدراسة أيضاً إلى أن الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية تؤثر وبدرجة مرتفعة على العائد على حقوق المساهمين، وذلك لدورها في رفع العائد على حقوق المساهمين، كما أن استخدام الحوكمة في التقارير المالية يحفظ مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء، إلى جانب تمكين المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة وزيادة نسبة دقة المعلومات ووضوحها وضمان وصولها إلى كل الأطراف ذات المصلحة.

7- أظهرت النتائج أنه من الممكن قياس مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك لارتباط الإفصاح بالمعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، إلى جانب وعي هذه الشركات لأهمية الإفصاح الاختياري في تعزيز مكانة الشركة التنافسية وجذب المزيد من الاستثمارات.

الفصل الثاني: ملخص النتائج والتوصيات

8- أشارت النتائج إلى أنه من الممكن قياس مستوى الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، لإدراك هذه الشركات لأهمية قياسها نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي دفعت تجاه تطور هذا المفهوم، ولمراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنشآت بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية.

9- بينت النتائج أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن، حيث يعمل الإفصاح على حماية المستثمرين في السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الأسرار أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية، أو غيرها من الممارسات التي ترفع درجة عدم استقرار السوق، ولتقديم معلومات ملائمة للمستثمرين تقلل من احتمالات تعرض السوق إلى التقلب.

10- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الحوكمة على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن، لحماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي، ولزيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلاً عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة، ولمراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة الحالية بجملة من التوصيات التي قد تسهم في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري وانعكاسه على العائد على حقوق المساهمين، على النحو الآتي:

1. الاهتمام بالإفصاح بنوعيه الاختياري والإجباري ونشر ثقافة الإفصاح الاختياري بين الشركات الأردنية المساهمة ومنح هذه الشركات حوافز وتشجيع على الإفصاح الاختياري، بالإضافة إلى تفعيل دور الإشراف والرقابة والمتابعة لمستوى الإفصاح في السوق.

الفصل الثاني: ملخص النتائج والتوصيات

2. أهمية ربط الإفصاح بمفهوم المستوى الإجمالي للمعلومات والتي يتضمن جملة أبعاد لا بد من الاهتمام بها من قبل الشركات للحصول على مستوى إفصاح جيد ينتج عنه خفض تكلفت رأس المال ومن أبرز هذه الأبعاد سهولة الوصول إلى المعلومات وصدقها.
3. ضرورة اهتمام الشركات المساهمة الأردنية باستخدام أدوات للاتصال مع المساهمين تتصف بوفرة المعلومات وتنوعها لزيادة درجة الثقة بها والشفافية باعتبارها احد مبادئ حوكمة الشركات.
4. ضرورة الاهتمام بأساليب الإفصاح الالكتروني للشركات المساهمة الأردنية مما يسهم في سهولة نشر المعلومات المالية وغير مالية وإيصالها لأصحاب العلاقة في الوقت المناسب وبأقل جهد وتكلفة.
5. ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الاختيارية لاسيما المعلومات المستقبلية والمعلومات المتعلقة بالنسب المالية والإحصائيات لتصل إلى مستخدمي القوائم المالية بشكل واضح مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة.
6. ضرورة قيام الشركات المساهمة الأردنية بتبني قواعد الإفصاح الاختياري التي نصت عليها المعايير الدولية للحفاظ على المساهمين والمستثمرين لديها ولضمان توسع أعمالها.
7. ضرورة التزام شركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة التقارير المالية لضمان تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشركة، وتحديد نقاط القوة والضعف.
8. ضرورة أن تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
9. استخدام الحوكمة في التقارير المالية بما يضمن إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية.
10. أن تعمل شركات المساهمة العامة على تضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة.
11. إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث التي تبحث في قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة وأثره على العائد على حقوق المساهمين.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية

من ناحية أخرى، توصي الدراسة الحالية بأهمية التوجه مستقبلاً نحو إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة لما له من أهمية كبيرة على كل من الشركات والمساهمين والمستثمرين، وعليه لا بد من التركيز على إجراء الدراسات الآتية لسد الفجوة البحثية في هذا المجال، ومن أبرز الدراسات المستقبلية المقترحة:

1. دراسة الأسباب والمعوقات الكاملة وراء تدني مستوى الإفصاح الاختياري عن بعض بنود التقارير المالية في الشركات المساهمة الأردنية.
2. دراسة تأثير الملكية والحجم ونوع الصناعة على الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية في الشركات المساهمة الأردنية.
3. دراسة تأثير الإدراج في سوق المال على الإفصاح الاختياري لتقارير المالية لشركات المساهمة الأردنية وذلك من خلال قياس مستوى الإفصاح قبل الإدراج وبعده.
4. قياس نوعية الإفصاح الاختياري وكميته بالمواقع الالكترونية للشركات المساهمة الأردنية.
5. دراسة أبرز العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية السنوية في الشركات المساهمة الأردنية.
6. بناء نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال الأردنية.
7. تقييم أثر مستوى الإفصاح الاختياري في خفض عدم تماثل المعلومات وأداء الشركة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب:

1. أبو زيد، محمد المبروك، (2005)، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار ايتراك، القاهرة.
2. اتحاد المصارف العربية الحكيم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً. دار الاتحاد. بيروت. ص 43.
3. أحمد، إبراهيم سيد، (2010)، حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال"، ط1، دار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
4. بن درويش، عدنان بن حيدر، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، <http://iefpedia.com>.
5. بني عطاء، حيد محمد، (2006)، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، درا المعاهد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.
6. بني عطاء، حيد محمد، (2006)، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، ط1، درا المعاهد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. البوعبيدي، محمد، (2014). الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن.
8. التميمي، أرشد فواد وأسامة، عزمي سلام. (2004). الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للنشر، عمان.
9. التميمي، عباس، والساعدي، حكيم، (2015)، إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

قائمة المصادر والمراجع

10. التميمي، والساعدي، عباس، حكيم (2014). إدارة الأرباح: عوامل نشأتها وأساليبها وسبل الحد منها، الجزيرة للطباعة، بغداد، العراق.
11. حداد، فايز سليم، (2009). الإدارة المالية، دار الحامد: عمان، الأردن.
12. الحضيرى، حامد العربي، (2000). تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع – القاهرة.
13. حماد، طارق عبد العال، (2006)، موسوعة معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية.
14. حماد، طارق، (2000). دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للكتب، عمان / الأردن.
15. حماد، طارق، (2012). التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والبريطانية والعربية والمصرية. الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.
16. حنان، رضوان (2003): بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
17. حنان، رضوان حلوة،(2009)، مدخل النظرية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. خضر، أحمد علي. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات. دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر.
19. خضر، أحمد. (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر.
20. الداغر، محمود. (2005). الأسواق المالية، مؤسسات، بورصات، أوراق. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

قائمة المصادر والمراجع

21. الداود، حسام، (2005). **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
22. دليل قواعد حوكمة الشركات- هيئة الأوراق المالية، (2014)، عمان، الأردن.
23. دهمش، نعيم حسني. (1995). **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما**. معهد الدراسات المصرفية، عمان.
24. دهيش، عبد العزيز، عبدالله (2021). **العائد على حقوق المساهمين.. قياس لمدى كفاءة مديري الشركات في جني الأرباح لمساهميها**.
25. رضوان، حنان. (2009). **تطور الفكر المحاسبي**. دار الثقافة، الأردن.
26. رمضان، زياد سليم، (1998). **أساسيات في الإدارة المالية ط 4**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن.
27. الزبيدي، حمزه محمود، (2004). **الإدارة المالية المتقدمة ط 1**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
28. الزري، عبد النافع، الأسواق المالية، (2001). **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.
29. السقا، محمد إبراهيم، (2010)، **لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة؟**، صحيفة الاقتصادية السعودية متاحة. http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html
30. شامل، محمد. (1998). **كيف تتعامل مع البورصة**. دار الكتب الجامعية، القاهرة.
31. الشبلي، محمد (2000). **مقدمة في الأسواق المالية والنقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
32. الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والبرغوثي، سمير إبراهيم، وشعبان، اسامة سميح، والقاسم، عامر محمد عفيف، (2011)، **نظرية المحاسبة، ط1**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
33. الشيرازي، عباس مهدي. (1990). **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل، الكويت.
34. الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، **نظرية المحاسبة**. الكويت: دار السلاسل، ص:322

قائمة المصادر والمراجع

35. الصوفي، فارس، (2011)، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن.
36. طالب، علاء فرحان، والمشهداني، إيمان شيحان، (2010)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
37. العامري، محمد علي إبراهيم، (2010). الإدارة المالية المتقدمة، جامعة بغداد ط 1، إثراء للنشر.
38. عبد العال، حماد طارق، (2000)، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل. جامعة عين شمس، مصر.
39. العبد، جورج (2004). عوامل وآثار النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. ط 1. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. ص 224.
40. علي، عبد الوهاب وشحاتة، شحاتة (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة 2007 /2006 الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 23.
41. علي، عبد الوهاب وشحاتة، شحاتة، (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة 2007 /2006 الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
42. العمشاوي، خليل، عطا الله، وعبد الفتاح، محمد عبد الفتاح، (2008)، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
43. فتحي، حسين، (2003)، تعاملات المطلعين على أسرار أسهم الشركة، دار النهضة العربية.
44. فهد، نصر حمود. (2015). اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
45. كافي، مصطفى يوسف. (2018). الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، دار أرسلا للطباعة والنشر، ط1، سوريا.

قائمة المصادر والمراجع

46. كحالة، جبرائيل، حنان، رضوان، (1997)، المحاسبة الإدارية – مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
47. لطفي، أمين السيد احمد،(2009)، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
48. لطفي، أمين. (2006). نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
49. مطر، تيم، محمد، فايز، (2005). إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
50. مطر، محمد، (2009). إدارة الاستثمارات الإطار النظري والعلمي، ط 4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
51. مطر، محمد، والسويطي، موسى،(2012)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
52. مطر، محمد؛ الحياي، وليد ناجي؛ الراوي، حكمت أحمد. (1995). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات. عمان: دار حنين للنشر.
53. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2004). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
54. منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، (2004)، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، فرنسا، ص 40
55. النقيب، كمال عبد العزيز، (2004)، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
56. والي، فتحي (2007)، قانون التحكيم بين النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية.
57. الوطيان، محمد، (1990). المدخل إلى أساسيات الاستثمار، ط 1، مكتبة الفلاح، الكويت.

ب- الدوريات:

1. ابو نصار، محمد حسين، وذنيبات، علي، (2005)، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، المجلد 32، العلوم الإدارية، العدد 1، ص ص(115-140).
2. ابو نصار، محمد، وعبد الجليل، توفيق، (2014)، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة في الأردن، *مجلة العلوم الإدارية*، المجلد (41)، العدد(2)، الجامعة الأردنية، الأردن.
3. الارضي، محمد وداد. (2013). مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية. *المجلة العملية للتجارة والتمويل*، المجلد (33)، العدد (4)، ص ص (278-341).
4. الآغا، بسام محمد، (2005). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، *الجامعة الإسلامية /كلية التجارة، غزة*، العدد 1، المجلد 1، ص 83.
5. أحسناوي، عقيل وجواد، حسين. (2018). تقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد (15)، العدد (3)، ص ص(352-373).
6. الألمعي، علي فايع المزاح. (2018). اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، كلية ابن رشد، *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، المجلد (2) العدد (14).
7. أودينة، عبد الخالق ويحياوي، فاوذي. (2021). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية مصرف السلام-الجزائر أنموذجا (2012-2017). *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد (4)، العدد (4)، ص ص (81-101).
8. باجار، محمد صالح والحجيلي، عبير هادي. (2017). أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، المجلد 24، العدد (2)، ص ص (383-410).

قائمة المصادر والمراجع

9. بافقير، سالم (2009) دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في ضبط إدارة الأرباح، جمعية إدارة الأعمال العربية- إدارة الأعمال، العدد 125، 42-47.
10. بريس، أحمد كاظم، أحمد، وشهد إبراهيم.(2018). تأثير حوكمة الشركات في التدقيق التسويقي: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في قطاع المصارف التجارية العراقية. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، مجلد (14)، عدد (56)، ص ص (106-129).
11. بورقبة، شوقي عشور، غربي، وعبد الحليم عمار. (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، العدد (1).
12. بولحية، الطيب، بوجميلة، وعمر. (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، مجلد (2016)، العدد (14)، ص ص (1-28).
13. التهامي، عبد المنعم (2010)، تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية، *دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 24 (3)، 169.
14. توفيق، حسين محسن (2014)، *تحليل السيولة المصرفية والعاقد ومخاطرة السيولة*، بحث تطبيقي في مصرف الرشيد.
15. الجوهر، كريمة علي، (2011)، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، *دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين*، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد 90، العراق.
16. حسين، احمد عباس. (2020). تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية، *مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية*، مجلد (19)، عدد (39)، ص ص (161-176).
17. حمادة، رشا، (2014)، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان). *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 10 (4)، 674-698.

قائمة المصادر والمراجع

18. حمدان، علام محمد موسى، (2011)، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، *مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية؛ م.38، ع.2، ص 415-433*
19. الحمدان، ناصر، القضاة، علي(2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، *مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، ص 159-168*.
20. الحمدوني، الصبيحي، إلياس، فائز (2012). العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم دراسة على عينة من الشركات الأردنية المساهمة، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، ص 151-153*.
21. الحمدوني، إلياس، الصبيحي، فائز، (2016). العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم دراسة على عينة من الشركات الأردنية المساهمة، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 العدد، 4، ص 151-152*.
22. حمزه، محي الدين، (2007). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد الأول ص 119-141*.
23. الخدّاش، حسام، والعبادي (2005). علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم دراسة تطبيقية على أسهم الشركات الصناعية خلال الفترة 1993-2002، *مجلة العلوم الإدارية*.
24. خشارمة، حسين علي. (2003). مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن: معيار المحاسبة الدولي رقم 30 دراسة ميدانية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية، العدد (17)*.
25. الخلايلة، محمود (2001). العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية. *مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد 28 العدد الأول، ص 93-109*.

قائمة المصادر والمراجع

26. الخلايلة، محمود (2004). مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد المالية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، مجلد 11، العدد 2، ص 183-204.
27. خليل، محمد أحمد، (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، *دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، العدد (1)، جامعة نهبها، مصر.
28. الخيال، توفيق عبد المحسن، (2009)، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 1(3)، ص:105-156
29. الخيال، توفيق(2009)، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية، *دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي*، 13 (1)، 210-221.
30. الداور، جبر إبراهيم، عابد، ومحمد نواف.(2013).مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة – دراسة ميدانية، *مجلة جامعة الأزهر بغزة*، المجلد (15)، العدد (1)، ص ص (243-280).
31. درويش لبد الناصر محمد سيد، (2003)، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، *دراسة تحليلية ميدانية، مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة فرع بني سويف جامعة القاهرة، العدد الثاني.
32. الدوغجي، علي حسين، (2009)، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، المجلد2، الإصدار7، جامعة بغداد، العراق.
33. الرفاعي، محمد سليمان حسن. (2019). الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات. *المجلة العربية للإدارة*، المجلد (39)، العدد (3)، ص ص (37-52).
34. زيود، لطيف، محمد، العثمان، وريم، علي(2011)، مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)*؛ م. 33، ع. 3، ص:27

قائمة المصادر والمراجع

35. زيود، لطيف، وقطيم، حسان، ومكية، نغم أحمد، (2007)، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 29، العدد 1، سوريا.
36. السامرائي، عمار، (2012) قرار التمويل وأثره على أداء لشركة: دراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، المجلد 4، العدد 1، ص 535-557.
37. السمانى، محمد، (2014). أثر تكلفة التمويل على الهيكل المالي والقيمة السوقية للمنشأة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 2، ص 98 – 114.
38. شاهين، لونا ووشاح، محمود، (2017)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية. مجلة البحوث التجارية، 39 (2).
39. شدرى، معمر سعاد، ورشام، كهينة، (2016)، انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 3، الجزائر.
40. شلاش، سليمان، والبقوم، علي، والعون، سالم، (2008). العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال: حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997-2001)، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد 14، العدد 1، ص 45-82.
41. صالح، حيدر أحمد، وصالح، هلال يوسف، (2014)، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، مجلد 1، السودان.
42. صبيحي، حسني عبد الجليل، (2002)، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 1، جامعة حلون.
43. صديق، مسعود، وصديقي، فؤاد، (2016)، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

44. طالب، محمد (2013)، أسباب رد المحكم في القانون السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد (29)، العدد (2).
45. العامري، زينب والربيعي، محمد. (2018). الإفصاح الاختياري عن خدمات التامين وأثره على أداء الشركات. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (13)، العدد (44)، ص ص (201-213).
46. العامري، محمد، (2015). الإدارة المالية، العدد 1، المجلد 1، ص 195-210.
47. عبد الكريم، عارف عبد الله، (2003)، الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية، مجلة التجارة والتمويل، م.2، ع. 1، ص 205-316
48. عبد الملك، أحمد رجب، (2006)، دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الإنترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، جامعة عين الشمس، مصر.
49. عبد الملك، احمد رجب، (2009)، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 10، جامعة حلوان.
50. عبدالجليل، توفيق وأبو نصار، محمد. (2014). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية. 41 (2)، 326-342.
51. عبدالله، حيان ياسين. (2018). بعض معايير تقييم الأداء المالي في النظم المصرفية: دراسة مقارنة لعينة من المصارف الخاصة الإسلامية والتقليدية في العراق للمدة 2010-2015، مجلة الدنانير، المجلد (1)، العدد (12)، ص ص (66-100).
52. عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2008)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، دراسة اختيارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد (1)، المجلد 30، مصر.

قائمة المصادر والمراجع

53. عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2008)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختباريه في البيئة المصرية، *مجلة البحوث التجارية؛ م.* 30، ع. 1، ص. 429-498.
54. العلي، أحمد (2018). أثر الرفع المالي على السيولة والربحية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، *مجلة جامعة البعث*، المجلد 40، العدد الأول، ص 173-205.
55. العمارنه، أسماء والتهتموني، فاروق (2012) العلاقة بين العائد والمخاطر دراسة تطبيقية لأثر الروافع على عوائد الشركات الأردنية، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 32 الطبعة الثانية، ص 25-43.
56. عمروش، صبرينة ودواح، بلقاسم. (2020). أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر-دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، المجلد (7)، العدد (2)، ص ص 423-441.
57. العمري، احمد محمد. سويدان، ميشيل سعيد. عبده، سوزان،(2007)، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية: *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية*، المجلد 44، العدد 2، ص ص 41 – 85.
58. عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات-مع دراسة تطبيقية، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية*، العدد(1)، مجلة (45)، مصر.
59. الغرايبة، فوزي، وجعفر، داوود، (2008). مضمون الأرقام المحاسبية من المعلومات في الشركان المساهمة الأردنية، *مجلة أبحاث اليرموك*، المجلد 4، العدد1، ص 201-233.
60. فون، جين شيك (2006). أهمية المعايير المحاسبية الدولية في دفع النمو الإقليمي. *مجلة الصلاح الاقتصادي*. إصدار CIPE. العدد 6. ص 21.
61. القطامين، محمد عطاالله (1995). علاقة حجم المؤسسة بأدائها: دراسة على عينة من مؤسسات المصرفية الأردنية، *دراسات العلوم الإنسانية*، العدد.6، ص 2708-2728.

قائمة المصادر والمراجع

62. كريم، عبد الحفيظ محمد، (2004). اختبار وتقييم بين تكلفة رأس المال والعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية*، السنة الرابعة: العدد 29: تموز. ص ص 210-236.
63. كموش، عبد المجيد. (2018). دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات: الآليات ونظام التشغيل. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (2)، العدد (2)، ص ص (22-38)*.
64. كنعان، ساعد وعلي، علي، (2018). أثر الرافعة المالية على الربحية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية دراسة من واقع سوق الأوراق المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 40، العدد 3، ص ص 271-272*.
65. كهينة، رشام، وسعاد، شكري، (2016)، انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية، *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ألكلي محند أو لحاج- البويرة -الجزائر*.
66. مارق، سعد محمد. (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. *مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد (23)*.
67. مارق، سعد محمد، (2009)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز؛ م. 23، ع. 1، ص:131-132*
68. مارق، سعد محمد، (2009)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (23)، العدد (1)، ص ص 131-174*.
69. متولي، طلعت عبد العظيم، (2007)، نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، *مجلة التجارة والتمويل؛ م. 1، ع. 1، ص ص 1-36*.
70. محمد، أحمد يوسف، ومنصور، فتح الرحمن، (2015)، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح لمحاسبي التقارير المالية، بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية، *مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، مجلد 2، السودان*.

قائمة المصادر والمراجع

71. مطر، محمد ونور، عبد الناصر، (2007)، مدى التزام الشركات العامة الأردنية بمبادئ الحاكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، الجامعة الأردنية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد رقم 3، كانون الثاني.
72. مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة، (2010)، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، *مجلة الباحث*، العدد (07)، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
73. المهندي، محمد وصيام، وليد، (2007)، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. *دراسات العلوم الإدارية*، 24 (2)، 285-258.
74. النعيمي، شهاب الدين (2012). التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin's Q، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، المجلد 7، العدد 20، 37-20.

ج- الرسائل العلمية:

1. أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية-دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. أبو زر، عمران (2011). أثر هيكل الملكية ومدى تطبيق التجارة الإلكترونية على أداء الشركات: دراسة تطبيقه على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

قائمة المصادر والمراجع

4. أبوشلوع، هديل، (2013). محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
5. الاغا، عماد، (2011)، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
6. آل غزوي، حسين عبد الجليل،(2010)، حوكمة الإفصاح وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختباريه على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمرك.
7. أمين، عبير بيومي محمود محمد،(2011)، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
8. بالعيد، محمد الكامل،(2011)، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
9. بو زيد، سارة (2007). إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري دراسة حالة لبنك **BNP PARIBAS**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير تخصص إدارة مالية.
10. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (2005)، متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
11. جابو، أحمد، وعلي، إسماء، وعبد الله، مدثر، ومحمد، عمران، والجبلي، محمد، (2017)، الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
12. الجرجري، زهراء جار الله حمو(2016). سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل.

قائمة المصادر والمراجع

13. الحسن، ميلينا فايز، (2009)، الإفصاح الاختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
14. حسين، بن الطاهر، محمد، بوظلعة، (2012)، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
15. الحميد، أمال جاسر عبد. (2005). أثر التجارة الإلكترونية على الرقم القياسي لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي (1996-2005م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
16. حميدات، جمعة، (2004)، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن.
17. حميدات، جمعة، (2004)، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن.
18. الحواتمة، عمر محمد، (2010)، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
19. الحواتمة، عمر محمد، (2010)، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
20. الخضر، أنفال مُحرم عبد الكريم. (2020). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في ظل المخاطر المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
21. دواس، ليندة، وبوراس، أحمد (2020)، الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال، جامعة أم البواقي، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

22. الزعبي، علي غازي علي. (2018). أثر محاسبة المسؤولية على الأداء المالي للشركات الصناعية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن.
23. الزهراء، قاضي، (2013)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة، الجزائر.
24. السوادي، علي (2015)، الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.
25. الشامي، أكرم يحيى علي، (2009)، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
26. شرطي، سميرة عمران،(2010)، الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
27. شريف، أثير أنور (2008)، دور الحاكمة في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق. ص ص 54 - 55.
28. الشلاحي، (2012)، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
29. صالح، واضح (2020)، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
30. الصمادي، محمد ابراهيم. (2019). أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، الأردن.

31. الصمادي، محمد حسين علي. (2013). العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري لدى الشركات العائلية المساهمة العامة الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
32. عابد، محمد نواف حمدان، (2006)، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، دراسة تطبيقية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة.
33. عبد اللطيف، شادو، (2014)، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
34. عبده، رامي صالح، (2001). العلاقة بين نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للسهم ونصيب السهم من الأرباح وبين عائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
35. عبيد، فداء عدنان، (2005)، الإفصاح في القوائم المالية للمصارف دراسة مقارنة لتطبيقات المعمول بها في العراق مع المعيار الدولي رقم (30)، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
36. العجيلي، عمر تركي، (2013)، أثر عدم تبني معيار لمحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل على القوائم المالية، دراسة اختبارية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
37. عدون، ناصر. وهواري، معراج، (2005)، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأغواط، الجزائر.
38. العريدي، هاني احمد، (2017)، أثر تطبيق المعيار 16 على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
39. عريضة، أماني ابراهيم اسماعيل. (2017). اثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

قائمة المصادر والمراجع

40. عضيبات، فرح، (2009)، حوكمة البنوك في الأردن بين النص القانوني والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
41. عطيه، صبري إسحاق، (2004). دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية تجارة: جامعة عين شمس.
42. العلول، عبد المنعم عطا، (2016)، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
43. علي، إلهام (2011)، تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر
44. عمار، بن عيشي وسامي، عمري، (2009)، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي جودة التقارير المالية: دراسة حالة الشركات المساهمة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم والاقتصاد، الجزائر.
45. عمرو، بيان، (2010)، مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل.
46. العنزي، نايف (2012). الإفصاح وفق قانون هيئة الأوراق المالية الكويتي والأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.
47. الفراء، عبد الشكور عبد الرحمن موسي، (2005)، أهمية البيانات والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
48. قدوري، مبارك، (2012)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

49. القضاة، محمد زكريا احمد. (2019). اثر الأداء المالي على أسعار أسهم المصارف الإسلامية الأردنية "للفترة من 2010 إلى 2018"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
50. لعصامي، امنه. (2020). تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الأسواق المالية العربية: دراسة حالة السوق المالية السعودية وبورصة عمان خلال الفترة 2000-2018، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
51. مارق، سعد (2009)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات المساهمة السعودية، منشورات جامعة الملك خالد، أبها، السعودية
52. مازن، سحر عبدالحليم. (2013). دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الأداء المالي لمنشآت الأعمال. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، الأردن.
53. المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، (2004). تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد.
54. مسعودي، سناء. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
55. المطيري، مشعل. (2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
56. المعمري، نبيل سعيد عبده، (1999)، الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
57. الملح، عدنان، (2004)، معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك فيصل. السعودية.

58. مهدي، نضال عزيز، (2011)، تطوير بنية الحكومة في العراقية لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
59. ناجي، رائد كاظم، (2015). تحليل علاقة سعة المديونية والتدفق النقدي الحر بكل من العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية- بغداد.
60. ناجي، سمية، (2016)، متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي الأول "عرض البيانات المالية"، دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر، الجزائر.
61. نصبة، الامين، (2015)، أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام دراسة حالة بلدية قمار الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
62. النصيرات، فرسان عبد الله محمود. (2013). الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
63. الهليل، جمال خالد، (2003)، مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.
64. هلال، أحمد (2012)، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
65. الهنداوي، محمد رائد، (2017)، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري لدى شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد.
66. ياسي، سامية إبراهيم، (2013)، أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم 30 للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

67. يوسف، دانة (2008). دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم المالية والإدارية.

د- الندوات والمؤتمرات:

1. الباني، غازي، (2006)، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، ورقة علمية مقدمة إلى الشركات المتداولة في البورصة العراقية، جامعة بغداد، العراق.
2. الحفناوي، شوقي عبد العزيز، (2005)، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية. والإدارية والاقتصادية، الجزء الثاني، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.
3. حميدات، محمد، العيسى، محمد، وأبو ريثة، خالد، (2015)، دور مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر العلمي الأول لكلية عمان للعلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 27-29/3/2015.
4. السامرائي، عمار. (2013). أهمية حوكمة الشركات في تعزيز أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن.
5. السعدني، مصطفى (2007)، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة.
6. السقا، محمد إبراهيم، (2010)، لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة، الصحيفة الاقتصادية السعودية، من الموقع: [Http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html](http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html)
7. عبود، سالم محمد، (2009)، الأزمة المالية العالمية بين الإفصاح والشفافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي، الثالث للفترة 28-29/4/2009، جامعة بغداد.

قائمة المصادر والمراجع

8. مرعي، عبد الرحمن، (2009)، معيار المحاسبة الدولي 2 المخزون، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعدت ضمن الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية، سوريا.
9. مطر، محمد (2003). دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكيم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، ص 101.

ه- إصدارات هيئة الأوراق المالية

1. مشروع دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة. (2006). بورصة عمان.
2. نشرة سوق عمان المالي. (2020). <https://www.ase.com.jo/ar/bulletins/yearly/new>.
3. هيئة الأوراق المالية الأردنية، (2009)، قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان، بورصة عمان، الأردن.
4. هيئة الأوراق المالية. (2018). الشركات المساهمة العامة. الأردن: هيئة الأوراق المالية. https://www.jsc.gov.jo/jsc_directory.aspx?type=mosahema

و- المواقع الإلكترونية

1. الخشروم، عبد الله. (1999). واقع الحماية القانونية للتعامل الداخلي بين قانون الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح، منشورة في صحيفة الرأي الأردنية.

ز- القوانين

1. تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لعام 2004 وتعديلاته عام 2019.
2. الدستور الأردني.
3. دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لسنة 2017.
4. قانون الأوراق المالية الأردني المؤقت رقم 23 لسنة 1997.
5. قانون الأوراق المالية الجديد رقم 76 لسنة 2002.

قائمة المصادر والمراجع

6. قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971.
7. قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته.
8. قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته.
9. قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته.
10. قانون رقم (18) لسنة 2017 قانون الأوراق المالية.
11. قانون سوق عمان المالي رقم 1 لسنة 1999
12. قانون سوق عمان المالي رقم 31 لسنة 1976
13. المادة (22/أ) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق لسنة 2004 في الأردن.
14. المادة (22/ب) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق لسنة 2004 في الأردن.
15. المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق لسنة 2004 في الأردن.

A. Books

1. Choi, Frederick and Meek, Gary. (2004). **International Accounting**. 5th edition McGraw- Hill companies.
2. Daniri, Mas Achmad. (2014). Lead By GCG. Jakarta: Gagas Bisnis Indonesia.
3. Schroeder, R., et al.(2001). **Theory and Analysis Text Cases and Readings**. seventh Edition. John Wiley & Sons. Inc.

B. Journals

1. Adelopo, Ismail. (2011). Voluntary Disclosure Practices Amongst Listed Companies in Nigeria, **Advances in Accounting, incorporating advances in International Accounting**; Vol. 27, pp. 338-345. www.affanz.org/openconf/2010
2. Adina, Popa, Ion, Peres. (2008). Aspects Regarding Corporate Mandatory and Voluntary Disclosure. **Annals of University of Oradea, Economic Science Series**. Vol. (17), No. (3).
3. Agca, A., & Onder. S., (2007). Voluntary disclosure in Turkey: A Study on firms listed in Istanbul Stock Exchange (ISE). **Problems and Perspective in Management**, 5 (3), 241 – 251.
4. AL-Qudah, A., Laham, M.,(2013), The Effect of Financial Leverage & Systematic Risk on Stock Returns in the Amman Stock Exchange (Analytical

- Study – Industrial Sector), **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.4, No.6, Pp 136 -145.
5. Armstrong, Christopher, Karthik Balakrishnan, and Daniel Cohen. (2012). corporate governance and the information environment: evidence from state antitakeover laws. **Journal of Accounting and Economics** 53, p.p 185-204.
 6. Azzoz, M., Abdel, A.R. and Khamees, B.A.(2016). The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan. **Jordan Journal of Business Administration**. 12 (1)
 7. Ball, Ray. (2012). "Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements: A Test of Confirmation Hypothesis", **Journal of Accounting and Economics**, (53)1, pp.136-166.
 8. Barako, Dulacha, Phil Hancock, and H. Y. Izan, (2006),"Factors Influencing voluntary Corporate Disclosure by Kenyan companies. **Corporate Governance**. Vol.14, No.2, PP.309-324.
 9. Barros, C. P., Boubaker, S., & Hamrouni, A. (2013). Corporate governance and voluntary disclosure in France. **Journal of Applied Business Research (JABR)**, 29(2), 564
 10. Berger, P. (2011). Challenges and Opportunities in Disclosure Research A Discussion of the Financial Reporting Environment: Review of the Recent Literature", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.51
 11. Beyer, A.; Cohen, D.; Lys, T. & Walther, B. (2010). The Financial Reporting Environment: Review of the Recent Literature, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.50

12. Boyer, M. & Filion, D. (2004), **Common and Fundamental Factors in Stock Returns of Canadian Oil and Gas Companies**, CIRANO Working Papers.
13. Buckland, Roger, Mishiel Suwaidan, and Lydia Thomson. (2000). Companies' Voluntary Disclosure Behaviour and Raising Equity Capital in the Amman Financial Market. *Research in accounting in emerging economies* 4 (1), 247-266.
14. Buniamin, S., Alrazi, B., Johari, N. H., & Abd Rahman, N. R. (2008). An investigation of the association between corporate governance and environmental reporting in Malaysia. **Asian Journal of Business and Accounting**, 1(2), 65-99
15. Cahaya, F. R., & Yoga, G. (2020), Corporate governance and voluntary disclosures: a story about corporate transparency from Indonesia. **International Journal of Monetary Economics and Finance**, 13(3), 269-278.
16. Camfferman, K., & Wielhouwer, J. (2019). 21st Century Scandals: Towards A Risk Approach to Financial Reporting Scandals", **Accounting and Business Research**, Vol.49, No.5
17. Chan, Ann Ling- Ching and Rong Ding and Wenxuan Hou. (2014). " Does Mutual Fund Ownership Affect Financial Reporting Quality for Chinese Privately-Owned Enterprises?", **International Review of Financial Analysis**, **Forthcoming**. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2264073>.

18. Chau, G. & Gray, S. J. (2010). Family ownership, board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 19(2), 93-109.
19. Chau, Gerald and Sidney, Gray. (2002), Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore. **The International Journal of Accounting**, Vol 37, No. 2, pp 247-265.
20. Chung, K. H., Elder, J., & Kim, J. C. (2010). Corporate governance and liquidity. **Journal of Financial and Quantitative Analysis**. 45(2).265-291
21. Cohen, J, & Hanno, D (2000). Auditors Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in preplanning an planning judgments, **Auditing A journal of practice and theory** vol. 19. No2 fall p 134.
22. Cooke, Terry, (1989), Voluntary Corporate Disclosure by Swedish Companies. **journal of International Financial Management and Accounting**, Vol 1, No.2, pp171-195.
23. D' amico Eugenio & Biscotti, Anna Maria, (2013), The Influence of Market and Company Characteristics on Voluntary Disclosure. **Journal of Modern Accounting And Auditing**. Vol. 9, No 5, pp 616-633.
24. Dahawy, Khaled, and Teresa Conover. (2007). Accounting disclosure in companies listed on the Egyptian stock exchange. **Middle Eastern Finance and Economics**, Vol (1), no. 1 5-20.
25. Elmagrhi, M. H., Ntim, C. G., Wang, Y., Abdou, H. A., & Zalata, A. M. (2018). Corporate governance disclosure index–executive pay nexus: The

- moderating effect of governance mechanisms. **European Management Review**, Vol. 17, No. 1, pp. 121-152.
- 26.Elshandidy,T.; Fraser,I. & Hussainey, K. (2015). What drives mandatory and voluntary risk reporting variations across Germany, UK and US", **The British Accounting Review**, Vol.47
- 27.Eng, L.L., and Y.T. Mak. (2003). Corporate Governance and Voluntary Disclosure, **Journal of Accounting and Public Policy**, 22(4), P. 325-345.
- 28.Erin, O., & Aribaba, F (2021). Risk Governance and Firm Value: Exploring the Hierarchical Regression Method", **Afro-Asian Journal of Finance and Accounting**, Vol.11, No.1
- 29.Eti Einhorn, 2005. "The Nature of the Interaction between Mandatory and Voluntary Disclosures," **Journal of Accounting Research**, Wiley Blackwell, vol. 43 (4), p 593-621.
- 30.Fathi, J. (2013). Corporate governance and the level of financial disclosure by Tunisian firm. **Journal of Business Studies Quarterly**, 4(3), 95-111.
- 31.Fatimah, F., Mardani, RM, & Wahono, B. (2019). Pengaruh good corporate governance terhadap nilai perusahaan dengan kinerja keuangan sebagai variabel intervening (Studi Kasus Pada Perusahaan Manufaktur Sektor Barang. **Journal Ilmiah Riset Manajemen**, Vol. 8, No. 15, pp. 51-69.
- 32.Gunawan, A. (2019). The Role Of Corporate Governance Mechanism On Voluntary Disclosure. **Journal Akuntansi**, 23(1), 127-142.
- 33.Haddad, Ayman., Wasim, AlShattarat, and Haitham Nobanee, (2009), "Voluntary Disclosure and Stock Market Liquidity: Evidence From

- Jordanian Capital Market". **International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation**. Vol.5, No.3, pp285-309.
34. Heitzman, S., Wesley, C., and J. Zimmerman. (2010). The Joint Effects of Materiality Thresholds and Voluntary Disclosure Incentives on Firms' Disclosure Decisions, **Journal of Accounting and Economics**; 49 (1-2), Pp.109-132.
35. Hope, Ole-Kristian and Wayne B. Thomas, and Dushyantkumar Vyas. (2013). Financial Reporting Quality of U.S. Private and Public Firms, **the Accounting Review, Forthcoming; Rotman School of Management Working Paper**, (5) 88, P. 1715-1742.
36. Hossain, Mohammed and Hammami, Helmi, (2009), "**Voluntary Disclosure in The Annual Reports of An Emerging Country: The Case of Qatar**" *Advances in Accounting In Corpora ting Advances in International Accounting*. Vol. 25, pp. 255-265.
37. Ianniello, G., & Galloppo, G. (2020). Voluntary Disclosure of Stock Performance in Management Reports: Italian Evidence, **International Journal of Business and Social Science**, Vol.11, No.4,
38. Ibrahim, Sahabi, Diibuzie, Gordon, Abubakari, Mohammed.(2017). The Impact of Internal Control Systems on Financial Performance: The Case of Health Institutions in Upper West Region of Ghana, **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol.7, No. 4.
39. Jiang, Haiyan, and Habib. Ahsan,(2009), "The Impact of Ownership Concentration on Voluntary Disclosure Practices in New Zealand". **Accounting Research Jornal**. Vol.22, No.3.

- 40.Karpoff, J.; Koester, A.; Lee, D. & Martin, G. (2017). Proxies and Databases in Financial Misconduct Research, **The Accounting Review**, Vol. 92, No.6
- 41.Khlifi, Foued, and Abdelfettah Bouri, (2010), Corporate Disclosure and Firm Characteristics: A puzzling Relationship, *Journal of Accounting- Business and Management*, Vol, 17, No.1, pp. 62-89.
- 42.Klettner, A. L. (2017). The impact of stewardship codes on corporate governance and sustainability. **New Zealand Business Law Quarterly**, Vol. 23, pp. 259 - 275.
- 43.Kollmann, Tobias and Kuckertz, Andreas,(2006), Investor relations for start-ups: an analysis of venture capital investors' communicative needs, *International Journal of Technology Management*, Vol. 34, number 1-2, pp. 47-62.
- 44.Kolsi, M. C. (2017). The determinants of corporate voluntary disclosure policy. **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 7(2), 249–265.
- 45.Kusumawati, Retno Ryani, Sulistiana, Indra, Saputri, Bella.(2020). The Effect of Good Corporate Governance on Financial Performance and Corporate Value in ERA 4.0 and Society 5.0, **International Seminar on Accounting Society**, Vol. 2, No. 1, pp. 157-163.
- 46.Laan, s., (2009), The Role of Theory in Explaining Motivation for Corporate Social Disclosures: Voluntary Disclosures vs. Solicited Disclosures, **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol. (3), No. (4).
47. Laitinen, Erkki.(2018). financial reporting: long term change of financial ratios, **American journal of industrial and business management**, Vol. 8, No. 1, pp. 1893-1927

- 48.Lisowsky, P., & Minnis, M. (2020). The Silent Majority: Private US Firms and Financial Reporting Choices", **Journal of Accounting Research**, Vol.58, No.3. P 73-111
- 49.Liu, Q., & Lu, Z. J. (2007). Corporate governance and earnings management in the Chinese listed companies: A tunneling perspective. **Journal of Corporate Finance**, 13(5), 881-906
- 50.Madsen, J., & McMullin, J.(2020). Economic Consequences of Risk Disclosures: Evidence from Crowd funding, **The Accounting Review**, Vol. 95, No.4
- 51.Meek,Gary K., Roberts, Clare B., Gray, Sidney j, (1995), "Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures By U.S., U.K. And Continental European Multinational Corporations". **Journal of International Business Studies**.Vol.26, Issue3, p555-572.
- 52.Mitton, T. (2002) A Cross Firm Analysis of The Impact of Corporate on The East Asian Financial Crises, **Journal of Financial Economics**, Vol. 64, No. 2, p 215-241.
53. Ngulumbu, O., & Aduda, J. (2017). Relationship between board composition and financial performance of companies listed at the Nairobi Securities Exchange. **American Journal of Finance**, Vol. 1, No. 2, pp. 72-90.
- 54.Olayinka, E., Emoarehi, E., Jonah, A., & Ame, J. (2017). Enterprise risk management and financial performance: Evidence from emerging market. **International Journal of Management, Accounting and Economics**, Vol. 4, No. (9), pp. 937-952.

55. Ousama, A. A and Fatima, A. H, (2010), "Factors Influencing Voluntary Disclosure: Empirical Evidence From SHARIAH Approved Companies " **Malaysian Accounting Review**, Vol.9 No. 1, pp85-103.
56. Parab, Narayan & Reddy, Y. V.(2018). Impact of Financial Performance Indicators on Stock Returns: Evidence From India, **International Journal of Business and Society**, Vol. 19, No. 3, pp. 762-780 .
57. Popa, D.; Popa, D.; Bogdan, V., & Simut, R. (2021). Composite Financial Performance Index Prediction–A Neural Networks Approach", **Journal of Business Economics and Management**, Vol.22, No.2,
58. Popova, Tatiana et al. (2013). Mandatory Disclosure and Its Impact on the Company Value. **International Business Research**. Vol. 6, No. (5).
59. Samaha, K., Dahawy, K., Hussainey, K., & Stapleton, P. (2012). The extent of corporate governance disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt. **Advances in Accounting**, 28(1), 170.
60. Sean, W, Louise, E. and Zarzeski, T, (2001), "Nonfinancial Disclosures Across Anglo- American Countries". **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, Vol 10 (1). pp 71-83.
61. Singhvi and Surendra. (1972). Corporate Management Inclination To Disclose Financial Information, **Financial Analysts Journal**. Vol. 28, No.(4), pp. 66-73.
62. Soliman, M. (2013). Firm characteristics and the extent of voluntary disclosure: the case of Egypt. **Research Journal of Finance and Accounting**, 4 (17), 71-80

- 63.Sun,Y.(2015). Internal control weakness disclosure and firm investment, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol.31,
- 64.Tauringana,V.& Chithambo, L. (2016). Determinants of Risk Disclosure Compliance in Malawi: A Mixed-Method Approach, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 6,
- 65.Tian, Yu and Chen, Jingliang. (2009). Concept of Voluntary Information Disclosure and Review of Relevant Studies. **International Journal of Economics and Finance**, Vol 1, No. 2, pp. 55 -59.
- 66.Tian, Yu and Chen, Jingliang,(2009), Concept of Voluntary Information Disclosure and Review of Relevant Studies, **International Journal of Economics and Finance**, Volume 1, No.2
- 67.Uwuigbe, U., Uwuigbe, O. R. & Okorie, Bernard (2015) Assessment of the effects of firms' characteristics on earnings management of listed firms in nigeria. **Asian Economic and Financial Review**, 5 (2). pp. 218-228.
- 68.Winkler, A. (2004). Corporate law or the law of business: stakeholders and corporate governance at the end of history. **Law & Contemp. Probs.** 67. 109.
- 69.Yuen Desmond C.Y, Ming Liu, Xu Zhang, Chan Lu,(2009), "A Case Study of Voluntary Disclosure by Chinese Enterprises"**Asian Journal of Financial &Accounting**. Vol.1 pp 118-145.
70. Zainudin, Z., Ibrahim, I., Said, R., Hussain, H.(2017). Debt and Financial Performance of Reits in Malaysia: A Moderating Effect of Financial Flexibility, **Journal Pengurusan**, Vol. 50, pp. 115-130.

C. Thesis

1. Agustin, P., Maharani, B., & Effendi, R.(2021). **Financial Risk Disclosure and Corporate Governance**: In Conference on International Issues in Business and Economics Research (CIIBER 2019), Atlantis Press.
2. Al rwashdeh, Hazem, (2010), **Determents of Voluntary Disclosure An: Empirical Investigation on Jordanian Public Company**. Master Thises. University Utara Malaysia, Kedah. Malaysia.
3. Alam, Mohammad Jahangir. (2007). **Financial disclosure in developing countries with special reference to Bangladesh**. PhD Dissertation., Ghent University, Belgium.
4. Hassanein,A.(2015). **In Formativeness of Unaudited Forward-Looking Financial Disclosure: Evidence from UK Narrative Reporting"**, PhD Thesis Plymouth Business School, Plymouth University, UK
5. Lawati, H., Hussainey, K., & Sagitova, R. (2021). **Disclosure Quality Vis-À-Vis Disclosure Quantity: Does Audit Committee Matter in Omani Financial Institutions?"**, Review of Quantitative Finance and Accounting
6. Rikanovic, Maladen,(2005), **corporate disclosure strategy and the cost of capital, an empirical study of large listed German corporations**, Unpublished Dissertation, PhD in accounting, University of St. Gallen, Germany.
7. Emily Lopez (2011). **Voluntary disclosure and the cost of equity capital in the Netherlands**, Unpublished Dissertation, MASTER RESEARCH in Accounting, Auditing & Control, Erasmus University Rotterdam, Netherland, pp.54-51.

8. Brigham Eugene F,(2011). & Ehrhardt, Michael C. **Financial Management Theory and Practice**. 13th ed. South-Western.
9. Bodie Zvi & Kane Alex & Marcus Alan J,(2014).**Investments**. 10th ed, McGraw-Hill Education.
- 10.Gangadhar,V., & Ramesh babu, G., (2006). **Investment Management**,Anmol Publications PVT. LTD.
- 11.Gitmen, L, Lawnence, (2000). **Principles of Managerial al Finance**, 9th ed,USA.
- 12.Hall, J.C,(2012). **Risk Management and Financial Institutions**. 3th ed. Hoboken: John Wiley & Sons.
- 13.Hitchner James R. (2003). **Financial Valuation Applications and Models**. John Wiley & Sons, Inc New Jersey.
- 14.Horne, James C. Van & Wachowicz, John M., (2009). **Fundamentals of Financial Management**, 13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh.
- 15.Howells Peter & Bain Keith,(2007). **Financial market and institution**. 5thed, published, prentice hall.
- 16.Nothrop, lynnc,(2004). **Dynamics of profit – focused accounting**. j.roos Publishing.
- 17.Parrino, Robert & Kidwell, David S. & Bates, Thomas W., (2012). **Fundamentals of Corporate Finance**, 2nd ed, John Wiley & Sons, USA.
- 18.Welch, Ivo,(2009). **Corporate finance An Introduction**, 1st ed, Prentice Hall.

D. Conference

1. Al-Akra, Mahmoud and Ali, Muhammad, (2010), "The Value Relevance of Corporate Voluntary Disclosure in the Middle East – The case of Jordan" **Forums Being Presented at the 2010 AFAANZ Conference,**

E. Websites

<https://www.fasb.org/news/nr102700.shtml>

Jeffrey A. Mankin, Jeffrey J. Jewell, Julio A. Rivas, (2017), To Improve Financial Reporting, We Need to Disclose More Relevant Information, Electronic Copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2982526>, pp.1-11

OECD, (2004), **Principle of Corporate governance: organization for economic co-operation and development.** www.oecd.org/dev/pubication/tpla.htm.

OECD, (2015), **OECD Principles of Corporate Governance, OECD Publishing, Paris.** <http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en>

الملاحق

الملحق (1)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الموظف/ أختي الموظفة

تهدف هذه الدراسة التعرف على " قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة وأثره على العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن". ونظراً لعمق تجربتكم، وأهمية رأيكم نرجو منكم تعبئة الاستبانة أدناه ليتسنى لنا تحقيق هدف هذه الدراسة، مع العلم بأنه سيتم التعامل مع إجاباتكم بمنتهى السرية وستستخدم فقط لأغراض هذه الدراسة.

يرجى وضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية						
1.	تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء	نعم	لا			
2.	تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة					
3.	تقوم الشركة بالإفصاح عن الأهداف والاستراتيجيات العامة					
4.	تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية					
5.	تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول					

الفهارس

					المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية	
					تقوم الشركة بالإفصاح عن بيانات تتعلق بالعمل كالإفصاح عن المعلومات التشغيلية ومقاييس الأداء المعتمدة	6.
					تلتزم الشركة بالحيادية والموضوعية عن الإفصاح الاختياري في التقارير المالية	7.
					تقوم الشركة بالإفصاح عن المكافآت الموظفين والإداريين.	8.
					تقوم الشركة بالإفصاح عن التوقعات المستقبلية حول الفرص والمخاطر التي تنجم عن اتجاهات مؤشرات الأداء	9.
					تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير.	10.
أثر مستوى الإفصاح على العائد على حقوق المساهمين						
					تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة	11.
					يزيد مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية من تنمية حقوق المساهمين.	12.
					يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في تخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المساهمين والإدارة	13.
					يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في إعانة المساهمين تقييم قدرة الوحدة المحاسبية على توزيع الأرباح	14.

الفهارس

					يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع من قبل المساهمين	15.
					يساعد الإفصاح الاختياري المساهمين في تقييم مخاطر استثماراتهم والعائد المتوقع منها	16.
					يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين	17.
مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية						
					تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها	18.
					تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية	19.
					تقوم الشركة بتضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة	20.
					تقوم الشركة بتعزيز نظام الرقابة فيها كأحدى مبادئ الحوكمة	21.
					تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحوكمة	22.
					تقوم الشركة بالفصل بين الملكية والإدارة، وتضع تشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين	23.
					تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة	24.

أثر الحوكمة في التقارير المالية على العائد على حقوق المساهمين						
					تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة	25.
					تضمن الحوكمة الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة	26.
					تضمن الحوكمة إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية	27.
					يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين	28.
					يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة للمساهمين	29.
					يحفظ استخدام الحوكمة في التقارير المالية مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء	30.
					يساعد حوكمة التقارير المالية بالارتقاء بمضمون التقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المساهمين عند اتخاذ قراراتهم	31.

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
187	مؤشرات السيولة	1
187	مؤشرات الربحية	2
188	مؤشرات ملاءة رأس المال	3
188	مؤشرات النشاط	4
189	مؤشرات السوق	5
211	معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه، وارتباطها بالاستبانة كلل	6
213	نتائج الثبات بطريقة (كرونباخ الفا) للاستبيان	7
216	نتائج التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Z) للمتغيرات المستقلة	8
217	نتائج اختبارات التجانس (Tolerance) (VIF)	9
217	التكرارات والنسب المئوية لقائمة بنود الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة العامة في الأردن. (ن=61)	10
220	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن عناصر الإفصاح، لجميع فقرات المجال الاول "مستوى الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" (ن=61)	11
225	التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الأولى	12
226	التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثانية	13

الفهارس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
227	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الثالثة	14
228	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الرابعة	15
229	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الخامسة	16
230	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة السادسة	17
231	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة السابعة	18
232	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات المجال الثاني " أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين " والمجال ككل (ن=61)	19
234	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الأولى	20
235	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الثانية	21
236	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الثالثة	22
237	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الرابعة	23
238	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الخامسة	24
239	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة السادسة	25
240	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة السابعة	26
241	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات المجال الثالث "مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية" والمجال ككل (ن=61)	27
244	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الأولى	28
244	التكرارات والنسب المئوية للاجابات على الفقرة الثانية	29

الفهارس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
245	التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الثالثة	30
246	التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الرابعة	31
247	التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة الخامسة	32
248	التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السادسة	33
249	التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرة السابعة	34
250	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات المجال الرابع "أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين" والمجال ككل (ن=61)	35
253	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين (ن=61)	36
255	نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية	37
256	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين (ن=61)	38

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
162	خصائص حوكمة الشركات	1
186	مؤشرات الأداء المالي	2
222	النسب المئوية للاجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن معايير تقييم الأداء"	3
223	النسب المئوية للاجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات حول المساهمين وعلاقتها مع الأطراف الخارجية"	4
224	النسب المئوية للاجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن خطط الموارد البشرية وعمليات التدريب والتطوير"	5
225	النسب المئوية للاجابات على الفقرة "تقوم الشركة بالإفصاح عن التسهيلات الائتمانية المختلفة"	6
226	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: تساعد معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الشركة	7
227	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: "يزيد مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية من تنمية حقوق المساهمين"	8
228	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في تخفيض حدة التباين في طبيعة المعلومات بين المساهمين والإدارة	9
229	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في إعانة المساهمين تقييم قدرة الوحدة المحاسبية على توزيع الأرباح	10

الفهارس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
230	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري في التقارير المالية في اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع من قبل المساهمين	11
231	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يساعد الإفصاح الاختياري المساهمين في تقييم مخاطر استثماراتهم والعائد المتوقع منها	12
232	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: يسهم الإفصاح الاختياري في توفير الثقة الكبيرة بالشركة من قبل المساهمين والمستثمرين	13
234	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال "أثر الإفصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على حقوق المساهمين"	14
235	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.	15
236	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بإعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية.	16
237	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بتضمين التقارير المالية لمؤشرات الشفافية والكفاءة.	17
238	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بتعزيز نظام الرقابة فيها كأحدى مبادئ الحوكمة.	18
239	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحوكمة.	19
240	النسب المئوية للإجابات على الفقرة: تقوم الشركة بالفصل بين الملكية	20

الفهارس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
	والإدارة، وتضع تشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين	
241	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: تقوم الشركة بالتوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة.	21
243	للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال " مستوى الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية "	22
244	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: تضمن الحوكمة للمساهمين الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.	23
245	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: تضمن الحوكمة الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة.	24
246	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: تضمن الحوكمة إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية.	25
247	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في رفع العائد على حقوق المساهمين.	26
248	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: يسهم استخدام الحوكمة في التقارير المالية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة للمساهمين.	27
249	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: يحفظ استخدام الحوكمة في التقارير المالية مصالح المساهمين وحقوقهم من خلال نشر المعلومات الصحيحة عن الهيكل والبيع والشراء.	28
250	النسب المئوية للاجابات على الفقرة: يساعد حوكمة التقارير المالية	29

الفهارس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
	بالارتقاء بمضمون التقارير المالية لما تحتوي من معلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المساهمين عند اتخاذ قراراتهم	
252	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال "أثر الحوكمة في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية على العائد على حقوق المساهمين"	30

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
293	أداة الدراسة	1

جدول المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإطار العام للدراسة.....	3
المقدمة.....	4
مصطلحات الدراسة.....	4
فرضيات الدراسة.....	18
محددات الدراسة.....	18
الدراسات السابقة.....	18
أولاً: الدراسات العربية.....	19
ثانياً: الدراسات الأجنبية.....	51
ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	65
القسم الأول: الإفصاح الاختياري في التقارير المالية.....	66
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي.....	67
تمهيد.....	68
المبحث الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.....	69
المبحث الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي.....	71
المبحث الثالث: خصائص المعلومات الواجب الإفصاح عنها.....	76
المبحث الرابع: أنواع الإفصاح المحاسبي.....	68
المبحث الخامس: مبدأ الإفصاح المحاسبي.....	81
المبحث السادس: الإفصاح الاختياري.....	84
المبحث السابع: مستويات الإفصاح المحاسبي.....	78
المبحث الثامن: العوامل التي تؤثر على الإفصاح المحاسبي.....	92
المبحث العاشر: معوقات الإفصاح المحاسبي.....	104
الفصل الثاني: الإفصاح القانوني.....	116
الفصل الثالث: الإفصاح الحوكمي.....	168

169	تمهيد
172	المبحث الأول: مفهوم الحوكمة
178	المبحث الثاني: أهمية الحوكمة لشركات المساهمة
180	المبحث الثالث: مبادئ الحوكمة
190	المبحث الرابع: مفهوم الإفصاح الحوكمي
192	المبحث الخامس: وسائل الإفصاح الحوكمي
197	المبحث السادس: مزايا الإفصاح الاختياري وفق حوكمة الشركات ونظرية الوكالة وكفاءة الأسواق
199	المبحث السابع: العلاقة بين الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات
202	المبحث الثامن: الأداء المالي
213	المبحث التاسع: العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات المساهمة العامة في الأردن
230	القسم الثاني: الدراسة الميدانية (المنهجية والنتائج)
231	تمهيد
232	الفصل الأول: إجراءات الدراسة الميدانية
234	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
234	المطلب الأول: الشركات المساهمة العامة في الأردن
234	المطلب الثاني: فرضيات الدراسة
235	المطلب الثالث: منهج الدراسة
235	المطلب الرابع: مجتمع الدراسة
235	المطلب الخامس: عينة الدراسة
235	المطلب السادس: أدتا الدراسة
240	المطلب السابع: متغيرات الدراسة
240	المطلب الثامن: إجراءات الدراسة
241	المطلب التاسع: أساليب المعالجة الإحصائية
242	المبحث الثاني: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

الفهارس

242	المطلب الأول: نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة
243	المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
279	المطلب الثالث: النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات
295	تمهيد
295	الفصل الثاني: ملخص النتائج والتوصيات
296	أولاً: ملخص النتائج
298	ثانياً: التوصيات والمقترحات
300	ثالثاً: الدراسات المستقبلية
301	قائمة المصادر المراجع
338	الملاحق
343	فهرس الجداول
346	فهرس الأشكال
349	فهرس الملاحق
350	جدول المحتويات